محضر الجلسة رقم 016

التاريخ: الجمعة 27 ربيع الآخر 1443هـ (03 ديسمبر 2021م)
الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع للرئيس.
التوقيت: ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الواحدة والأربعين.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 وفق البرنامج التالي:

1- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها؛
2- التصويت على مواد الجزء الثاني؛
3- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛
4- تفسير التصويت.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشرون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة المسائية للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 وفق البرنامج التالي:

1- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية وجواب الحكومة عليها؛
2- التصويت على مواد الجزء الثاني؛
3- التصويت على مشروع القانون المالي برمته؛
4- تفسير التصويت.

وقبل ذلك أتقدم بالشكر الجزيل للجان الدائمة رؤساء ومقررين، أعضاء وأطر، على انخراطهم الكامل وتعبئتهم التامة في المناقشة لساعات طويلة، بغية دراسة برامج عمل كل ميزانية فرعية على حدة ومناقشة الإستراتيجية السنوية، وهو ما تم توثيقه في التقارير المحالة على المجلس.

والآن نبدأ بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

أذكر بأنه وفقا لمداولة ندوة الرؤساء المنعقدة بتاريخ 30 نونبر 2021، فقد تم الاتفاق على تقديم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر.

وشكرا على تعاونكم.

والآن نمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني على مشروع قانون المالية.

وقبل ذلك، أذكر المجلس الموقر بأن القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 في المادة 53 منه يعطي للمجلس إمكانية التصويت الإجمالي على ميزانيات مجموعة من الوزارات أو على مجموعة من الفصول والمواد دفعة واحدة، وهو المبدأ الذي اعتمده مكتب المجلس باتفاق مع ندوة الرؤساء.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة:

أولا: الميزانية العامة:

المادة 41 وضمنها الجدول "ب" كما عدلتها اللجنة.

ويتضمن الجدول الباب الأول المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للدولة موزعة بحسب القطاعات الوزارية والمؤسسات

أولا: أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بمشروع ميزانية جلالة الملك (القوائم المدنية ومخصصات السيادة) والبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني (الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة) من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2022:

الموافقون: إجماع؛
المعارضون:لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.

ثانيا: أعرض للتصويت دفعة واحدة على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لكل من: مجلس النواب، مجلس المستشارين، المحاكم المالية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الجدول "باء" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2022 (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة)

الموافقون: إجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.

ثالثا: أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة للقطاعات الحكومية المختلفة بالنسبة للفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة. ويتعلق الأمر بالوزارات التالية:

- رئيس الحكومة؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة التجهيز والماء؛
- وزارة النقل واللوجيستيك؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الموافقون= 61؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

رابعا: أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة والفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة بمشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2022.

الموافقون= 61؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

خامسا: أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية السامية للتخطيط والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2022 (الفصول المتعلقة بالموظفين والأعوان، والفصول الخاصة بالمعدات والنفقات المختلفة).

الموافقون= 61؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

إذن عرض المادة 41 برمتها للتصويت.

الموافقون= 61؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

المادة 42 وضمنها الجدول "ج" المتضمن للباب الثاني المتعلق بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للدولة، موزعة بحسب القطاعات الوزارية والمؤسسات.

أولا: أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بالبلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2022.

الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.

ثانيا: أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بميزانيات مجلس النواب ومجلس المستشارين والمحاكم المالية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2022.

الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.

ثالثا: أعرض للتصويت دفعة واحدة الفصول المتعلقة بميزانيات القطاعات الوزارية من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2022:

- رئيس الحكومة؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛

- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة التجهيز والماء؛
- وزارة النقل واللوجيستيك؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

أعرض المادة 42 برمتها للتصويت.

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

المادة 43 وضمنها الجدول (د) المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2022:

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2022، ويضم هذا الباب:

- **الفصل المتعلق بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي؛**
- **الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.**

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

أعرض المادة 43 برمتها للتصويت:

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

ثانيا: ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 44، وضمنها الجدول "هـ" المتضمن لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2022، موزعة بحسب الوزارات أو المؤسسات

أولا: أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني للسنة المالية 2022:

الموافقون: الإجماع.
المعارضون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.

ثانيا: أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2022، التابعة للقطاعات الوزارية التالية:

- رئيس الحكومة؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة التجهيز والماء؛
- وزارة النقل واللوجيستيك؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

ثالثا: أعرض للتصويت دفعة واحدة نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2022، التابعة للمندوبية السامية للتخطيط والمندوبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

أعرض المادة 44 برمتها للتصويت:

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

المادة 45: وضمنها الجدول "و" المتضمن لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2022، موزعة بحسب الوزارات أو المؤسسات:

أولا: أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون: بالإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.

ثانيا: أعرض للتصويت دفعة واحدة نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لباقي القطاعات الوزارية التالية:

- رئيس الحكومة؛
- وزارة العدل؛
- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج؛
- وزارة الداخلية؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- وزارة التجهيز والماء؛
- وزارة النقل واللوجيستيك؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الموافقون= 63؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

ثالثا: أعرض للتصويت دفعة واحدة نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط وللمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

الموافقون= 64؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

أعرض المادة 45 برمتها للتصويت:

الموافقون= 64؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

المادة 46، وضمنها الجدول "ز" المتضمن لنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2022، والتي تضم:

- أولا: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية؛
- ثانيا: حسابات الانخراط في الهيئات الدولية؛
- ثالثا: حسابات العمليات النقدية؛
- رابعا: حسابات التمويل؛
- خامسا: حسابات النفقات من المخصصات.

وأعرضها للتصويت دفعة واحدة:

الموافقون= 64؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 07.

أعرض المادة 46 برمتها للتصويت:

الموافقون= 64؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 07.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022:

الموافقون= 64؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 07.

أعرض للتصويت مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 برمته:

الموافقون= 64؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 07.

إذن **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.**

والآن نمر لتفسير التصويت من لدن الفرق والمجموعات وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 5 دقائق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد اختتمنا اليوم بامتياز آخر حلقة من هذه المحطة الدستورية المهمة.

وعليه، لابد من تقديم الشكر والتقدير للحكومة في شخص السيدة الوزيرة المحترمة، وفي شخص السيد الوزير المنتدب المحترم، على التجاوب الكبير مع مكونات المجلس، في التقديم، في المناقشة و أثناء التصويت على التعديلات.

وإذ نقدر داخل هاذ المجلس الموقر وداخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمعية فرق الأغلبية، التعاطي الإيجابي للحكومة مع التعديلات المقترحة بقبول 32 تعديل، لنا اليقين التام، لنا اليقين التام، بأن زملاءنا في الغرفة الأولى سيصونون هذه التعديلات.

واليوم، اليوم إن قانون المالية بعد التصويت عليه، أصبح ملكا للجميع لكل المواطنين والمواطنات، لهم فيه حقوق وعليهم فيه واجبات.

وعليه، يجب أن تتضافر جهود الجميع من أجل تنزيل مضامينه، نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، إلى جانب حلفائنا في الأغلبية، مقتنعون واثقون بأن الحكومة ستفعل مضامين هذا القانون على الوجه الأحسن، وعلى الرغم من كون هذه المقتضيات لا تعتبر سوى بداية لتزيل البرنامج الحكومي، فإن عموم المواطنين والمواطنات سيقفون على جدية الحكومة في تنفيذ هذا البرنامج وفي الوفاء بالوعود التي قدمت للناخبين.

ونحن نريد وننتظر أن تحدث الإجراءات الواردة في هذا القانون أثرها في أقرب الآجال، وعلى أبعد تقدير نهاية شهر(Janvier) إن شاء الله، فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فيما يتعلق بالتشغيل والأوراش الكبرى والصغرى، فيما يتعلق بالتعليم والصحة وغيرها.

إننا نعلم ونومن بأن التدبير الفعال والإصلاح العميق له كلفته الكبيرة، ويقوم على اتخاذ القرارات الصعبة، وأحيانا المؤلمة، وبما أن المغاربة أرادوا الإصلاح والإصلاح العميق الذي سينفعهم هم وأبناؤهم والأجيال اللاحقة، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، من موقع الأغلبية الحكومية نؤازركم، نساندكم، نصوت بالإيجاب على ما ترونه ضروريا لمصلحة بلادنا، ونحن في هذه الولاية معكم من أجل تنزيل مضامين التصريح الحكومي.

ولذلك، نؤكد على أننا صوتنا على هذا المشروع، لأنه مشروع إرادي ويؤسس لبداية تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية.

صوتنا على هذا المشروع، لأنه عزز الثقة بوضع أوراش إستراتيجية طموحة، وبميزانية غير مسبوقة في الاستثمار، تروم تحسين أداء المرفق العمومي وتتجاوز تبعات الأزمة الصحية بكل شجاعة.

أملنا أن تكون الظرفية سانحة لتنفيذ هذا القانون بشكل مواتي ومناسب، لا من حيث الظروف المناخية ولا من حيث ظرف هذا الوباء ولا الظرفية الدولية وأسعار المواد الأساسية في السوق الدولية، حتى تتمكن الحكومة من تحقيق نتائج، ربما أحسن وأكبر مما ورد في قانون المالية وما بني عليه هذا القانون من فرضيات، وليس ذلك على الله بعزيز.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

يتفضل أحد المستشارين.

نقطة نظام في التسيير؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور (نقطة نظام):

نريد لفت انتباهكم، السيد الرئيس وإخواني الزملاء والزميلات المستشارات المحترمات، نتمنى السيد الرئيس أنكم تسرعو شوية، لأنه غادي يجي التوقيت ديال الصلاة، باش نحاولو ننهيو العمل ديالنا قبل من التوقيت، قبل من توقيت الصلاة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تعطيها مكتوبة؟

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد جاء قانون المالية في ظروف نعلم جميعا صعوبتها ودقتها، لكن الحكومة اجتهدت بشكل كبير في تحضير مشروع ينسجم مع تحديات المرحلة، وذلك من خلال العمل على جعل توجيهات صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، حفظه الله، في قلب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والشروع الفعلي في تنزيل البرنامج الحكومي، عبر البرمجة التقنية لجملة من البرامج، التي تستهدف الشباب والفئات الهشة، وكذلك الاستمرار في ديناميات الإنعاش الاقتصادي والإصلاحات الكبرى لهذا المسار الهام، في سعي بلادنا لتخطي تبعات جائحة "كوفيد-19" على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد قدمتم مشروعا لمسنا فيه حسن نوايا الحكومة في جعل السنوات المقبلة سنوات التحول التنموي العادل والمنصف لكل المغاربة، خاصة في البعد الاجتماعي الذي جاءت فيه حزمة من الإجراءات التي تهم برنامج تعميم الحماية الاجتماعية كورش ذي أولوية، يحظى برعاية جلالة الملك حفظه الله.

فإضافة إلى تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة العاملين غير الأجراء، فإن 2022 ستعرف إطلاق المرحلة الثانية من هذا الورش الكبير، التي تتعلق بتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل الفئات الهشة والفقيرة.

كما أن المستجدات الضريبية والجمركية تنسجم مع متطلبات المرحلة، وهنا نثمن بشكل عال تفاعل الحكومة الإيجابي مع جملة من الاقتراحات والتعديلات التي تم تقديمها في سياق مناقشة المشروع.

ولابد في هذا الإطار، أن نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية فيما يخص الإجراءات الضريبية والجمركية التي تسمح للفاعلين الاقتصاديين بتطوير أنشطتهم والاشتغال في مناخ سليم، وكذلك السعي الفعال للحكومة لتنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي، الذي سيمكن من الوصول إلى نظام جبائي عادل ومنصف وقادر على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنه سيمكن من بناء نظام ضريبي بسيط وملائم للمهنيين ذوي الدخل المحدود وكذا التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات.

السيد الرئيس،

لقد قدمت الحكومة مشروعا يتلاءم مع متطلبات المرحلة، ويقدم إجابات لمجموعة من التساؤلات المجتمعية، ويضع المقومات الأساسية للإنعاش الاقتصادي والتحول الاجتماعي والإصلاح في كل أبعاده، من أجل تسريع مسار الوصول إلى الظروف والمناخ اللازم لتنزيل توجهات النموذج التنموي الجديد وتحقيق كل أهدافه لتضمن بلادنا المكانة التي تليق بها بين الأمم الكبرى.

لهذه الأسباب فقد قررنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، التصويت بنعم وبالإيجاب على مشروع القانون المالي برسم سنة 2022، ونؤكد أننا سنظل دائما في تنسيق تام مع السلطة التنفيذية لإنجاح جميع البرامج الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وفق ما يتيحه لنا الدستور على مستوى التشريع ومراقبة السياسات العمومية.

وفق الله بلادنا للنجاحات الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وحفظه، ولنشمر عن سواعدنا جميعا لنحقق كل التوجهات التي قدمتها الحكومة في المشروع لضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية لكل المغاربة بأسلوب دامج وعادل ومنصف.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

يتفضل أحد المستشارين لبسط تفسير التصويت.

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نعتبر أن تصويتنا على القانون المالي لهذه السنة بالإيجاب، يندرج في إطار الانسجام بين مكونات الأغلبية الحكومية.

وكذلك نعتبر أن هذا القانون هو العتبة الأولى على تنفيذ البرنامج الحكومي، الذي جاء بإجراءات على مستويات متعددة، على الرغم من قصر المدة بين التنصيب الدستوري للحكومة وإعداد القانون المالي، فإننا نسجل بارتياح النفس الاجتماعي في هذا القانون، انطلاقا من استمرار دعم العديد من المواد، خاصة في إطار صندوق المقاصة.

وكذلك، الاهتمام بالطبقة المتوسطة، وخصوصا الموظفين، من خلال اعتماد 8 ديال المليار درهم لفائدة الترقيات التي جمدت لسنتين، وللأسف أنها كانت بأثر رجعي، إضافة إلى إعفاء الموظفين والأجراء من الضريبة التضامنية.

كذلك هو برنامج حكومي في عتبة النموذج التنموي الجديد، وبالتالي نحن إذ نعتبر أن هذا التصويت هو تصويت بأغلبية، سواء في مجلس النواب أو في مجلس المستشارين، أغلبية تعطي قوة للحكومة في تنزيل هذا القانون على المستوى الإجرائي من خلال التنفيذ الآني وإعطاء القوة الإبرائية للمقدرات العمومية.

قانون مالي كذلك، يعطي البعد التنموي قيمته من خلال الرفع غير المسبوق لميزانية الاستثمار، ونعتبر أن التزامات الحكومة في المجلسين، سواء في مجلس النواب أو في مجلس المستشارين، هو دين تجاه الاقتراحات والتصورات والأفكار لكل مكونات المجلسين.

لابد أن نشكر كل مكونات هاد المجلس على الطريقة والتعاون والتآلف الذي يستحضر المصلحة الوطنية بعيدا عن الحسابات الانتمائية الضيقة.

إذن، هنيئا لنا بمشروع قانون مالي في عتبة، عندما أقول العتبة يعني أننا ننتظر إن شاء الله في القوانين المالية المقبلة، التنزيل الإجرائي والحقيقي لكل متضمنات البرنامج الحكومي، بما يتجاوب مع طموحات أحزابنا في الأغلبية ومع طموحات الشعب المغربي، في أن ينتقل من مرحلة تميزت بنوع من الجمود في مجالات متعددة إلى مرحلة للعطاء، للاهتمام بكل مكونات المجتمع، سواء الطبقات الهشة أو الطبقة المتوسطة أو كل مكونات المجتمع.

شكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

غناخذ الكلمة ديالي من المقعد ديالي، وغنبقا دائما داير الإضراب على ذيك المنصة، لأنها لا ترقى إلى مادام ما تصلحت ذيك المنصة ما يمكنش نطلعو..

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لتفسير موقفنا من مشروع القانون المالي لسنة 2022، هذا الموقف الذي عبرنا عنه وعن تفاصيله في مداخلتنا العامة، ومن خلال مناقشة الميزانيات الفرعية وعبر تعديلاتنا التي بلغت 45 تعديل، والتي لم تتفاعل معها الحكومة مع الأسف بالشكل المطلوب.

وانطلاقا من موقعنا كامتداد لحزب الحركة الشعبية، الذي اختار موقع المعارضة عن قناعة واحترام لنتائج صناديق الاقتراع، واستحضارا لطبيعة هذا المشروع الذي لم يرق إلى مستوى الطموحات ولم يترجم التزامات البرنامج الحكومي ولا الوعود الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة، اخترنا التصويت ضد هذا المشروع الذي لم يحمل في مضامينه أي حلول عملية للخروج بالاقتصاد الوطني من نفق الأزمة، خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا.

كما أنه لم يقدم بدائل حقيقية لبلورة سياسة اجتماعية منسجمة ومبنية على رؤية استراتيجية، تنتصر لرهان التنمية الاجتماعية بدل مواصلة خيار البحث عن مبادرات معزولة للحد من الهشاشة الاجتماعية فقط، رغم الوعود السخية التي أطلقتها أحزاب الحكومة لفائدة مجموعة من الفئات المجتمعية والتي تنكر لها هذا المشروع.

صوتنا ضد هذا المشروع لأنه ظل محاسباتيا، ولم يحمل اختيارات وآليات لتنزيل النموذج التنموي الجديد، رغم ترديد المكونات السياسية المساندة للحكومة للقطيعة الوهمية مع التجارب الحكومية السابقة.

صوتنا ضد هذا المشروع لأننا كنا ننتظر برنامج الأمل ومسار الثقة، وهو ما لم يتحقق.

السيد الرئيس المحترم،

ختاما، نتمنى من الحكومة مراجعة بنيوية للقانون المالي وتغيير مقاربتها في التفاعل مع المؤسسة التشريعية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل أحد المستشارين لبسط.. تفضل أحد السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حتى أنا غادي ناخذ الكلمة من بلاصتي، لأنه ديك المنصة كتمحن شوية.

طبعا اعتبارا للمنطلقات اللي أطرنا بها في الفريق الاشتراكي نقاشنا ديال القانون المالي، لا فالجلسة العامة ولا فداخل اللجان، فإننا سنصوت ضد مشروع القانون المالي، صوتنا ضد مشروع القانون المالي، اعتبارا لأنه

لا يقدم حلولا اقتصادية ومالية ناجعة لمختلف الأزمات اللي كيعاني منها المواطن المغربي، ولأن ما جاء فيه لن يحل مشاكل البطالة، البطالة ديال الشباب أساسا، لا نقول بالضرورة التوظيف في الإدارات العمومية ولكن إيجاد الحلول والتحفيزات الضرورية للموارد البشرية.

أيضا، صوتنا ضد، لأنه من شأن المقتضيات ديال القانون المالي الإجهاز على عدد من المكتسبات ديال الطبقة الوسطى وتعميق مظاهر الهشاشة والفقر، خاصة مع مخلفات ديال الجائحة التي لا تزال مستمرة.

صوتنا ضد، لأن هذا المشروع لا يمكن أن يمكن بلادنا من تسريع تجاوز تداعيات جائحة كورونا، حيث لا يضمن الإجراءات والتدابير الضرورية لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، والتي نص على أسسها دستور المملكة ودعا إلى تفعيلها جلالة الملك.

هاذ المشروع لا يعكس طبيعة وحجم الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، ولا تلك التي تضمنتها البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية.

مشروع قانون المالية لا يتضمن معايير دقيقة للتوزيع المجالي للاستثمار العمومي، وهو ما سيساهم في تعميق الاختلالات والتفاوتات المجالية، ويحول دون تحقيق العدالة المجالية.

مشروع قانون المالية لا يترجم المعايير والمبادئ المؤطرة لميزانية النوع الاجتماعي، ولا يقدم تصورا دقيقا لتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء، حيث سيساهم في تكريس عدم المساواة بين الجنسين في الاستفادة من الموارد العمومية.

السيد الرئيس،

مع الأسف الحكومة عاجزة عن اعتماد السياسات التي تكفل هذه الحقوق، وهذه الميزانية تدخل ضمن ذات منطق العجز الحكومي.

لذلك، نؤكد أننا صوتنا بالرفض على مشروع القانون المالي لكل هذه الاعتبارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2022، يأتي ترجمة لمواقفنا الداعمة لهذه الحكومة، ويدنا الممدودة لها، وكذا لما تضمنه هذا المشروع من إجراءات وتدابير إيجابية، تأتي ترجمة للبرنامج الحكومي والتزاماته الرامية إلى ترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية، وذلك من خلال:

1- إحداث مليون منصب شغل صاف خلال الخمس السنوات المقبلة؛

2- تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة؛

3- إخراج مليون أسرة من دائرة الفقر والهشاشة؛

4- حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي؛

5- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والرفع من حجم المبالغ المرصودة للقطاعات الاجتماعية وإجراءات لحل مشاكل ترقية الموظفين وغيرها من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الاجتماعي.

ولأن المناسبة شرط، نهيب بالحكومة إلى مأسسة الحوار الاجتماعي وإلى الإسراع في إحالة مشروع قانون النقابات على البرلمان، بما يكفل تقوية أدوارها الدستورية ويجعلها مخاطبا مركزيا للحكومة في تنفيذ الأوراش والبرامج الاجتماعية.

إنه مشروع قانون مالية إنتقالي، تعاملنا معه بإيجابية لكونه يمنح الأمل، وسوف يساهم في التجاوب مع بعض الانتظارات والمطالب المشروعة والعادلة لفئات واسعة من المجتمع المغربي.

وكاتحاد عام للشغالين بالمغرب، سنظل قوة اقتراحية بما يخدم القضايا الشغيلة المغربية وبما يساهم في ترسيخ السلم الاجتماعي.

إننا إذ نتفهم إكراهات الميزانية العامة للدولة والسياق الدولي الصعب وتداعيات الجائحة، ندعو الحكومة إلى الاستمرار في ابتكار حلول خارج إكراهات الميزانية من أجل التخفيف من الضغط الاجتماعي والنفسي، الذي فرضته الجائحة على فئات واسعة من المواطنين والمواطنات.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام للمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

لتفسير وتوضيح أسباب تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية لسنة 2022.

وعطفا على ما قلناه سابقا، فإننا ننوه على العموم بمضامين هذا المشروع كما صادقنا عليه، كونه تضمن مجموعة من التعديلات التي قدمها فريقنا، ووافقت عليها الحكومة مشكورة، والتي تهدف بالدرجة الأولى لدعم المقاولة الوطنية وتشجيعها على الاستثمار وخلق فرص الشغل والقيمة المضافة وتحسين مناخ الأعمال.

كما تضمن نص المشروع كذلك، تدابير تهم تقوية دعائم المشروع المجتمعي الوطني، من خلال الزيادة في ميزانيات مجموعة من القطاعات الاجتماعية، بهدف تنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، ومن خلال توفير كذلك الاعتمادات المالية الكفيلة بتعميم التغطية الصحية وضمان العيش الكريم للمواطن.

وباعتبارنا ممثلين للقطاع الخاص ومقاولات مواطنة مؤمنة بقيم التضامن الوطني لتجاوز التداعيات السلبية لجائحة "كوفيد-19"، فقد صوتنا بالإيجاب على المساهمة التضامنية، التي تقوي أسس الترابط والتضامن بين جميع شرائح المجتمع المغربي.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

وافقنا على هذا المشروع كذلك لأنه تضمن مواصلة دينامية تفعيل صندوق مُحَمَّد السادس للاستثمار كرافعة، حيث رصد لهذا الصندوق ما يفوق 45 مليار درهم، وكذا إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"، خاصة من خلال إطلاق برنامج "الفرصة" والذي يهدف إلى تمويل 50.000 مشروع سنة 2022، مع التكوين والدعم اللازمين لمواكبة أصحاب هته المشاريع والتي رصد لها غلاف مالي مهم، وهو ما من شأنه في نظرنا تنويع آفاق المبادرة الذاتية، خاصة بالنسبة للشباب حاملي المشاريع، وتسهيل إدماجهم في النسيج المقاولاتي الوطني.

وفي هذا الإطار، نعبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن انخراطنا الكامل في هذا البرنامج، انسجاما مع البرنامج الحكومي القاضي بتوفير مليون منصب شغل.

صوتنا بالإيجاب كذلك لأن نص المشروع خصص غلافا ماليا قدره 245 مليار درهم للاستثمار، هم مجالات البنى التحتية والطاقة والصناعة، في مجهود ملحوظ من أجل تشجيع الإنتاج الوطني ووسم "صنع في المغرب" ومن خلال إنتاج محلي قيمته 34 مليار درهم من الواردات.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

صحيح أننا صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع، لكن كلنا آمال بأن تستجيب الحكومة لمجموعة من الانتظارات التي عبرنا عنها خلال المناقشة العامة والتفصيلية للمشروع، والتي تهم بالأساس:

- التسريع بإخراج ميثاق الاستثمار والذي من المنتظر أن يساهم في توفير رؤية ووضوح للمستثمرين والمقاولات، ومن أجل القيام بالدور المنوط بهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتسريع تنفيذ الاستثمار؛
- دعم المقاولات المصدرة، وبالتوازي مع هذا نطالب الحكومة على مراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المتكافئة، والاستفادة من الفرص المهمة التي تتيحها منطقة التبادل القاري (ZLECAF)؛
- تحقيق العدالة المجالية، عبر توزيع عادل للاستثمار بين الجهات، وإعطاء عناية خاصة للجهات التي تحتاج لبنية تحتية أكثر، من خلال خلق مجال ملائم لجلب الاستثمار؛
- اتخاذ تدابير استعجالية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر دعم القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة الصحية، وعلى رأسها قطاعات المنظومة السياحية، خاصة بعد القرار الأخير القاضي بإغلاق الحدود، وهو ما يضيع مداخيل هامة في احتفالات رأس السنة على هذه القطاعات، بما فيها النقل السياحي والمطاعم ومنظمي الحفلات وقطاع الصناعة التقليدية، وقطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، وهو ما يتطلب العمل الجاد لتفادي السكتة القلبية بالنسبة لهذه القطاعات.

وفي هذا السياق نطالب، في الأخير، بضرورة استمرار لجنة اليقظة الاقتصادية في القيام بمهامها الحيوية إلى حين الخروج من الأزمة.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فقد صوتنا بالإيجاب على نص المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

الحكومة الموقرة،

مجلسنا المحترم،

جئنا اليوم لنوجه للأغلبية خطابا لينا لعلها تتذكر أو تخشى، إن كانت الانتخابات وراءكم فالطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية أمامكم، وليس لكم والله إلا الوفاء بعهودكم والتزاماتكم الانتخابية، لقد كانت الطبقة العاملة بقيادة الاتحاد المغربي للشغل قوة لا تقهر في التصويت العقابي حيث الذين

كانوا يتبجحون بمشروعية صناديق الاقتراع لولايتين فقد عاقبتهم نفس الصناديق الزجاجية.

السيدة الوزيرة،

إن الاتحاد المغربي للشغل، بأبعاده الوطنية والاجتماعية وكخيار أصيل ومستقل، لم يرتمي في أحضان الأغلبية ولم يتموقع في صف المعارضة، حفاظا على هويته وصيانة لتاريخه المجيد.

تأسيسا على ذلك، فهو لن يصوت ضد التغطية الاجتماعية والدولة الاجتماعية أو دولة الرعاية الاجتماعية.

لن يصوت ضد التعويض عن فقدان الشغل ولو أن الأصل هو الحفاظ على الشغل لأنها فلسفة ارتبطت وجوديا بالاتحاد المغربي للشغل، على الرغم أننا لا نلتقي وإياكم في مضامين هذه التوجهات، إلا أنه لا يمكننا بالبتة أن نتغافل كون مشروعكم المالي في الوقت الذي كان طائيا مع رجال الأعمال، وإن كنا لا نعارض هذا الأمر لأنه يشجع المقاولة، لكنه يفتقد لأي ضمانات لمحاربة التملص الضريبي.

كما لا يمكنكم أن تنكروا أنكم كنتم حطيئيين اتجاه الطبقة العاملة بحيث لم تأتوا ولو بإجراء واحد، كالتخفيض من الضريبة على الدخل التي تثقل كاهل الأجراء، بل أكثر من ذلك رفضتم كل التعديلات التي تقدم بها فريقنا في هذا الشأن والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا ولو بدرهم واحد في أعلى الدخل الشهر للطبقة العاملة عموما ولم تتحملوا مسؤولياتكم في إيقاف لهيب الزيادات في الأسعار ورفعتم من أثمنة فولها وعدسها وبصلها، والتي هي لقمة عيش بسطاء هذا الوطن.

لكل هذا وذاك، فإن الاتحاد المغربي للشغل وهو يبعث لكم برسالة الأمل والثقة في المستقبل ويحملكم مسؤولية تنزيل ذلك سيتخذ موقف الحياد من خلال الامتناع عن التصويت على هذا المشروع، لعلكم تتخذون من هذا رشدا، حيث كان الاتحاد المغربي للشغل ينوي التصويت على بعض الميزانيات الفرعية بالإيجاب لو لم يكن التصويت يجمع مجموعة من الوزارات دفعة واحدة، كوزارة الصحة التي تحارب العمل النقابي وتوصد أبواب الحوار، وكذلك وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تصرف أموالا زهيدة لفقهاء المملكة، بل إن وزيرها بعث بأحد أئمتها إلى السجن ظلما وزورا.

وفي الأخير، نختم بقول الله سبحانه وتعالى: **"ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون"**

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

صدق الله العظيم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في ثلاث دقائق.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

الإخوة والأخوات،

باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أنا هنا لتفسير التصويت، وبطبيعة غنصوتو ضد، لماذا صوتنا بضد؟

أولا، الملاحظة الأولية، أن هاذ مشروع المالية كيفتقد للدقة فالأرقام وتواريخ الإنجاز وكيفية تمويل المشاريع المبرمجة.

كذلك، مشروع المالية ما حدشش القطائع الضرورية مع الاختيارات الاقتصادية التي سادت منذ عقود أو العقود السابقة، وما قدمش إجابات على متطلبات تحديات المرحلة المقبلة.

مشروع قانون المالية لم يقدم حلول وإجراءات لمواجهة مخلفات كورونا، التي تسببت في إغلاق مجموعة ديال المؤسسات الإنتاجية وقفت مجموعة ديال الأنشطة الاقتصادية، بطبيعة الحال اللي ساهمت في خسارة الآلاف من مناصب الشغل وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة وسط فئات وشرائح واسعة من الشعب المغربي.

مشروع قانون المالية لم يعط إجابات واضحة حول تنزيل المشروع التنموي، النموذج التنموي الجديد، وعلى مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، هاذ المشاريع التي تحتاج إلى تخصيص ورصد ميزانيات مهمة واستثنائية، من أجل إنجاح هذين الورشين المهمين وتفعيل شعار الدولة الاجتماعية، المنتظر بطبيعة الحال.

فالميزانيات ومناصب الشغل المرصودة لأهم القطاعات لإنجاح هاذ المشروع للدولة الاجتماعية هما: قطاع التعليم والصحة، بعيدا كل البعد عن حل المشاكل العالقة الحالية التي يتخبط فيها القطاعين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

الإخوان،

لقد تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمقترحات تعديلات، تهدف أساسا إلى تشييد شعار بناء الدولة الاجتماعية، من

خلال التأسيس للعدالة الجبائية، عبر مراجعة الضريبة على الدخل ودعم القدرة الشرائية عبر مراحل وعبر مراجعة الضريبة الداخلية على الاستهلاك، ودعم مشروع الحماية الاجتماعية، عبر مراجعة الضريبة على الأدوية وضمان الحقوق الأساسية للأجراء وحل النزاعات الاجتماعية من خلال الرفع من عدد مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومفتشي الشغل وفرض الضريبة على الثروة لتقليص الفوارق الاجتماعية.

كلها تعديلات تم رفضها للأسف، من طرف.. مما يؤكد غياب الإرادة السياسية.. لمعالجة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة بمجلس المستشارين، في إطار النقطة المتعلقة بتفسير التصويت، عملا بمقتضيات المادة 249 من النظام الداخلي للمجلس.

لقد قررنا وقدرنا في المجموعة، وهي تشتغل داخل هذا المجلس خارج الأغلبية، التصويت بالإيجاب على مشروع قانون المالية المعروض على أنظار البرلمان، قانون رقم 76.21 للسنة المالية 2022، ولو أنه لم يرق إلى طموحاتنا داخل المجموعة، وذلك نظرا للاعتبارات التالية:

- لأنه أول مشروع قانون المالية للحكومة الجديدة، والذي نعتقد أن زمنه التشريعي في الإعداد والتهيئ ينصرف إلى السنة الأخيرة من الولاية الحكومية السابقة؛
- ثانيا، أنه يأتي في لحظات التنزيل الأولي للنموذج التنموي ببلادنا ولمخططات الإصلاح المعلنة اقتصاديا واجتماعيا، ونرى أنه سيكون لزاما على الحكومة التقيد بهذه الإطارات المرجعية الهامة عند تنفيذ قانون المالية الجديد؛
- أن مشروع قانون المالية الحالي يأتي في إطار التنزيل الفعلي لورش العدالة الاجتماعية ومشروع الحماية الاجتماعية الكفيلة بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية وورش السجل الاجتماعي الموحد، كأهداف محورية في الزمن السياسي الحالي.

وبالنظر إلى موقف المجموعة المعلن عنه، خلال مناقشة البرنامج الحكومي من طرف السيد رئيس الحكومة، وكذا مناقشة مشروع قانون المالية عند عرضه أمام البرلمان من طرف السيدة وزيرة المالية والاقتصاد، والذي تم التعبير خلالها صراحة، بتبني موقف القوة الإقتراحية البناءة، الموضوعية والمسؤولة من خارج الأغلبية، لأجل ذلك قررت مجموعتنا التصويت بالإيجاب على مشروع قانون المالية في ضوء التعديلات المقدمة والمصادق عليها من طرف مجلسنا الموقر، دون أن يفهم من هذا الموقف التماهي بشكل تام مع الرؤى السياسية للحكومة، ونؤكد في الوقت نفسه على أن مواقفنا لن تتردد في التنويه بالإجراءات والمشاريع الجديرة بالدعم والمساندة من جهة، ومن جهة أخرى لن نتوانى عن رصد الاختلالات والنقائص والتنبيه إليها وتقديم مقترحات لتجاوزها، خدمة للوطن والمواطنين، من منطلق واجباتنا في المساهمة في التشريع والرقابة والتقييم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

بالأمس واليوم، قلتم وقلتم وقلتم، وغدا ننتظر منكم أن تكونوا فعالين لا قوالين، و"إن غدا لناظره لقريب".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد ممثلي الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال، بخصوص التصويت أو التفسير ما يسمى التصويت على أي حال، احنا صوتنا بلا، كان ممكن نصوتو بالامتناع، كان ممكن ندعمكم، ربما أخرى تشوفو مواقف أخرى، علاش صوتنا بلا، السادة الوزراء؟

أولا، عندنا إعمال المقاربة التشاركية كيما قلنا ونعاودو، المقاربة خصوصا مع المركزيات النقابية، نتمناو أن السنة المقبلة تعملوها.

أيضا كاين ضعف أو يعني التفاعل ناقص فيما يخص التعديلات اللي تقدمت ليكم خصوصا، احنا فالإتحاد الوطني للشغل بالمغرب تقدمنا بـ 14، الله يجازيكم بخير، قبلتو لنا واحد، والتعديل اللي كنا نتمناوه هو ديال تعزيز جهاز تفتيش الشغل، نتمناو على أنه يلقى الآذان الصاغية في الفترة المقبلة.

أيضا، صوتنا بلا، كاين بعض الميزانيات اللي كتعاني، راه جاو عندنا قطاعات حكومية كيشكيو لينا، اللي عندهم ضعف فالميزانية وضعف فالمداخيل وما عندهومش مناصب الشغل، حتى احنا تضامنا معاهم، حتى هوما باش..

الأمر الآخر هو لاحظنا عدم ترجمة الالتزامات - قلنا هاذ الكلام -

نتمناو على أن الالتزامات اللي كانت فالوعود الانتخابية نتمناو أنه نلقاوها في السنة المقبلة، يمكن دبا حيث البداية كيما قلتو، ولكن نتمناو على أن لاحقا، خصوصا الزيادة فالأجور ديال رجال التعليم 2500 درهم، الأطباء 4000 درهم، والمنحة ديال 1000 درهم.

أيضا، كاين القضية الأخرى، هو لاحظنا غياب التحفيز، أي مقاربة تحفيزية للرأسمال البشري للإدارة، خلو المشروع من دعم القدرة الشرائية للموظف أو رفع الحد الأدنى للأجور، أو إجراء مقاربة إجرائية لربط الأجور بمستوى التضخم.

ثم أيضا نتمناو على أن.. كانت كذلك إشكالية أخرى هو ما لقيناش فهاد المشروع المسألة ديال إدماج الأساتذة أطر الأكاديميات، كانت وعود باش يتدمجو، سمعنا باللي غتكون إن شاء الله من طرف الحكومة واحد الإجراء ولا بعض الحلول المبتكرة، نتمناو على أنها تكون، لأن بالنسبة لنا نعتبر الأساتذة أطر الأكاديميات اللي هوما حوالي دابا 119.000، نعتبرها قنبلة موقوتة تهدد السلم الاجتماعي في المغرب.

بغيناكم تديرو مجهود فهاذ الأمر هذا، وتحلوا هاد الإشكال، ما يمكنش نغطيو الشمس بالغربال، ما يمكنش.

الأمر الآخر هو تضارب الأرقام - سبق لنا قلناها - ديال التشغيل، سبق للسيد رئيس الحكومة تحدث على 2 ديال مليون فبراير 2019، فبراير 2019 على 2 ديال مليون، وسبق له فتصريح حكومي على مليون، ولكن فيما يخص وصلنا لـ 250.000 في سنتين، أي 125.000 في السنة، ربما ما نوصلوش لمليون.

نتمناو على أنكم توصلو لمليون، والرقم ديال مليون راه هو رقم مهم.

إذن نتمناو على أن تكون مستقبلا مأسسة الحوار الاجتماعي وإصلاح القوانين الانتخابية، لأن القوانين الانتخابية الحالية لا تعكس المشهد النقابي، راه مغشوشة باش نكونو واضحين.

القطاع العام مع القطاع الخاص مع الجماعات المحلية ماكاينش التوازي.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السادة الوزراء.

شكرا السيدات والسادة المستشارون.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مداخلة المستشار السيد إبراهيم أخراز في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشاريع الميزانية المرفقة لها:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية التابعة لقطاع العدل، مشروع ميزانية وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما وافق عليها مجلس النواب والمدرجة في إطار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام والعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة.

كما لا يفوتني أن أنوه بمجهود بلادنا لإقرار دولة الحق والمؤسسات، حيث نجحت في إعطاء الاستقلالية للسلطة القضائية بمقتضى دستور 2011، حيث نجحت إلى حد كبير في بناء مؤسسات قضائية جديدة مستقلة أبانت عن نجاعتها وفعاليتها، خصوصا خلال فترة الجائحة والتي مكنتها من تحقيق نوع من المناعة الجماعية وجعلها نموذجا ناجحا يحتذا به في محاربة هته الجائحة، وبمجهودها الدبلوماسي بقيادة جلالة الملك حفظه الله، الذي أسفر عن مكتسبات نوعية في ملف قضية وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن منظومة العدالة عرفت إصلاحات مهمة وتحولات نوعية منذ المصادقة على دستور 2011، عهد دستوري مكن من تنزيل مقتضياته الواردة في هذا الإطار والمتعلقة بتعزيز مبدأ فصل السلط واستقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث اعتمدت الوزارة منهجية عمل عرفت من خلالها عدة متغيرات مرتبطة بتعاقب عدة وزراء على رأس القطاع، حيث ساهمت مجهوداتكم، كل من موقعه، إلى جانب مجهودات الأطر العاملة به في تعزيز هذا الرصيد الهام والتراكمات الحالية لتحقيق مبدأ الاستقلالية وتقوية الجهاز القضائي، وخاصة فيما يتعلق بتحديث الإدارة القضائية وتمكينها من مسايرة التطور التكنولوجي والمعلوماتي، باعتمادها لآلية الرقمنة في تبسيط مجموعة من الإجراءات، بهدف ضمان خدمة سريعة وفعالة لمرتفقي الإدارة القضائية وتكريس نزاهة واستقلالية القضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

ننوه بشجاعة الحكومة في سحب القانون الجنائي، على اعتبار أن المشروع راوح مكانه لمدة 10 سنوات، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فرضه خارج منطق الأغلبية، كما لا يمكن أن يتم إقرار مقتضياته وفق منطق المزاجية والتخوين، لذا فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن هذه المبادرة، على أن يتم إحالة مشروع قانون جنائي متكامل حداثي ومتجدد، يأخذ بعين الاعتبار المستجدات والتحولات التي يعرفها العالم ونظام الجريمة بشكل عام، وفق مقتضيات تحترم الحقوق والحريات وتؤسس للعدالة الاجتماعية والمجالية، كما نؤكد على ضرورة إحالة مشروع قانون المسطرة الجنائية قبل مدونة القانون الجنائي محترمين في ذلك منطق الأشياء.

إن تعميم الخدمات الرقمية بالإدارة القضائية أضحى ضرورة ستمكنها من مسايرة متغيرات عدة يعرفها محيطها بما فيها توجه بلادنا نحو الرقي بالخدمات الإدارية ورقمنتها ومتغيرات أخرى تفرض نفسها كجائحة كورونا، التي تعاطت معها الإدارة القضائية بحلول بديلة كاعتماد نظام المحاكمات عن بعد دون نقل المتهمين من أماكن الاعتقال إلى المحكمة الشيء الذي مكن من المعالجة السريعة لمجموعة من الملفات وإصدار الأحكام في زمن معقول، عكس ما كانت تتطلبه المحاكمات الحضورية للمعتقلين، والتي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية مهمة لنقلهم من أماكن الاعتقال في اتجاه المحاكم.

لقد أصبح من الضروري على بلادنا التوجه نحو اعتماد العقوبات البديلة كإجراء عقابي بديل للاعتقال، وخصوصا الاعتقال الاحتياطي، مما سيخفف من الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية التي بلغت أرقاما قياسية، حيث تجاوزت ساكنتها السجنية 89.000 سجين، لذلك فمن المهم استحضار كيفيات تطبيق هته العقوبات في أي مشروع مستقبلي للرقمنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن أي مشروع لتحديث الإدارة القضائية يجب أن يراعي وضعية المحاكم التي يتعين عليها كذلك الاشتغال بطرق مختلفة تهدف إلى تحقيق نجاعة العمل الإداري والقضائي وتحديثه حتى يحصل المتقاضي على حقوقه داخل أجل معقول وبجودة معقولة، ويجعل منها فضاء منفتحا على محيطه من خلال استكمال الفضاءات الافتراضية لمنتسبي ومرتفقي العدالة كفضاء السجل التجاري، الذي يجب تطويره بشكل يتماشى مع السياسة الحكومية الرامية إلى جلب الاستثمار وخلق مناخ ملائم له يطبعه التكامل بين ما هو إداري وقانوني ومالي، كما يجب التفكير في اعتماد فضاء للتبليغ الإلكتروني لما لمسطرة التبليغ من دور هام في التسريع بمعالجة الملفات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لا محيد عن استكمال مشروع الإصلاح القضائي، طبقا لتوصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، قصد تحسين أدائه والتقليل من بطئه ومحاربة الرشوة على جميع المستويات، بصفتها مصدرا للتعسف وغياب الحماية لدى المواطنين، مع العمل على تعزيز ثقتهم في العمل القضائي، وذلك من خلال توطيد عدالة ناجعة ونزيهة، وسن قوانين واضحة لا يكتنفها غموض وترسيخ حماية الحريات، من أجل تحرير طاقات المواطنين والمقاولات وتحقيق عدالة حامية للحريات ومصدرا للأمان، الشيء الذي يجب مراعاته في التعديلات المقترحة على القوانين المؤطرة للمنظومة القضائية بما في ذلك قانون التنظيم القضائي والمسطرتين المدنية والجنائية ومجموعة القانون الجنائي، والتي يجب أن تواكب الاتفاقيات الدولية، هته المشاريع سننكب على مناقشتها كفريق التجمع الوطني للأحرار بكل مسؤولية بعيدا عن أي مزايدات سياسوية أو تأويل لا ينسجم مع الواقع ومع طموح بلادنا في إصلاح شامل لمنظومة العدالة.

لا يمكن أن ننجح في تنزيل أي مشروع إصلاحي بمعزل عن تخصيص موارد بشرية مؤهلة وكافية لسد الخصاص بالقطاع وخاصة الموجود في عدد القضاة، الذي يؤثر سلبا على الزمن القضائي ولا يسعف في إنتاج عدالة ذات جودة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

شكل تنصيب مؤسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية محطة مهمة في تاريخ المغرب الحديث، مكنت السادة القضاة من تدبير شؤونهم وتوفير الضمانات الممنوحة لهم لاستصدار الأحكام، وفق ضميرهم المهني في إطار القانون تكريسا لمبدأ استقلال القضاء،منوهين بنجاح عملية انتخاب ممثلي القضاة بالمجلس برسم الولاية الثانية (2022-2026) بنسبة مشاركة مهمة تجاوزت 90%، حيث تعتبر محطة مهمة تعكس مدى نجاح عمل هذا المجلس، طالبين منك، السيد الوزير، تحسين أجورهم والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم حتى يتمكنوا من أداء واجبهم في أحسن الظروف، خاصة وأن هناك توجه للحكومة في تحسين الأوضاع المادية للقضاة.

إن المجلس يوجد اليوم أمام تحديات حقيقية تكمن بالأساس في تعزيز ثقة المواطنين في القضاء، وهنا يبرز دور عملية تخليق منظومة العدالة كأحد الأوراش الأساسية، وبغض النظر عن الإمكانات القانونية والمادية المتاحة له، هناك انتظارات لدى الرأي العام تتمثل في قدرته على الانخراط في شمولية الإصلاح بشكل تام من خلال إجراءات ملموسة، أهمها تكريس مبدأ الشفافية والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص وتعيين الأجدر لتحمل المسؤولية في المحاكم وخلق قنوات جديدة للتواصل الواضح مع الرأي العام وتطوير قدراته المؤسساتية وتجويد علاقاته بمحيطه وبشركائه من المعنيين بميدان العدالة، خصوصا في هته الفترة التي فتحت فيها بلادنا ورش إصلاح وتعديل الترسانة القانونية المؤطرة لمنظومة العدالة.

إن المجلس الأعلى للسلطة القضائية يوجد أيضا أمام رهان حقيقي يتمثل في مدى تفاعله مع الملاحظات المدرجة في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد وتضمنها في برامج عمله المستقبلية لتحقيق نوع من الانسجام فيما يتعلق بتنزيل النموذج التنموي الجديد في شتى المجالات، إذ بدون عدالة لا يمكننا الحديث عن نجاح أي نموذج تنموي مهما كانت أهميته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

يشكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان الواجهة المؤسساتية لحقوق الإنسان ببلادنا آلية لتعزيز قدرات العمل الحكومي وتنويره وتصحيح أوضاع حقوق الإنسان في نسق مؤسساتي يضمن الاستقلالية في هذا المجال ويعملان على إقرار احترام الالتزامات الدولية لبلادنا وتعزيز التفاعل مع آليات المراقبة الدولية لحقوق الإنسان.

ففيما يتعلق بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، نرى أنه من المهم العمل على توضيح اختصاصاتها ومهامها بشكل يراعي تحقيق نوع من التكامل بينها وبين السياسة الحكومية في مجال تكريس ثقافة حقوق الإنسان وباقي المتدخلين في هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة اعتمادها لبرنامج عمل واضح وقابل للتنزيل وفق الإمكانيات المرصودة لها والتحديات المطروحة أمامها.

كما يجب العمل على تقوية اختصاصات اللجن الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتفعيل أدائها تماشيا مع التوجه العام لتنزيل الجهوية المتقدمة، وتعزيز أدوارها بتمكينها من الموارد المادية والبشرية الضرورية والكافية للقيام بمهامها كما ينبغي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن ننوه بإرادتكم في مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة، وذلك في تناغم مع نفس الإرادة التي تتوافر لدى مختلف المتدخلين في المجال وفق الرؤية التي يرتضيها مولانا المنصور بالله جلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله، وبالشكل الذي ينتظره المواطنات والمواطنين، وسنكون إلى جانبكم في إقرار كل مشاريع القوانين القادمة والمحالة علينا الرامية إلى تعزيز ورش الإصلاح المؤسساتي لتحقيق العدالة المطلوبة، متمنيين لكم التوفيق والسداد ومؤكدين لكم تفاعلنا مع مشاريع الميزانيات التابعة لقطاع العدل بالإيجاب.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشارة السيدة شيماء الزمزامي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2022 كما وافق عليها مجلس النواب المدرجة في إطار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام والعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة.

كما لا يفوتني التنويه بالمجهود الجماعي لبلادنا المساهم في تحقيق مناعة جماعية ضد فيروس "كوفيد-19"، بفضل التوجيهات الملكية السامية والعمل الحكومي الجاد والاستجابة الإيجابية لمختلف مكونات الشعب المغربي، وفي نفس السياق سأستغل الفرصة للتعبير عن مشاعر الاعتزاز والافتخار بالمستوى الدبلوماسي المتقدم لبلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله والذي عكسته المستجدات المهمة لملف قضية وحدتنا الترابية، ولعل آخرها القرار الأممي الذي يعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ النزاع المفتعل حول قضية الصحراء المغربية، تنضاف إليه مواقف دولية لمجموعة من الدول الشقيقة والصديقة باعترافها بمغربية الصحراء الغير قابلة للنقاش أو للتفاوض.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

ونحن نناقش مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، لابد أن ننوه بالمجهود الجبار وبالتضحيات التي بذلها موظفو المندوبية في فترة انتشار الجائحة مما مكن من حفظ صحة السجناء وسلامتهم.

لا يخفى عليكم جميعا أن المؤسسات السجنية ليست فقط أماكن لقضاء العقوبة، بل هي مؤسسات لإعادة الإدماج وللتكوين، تساهم على حد سواء في حفظ سلامة وأمن السجناء وضمان انضباطهم داخل المؤسسة السجنية، باعتبارها فضاء جماعي مغلق للتعايش وضامن للعيش في ظروف إنسانية جيدة.

استمعنا بإمعان داخل اللجنة للعرض المفصل والصريح للسيد المندوب العام، الذي شخص من خلاله واقع القطاع كما هو لا كما يتصوره البعض، شاكرين لكم مجهودكم الكبير وإرادتكم الحقيقة في إحداث تغيير بقطاع له أهمية بالغة.

ولمناقشة مشروع هاته الميزانية سنكب عليها من خلال المحاور التالية: بنية السجون، ظروف الاعتقال، والموارد البشرية. مؤمنين بأن الإصلاح لا

يأتي فجأة، بل يتطلب حيزا زمنيا مهما والمزيد من الصبر والمجهود المشترك.

فيما يتعلق ببنية السجون:

قبل الخوض في بسط الأفكار المرتبطة بهذا الشق، نرى أنه من المهم إعادة النظر في القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية بشكل يتلاءم مع واقع مؤسساتنا السجنية وطموح الإصلاح ومع مضامين الاتفاقيات الدولية، وينسجم كذلك مع إصلاح منظومة العدالة، فلا يمكن أن نتحدث عن أي مشروع إصلاحي للقطاع بمعزل عن تعديل الشق القانوني المنظم له.

لا يمكن أن ننكر الجهود المبذولة في سبيل تأهيل وتطوير بنية السجون من خلال خلق سجون نموذجية، إلا أن أغلب المؤسسات السجنية تعرف بنية هشة ومتهالكة بفعل قدمها أو ضعف صيانتها، إضافة إلى أنها تفتقر إلى العديد من المرافق التي تتطلبها سياسة إعادة الإدماج أو ظروف الاعتقال الجيدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: ضعف مساحات الغرف وقاعات الزيارة والمصحات إضافة إلى الفضاءات المخصصة للاستحمام أو لممارسة الرياضة والمكتبات بل تفتقر بعضها إلى فضاءات لأداء الصلاة، كما يتواجد بعضها في وسط المدن وبين الأحياء السكنية، وهو ما يشجع على تفشي ظاهرة المخدرات ويتسبب في ظواهر أخرى تزعج ساكنة تلك الأحياء. لذلك نرى أنه من الأجدر بناء مؤسسات سجنية خارج المدار الحضري، بما يضمن توفر مساحات كافية لتشييدها ويحارب تلك الظواهر التي تتسبب بها داخل الأوساط الحضرية.

وفي نفس السياق، وانسجاما مع التوجه العام لمسايرة ورش الجهوية المتقدمة، يجب العمل على تشييد مركبات سجنية متكاملة بمختلف جهات المملكة، مع خلق سجون خاصة بالمعمل تتوفر على مركبات للتكوين المهني وأوراش للعمل، ناهيك عن خلق محالات تجارية داخل السجون لبيع المواد الغذائية والمستلزمات المعيشية الأساسية بشكل كافي، مما سيخفف من الاكتظاظ في فضاءات الزيارة، ويحول دون ترويج الممنوعات، كما يجب على تلك المؤسسات الانفتاح بالشكل المطلوب على محيطها الخارجي من قبيل المعاهد والمؤسسات الجامعية وخاصة القطاع الخاص، مما سيمكن من در مداخيل مهمة للقطاع.

فيما يخص ظروف الاعتقال:

إن المؤسسات السجنية، بقدر ما هي أماكن لقضاء العقوبة، فهي أيضا مؤسسات إصلاح وإعادة إدماج، بناء على معايير بيداغوجية، وأساليب تقنية، وبرامج مركزة ذات أهداف ومرام تراعى فيها الجوانب الاجتماعية والإنسانية، على اعتبار أن إعادة الإدماج هي عملية بناء جديدة لكيان أيل للسقوط والانهيار مما يفرض على المؤسسة السجنية توفير شروط أساسية ومتطلبات ضرورية من شأنها أنسنة ظروف الاعتقال.

ولعل الهاجس الأكبر الذي يحول دون تحسين ظروف قضاء العقوبة يكمن أساسا في مشكل الاكتظاظ، حيث تجاوزت الساكنة السجنية 89.000 سجين، مما يدفعنا إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة العقابية باعتماد عقوبات بديلة والإفراج المقيد بشروط.

فحقيقة مشكل الاكتظاظ يحول دون نهج أي مقاربة إدماجية للسجين، فلا يمكن أن نتحدث عن تكوين وإعادة بناء للإنسان في ظل وجود غرف تأوي أزيد من 60 سجينا، لا يتم الفصل بينهم بناء على الطبيعة الجنائية، مما يساهم فقط في تكوين عقلية إجرامية أكثر إجراما مما سبق، ولا يضمن التعايش بين سجناء، همهم الوحيد الحصول على سرير ولو بالعنف.

كما أن فضاءات الاعتقال يجب أن تستجيب لمتطلبات الصحة والنظافة، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع المناخ والحيز الهوائي والمساحة الدنيا المخصصة لكل معتقل والتدفئة والإنارة والتهوية... فنسب الاكتظاظ المسجلة تؤثر سلبا على سلامة السجناء صحيا ونفسيا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن التغذية هي حق لكل سجين على الإدارة السجنية، ومن الواجب عليها توفيره له وفق كافة الشروط المتطلعة للحفاظ على صحة هذا السجين، من حيث القيمة والجودة والنوعية، فهذا الغذاء يجب أن يكون كافيا من أجل المحافظة على صحة السجناء، بحيث يبعدهم عن الأمراض والعلل النفسية، ويحثهم على التقيد بالإرشادات الصحية الضرورية لحياة الإنسان.

وتقتضي القواعد الحديثة تقديم غذاء خاص للنساء الحوامل والمرضعات والمرضى، الذين يعالجون في مستوصفات السجون والمستشفيات، وخاصة المصابين بالأمراض المزمنة، الذين يحتاجون إلى نظام غذائي خاص، فبالرغم من جهودكم المبذولة في هذا الإطار بالاستعانة بشركات خاصة، إلا أن النظام الغذائي بالسجون تعتريه جملة من الاختلالات نذكر منها:

- عدم احترام الحصص المقدمة من حيث الوزن وانتظامها وأوقات توزيعها؛
- ضعف جودة المواد التي يحضر بها الغذاء للسجناء بأغلب السجون، ويتعلق الأمر باللحوم والخضر والقطاني والدقيق الذي يحضر به الخبز في بعض السجون.

أما فيما يخص الرعاية الصحية، فبالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الإدارة السجنية، فهي غير كافية لتوفير فضاء المعالجة والتطبيب الواجب للسجناء، والذي مازال يعاني من بعض العوائق نذكر منها:

- غياب الفحص الوقائي للسجناء، بمجرد وصولهم السجن لأول مرة، لتحديد الأمراض التي يحملونها معهم؛
- ضعف الميزانية المرصودة للصحة بالسجون؛
- الزيارات المتباعدة لبعض الأطباء المتخصصين المتعاقد معهم.

وفي نفس الاتجاه، نرى أنه من الضروري تحسين الظروف التي تساعد السجناء على مواصلة تعليمهم الجامعي بتوفير فضاءات ملائمة للدراسة وتمكينهم من المراجع الضرورية لاجتياز الامتحانات في أحسن الظروف. كما يجب دفع السجناء للعمل والإنتاج لملء الفراغ الذي يهدم كيان السجين، خاصة أمام طول مدة العقوبة، فلا معنى لأن تكون 80% من ميزانية الإدارة العامة مخصصة فقط لإيواء سجناء غير منتجين أثناء فترة قضاء العقوبة وبعد الإفراج عنهم.

فيما يخص الموارد البشرية:

إن موظفي القطاع هم اللبنة الأساسية لتنزيل أي مشروع إصلاحي له بتوفير موارد بشرية مؤهلة وكافية، مع العمل على تحسين ظروف عملهم وتوفير خدمات اجتماعية تستجيب لمتطلباتهم فهم العمود الفقري لهذا القطاع المهم ويقضون جل أوقاتهم داخل الفضاء السجني لتقديم خدمات جليلة للساكنة السجنية، فحقيقة هم سجناء بحكم المهنة.

كما أن مهام الإدماج تتطلب موارد بشرية مهمة ومؤهلة، فليست بالمهام السهلة، وخاصة ما يتعلق منها بالإشراف الاجتماعي، فهته المصالح تعرف خصاصا كبيرا بالمؤسسات السجنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن ما تفضل به السيد المندوب العام باجتماع اللجنة، يعطي نظرة واقعية للإكراهات المرتبطة بالقطاع، والتي تتطلب منا جميعا مجهودا مشتركا لتجاوزها، ويفرض علينا تجاوز التشخيص نحو العمل على أجرأة الحلول المناسبة، وباسم فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت بالإيجاب على مشروع هاته الميزانية، متمنيين لكم كامل التوفيق في مهامكم وشاكرين كل موظفات وموظفي القطاع على أدائهم لواجبهم كما ينبغي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة المستشارة السيدة شيماء الزمزامي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، كما وافق عليها مجلس النواب المدرجة في إطار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام والعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة.

وفي نفس السياق أستغل هذه الفرصة للتعبير عن مدى اعتزازي بالمستوى المتقدم لبلادنا في مواجهة الجائحة، مما جعلها نموذجا يحتذى به على مستوى الدول المتقدمة، حيث تمكنا ولله الحمد بفضل مجهودنا الجماعي الذي قاده جلالة الملك حفظه الله بتعليماته السامية التي نفذتها الحكومة بحزمة من الإجراءات والتدابير وتعاطت معها مختلف شرائح مجتمعنا بشكل إيجابي بالصبر والتعاون والاستجابة للتدابير الحكومية، حفاظا على الصحة العامة، كما لا يمكن إلا نعبر عن شكرنا وامتنانا لكل الأيادي البيضاء التي حافظت على مناعتنا وأمننا من أطر طبية وتمريضية مدنية وعسكرية ورجال الأمن والقوات المساعدة والقوات المسلحة ورجال التعليم وأطر مجموعة من القطاعات الوزارية، الذين أبلوا البلاء الحسن في مواجهة الجائحة.

كما سأغتنم هته المناسبة لأنوه باسم فريقنا بمنجزات ومكتسبات بلادنا في الترافع عن وحدتنا الترابية وعن مغربية الصحراء غير القابلة للنقاش ولا للمساومة ولا للتفاوض، معربين عن اعتزازنا بالمستوى المتميز لدبلوماسية بلادنا بفضل التوجيهات السديدة والرؤية المتبصرة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، وهو ما عكسه القرار الأممي الأخير الذي عزز تلك المكتسبات، إضافة إلى مواقف جدية وصريحة لمجموعة من الدول الشقيقة والصديقة، التي أعلنت دعمها واعترافها بمغربية صحرائنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لا يخفى عليكم الدور الهام لهته الوزارة في تسهيل الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، ضمانا لحسن سير العمل الرقابي والتشريعي للبرلمان، وكذا تنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني التي أصبحت شريكا أساسيا، سواء في التشريع أو بلورة السياسات العمومية، إضافة إلى إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن العام.

والأكيد أنكم، السيد الوزير المحترم، ستعززون هذه الأدوار من منطلق تجربتكم الغنية كبرلماني سابق وكمسؤول حزبي وفاعل مدني جاء من المغرب العميق وستعملون على تطوير أداء الوزارة بما يتماشى مع أدوارها وأهدافها، بل ستسعون بكل تأكيد في إطار الهندسة الحكومية الجديدة على البحث لها عن آفاق جديدة ومأسسة أدوارها الجديدة، والأكيد أن ارتباط مؤسسة الناطق الرسمي باسم الحكومة مع العلاقة مع البرلمان فكرة سديدة لربطها بالمؤسسات الدستورية كفضاء للتعبير عن رأي الأمة وتمثيلها.

إن عرضكم الواضح والغني بالمعطيات مكننا من الاضطلاع على منجزات عمل الوزارة في السنة الحالية وأفق تطوير عملها مستقبلا عبر مشروع

الميزانية المرصدة لها، والذي سنناقشه عبر ثلاث محاور: محور العلاقات مع البرلمان، محور العلاقات مع المجتمع المدني ومحور التواصل الحكومي.

فيما يخص العلاقات مع البرلمان:

نثمن مساعيكم الرامية إلى توطيد مهام التنسيق والتعاون بين الحكومة ومجلسي البرلمان، والذي دشنتموه بمعية رئيسي مجلسي البرلمان حيث عمدتم إلى المساهمة من موقعكم على تعزيز آليات التنسيق بين المجلسين يهدف إلى الارتقاء لمستوى عمل البرلمان، حيث بادرتم إلى تفادي التكرار والروتين، عبر مأسسة حضور الوزراء وتفادي مرورهم بشكل متكرر على المجلسين، مما سيسهل - لا محالة - العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، سواء فيما يتعلق ببرمجة تساؤلات السيدات والسادة البرلمانيين الشفوية والكتابية أو كذلك ببرمجة الأسئلة المحورية كاجتهاد جعلتموه يتطابق مع النظامين الداخليين للمجلسين واحترام النسبية، من خلال تخصيص التوقيت الزمني اللائق.

عملتم أيضا وفي وقت وجيز على مأسسة الجلسات الشهرية المخصصة لمساءلة رئيس الحكومة، بداية موفقة لكم على رأس الوزارة، نريدها أن تشمل أيضا تيسير المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية لأعضاء اللجن الدائمة أو الموضوعاتية، خصوصا تلك المرتبطة بتقييم السياسات العمومية ومواصلة التعاطي الإيجابي مع المبادرات التشريعية للبرلمان، سواء من خلال مقترحات القوانين المعروضة على الحكومة أو التعديلات المقترحة على مشاريع القوانين، إضافة إلى تلبية طلبات الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم.

كما يجب مصاحبة ومواكبة السيدات والسادة البرلمانيين في طرح قضاياهم وملفاتهم ومتابعتها مع تنظيم لقاءات مباشرة لهم مع السيدات والسادة الوزراء.

فيما يتعلق بالعلاقات مع المجتمع المدني:

ننوه بمبادرتكم التي قطعتم فيها الشك باليقين وأكدتم على أن العلاقة مع المجتمع المدني تدخل ضمن اختصاصات الوزارة، حيث تضمن مشروع الميزانية التزامات مهمة وواضحة غرضها تطوير العمل الجمعوي وتمكينه من القيام بمهامه بالشكل المنوط به، على اعتبار أنه أصبح شريكا أساسيا في تدبير الشأن العام ومواكبة المجتمع بمختلف شرائحه، ويتجلى ذلك من خلال تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للمجتمع المدني وملاءمتها مع المستجدات القانونية ومقتضيات الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى تعزيز سبل الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع العام وتوضيحها بالشكل المطلوب، حتى نتمكن من رفع اللبس عن آليات وشكليات هته الشراكة.

كما نرى أنه من المهم تقوية قدرات المجتمع المدني ومواكبته، خاصة فيما يتعلق بالترافع عن قضايا الوطن، بما فيها قضية الصحراء المغربية من خلال تطوير آليات التكوين وتمكين المجتمع المدني من الانفتاح على نظيره بالدول الصديقة والشقيقة، بشكل يجعله منفتحا ومنتجا وشريكا في المجهود الدبلوماسي لبلادنا. والأكيد، السيد الوزير، أن قدراتكم وإمكانياتكم وارتباطكم بالمجتمع المدني وتجربتكم الرائدة ستساعدكم على إنجاح مهمتكم.

فيما يخص التواصل الحكومي:

يظهر من خلال عرضكم، السيد الوزير المحترم، الاهتمام الكبير الذي يحظى به التواصل لديكم كناطق رسمي باسم الحكومة أو لدى الحكومة بشكل عام، فالتواصل مع عموم المواطنين سيساهم - لا محالة - في تعزيز انفتاح الحكومة على المواطن واهتماماته وانتظاراته، إضافة إلى تمكينه من الحصول على المعلومة المرتبطة بالبرامج الحكومية أو أدائها بشكل مبسط وسريع ومفهوم عبر كل السبل المتاحة، مما سيضع حدا لكل سوء فهم أو الشائعات التي يروجها البعض لتبخيس مجهودات ومنجزات الحكومة.

إن هته الإرادة لمسناها، السيد الوزير المحترم، من خلال منهجيتكم الجديدة في عقد الندوة الصحفية الأسبوعية التي اعتمدت الترجمة الفورية إلى اللغة الأمازيغية، مصحوبة بلغة الإشارة،وذلك لضمان التواصل مع مختلف مكونات وشرائح مجتمعنا، إضافة إلى الانسجام مع التوجه الحكومي في تعزيز الطابع الرسمي للأمازيغية. وهنا لا يسعنا إلا أن نهنئكم على هذا الإبداع والذي ينسجم مع قناعتنا وبرنامجنا، الذي دافعنا عنه في حزب التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

فخورون بأدائكم الذي أثار حفيظة أعداء النجاح الذين ألفوا الابتزاز باسم الدين والهشاشة، والذين ألفوا الركوب على مآسي الشعب ومعاناته يتصيدون الشكليات ويفتقدون للشجاعة السياسية باللجوء إلى العالم الافتراضي للتعبير عن أفكارهم، دون الاعتماد على المؤسسات، مثمنين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار برامج عمل الوزارة بمشروع الميزانية المعروضة على أنظارنا وسنصوت عليها بالإيجاب، متمنيين لكم، السيد الوزير، التوفيق والسداد في مهامكم، والمزيد من التألق لأنكم ولد الشعب وابن المغرب العميق، نموذج سيعطي الفرصة للشباب للإيمان بالتغيير والثقة في الفعل السياسي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة المستشار السيد أمين عباس البارودي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2022، كما وافق عليها مجلس النواب المدرجة في إطار لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

قبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة للإشراف على كل القطاعات المدرجة في إطار لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء هته اللجنة على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام والعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة.

كما لا تفوتني الفرصة دون أن أنوه بالمجهود المعتبر الذي بذلته بلادنا لمواجهة جائحة فيروس "كوفيد-19"، مما مكنها من التحكم في الوضعية الوبائية والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال اعتماد سياسة استباقية تعطي الأولوية لسلامة المجتمع وكذا دعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة، نسجل بكل ايجابية المجهود الذي تبذلونه منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في الأوراش التالية:

- برنامج تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك؛
- برنامج تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة؛
- برنامج تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية؛
- برنامج السياسة الاقتصادية وإستراتيجية المالية العمومية؛
- برنامج تدبير الملك الخاص للدولة؛
- برنامج المنافسة والقدرة الشرائية؛
- برنامج دعم وقيادة الأوراش الأفقية؛
- تعزيز الحكامة وهيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

إننا نستحضر بهذه المناسبة المجهودات المقدرة من طرف الوزارة، سواء تعلق الأمر بتوطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني أو مواصلة تحسين مناخ الأعمال للفترة 2025/2021، أو تحديث النسيج الاقتصادي الحالي، من خلال إدماج عدد أكبر من الأنشطة في القطاع المهيكل والرفع من القيمة المضافة المحلية.

فريق التجمع الوطني للأحرار يؤكد أن انخراط الوزارة في هذه الرافعات السالفة الذكر سيساهم في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني والحفاظ وإنعاش الشغل والوقاية الصحية للعاملين، بما في ذلك تسريع عملية إدماج القطاع غير المهيكل وتعزيز الحكامة الجيدة.

وفي نفس السياق، نثمن انخراطكم الإرادي في مواصلة ورش اللاتمركز الإداري على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، من خلال نقل الاختصاصات اللامركزة على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم بهدف الرفع من فعالية التدبير الإداري وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبالموازاة مع هذه المجهودات المقدرة من طرف الوزارة، فإننا نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن من بين أهم الإجراءات المواكبة التي يجب الانكباب عليها في المرحلة القادمة لتوطيد أسس الاقتصاد الوطني وهي:

- مواصلة تجريد الإجراءات الإدارية من طابعها المادي؛
- تعبئة العقار العمومي لتعبئة الاستثمار؛
- العمل على الرفع من قدرات الانجاز لمخطط العمل الاستراتيجي لوزارة الاقتصاد والمالية؛
- مراعاة توجهات النموذج التنموي الجديد في تنزيل مخطط العمل الاستراتيجي لوزارة الاقتصاد والمالية؛
- تنزيل مقاربة النوع في منظومة الصفقات العمومية.

ولا يسعنا بهذه المناسبة في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نشيد بعمل الوزارة والمنجزات، التي حققتها من خلال المؤشرات الرقمية، التي تناولتها السيدة الوزيرة في عرضها للميزانية الفرعية للوزارة، التي نعتبرها ايجابية وطموحة، مستحضرين في هذا الباب العمل المقدر الذي قمتم به، السيدة الوزيرة، على اعتبار أنكم دبرتم قطاع السياحة والصناعة التقليدية في عز أزمة كوفيد، وبينتم على إمكانيات وقدرات عالية.

والأكيد أنكم ستتركون بصمتكم في هذا القطاع الاستراتيجي والمحوري في الإشراف على تمويل مختلف السياسات العمومية، معتبرين الخطوات التي ستقدم عليها الوزارة فيما يخص الاهتمام بالعنصر البشري من خلال مؤسسة الأعمال الاجتماعية وتحسين ظروف العمل وكذا ترسيخ مقاربة النوع على مستوى الموارد البشرية يفتح آفاقا واسعة في مجال بلوغ أهداف الحكامة الجيدة بهذا القطاع الهام والرفع من مردوديته وتحديثه وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة الضريبية والجمركية، خصوصا والمالية على وجه الخصوص.

وتبعا لما سبق، نقدر في فريق التجمع الوطني للأحرار الأوراش التي انخرطت فيها السيدة الوزيرة المحترمة بحس وطني مسؤول وبنفس إرادي مطالبين في هذا الباب بمواصلة المجهودات المبذولة في إطار تدبير الأزمة الوبائية وإنعاش الاقتصاد، بالإضافة إلى التنزيل الفعلي لخلاصات النموذج التنموي الجديد والبحث عن موارد إضافية لتحقيق ما تعاهدنا عليه مع المواطن في برنامجنا الحكومي، مؤكدين على التصويت بالإيجاب على مشروع هته الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة المستشار السيد بوجمعة أشن في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضمون مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، وسأقتصر في مداخلتي على قطاع الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية. وقبل ذلك، لابد أن أتقدم بأحر التهاني لكافة السيدات والسادة الوزراء، الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله على رأس هذه القطاعات المنتجة، منوهين كذلك بالهندسة الحكومية الجديدة والتي أحدثت هذا القطاع الذي يحمل اسم "الالتقائية"، التي ما فتئ فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين ينادي بها لما تلعبه من دور محوري في تجميع مجهود الدولة في مختلف السياسات العمومية بين مجموعة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا في حد ذاته تعد سابقة في تاريخ الحكومات، مثمنين بالمناسبة كل الإنجازات التي تحققت على صعيد الوزارة في العهد السابق من اعتماد أول سياسة وطنية لمناخ الأعمال 2025/2020، تفعيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإصلاحات كبرى مرتبطة بهذا الموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن ما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2022 من أرقام مخصصة للاستثمار العمومي في القطاع العام والذي وصل إلى 245 مليار درهم يعد سابقة في تاريخ قوانين المالية، خصوصا وانه جاء بعد سنتين صعبتين جراء ما أصابت بلادنا من جائحة "كوفيد-19"، حيث توزع هذا الاستثمار على الشكل التالي:

- صندوق محمد السادس للاستثمار: 45 مليار درهم؛
- الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع تحييد مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة: 88.9 مليار درهم؛
- المؤسسات والمقاولات العمومية: 19 مليار درهم؛
- الجماعات الترابية: 19 مليار درهم.

إذن أرقام مهمة واستثمارات تحتاج اليوم إلى نخب جديدة في التدبير وإدارة مرنة تجتهد وتبحث عن الحلول.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

لقد سطر خطاب عيد العرش الأخير الذي ألقاه جلالة الملك حفظه الله بعد خارطة طريق وإطار مرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2022، خصوصا في الشق المرتبط بالاستثمار، حيث سطر أولوياته المرتكزة على توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تنزيل البرنامج 2026/2021 الرامي إلى تمكين القطاعات الاقتصادية من استعادة ديناميتها، عبر دعم النسيج المقاولاتي الصغير والمتوسط من خلال الرفع من قدرتها على الاستثمار وعلى توفير مناصب الشغل والحفاظ على مصادر الدخل، وهذا لن يتأتى إلا بأجرأة صندوق محمد السادس للاستثمار، عبر تمويل كل تدخلاته المرتبطة بإنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى تعززها الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتخصيص مبالغ مالية لدعم المبادرة المقاولاتية، عبر مواصلة إنجاز برنامج انطلاقة، الذي سيستفيد من دينامية جديدة في إطار تعاقدي مع مختلف الشركاء.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن بلادنا عرفت مجموعة من الإصلاحات الكبرى فيما يخص تحسين مناخ الأعمال وتيسير المقاولات ودعم الاستثمار، وهي الجهود التي أثمرت نتائج ملموسة لفائدة الاقتصاد الوطني والمقاولات وحمايتها من الإفلاس، مما جعل ترتيب المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الأعمال يتحسن بشكل تدريجي خلال هذه الفترة الأخيرة، وهو الأمر الذي تترجمه ارتفاع اعتمادات الأداء المفتوحة برسم سنة 2021 والمتعلقة بنفقات الاستثمار من 77.2 مليار درهم إلى 87.4 مليار درهم بالنسبة ل 2022 بزيادة قدرها 13.21%، ليصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 171.68 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن بلادنا وبفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، التي وردت في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة اعتمدت سياسة وطنية مندمجة بمشاركة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وممثلين عنه القطاع الخاص وعن المجموعات المهنية تمكنت من إيجاد حلول ناصعة لمختلف الإكراهات البنيوية لمواجهة الصعوبات التي تعترض المقاولين والمقاولات الوطنية والتي أخذت بعين الاعتبار تداعيات جائحة كورونا.

لذا نطالبكم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بتحيين وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وتسهيل الولوج إلى التمويل وتحسين آجال الأداء، بالإضافة إلى تأهيل الرأسمال البشري وتعزيز آليات مواكبة المقاولات وإدماج القطاع غير المهيكل والتي تتقاطع مع التوصيات التي جاء بها تقرير النموذج التنموي الجديد.

و في إطار تحفيز الاستثمار دائما على الصعيد الجهوي، وتنفيذا

للتوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2017، والذي دعا فيه جلالته بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار عبر إعادة تنظيمها وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار وتبسيط الإجراءات على المستوى الوطني والجهوي، ثمن كل هذه التوجيهات السامية والتي نؤكد أنه كان لها الفضل الكبير في حل العديد من الملفات التي كانت جاثمة، حيث واكبتم هذه اللجان وعملتم على تسريع الدراسة والبث في أزيد من 2588 ملفا خلال السنتين الأخيرتين، مسجلين ارتفاعا بأزيد من 50% مقارنة بالسنوات الماضية، حيث ساهمت هذه المراكز في إحداث أكثر من 20 ألف مقاولة جديدة وتقديم الخدمات لأكثر من 18 ألف مقاولة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا ومواكبة أكثر من 4 آلاف مستثمر والمصادقة على أزيد من 1500 مشروع استثماري، بغلاف مالي إجمالي بحوالي 151 مليار درهم، من المرتقب أن تحدث 153 ألف منصب شغل. أما من حيث تقديم الخدمات، فتظهر المؤشرات أن الأجل المتوسط لدراسة الملفات واتخاذ القرار بخصوصها لم يعد يتجاوز 20 يوما بعدما كان يظل رهين الرفوف.

أرقام نعتبرها جد مهمة، ولكن غير كافية على اعتبار حجم الخصاص وبالنظر كذلك إلى حجم الفراغ الاجتماعي والاقتصادي الذي تركته الجائحة.

كل هذا العمل رفع من منسوب الثقة لدى المستثمرين في قدرة المغرب على الصمود رغم ظرفية الجائحة، وهو ما يبينه استقرار معدل التدفقات السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 22.6 مليار درهم، إضافة إلى توقيع اتفاقيات جديدة ستساهم في إحداث حوالي 18.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وفي هذا الإطار لا يمكن لنا إلا أن ننوه بورش الحماية الاجتماعية، ذلك المشروع المجتمعي الذي يحظى بمتابعة واهتمام خاصين من طرف جلالة الملك حفظه الله، والذي بلا شك سيشكل ثورة اجتماعية حقيقية، لاسيما في سياق ما أصبح يعرفه العالم من تقلبات اقتصادية ومخاطر صحية تؤسس للدولة الاجتماعية التي ننشدها جميعا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

وبحكم انتمائي إلى إقليم الدريوش لا بد ان أترافع عليه، في إطار ما هو مسموح به دستوريا، بحيث أن هذا الإقليم يعد من الأقاليم الفتية والحديثة العهد والتي تعاني من مجموعة من المشاكل العالقة على المستوى الإقليمي، والتي تحتاج منكم جهودا كبيرة في تجميع جهود الدولة ودعم الاستثمار الخاص بالمنطقة عبر تبسيط المساطر الإدارية والقانونية للمستثمرين وتحسين مناخ الأعمال لتستفيد المنطقة من استثمارات أبنائها، خصوصا الجالية المغربية المقيمة بالخارج لامتصاص البطالة، التي تراكمت، خصوصا في فئة الشباب بعد الركود التجاري الذي عرفته المنطقة وغلق المعابر الحدودية بين الناظور ومليلية.

كما نطالب القطاعات الحكومية المعنية بالتربية الوطنية والتعليم العالي والابتكار بتحسين جودة التعليم بالعالم القروي وإحداث مدارس جماعاتية وتوفير حافلات النقل المدرسي لمحاربة الهدر المدرسي، خصوصا في صفوف الفتاة القروية التي لا تلج المؤسسات التعليمية قط بداعي الفقر وصعوبة التنقل والمواصلات، مع مطالبتكم بإحداث نواة جامعية لحل المشاكل التي يتخبط فيها الطلبة بداية من النقل الجامعي وما يصاحبه من ارتفاع أسعار التنقل، عبر سيارات الأجرة وحافلات النقل العمومي في الوقت الذي ينشغل فيه الطلبة في أقاليم أخرى بأمور تخص التكوين والبحث العلمي والتحصيل الأكاديمي الجيد، لأن توقف خدمات النقل الجامعي يؤثر على التحصيل العلمي للطلبة ويفوت عليهم الحضور إلى الكلية. لذا فإن طلبة الدريوش يعيشون بين مطرقة أزمة النقل الجامعي وعدم القدرة على دفع رسوم الكراء بمحيط الكلية التي يدرسون بها يحدث هذا أمام محدودية الطاقة الاستيعابية للحي الجامعي، الذي لا يتسع سوى لعدد محدود من الطلبة والطالبات.

أما عن قطاع الصحة بالدريوش فإنه يشكل أحد أهم المشكلات التي تؤرق الساكنة، وذلك لضعف المراكز الصحية ونقص خدماتها التي تظل دون تطلعات المواطنين، وليس ضعف الخدمات العائق الوحيد الذي يسيء إلى المجال، بل عن العبث الذي يسري في أكثر من مركز يعد نقطة سوداء تقلق السكان، كما لا أخفي عنكم أن تأجيل افتتاح المستشفى الإقليمي بالدريوش على الرغم من جاهزيته أزم المعاناة المستمرة، ويلزم العديد من الأسر لقطع مسافات طويلة تصل إلى 120 كلم (المستشفى الحسني الإقليمي بالناظور) الذي يعاني بدوره من الاكتظاظ وقلة الأطباء واللوجيستيك اللازم ومحدودية الموارد البشرية، وتتجاوز 250 كلم بالنسبة للتنقل إلى المستشفى الجامعي ومستشفى الفارابي بوجدة.

لذا أدعوكم للتدخل العاجل لتفعيل الإجراءات المتخذة للتخفيف من معاناة ساكنة الدريوش مع قطاع الصحة والتعجيل بافتتاح المستشفى الإقليمي بالدريوش.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون؛

تعتبر السياحة الشاطئية من أهم الأنواع السياحية انتشارا بالمجال السياحي أمجاو – تروكوت حيث يمتد ساحل إقليم الدريوش على مسافة تقدر ب 65 كلم، تتخلل هذه المسافة مجموعة من الشواطئ التي عملت الطريق الساحلية على التعريف بها، على الرغم من غياب الطرق المعبدة الرابطة بين الطريق الساحلية وأغلب الشواطئ، حيث كانت الشواطئ في السابق تستقطب السكان المحليين فقط، أما الآن فقد أصبحت تستقطب مصطافين من المراكز الحضرية والمدن المجاورة، وهو الأمر الذي يساهم في تنشيط الرواج التجاري بالمنطقة، هته الشواطئ لو تم إعدادها عن طريق

فتح الممرات المؤدية لها لكانت شواطئ استقطابات كبيرة، لكن أغلبها غير معروفة نتيجة لصعوبة الولوج وغياب التجهيزات والمرافق الصحية ما عدا شاطئ السواني الذي لا يبعد عن إقليم الحسيمة إلا 20 كيلومترا.

بالإضافة إلى السياحة الشاطئية يتوفر المجال الساحلي بإقليم الدريوش على مجموعة من المواقع، التي يمكن تصنيفها في خانة السياحة الاستشفائية مثل الحمامات بدار الكبداني التي تتميز بمياهها الدافئة، إضافة إلى حامة الشعابي المتواجدة بتراب جماعة تزغين، حيث لا تزال منسية ويقتصر زوارها على أبناء المنطقة، على الرغم من مرور الطريق الساحلية بجوارها، إلا أن غياب التعريف بها جعلها غير معروفة، إضافة إلى أن المنطقة تتوفر على مجموعة من المواقع والمعالم التاريخية مثل جبل " دهار أوبران " المعروف إبان المقاومة الريفية سنة 1921 بالمنطقة.

إن هذه الموارد تتطلب إحيائها من خلال التعريف بها وفك العزلة عنها عن طريق ربطها بالطرق وكذا تخصيص الدعم لها، بغية تحقيق التنمية القروية الشاملة والمستديمة للمنطقة.

أملنا فيكم كبير، السيد الوزير،بأنكم ستعطون نفسا جديدا للعمل الحكومي،غير أن هذه الوزارة التي تشتغل حسب ما فهمنا من عرضك تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، وهذا في حد ذاته عنوان لنجاح مؤكد، إذن لنا الثقة بأنكم ستعملون على ضخ طاقات جديدة ونفس جديد في تدبير الملفات المرتبطة بالاستثمار ودعم المقاولة وسنعمل من موقعنا على دعمه وإنجاح كل مبادراتكم في هذا الإطار.

وبحكم انتمائنا إلى الأغلبية الحكومية سنصوت على مشروع هذه الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6) مداخلة المستشار السيد عابد بادل في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022، كما وافق عليها مجلس النواب، المدرجة في إطار لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام للعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لا يخفى عليكم الدور المهم للمندوبية والمهام الموكلة إليها، سواء فيما يتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكنى أو فيما يرتبط بالمعطيات الاجتماعية للأسر المغربية (من قبيل الاستهلاك، وجوانب من الحياة اليومية والصحة والسلامة، والترفيه والتشغيل....)، أو كذلك فيما يخص المعطيات الاقتصادية (الأسعار والتجارة الخارجية، والمؤسسات والشركات... إلخ).

كلها مهام ليست بالسهلة ولها أهمية بالغة في كل مناحي الحياة المجتمعية ببلادنا والأنشطة الاقتصادية، لأنها ترتكز بالأساس على أرقام يفترض فيها أن تكون دقيقة ومبنية على قاعدة بحث حقيقية، قد تؤثر سلبا أو إيجابا على تدخلات الحكومة والجماعات الترابية، كما تشكل قاعدة مهمة تعتمد عليها الشركات الوطنية وكل المستثمرين الأجانب.

واعتبارا لأهمية هته المهام والأدوار، وجب النهوض بعمل المندوبية قصد تطويره ليساير مختلف المتطلبات والتحديات التي بات يفرضها عالم السرعة وعالم يقدس ويبحث عن المعلومة وخاصة المعلومة الإحصائية.

إن الإصلاح ضرورة فرضت نفسها الآن أمام المتطلبات والانتظارات، لكونها أكبر مما كانت عليه أنشطتها وأبحاثها ومنشوراتها، ليس فقط للقيام بعمل إحصائي تقليدي، وإنما للقيام بعمل إحصائي تحليلي، يحتمل كافة أوجه التحليل الكمي والكيفي، تماشيا مع تنزيل نموذجنا التنموي الجديد، وهذا لا يعني بالأساس الاستنقاص من عمل المندوبية، بل على العكس تماما فالمجهود التي تقوم به يستحق التنويه وليس بالأمر السهل القيام بأبحاث وإصدار معطيات إحصائية.

وبالمناسبة سأستغل الفرصة لأنوه بكل الأطر العاملة بالمندوبية نظير ما قدموه في سبيل النهوض بعملها وتوفير المعطيات المطلوبة في الوقت وبالشكل المطلوبين، لذلك نرى أنه من المهم النهوض بالأوضاع المادية والاجتماعية لموظفي المندوبية السامية وتحفيزهم لبدل مجهود أكبر والقيام بتكوين مستمر يتماشى مع مختلفات المتغيرات التي يفرضها البحث وتوفير المعلومة الإحصائية، كما يجب توفير فضاءات ملائمة لاشتغالهم والاستعانة بمؤهلاتهم الفكرية والعملية والاعتماد عليهم في جزء كبير من المهام التي تقوم بها المندوبية بدلا من تفويض جزء مهم من عملهم وخاصة الإحصاء لشركات خاصة لا يمكن محاسبتها أو تتبع عملها أو حتى التأكد من صحة المعطيات التي توفرها، فالاستعانة بعمل الشركات الخاصة هو فقط آلية مكملة لعمل موظفي المندوبية، ولا يعني بالأساس أن تقوم بجل المهام الإحصائية، فإن كانت المندوبية تعرف نقصا في الأطر يجب العمل على معالجة هذا النقص مستقبلا بمنحها المناصب المالية الكافية لفتح الباب أمام الأطر المؤهلة التي تحتاجها، باعتبارها مصدرا منتجا للمعطيات والإحصائيات البحثية في مختلف القطاعات.

وفي نفس السياق نرى أنه من المهم أن تساير المندوبية السامية

للتخطيط للجهوية المتقدمة من خلال تعزيز عمل مديرياتها الجهوية بشكل عادل بين مختلف جهات المملكة، مما سيمكن من ضبط ونجاعة وسرعة إصدار المعلومة الإحصائية والحصول عليها، إضافة إلى الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وتعزيز آليات التواصل التي تربط المندوبية بمحيطها الخارجي وبما يضمن الاستثمار الجيد والسهل للمعطى الإحصائي، ويحفظ كذلك الحق في الحصول على المعلومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن مجهودات السيد المندوب السامي وأطر المندوبية السامية للتخطيط وسنصوت بالإيجاب على مشروع ميزانيتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7) مداخلة المستشار السيد محمد بودس في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام للعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة، معتزين بمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية في سياق عام تؤطره التوجيهات الملكية السامية، وتجسده التزامات البرنامج الحكومي للتصدي لتداعيات الأزمة الصحية "كوفيد-19" الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار سياسات قطاعية تأخذ بعين الاعتبار السياق الوطني والدولي، لإعادة ترتيب الأولويات وإرساء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، وبناء نموذج اجتماعي وتنموي أكثر اندماجا.

وفي ظل هذا السياق الصعب في تدبير الجائحة، لابد من التنويه بالمجهودات المبذولة من طرف وزارة الداخلية مركزيا وترابيا وبالعمل الجبار لرجال السلطة وأعوانها ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأطقم الطبية، التي احتوت الجائحة وحافظت على الأمن والنظام العام.

كما نثمن أيضا العمل المقدر لوزارة الداخلية فبصدور القانون رقم 07.20 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، وخصوصا المشاورات التي قامت بها مع ممثلي الجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين المعنيين، وذلك على إثر توصيات المناظرة الوطنية الأخيرة للجبايات، بهدف تحقيق المساواة والعدالة الجبائية بين الملزمين والرفع من الموارد الذاتية للجماعات الترابية، طالبين منكم الإتيان بتعديلات جديدة عليه مرتبطة بمأسسة موارد جديدة لفائدة المجالس الإقليمية نموذجا إقليم الجديدة الذي لا يستفيد من مداخيل مشروع مازكان.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية تأتي في سياقات مهمة تتمثل في الخطب الملكية السامية بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء وعيد الاستقلال المجيد وكذا افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة.

ونود في هذا السياق التعبير عن اعتزازنا بالتعامل الصارم لبلادنا إزاء الاستفزازات الخطيرة والمتكررة لميليشيا لبوليساريو في المعبر الحدودي الكراكرات، التي تجانب الصواب وتتحدى قرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عرقلة تنقل البضائع والتنقل المدني.

إننا ندين هذه السلوكات المشينة ضد الثوابت ومقدسات بلادنا العزيزة والتعاطي مع كل من سولت له نفسه المساس بسيادتها ووحدتها الترابية، وذلك انسجاما مع الإرادة الجماعية التي يعبر عنها المغاربة ملكا وشعبا في القطع مع كل السلوكيات المستفزة التي تمس بوحدتنا الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

رغم الظروف الصحية الصعبة التي مرت بها بلادنا في ظل الانعكاسات السلبية لجائحة "كوفيد-19"، دأبت بلادنا على تنظيم الاستحقاقات الانتخابية من خلال تطوير النظام الانتخابي والانفتاح على التحولات التي يعرفها المجتمع.

وبهذه المناسبة، نثمن، السيد الوزير المحترم، المشاورات التي قمتم بها مع الفاعلين السياسيين لتجاوز النقط الخلافية للترسانة القانونية المؤطرة للعملية الانتخابية الجديدة، بما في ذلك المجهودات المقدرة لتدبير التوافقات في إطار إيجابي ومسؤول بالحكمة والروح الوطنية وبالكفاءة العالية التي تتمتعون بها.

لقد كان من شأن اعتماد القاسم الانتخابي مع حذف نسبة الأصوات المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد المحددة سابقا في 3% من الأصوات المعبر عنها أثر كبير في توسيع قاعدة المشاركة السياسية ببلادنا.

كما أن إلغاء العتبة أعطى الفرصة إلى الأحزاب الصغرى للمشاركة في تدبير الشأن المحلي وإعطائها نفس الفرص التي أعطيت للأحزاب الكبرى في إطار تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوسيع مشاركة كل الأحزاب بما فيها الصغرى، لتأهيل منظومتنا الانتخابية وجعلها مرنة تحظى بثقة غالبية الفرقاء السياسيين وليس بالضرورة جميعهم.

نقدر أيضا مجهودات، السيد الوزير المحترم، لتدبير هذه الاستحقاقات

الانتخابية بكل شفافية وديمقراطية، باعتبارها محطة تاريخية مهمة في المسار الديمقراطي لبلادنا، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، ضامن دوام الدولة واستمرار المؤسسات الدستورية وصيانة الخيار الديمقراطي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا بد أن نسجل بكل ايجابية قرار السيد الوزير المحترم لمواصلة انجاز البرامج والأوراش المبرمجة، سواء بشكل أفقي أو قطاعي، خصوصا للفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة، والذي نعتبره اسمنت التماسك الاجتماعي ببلادنا المتمثل في الثقة في المؤسسات والأمل في العيش الكريم.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا التنويه بالمنجزات المهمة التي قامت بها الوزارة مشكورة على عدة مستويات نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر في:

- التنسيق الميداني الجيد في المجال الأمني من خلال محاربة الجريمة بكل أنواعها؛
- تقريب الخدمات الأمنية من المواطنين؛
- استكمال ورش التحديث في المجال الأمني؛
- تحسين آليات التدبير والرفع من مستوى الأداء في مجال الوقاية المدنية والإنقاذ؛
- تسريع وثيرة مأسسة الجهوية المتقدمة للنهوض بالتنمية الجهوية في سياق تعميق آليات اللامركزية واللا تمركز؛
- ملاءمة آليات التدبير والحكامة الجهوية مع العمل على تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة للرفع من نجاعة العمل الجهوي؛
- تفعيل إعداد العقود- برامج بين الدولة والجهات من أجل تفعيل المشاريع ذات الأولوية ببرامج التنمية الجهوية بغلاف مالي مهم؛
- مواكبة وتتبع مجالس الجهات في مجال وضع مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- الوفاء بالالتزامات التعاقدية للوزارة برسم سنة 2021 في إطار عقود برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية الثلاث بقيمة مالية تقدر بحوالي 79 مليار درهم.

لابد من التذكير بكل موضوعية، السيد الوزير، أن المجال لا يتسع لذكر جميع المؤشرات الرقمية والمبالغ المالية المهمة لكل المشاريع المنجزة في إطار الاختصاصات المهمة المخولة لوزارتكم، مما يجعلنا نطمح إلى تحقيق المزيد في هذا الباب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لابد من التنويه أيضا بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كورش رائد بالنسبة لبلادنا والرعاية الملكية السامية التي يوليها لها جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، رائد التنمية البشرية في بلادنا ومهندسها. الهدف هو لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية، وتعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية وللأجيال الصاعدة.

إن مواصلة وزارتكم تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار النهوض بالرأسمال البشري هو توجه استراتيجي نثمن مسعاه لإنجاز المشاريع المدرة للدخل وخلق فرص الشغل.

ويمكن القول إن البرامج المنجزة في هذا الباب، سواء تعلق الأمر بالفئات المستهدفة أو الأغلفة المالية المرصودة لهذه العمليات تعطينا انطباعا ايجابيا بخصوص الأثر أو الوقع على المواطن وتتماشى مع الأولويات التي تعمل عليها الحكومة في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وتبعا لما سبق، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نؤكد أن توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي إنه البديل التنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي ينعكس على التوزيع العادل للثروة بين الجهات، ويعمل على تنزيل نظام الاستهداف للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، إذ نعتبر أن بلادنا قطعت أشواطا مهمة بالمصادقة على القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات والعمل بكل تفان على تسريع إخراج النصوص التنظيمية، تنزيلا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بتعميم الاستفادة من الحماية الاجتماعية، مما سيمكن بلادنا من تحقيق الالتقائية المنشودة بين مختلف برامج الدعم الاجتماعي المقدمة من طرف الدولة والجماعات الترابية والرفع من نجاعتها.

وفي سياق مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي على المستوى الوطني والجهوي، نعتبر أن العمل الذي قامت به وزارتكم في مجال تحفيز الاستثمار وتقديم دعم تطوير مناطق التنشيط الاقتصادي والصناعي، بما في ذلك المصادقة على عدد من الاتفاقيات لإحداث مناطق أنشطة اقتصادية هو عمل مهم ومقدر، سيمكن بلادنا من الاستجابة لرهانات المرحلة ولانتظارات الفاعلين الاقتصاديين لاستعادة دينامية الاستثمار الخاص ومواكبة المقاولة لاستعادة عافيتها والرفع من مردودية المرفق العمومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أهنئكم مرة أخرى على الدور المحوري والهام الذي تقومون به في مجالات تنزيل قواعد الحكامة والتخليق وترسيخ آليات الافتحاص والتدقيق

من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية لمختلف البرامج والمشاريع التي تشرف عليها وزارتكم.

ونظرا للاختصاصات المتعددة والهامة التي تشرف عليها هذه الوزارة، وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه، السيد الوزير المحترم، ندعوكم إلى:

- مواصلة تفعيل المخططات الأمنية وتكثيف مختلف الأجهزة المختصة للتصدي للتهديدات التي تتعرض لها بلادنا مع المحافظة على درجة اليقظة والتأهب في إطار مزيد من النجاعة والاستباقية؛
- مواصلة العمل على تقوية القدرات التنفيذية والتدبيرية للجهات؛
- ملاءمة آليات التدبير والحكامة الجهوية، مع العمل على تعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة للرفع من نجاعة العمل الجهوي؛
- تنزيل مضامين الدورية المشتركة بين وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالصناعة الموقعة بتاريخ 10 يونيو 2021 بخصوص تفعيل ممارسة اختصاصات الجهات في مجال دعم المقاولات.

وتبعا لما سبق، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن المنجزات الهامة الواردة في الميزانية الفرعية لوزارتكم، وسنصوت عليها بالإيجاب، مدركين في نفس الوقت، السيد الوزير المحترم، حجم المسؤولية التي تتحملونها وتحديات المرحلة التي تمر بها بلادنا وما تفرضه من تجاوب سريع وناجع مع تطلعات وانتظارات المواطنين.

والسلام عليكم ورحم الله تعالى وبركاته.

8) مداخلة المستشار السيد عبد الإله لفحل في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضمون مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، وسأقتصر في مداخلتي على قطاع إعداد التراب الوطني التعمير والإسكان وسياسة المدينة. وقبل ذلك لا بد أن أتقدم بأحر التهاني لكافة السيدات والسادة الوزراء الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله على رأس هذه القطاعات المنتجة والمشغلة.

لا أحد يجادل اليوم في كون تنزيل أهداف إعداد التراب الوطني والتعمير يطرح تحديات مهمة تعمل الوزارة على بذل جهود ملموسة فيما يخص المجالات التالية:

- على مستوى إعداد التراب الوطني:

- إعداد توجهات السياسة العامة لإعداد التراب كإطار مرجعي وطني جديد من أجل تنظيم حوارات مجالية مع الجهات والعمل على تعزيز المنظومة الحضرية، عن طريق العمل على تأطير مسار البناء الميتروبولي وإرساء نظام حكماتي خاص ودعم دور المدن الوسيطة، باعتماد آليات تشاور موسعة مع المعنيين؛
- تطوير آليات الرصد واليقظة المجالية، عن طريق إحداث المراصد الجهوية بشراكة مع المجالس الجهوية.

- على مستوى التعمير:

- تأهيل ورد الاعتبار للتراث المعماري؛
- إعداد وتتبع تصاميم التهيئة؛
- رد الاعتبار للأنسجة العتيقة؛
- العمل على استكمال انجاز المواثيق المعمارية في أفق 2022، ركائز أساسية تشتغلون عليها اليوم تحتاج إلى أجرأة سياسية لتنزيلها، مؤكدين على أنها أحد دعامات كل إقلاع اقتصادي على مستوى قطاع الإسكان.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نثمن التوجه الذي انخرطت فيه الوزارة بخصوص تغطية العالم القروي بوثائق التعمير عن طريق وضع جيل جديد منها، بما في ذلك تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في العالم القروي وتعميم المساعدة التقنية والمعمارية، مؤكدين أن الوضعية اليوم كارثية والحركة متوقفة توقفت معه كافة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل لفئات واسعة من المهنيين والحرفيين.

ويمكن القول بكل موضوعية أن التمدن غير متحكم فيه على مدى السنوات الفارطة أدى إلى خلق فجوات كبيرة يتعين معالجتها وفق مقاربة حكماتية مندمجة، حيث أصبح من الصعب التحكم في صيرورة التمدن عندما كان هناك تضاعف للاستثناءات في مجال التعمير والتوسع العمراني الأفقي ضواحي المدن الكبيرة. وكنتيجة لهذا نجد تراجع التمازج الاجتماعي، حيث تفاقمت معه التحديات البيئية، وتزايدت صعوبات الولوج للبنية التحتية والخدمات، وأيضا التكلفة العالية للتدبير الحضري. حيث تعزى هذه الوضعية لعدة عوامل نذكر منها:

- غياب رؤية شاملة ومتكاملة للتخطيط الحضري؛
- تعدد الفاعلين المركزيين والمحليين المعنيين؛
- ضعف القدرات التقنية والمالية للفاعلين في مجالي التخطيط والتنمية الحضريين؛
- الاختلالات التي تعيق نجاعة المنظومة العقارية.

وبالنظر إلى كل ما قيل فإنه يجب العودة إلى هذا المنطق وهو منطق الإساءات، وفق مقاربة جديدة تنموية استثمارية تخلق الثروة وتحرك الدورة

الاقتصادية الوطنية.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمته السيدة الوزيرة المحترمة الأسبوع المقبل وتفحصنا للوثائق المصاحبة في هذا الباب، ندعو إلى:

- تطوير مقاربات متمايزة للتنمية الحضرية حسب حجم المدن؛
- جعل الرقمنة أداة أساسية للتخطيط الحضري وتدبير المدن؛
- تطوير رؤية استباقية مدمجة ومتجانسة للتنمية الحضرية في مستوى الرهانات، مع ترسيخها في مبدأ يتوخى التنمية الإدماجية والمستدامة تتمحور حول المواطن؛
- العمل على ملائمة المخططات الجهوية لإعداد التراب للمخططات الوطنية تحقيقا للتجانس وتفاديا للتفاوتات الكبيرة على مستوى المجال؛
- عقد مناظرة وطنية لتنزيل إعداد التراب الوطني والتعمير، طبقا لمضامين النموذج التنموي الجديد؛
- العمل على إعادة النظر في وثائق التعمير وكذا في كيفية إعداد تصاميم التهيئة لتساير التطور الاقتصادي للمدن.

- على مستوى الإسكان وسياسة المدينة:

نسجل بكل ايجابية التطورات التي عرفها قطاع الإسكان وسياسة المدينة طيلة السنوات الماضية والطفرة النوعية والكمية التي حققها في هذا المجال، مستحضرين في هذا الصدد التحديات التي تعيق تطوره، خصوصا في الشق المتعلق بتحسين الولوج إلى السكن وتبني سياسة للسكن تعزز التمازج الاجتماعي، وتسهم في التنقل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتوفر إطارا أفضل للعيش، وحكامة أكثر نجاعة لقطاع السكن الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، نود التفاعل مع إشكالية السكن غير اللائق التي نعتبر أنها تحتاج لمقاربة إصلاحية شاملة لضمان منتجات سكنية ذات جودة وبأسعار في المتناول لهذه الفئات الهشة، لاسيما من خلال إصلاح المنظومة العقارية، ومشكل نقص في العقار وتسهيل الولوج إلى القروض البنكية بالنسبة للفئات المحدودة الدخل.

وفيما يخص عمل الوزارة على مستوى سياسة المدينة، نؤكد أن تطوير الحكامة وتحديث الإدارة، سواء تعلق الأمر بمواكبة إقلاع المدن الجديدة أو إحداث وتهيئة شبكة الطرقات ومرافق القرب والفضاءات العمومية يتطلب تعبئة مجهود إضافي لتنزيل النظم القانونية المتعلقة بالقطاع.

فريق التجمع الوطني للأحرار يعتبر الخطوة التي أقدمت عليها الوزارة فيما يخص تطوير عمل المؤسسات التابعة لها من وكالات حضرية ومؤسسة التهيئة العمران والوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط هي دعامة أساسية لضمان تكامل وتنسيق أفضل بين مهام كل منها، وبالتالي الرفع من مردوديتها الاقتصادية والتدبيرية.

وفي هذا الصدد، ندعوكم، السيدة الوزيرة، إلى تقييم أداء مؤسسة العمران مع إعادة النظر في طريقة تدبيرها وفي أدوارها وإعداد تقييم موضوعي للأداء نظرا للاختلالات التي راكمتها والفضائح العقارية التي تسببت فيها والتي كان ضحيتها مواطنون أبرياء.

لقد أبان النموذج الاقتصادي لهذه المؤسسة عن محدوديته وأصبحت قدرته فيما يخص مواصلة اضطلاعها بالاختصاصات الموكولة إليها تواجه إكراهات وتحديات تحد من توطيد نموذجها الاقتصادي والمالي وإرساء أسس تنميتها المستقبلية. لهذه الأسباب السالفة الذكر، نؤكد لكم على إصلاح هذه المؤسسة وفق أفضل ممارسات الحكامة مع تفعيل المقتضى الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وفي نفس الوقت نجدد دعوتنا للسيدة الوزيرة للوقوف بصفة شخصية على تنزيل هذا الورش، حتى يؤسس لمرحلة جديدة في تدبيرها نظرا لاستعجاليته وراهنيته القصوى.

وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة التفعيل التدريجي لدور الوكالة الوطنية لتأهيل المباني الآيلة للسقوط والتجديد الحضري، اعتبارا لدورها الاستباقي في اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الباب.

كما نود في هذا الإطار إثارة انتباه لموضوع الدور الآيلة للسقوط في المدن العتيقة التي تشكل خطرا يتربص بأرواح المواطنين الأبرياء، مما يطرح إيلاء الأهمية والأسبقية للقيام بمعاينات ميدانية لهذه الدور العتيقة وإنجاز تقارير تؤكد خلوها من مخاطر محتملة لتفادي أي حوادث في الأرواح مستقبلا.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ننوه بالعمل الذي تقوم به الوزارة والمنجزات التي حققتها على مستوى البرامج السكنية، سواء تعلق الأمر بالسكن الاجتماعي، ومدن بدون صفيح مع ضرورة إعداد تقييم حول مدى نجاح هذا البرنامج الوطني والسكن للطبقة المتوسطة.

واعتبارا للاختصاصات المهمة الموكولة لهذا القطاع، نعتبر أن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع وجب الرفع منها، نظرا لكثرة مجالات تدخلها بهدف تحقيق قيمة مضافة لعمل الوزارة وعدم تعثر البرامج والمشاريع التي تشرف على انجازها.

وتبعا لما سبق، نقدر في فريق التجمع الوطني للأحرار الأوراش التي انخرطت فيها الوزارة للنهوض بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مستحضرين في هذا الصدد ضرورة الأخذ بعين الاعتبار توجهات النموذج التنموي الجديد وسياق تنزيل الجهوية المتقدمة، مؤكدين لكم أننا منخرطون معكم بكل روح وطنية عالية لتنزيل هذا الورش الإصلاحي الكبير الذي تطمحين إليه، وفق ما تعاقدت عليه الأغلبية وما تضمنه البرنامج الحكومي في هذا الإطار، وسنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

9) مداخلة المستشار السيد كمال صبري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
الحضور الكريم،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، كما وافق عليها مجلس النواب، والمدرجة في إطار لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام والعمل لساعات طوال طيلة أشغال هته اللجنة.

كما لا يفوتني أن أنوه بالمجهود المعتبر الذي بذلته بلادنا لمواجهة جائحة فيروس "كوفيد-19"، مما مكنها من التحكم في الوضعية الوبائية والتخفيف من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ونؤكد بهذه المناسبة أن الأوراش التي تضطلع بها وزارة التجهيز والماء هي أوراش مهيكلة تدخل في صلب أولويات التنمية ببلادنا تخص أساسا المجالات التالية:

- فك العزلة عن العالم القروي وتقليص الفوارق المجالية؛
- تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص الشغل.

وفيما يخص برنامج عمل الوزارة في مجال قطاع الماء، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبره برنامجا طموحا برسم سنة 2022، مما يطرح بشدة مسألة الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لها لتنزيل البرامج والمشاريع المزمع إنجازها، سواء في المجال الحضري أو القروي.

لابد أن نثمن كذلك منجزات الوزارة برسم سنة 2021 لمواجهة ندرة المياه، حيث تم بذل مجهودات مهمة بخصوص تحسين العرض المائي وكذا التحكم في الطلب على الماء لمختلف الاستعمالات. كما تم تعزيز إطار حكامة قطاع الماء بخصوص التدبير الرشيد للموارد المائية، مما سيمكن من تنسيق السياسة المائية على المستوى الوطني من طرف اللجنة البين وزارية للماء، وعلى المستوى الترابي من طرف مختلف وكالات الأحواض المائية.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة، نسجل بكل ايجابية المجهود الذي تبذلونه منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في قطاع الطرق وقطاع الموانئ وقطاع الأرصاد الجوية وتدخلات الوزارة في مجال التدبير المفوض، عبر الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، بصفتها صاحبة مشروع منتدب لفائدة حوالي 60 قطاعا.

لذا سأركز بشكل مستفيض على ثلاث نقط أساسية تهم:

- تقوية وترشيد استعمال الثروة المائية؛
- سياسة السدود؛
- مياه السقي.

ا- تقوية وترشيد استعمال الثروة المائية:

لابد من التذكير أن الإستراتيجية الوطنية للماء (2009-2030) تعتبر مرحلة مفصلية في بناء حكامة متجدد لقطاع الماء حيث تهدف للحفاظ على الموارد المائية المتاحة وتثمينها وكذا تعبئة الموارد المائية غير التقليدية (تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة).

إننا نعتقد داخل التجمع الوطني للأحرار أن إشكاليات قطاع الماء مرتبطة بتدبير الإكراهات التي عطلت انجاز إستراتيجية وطنية قطاعية ناجعة والراجعة إلى تموقعه داخل الهندسة الحكومية السابقة، لذلك يجب علينا تجاوز هذه المرحلة ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير، وفي وزارتكم وإلمامكم بالموضوع، حاملين بكل مسؤولية هذا الهم الوطني الذي يؤرقنا جميعا.

كما نثمن بهذه المناسبة منجزات مواصلة تعميم إيصال الماء الشروب إلى العالم القروي في إطار دعم برامج فك العزلة، بحيث هناك مجهودات جبارة، قامت بها مختلف الحكومات المتعاقبة لتعميم الشبكة، لكن توقف انجاز المشاريع المائية أثر بشكل كبير على استمرار إنجاز تعميم الماء الشروب، خصوصا في المغرب العميق والجبال والمناطق المائية، كما أن استثمارات المكتب الوطني للماء والكهرباء تأثرت بالندرة التي عرفتها بعض المناطق جهة مراكش آسفي، إقليم الحوز، جهة الشرق، منطقة الشاوية، سوس ماسة، كلميم واد نون، درعة-تافيلالت وإقليم الخميسات جاعة سيدي علال البحراوي، وبالتالي نطالبكم بتسريع البرامج التنموية المرتبطة بهذا القطاع.

ومن جهة أخرى، نعتبر أن انخراط بلادنا على مستوى تطوير منظومة مياه الشرب عبر إنشاء محطات لتحلية مياه البحر بمجموعة من المدن، انسجاما مع الخطة الوطنية لتطوير الإمداد المائي في بلادنا بالرغم من التكاليف المادية المهمة التي يتطلبها إنجاز هته المحطات. ونثمن مسعى تنزيل إحداث ثلاث محطات جديدة لتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة، واحدة بالدار البيضاء بسعة تقدر نحو 300 مليون متر مكعب في السنة، وأخرى بجهة آسفي وأخرى بجهة الداخلة.

وبالرغم من التقدم المحرز من طرف بلادنا حتى الآن، نعتبر أنه لازالت هناك تحديات كبرى ترهن النجاح في التدبير المستدام لقطاع الماء وفي الحفاظ على الأمن المائي، وتتعلق هذه التحديات أساسا بتحسين حكامة قطاع الماء على المستوى الوطني والترابي بالنظر لتعدد المتدخلين في تدبير قطاع الماء ورهانات المنظومة المرتبطة به. كما يتعلق الأمر برهانات ذات

الصلة بإصلاح السياسة التسعيرية للماء للأخذ بعين الاعتبار فعليا لندرة هذا المورد الحيوي.

ب - سياسة السدود:

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ننوه بالمجهودات المقدرة التي تبذلها الحكومة في المجالات التالية:

- البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب خلال الفترة الممتدة مابين 2020 و2027، والذي يهدف إلى تشييد 20 سدا جديدا؛
- تبني سياسة طموحة للعرض المائي مكنت تشييد 4 سدود كبرى بإقليم الرشيدية، وإقليم تارودانت وإقليم العرائش وإقليم تنغير.

لكن في المقابل، ندعو حكومتكم إلى الإسراع باتخاذ إجراءات أخرى ذات أهمية كبرى منها:

- ضرورة إنشاء سدود تلية خاصة بالأقاليم التي ليست لها واجهة بحرية، مما سيمكن من تقوية الفرشة المائية لهاته الأقاليم؛
- الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لها لتوسيع قاعدة السدود لتدارك الخصاص في هذا الباب، انسجاما مع إستراتيجية الجيل الأخضر ومع طموح بلادنا في مضاعفة الأمن الغذائي وتنويع الأنشطة الفلاحية وتوسيع قاعدة الإنتاج الفلاحي؛
- الأخذ بعين الاعتبار وضعية تجهيزات السدود الحالية، والتي تعرف أوضاعا صعبة بفعل ارتفاع نسب التوحل وكذا تقادم البعض منها، مما يفرض على الحكومة تعبئة موارد مالية إضافية لتقوية صيانة هذه المنشآت؛
- تتمة بناء السدود في موعدها المحدد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر سد دار خروفة بإقليم العرائش.

إننا كلنا ثقة في الحكومة لمواصلة إنجاز مخطط إنجاز السدود، حتى لا تبقى عرضة للضياع، بسبب ضياع الأودية وخاصة واد الزاك وواد درعة، إضافة إلى غياب صيانة ومراقبة سد توينزكي الرمث، الذي عرف نسبة ملء مهمة، إلا أنه لم يتم تحيين معطياته على تطبيق مغرب السدود بسبب غياب المراقبة الشيء نفسه بالنسبة لإقليم تازة.

ج - مياه السقي:

بالرغم من الجهود المبذولة، نؤكد على ضرورة تقوية شبكة الري وتوريد الماشية لأنها مرتبطة أساسا بتنمية العالم القروي وتوفير سبل التنمية فيه، خصوصا في المناطق التي تسجل عجزا كبيرا، علما أن وزارة التجهيز والماء حددت في وقت سابق أكثر من 900 موقع لبناء هذه السدود الصغيرة، والتي تتوجه بشكل مباشر نحو تطوير أداء الفلاح الصغير والمتوسط وتأهيله عبر تعبئة المياه اللازمة في المناطق السقوية الصغيرة والمتوسطة لتأهيل الفلاحة الصغيرة وتغطية أفضل للمناطق الرعوية عبر إيجاد نقاط إضافية لتوريد الماشية.

السيد الوزير،

إننا ندعوكم إلى تسريع وثيرة إنجاز هذه التجهيزات المائية وتنزيل مختلف التدابير المواكبة لإعادة استعمال المياه والاقتصاد فيها وتثمين مختلف الموارد المائية وتجديد قنوات الري وإصلاحها، عبر مشاريع استثمارية ضخمة لدعم الفلاح الصغير والمتوسط والمقاولة الفلاحية بشكل عام.

ومن جهة أخرى، ننوه في فريقنا بالمقترحات الإستراتيجية المعتمدة في إطار النموذج التنموي لتحسين الأمن المائي ببلادنا وضمان استدامته ومعالجة إشكالات ضعف التناسق الذي يميز قطاع الماء وفق خمس رافعات إستراتيجية بخصوص:

- إنشاء هيئة وطنية لتدبير الماء وفق مقاربة مندمجة انطلاقا من المراحل الأولية إلى النهائية؛
- إصلاح تمويل البنيات التحتية للتعبئة من أجل ضمان تغطية تكاليف هذه البنيات وكذا تلبية حاجيات الاستثمار؛
- إجراء الفصل المالي بين الماء والطاقة في إطار إصلاح عميق للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- اعتماد تسعيرة ملائمة تعكس القيمة الحقيقية للمورد وتشجع على ترشيد الاستعمالات؛
- الحفاظ على الموارد الجوفية وتعبئة الموارد غير التقليدية.

وتبعا لما سبق، نطالب الحكومة باطلاعنا عن الخطوات التي سيتبعها قطاع التجهيز والماء لتنزيل مضامين وخلاصات النموذج التنموي الجديد لتجاوز هذه التحديات التي تعيق التدبير المستدام لقطاع الماء وفي الحفاظ على الأمن المائي ببلدنا، مؤكدين على أن تطوير منظومتنا الصناعية والزيادة في تنوعها أمر ضروري للمرحلة القادمة، خاصة وأن الآفاق التي فتحتها المخططات الإستراتيجية كمخطط "أليوتس" مثلا جعلت من المهنيين يرفعون من سقف طموحاتهم عبر اعتماد منظومة جديدة تعتمد صناعة السفن مطالبين الحكومة بإعداد دفتر تحملات لتشجيع هذه الصناعة الواعدة ومواكبتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

10) مداخلة المستشار السيد جمال الوردي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجيستيك:

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة

مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، كما وافق عليها مجلس النواب، والمدرجة في إطار لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع هته الميزانية، يطيب لي أن أهنئ السيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها بتعيينهم وزراء بالحكومة، كما يشرفني أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية على تحليهم بروح المسؤولية والالتزام والعمل لساعات طوال طيلة أشغال هاته اللجنة.

كما أود في البداية التنويه بالمجهود المعتبر الذي بذلته بلادنا لمواجهة جائحة فيروس "كوفيد-19"، التي ساعدت على مواجهة آثار هذه الأزمة الصحية في مجال تعزيز الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي وعلى استعادة نموه على المدى القصير وكذا قابليته للتأقلم مع التحولات العميقة التي تلوح في أفق ما بعد الخروج من الأزمة على المديين المتوسط والبعيد.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجيستيك، نعتبر أن قطاع اللوجيستيك قد استفاد من الاستثمار الضخم في البنيات التحتية (الموانئ والطرق السيارة وشبكة السكة الحديدية،...) وكذا من التوجه لاعتماد إستراتيجية لتطويره في أفق 2030، والتي تهدف إلى إرساء أسس متينة لقطاع لوجستيكي عصري ذي قيمة مضافة عالية.

ومع أن الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى الآن قد أحرزت بعض التقدم، لكنها لاتزال دون الأهداف المتوقعة، إذ لا يزال أداء القطاع ضعيفا وبعيدا عن تحقيق المساهمة المثلى في القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي. ويتضح هذا من خلال المستوى المرتفع لتكاليف الخدمات اللوجستكية التي تمثل حوالي 20% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 13% وفقا لمؤشرات البنك لدولي.

وتبقى في نظرنا المعيقات التي تحد من تطور قطاع اللوجيستيك هي نفسها التي جاءت في العرض الذي قدمتموه، السيد الوزير المحترم، لأعضاء هذه اللجنة المحترمة والتي نتقاسم فيها معكم تشخيصكم فيما يخص عدم ارتقاء القطاع لتطلعات بلادنا في هذا الباب، والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: ضعف هيكلة قطاع النقل الطرقي للبضائع وتأهيل العاملين به، تراجع قطاع السياحة على المستوى العالمي وانعكاسه على المستوى الوطني بسبب الأزمة الصحية، ضعف تهيئة المحطات اللوجيستيكية وعدم رقي جودة خدماتها إلى المستوى المطلوب،...

ننوه في هذا الصدد بالأولويات والتوجهات الاستراتيجية للوزارة التي تشكل خارطة طريق مهمة لتحقيق نقلة نوعية، سواء على مستوى تحيين استراتيجيها القطاعية للرفع من قدرات الانجاز وتنافسية القطاع أو على مستوى دعم حكامة القطاع، وفق الممارسات الدولية الفضلى أو التشاور مع المهنيين.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية على القطاع للارتقاء بأدائه، ونعتبر أن التشخيص التي قامت به اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في مجال قطاع اللوجيستيك يرجع بالأساس إلى ضعف التقنين والتنسيق بين مختلف الفاعلين في هذه المنظومة ونقص جودة العرض الوطني في مجال خدمات النقل الطرقي والانخراط المحدود للمقاولات الوطنية في مقاربة إدارة سلسلة التوريد.

وفي إطار تعزيز انبثاق قطاع لوجيستيكي قوي عصري وتنافسي قوي، نعتبر بكل موضوعية أن الأهداف التي حددها النموذج التنموي الجديد من خلال أربع مكونات متكاملة هو الرهان الأهم لجعله دعامة أساسية لاقتصاد تنافسي قوي ومندمج في سلاسل القيم العالم:

- تقوية حكامة قطاع اللوجيستيك، من خلال إنشاء قطب عمومي مندمج لإدارة جميع الأنشطة اللوجيستيكية؛
- إحداث ممرات لوجستيكية وطنية مندمجة؛
- تشجيع ظهور فاعلين لوجستيكيين خواص قادرين على المنافسة؛
- إعطاء الأولوية لتطوير النقل السككي لدوره المتميز في مجال التنقل المستدام والمتعدد الوسائط من أجل تحقيق التكامل بين مختلف وسائل النقل.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه، السيد الوزير المحترم، نود في هذا الصدد إبداء عدد من الملاحظات:

- ضرورة تطوير شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجيستيكية متعددة التدفقات، ذات تغطية جغرافية تراعي التخصصات القطاعية الترابية؛
- العمل على إحداث ربط متعدد الوسائط مناسب بينها وبين مناطق الإنتاج والإمداد والتسويق لضمان تدفق أمثل للبضائع؛
- انخراط القطاع في وضع خطة تكوين وطنية في مهن اللوجيستيك لتطوير المهارات العملية والإدارية للرأسمال البشري.

وفي الختام، نؤكد على مسألة تنزيل خلاصات النموذج التنموي الجديد في هذا القطاع الحيوي والهام مع ضرورة إجراء تقييم شامل لمكامن قوة وضعف هذه المنظومة ومراجعة ترسانتها القانونية بشكل يتوخى النجاعة والفعالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

11) مداخلة المستشار السيد مصطفى مشارك في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، ونحن في هذه المحطة التشريعية السنوية الهامة أن أساهم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2022، مساهمة منا في طرح مجموعة من الأفكار والتوجهات كما نؤمن بها داخل فريقنا. وهي فرصة لإغناء النقاش حول هذا القطاع الذي نوليه أهمية خاصة، باعتباره صوت المغرب في مختلف المحافل الدولية والمسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة وحماية مصالحها العليا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله ورعاه.

واسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم، السيد الوزير، بأحر التهاني على إثر ظفركم بالثقة الملكية الغالية بتعيينكم مجددا على رأس هذا القطاع، متمنيا لكم التوفيق والسداد لما فيه خير وصلاح هذا الوطن.

والشكر موصول لكم كذلك على عرضكم القيم، الذي استحضرتم من خلاله أبرز منجزات هذا القطاع والتزاماته وأولوياته برسم السنة المالية المقبلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في سياق دولي مليء بالتحديات وفي ظرفية استثنائية فرضها انتشار وباء كورونا للسنة الثانية على التوالي، وما رافق ذلك من تبعات على كافة المستويات، نجحت الدبلوماسية المغربية في مواصلة إشعاعها ضمن الرؤية الجديدة للإستراتيجية الدبلوماسية الوطنية، التي وضع أسسها صاحب الجلالة نصره الله، وعاد ورسم آفاقها الإستراتيجية في خطابه السامي يوم 8 أكتوبر المنصرم بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الخريفية، حيث دعا جلالته إلى مواصلة مسيرة التنمية وتعزيز مكانة المملكة والدفاع عن مصالحها العليا، في الوقت الذي ندشن فيه مرحلة جديدة تقتضي تضافر الجهود حول الأولويات الإستراتيجية.

كما جاء الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، ليضع خارطة طريق جديدة للسياسة الخارجية للمملكة المبنية على الوضوح والثقة بالنفس وعلى اعتبار مغربية الصحراء حقيقة ثابتة لا تقبل التفاوض ولا ازدواجية المواقف.

لقد شهد العمل الدبلوماسي الوطني دينامية حقيقية، نتيجة عمل دؤوب وفاعل لأطر وزارة الخارجية وقيادتها السياسية، والذين نحييهم بهذه المناسبة على ما أبانوا عنه من فعالية ونجاعة في الأداء من خلال العديد من المكتسبات المحققة على مختلف المستويات. ولعل أبرزها الانتصارات الميدانية في ملف الوحدة الترابية بعد تزايد الدعم الدولي للمقترح المغربي الحل هذا النزاع المفتعل، مما اثبت للعالم مشروعية قضيتنا وصلابة إرادتنا في الدفاع عنها بإجماع وطني تحت القيادة المتبصرة العاهل البلاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ونحن نخلد هذه السنة الذكرى 46 للمسيرة الخضراء المظفرة بدلالاتها ورمزيتها التاريخية بالنسبة لجميع المغاربة، نحتفي كذلك بسلسلة الانتصارات الميدانية في قضيتنا الوطنية، بداية من عملية تطهير معبر الكركرات من ميليشيات "البوليزاريو" بتدخل سلمي واحترافي للقوات المسلحة الملكية إلى الاعتراف التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على الصحراء، وكذلك توالي فتح القنصليات والبعثات الدبلوماسية بمدينتي العيون والداخلة، في إشارة قوية إلى التجاوب الكبير مع مبادرة الحكم الذاتي الذي لا نقبل أي تفاوض خارج معادلته، ونعتبره أيضا إقرارا ضمنيا بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، بالإضافة إلى سحب مجموعة من الدول الإفريقية واللاتينية لاعترافها بالكيان الوهمي. هذا وانتشت الدبلوماسية المغربية مؤخرا بنصر دبلوماسي جديد بعد مصادقة مجلس الأمن الدولي على القرار 2602 القاضي بتمديد بعثة "المينورسو" لمدة عام آخر بعد التقرير السنوي الذي قدمه الأمين العام الأممي، والذي يندرج في إطار التوجه الدولي الداعم لعدالة القضية الوطنية، وانتهاء بالدينامية الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تعرفها الحواضر الصحراوية ببلادنا بعد تزايد الاستثمارات الأجنبية وفتح عدد من المشاريع المهيكلة على غرار ميناء الداخلة الأطلسي.

ولعل انخراط ساكنة الأقاليم الجنوبية في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة في جميع المناسبات، أخرها انتخابات 8 شتنبر الماضي، حين سجلت اعلي نسب المشاركة في هذه الأقاليم، لتجسيد واضح لقوة ارتباطهم بوطنهم وبمقدساته العليا، في رد صادم على أعداء الوطن.

السيد الوزير،

إننا نستنكر داخل فريقنا الاستفزازات الخرقاء والمتكررة لميليشيات البوليساريو التي لا تتوانى عن خرق الشرعية الدولية بانتهاكها لشروط وقف إطلاق النار وعدم الالتزام بمقررات مجلس الأمن الدولي، وصنيعتها الجزائر بخطاباتها العدائية المتكررة لقياداتها المدنية والعسكرية التي أصبحت تعلن صراحة دعمها للجبهة الانفصالية، وهي التي كانت تدعي إلى وقت قريب أنها ليست طرفا في النزاع، حيث ساهمت انتكاساتها الدبلوماسية في هذا الملف في شن حرب إعلامية مسعورة ضد بلادنا عبر مختلف وسائل إعلامها وفي تصريحاتها الرسمية، في انتهاك صارخ لقواعد حسن الجوار.

على الجارة الشرقية أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والسياسية والتاريخية بخلقها لهذا الكيان الوهمي، الذي راهنت عليه بهوسها لتحقيق الزعامة الإقليمية. هذا الحلم الذي تضخم لدى الطبقة السياسية العسكرية الحاكمة التي ترى في المغرب الغريم الذي يتعين إضعافه ومحاصرة نفوذه الإقليمي عبر تأجيج الصراع المفتعل، خصوصا في هذه الفترة التي يعيش فيها هذا البلد

الجار، الذي نكن لأبنائه كل المحبة والاحترام، مناخا داخليا قاتما نتيجة التدبير غير السليم لشؤونه.

ومع ذلك، لا ينبغي أن تنسينا نشوة الانتصارات المحققة ضرورة التحلي باليقظة وتوخي المزيد من الحيطة والحذر من أجل التصدي لكافة المناورات والتحرشات ولشتى أنواع المناوشات التي ستتضاعف كلما حققنا تقدما في مسار قضايانا الوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إننا نوه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بنجاح المقاربة المغربية في حلحلة الأزمة الليبية المتشابكة في محاولة لإنهاء حالة الانقسام، بعدما فشلت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في إيجاد مخرج سياسي لهذا الصراع، وذلك بفضل الدعم القوي الذي قدمه جلالة الملك مُحَمَّد السادس للطرفين الرئيسيين في النزاع وعبر المجهود العالي والالتزام المستمر للدبلوماسية المغربية، التي وقفت بكل ذكاء على مسافة واحدة من الحياد مع المتنازعين، وفتحت المجال أمامهم لتقريب وجهات النظر بغية التوصل إلى حل سلمي يضمن توزيعا متوازنا للسلطات الدستورية بين مختلف القوى السياسية.

إن المغرب رغم المناورات المتكررة للتشويش على مساعيه وعرقلتها، ولو على حساب القضية الليبية، نجح من خلال الاجتماعات التشاورية الليبية - الليبية المنعقدة على أرض المملكة في تذويب عدد كبير من الخلافات بين أطراف النزاع، بما يضمن خروج هذا البلد الشقيق من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار السياسي عبر تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في الموعد المحدد أواخر السنة الجارية، داعين في هذا الإطار إخواننا الليبيين إلى الالتفاف حول مصلحة وطنهم وترتيب بيتهم الداخلي بما يضمن عبور الشقيقة ليبيا إلى بر الأمان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يسجل فريق التجمع الوطني للأحرار بكل ارتياح المضي قدما في دعم الدور الريادي والاستراتيجي الذي أضحت تلعبه بلادنا داخل الساحة الإفريقية، تماشيا والتوجه السديد لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله لتفعيل سياسة التعاون والتضامن جنوب - جنوب، حيث نشيد بالمبادرة الملكية السامية من أجل مواكبة الدول الإفريقية الشقيقة في مختلف مراحل تدبيرها لجائحة كوفيد 19، بما في ذلك تقديم مساعدات ومستلزمات طبية استثنائية ل 15 بلد إفريقي. وقد كانت هذه الخطوة محل تقدير كبير على المستوى الإفريقي والدولي، مما يبرز مرة أخرى قوة المغرب الناعمة داخل إفريقيا. وهذا ينضاف إلى المواقف التضامنية المتكررة للمملكة مع دول القارة والتي تجسدت في مناسبات عدة.

هذا البعد الإنساني في سياستنا الخارجية اتجاه البلدان الشقيقة عكسه كذلك الجسر الجوي التضامني مع لبنان عقب الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت وكذلك المساعدات الطبية العاجلة التي أمر صاحب الجلالة نصره الله بإرسالها إلى تونس خلال تدهور وضعها الوبائي، مما يؤكد أن سياسة المملكة الخارجية تقوم كذلك على معادلة التضامن العربي اللامشروط في أوقات الأزمات والمحن.

إن هذه الخطوات الدبلوماسية الرصينة والحكيمة التي ندعمها داخل فريقنا بدون قيد أو شرط، والتي حظيت بإشادة كبيرة على المستويين الشعبي والرسمي بالعديد من الدول والمنظمات الدولية، قد خدمت بشكل كبير صورة المغرب وسمعته الدولية وجعلت منه نموذجا يحتذى به في السياسة التضامنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في سياق تعزيز مكانة المغرب الدولية، لا يفوتنا الإشادة بسياسة المملكة فيما يتعلق بتنويع شراكاتها الإستراتيجية، حيث ننوه بالمستوى غير المسبوق الذي أصبحت عليه العلاقات المغربية الأمريكية، التي شهدت في السنوات الأخيرة تطورا هاما، سواء من خلال الزيارات التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى من الولايات المتحدة إلى المملكة، أو من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات وتطوير التجارة والتنسيق المشترك.

ولعل الموقف الأخير الذي عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" خلال الاجتماع الذي عقدتموه معه، السيد الوزير، بداية الأسبوع المنصرم بواشنطن، والذي يعتبر أول موقف رسمي للإدارة الأمريكية الجديدة بخصوص ملف الصحراء المغربية التعبير صريح عن دعم الولايات المتحدة للمقترح المغربي بإقامة حكم ذاتي بالمناطق الصحراوية، والذي وصفته بالواقعي والجاد والجدير بالثقة.

كما ندعوكم إلى مواصلة العمل على توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية مع المملكة المتحدة، حيث يمكننا أن نشكل بديلا فيما يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الأسماك الاسبانية، وكذلك بالنسبة للعمالة الأوربية.

هذا وتعتبر لندن حليفا مهما يمكن الاعتماد عليه من أجل دعم مصالح المغرب، خصوصا من خلال عضويتها الدائمة بمجلس الأمن الدولي.

كما تقتضي هذه المرحلة إعادة النظر في الاتفاقيات التي تجمعنا ببعض شركائنا التقليديين رعاية لمصالحنا الحيوية وطيا لصفحة سياسة المساومة التي انتهجتها أوربا لعقود، مطالبين في هذا الباب بوضع شرط احترام السيادة المغربية على كامل أراضيها كأساس أي اتفاق تبرمه المملكة، وذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السديدة.

السيد الوزير،

مع تنوع واتساع مجال العلاقات الدولية، أصبح للدبلوماسية الموازية دور ريادي في المرافعة عن القضايا الوطنية، لذا فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى الانخراط بجدية في دعم هذه الدبلوماسية وبمختلف أشكالها، وعلى وجه الخصوص، الدبلوماسية البرلمانية التي خصوص استطاعت بناء شبكة قوية من العلاقات بفعل أنشطتها المكثفة داخل المنظمات الإقليمية والدولية ومن خلال ربطها لعلاقات ثنائية متميزة مع مختلف البرلمانات. وعلى هذا الأساس، ندعوكم لتثمين آلية التواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية ودعمها بدورات تكوينية وتأطيرية من أجل اكتساب مهارات الترافع حول القضايا الحيوية بالنسبة لبلادنا وتنسيق تدخل البرلمان المغربي في مختلف المحافل البرلمانية والتشريعية الدولية، بما يضمن الجودة في الأداء والنجاعة في المواقف والقرارات، والحكمة في التفاوض والحوار، خدمة لقضايانا ولأهدافنا الإستراتيجية.

السيد الوزير،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وفي نفس سياق قناعات حزبنا، نعتبر جاليتنا بالمهجر، والتي يفوق عددها خمسة ملايين نسمة، معنية بنفس الانشغالات والتحديات التي يعيشها المجتمع داخل الحدود، ونؤمن بأنها، وعلى مدى عقود، قد ساهمت بشكل كبير وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، بل أكثر من ذلك، كان لها دور محوري في بناء الصرح الديمقراطي السياسي وفي إغناء الهوية الثقافية والفنية الحديثة للمغرب.

هي جالية وطنية غيورة على هذا الوطن وتعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ منه، وهي اليوم بأجيالها: الأول والثاني والثالث وحتى الرابع، متمسكة بانتمائها الهوياتي الذي يجعلها اليوم دعامة سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية للبلاد، حيث تساهم بتحويلاتها المالية المهمة في دعم ميزانية الدولة، والتي بلغت هذه السنة 7.9 مليار دولار بزيادة تقدر بحوالي 43% مقارنة بالسنة الماضية، لذلك، فنحن مطالبون اليوم بايلائها العناية اللازمة ومواكبة تطلعاتها وتلبية مطالبها وصيانة حقوقها وتحسين مختلف الخدمات المقدمة لها، مع تأطيرها من خلال شبكة القنصليات المتواجدة، التي يتعين تكوين وتأهيل طاقمها القنصلي بشكل مستمر وتحسين بنية الاستقبال بها، وإيجاد حلول عاجلة للصعوبات التي تعترضها، خصوصا فيما يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار، هذا إلى جانب توفير الحماية السياسية في حال تعرضهم للعنصرية والإسلاموفوبيا التي أضحت هذه الأيام مادة خصبة للحملات الانتخابية بالعديد من الدول الأوربية.

ولابد لنا في هذا الإطار أن نستحضر بإكبار وإجلال الالتفاتات المولوية السامية اتجاه أبناء هذه الجالية، التي تجسد عطف جلالته الدائم وتكرس تتبعه الشخصي والمستمر لقضاياهم، بما في ذلك إصداره لتعليماته السامية، بعد فتح الأجواء الوطنية خلال الأزمة الصحية، من أجل تسهيل عودتهم إلى أرض الوطن، عبر اعتماد أسعار معقولة وضمان ظروف إقامة مرضية، مراعاة لظروفهم الاقتصادية الناجمة عن تداعيات الجائحة التي حرمتهم من صلة الرحم بأهلهم وذويهم لما يفوق السنة ونصف.

إننا، السيد الوزير، في مرحلة تتطلب تضافر جهود جميع أبناء هذا الوطن، بما فيهم أبناؤنا المهاجرين الذين يشكلون كفاءات دولية مشرفة، حيث نشيد في هذا الباب بالمنصة الرقمية الخاصة بتعبئة الكفاءات المغربية "مغربكم"، التي ستساهم حتما في تعزيز مساهمتهم في مختلف الأوراش التنموية ببلادنا، اعتبارا لدورهم الهام في تنزيل النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تلك هي أبرز الأفكار التي ارتأى فريق التجمع الوطني للأحرار إثارتها خلال هذا اللقاء، وإذ نثمن عاليا منجزاتكم في هذا القطاع، نؤكد على أن الاعتمادات المرصودة له برسم السنة المالية 2022، والتي تشكل 1.28% فقط من مجموع الميزانية العامة، لا ترقى إلى حجم التحديات الراهنة وغير كافية لتسيير وتدبير المجالات والمصالح المتشعبة للوزارة، والتي تستدعي الرفع من المناصب المالية المخصصة لها، ضمانا للنجاعة في الأداء الدبلوماسي للمملكة.

ولكن، انطلاقا من موقعنا داخل الأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية الفرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

12) مداخلة المستشار السيد مصطفى مشارك في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون والإسلامية:

السيدة الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2022، ونعتبر هذا اللقاء فرصة للتواصل معكم وتقاسم الأفكار فيما بيننا فيما يتعلق بتدبير الشأن الديني ببلادنا.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، السيد الوزير، على الثقة المولوية الغالية التي حظيتم بها للاستمرار في إدارة هذا القطاع الحيوي. كما لا يفوتني الإشادة بالعرض القيم والمفصل الذي بسطتم من خلاله مجموعة من المعطيات، التي تؤكد لنا الجهد المبذول والإرادة القوية لتحقيق الأهداف التي سطرتها المملكة في هذا المجال في سبيل تعزيز الوعي والخطاب الديني وتحقيق الأمن الروحي ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تأتي ميزانية هذه السنة في ظل وضعية استثنائية فرضتها الأزمة الصحية التي أرخت بظلالها للسنة الثانية على التوالي على مختلف القطاعات، بما فيها قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية. ونغتنم هذه المناسبة لنثمن جميع التدابير الاحترازية التي اتخذتموها لاعتبارات عقلية وشرعية من أجل تحصين مختلف الأنشطة التي تشرفون عليها، وندعوكم من هذا المنبر إلى مواصلة جهودكم الوقائية والتحسيسية بعد خطوة إعادة فتح المساجد واستئناف الأنشطة الدينية والروحية ببلادنا، فالوباء لازال قائما، مما يتطلب درجة كبيرة من اليقظة والحذر، في ظل الانتكاسة الوبائية التي تشهدها هذه الأيام مجموعة من دول العالم.

السيد الوزير،

لقد عرفت إدارة الأوقاف في السنوات الأخيرة تطورا مهما، حيث أصبحت أكثر تنظيما وتأطيرا وجاهزية لتنزيل الرؤية الملكية للحقل الديني بالمغرب.

وفي هذا الإطار، نشيد بالدور الايجابي الذي أصبحت تقوم به إذاعة مُحَمَّد السادس للقرآن الكريم فيما يتعلق بإشاعتها للنموذج المغربي المرتكز على الوسطية والاعتدال والفكر المتنور، هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذي أصبحت تلعبه المساجد المخصصة لدروس التوعية الدينية ومحاربة الأمية في الحفاظ على هذا النموذج المعتدل، ناهيك عن المؤسسات الأخرى من قبيل دار الحديث الحسنية ومركز تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات ومؤسسة مُحَمَّد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين ومعهد مُحَمَّد السادس للقرآن الكريم، الذين يقومون بدور كبير في سبيل إشعاع ثقافة السلم والتعايش بين الثقافات والحضارات والأديان.

كما لا يمكننا أن نتجاهل ما تقوم به المجالس العلمية في هذا المجال من خلال دورها الفاعل في ضبط الخطاب الديني وتوحيده وفق الثوابت الدينية للمملكة عقيدة وفقها وسلوكا.

السيد الوزير،

نحن في أمس الحاجة اليوم أن تلعب هذه المؤسسات بمختلف أشكالها أدوارها كاملة في التنشئة الاجتماعية وفي البناء التربوي والثقافي من أجل تحصين مجتمعنا وترسيخ القيم الإسلامية السمحة المبنية على المذهب المالكي وعلى العقيدة الأشعرية، وذلك تماشيا مع توجيهات أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، الحريص أشد الحرص على الحفاظ على الخصوصية المغربية في هذا المجال، والتي تنبني على فكر إسلامي راق منفتح ومتسامح. فتحقيق الأمن الروحي أصبح اليوم مفهوما يجب التعاطي معه بكل موضوعية بالنظر إلى التجليات الواضحة لبعض الظواهر المجتمعية الجديدة التي أصبحنا نلحظها، منها ارتفاع منسوب الجرائم الأخلاقية واستشراء العنف داخل الأسر والمؤسسات التعليمية والرياضية وغيرها وكذلك انتشار الفكر المتطرف بجميع أبعاده.

إن الدين قبل أن يكون معتقدا هو تربية وتهذيب وتأطير لأي مجتمع قصد القضاء على الظواهر الجاهلية التي لا تخضع لأي معيار عقلاني. وعلى هذا الأساس، وعلى الرغم من تثمينا لجهودكم في حماية الأمن الروحي والنفسي للمواطنين وترسيخ المذهب المالكي، نشدد على أهمية استثماركم بشكل أكبر في هذا الجانب بهدف تصحيح المفاهيم وتهذيب المواطن وبث القيم الروحية التي لا غنى عنها في تماسك وتعاضد المجتمع. ولا بأس، السيد الوزير، من اعتماد وسائل التواصل الحديثة لمواكبة الشباب في التوعية والتأطير الديني.

كما أن هذه المؤسسات، باعتبارها أداة ضبط اجتماعي، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالمساهمة في النقاش الوطني الدائر حول مجموعة من القضايا المطروحة للنقاش والتي تتداخل فيها حدود المرجعية الإسلامية وحدود الاجتهاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يعتبر تأهيل الأئمة والقيمين الدينيين ركيزة أساسية في مواجهة الفكر المتطرف والأفكار المسيئة للشريعة الإسلامية. وهنا لابد أن نحييكم على المجهودات التي بذلتها وزارتكم لتأطير هذه الفئة على أساس نهج خطاب وسطي ومتسامح. وهي مناسبة لندعوكم باسم فريقنا إلى مواصلة العناية بوضعيتهم الاجتماعية عبر مواصلة تحسين أوضاعهم المادية في ظل هزالة أجورهم التي لا ترقى إلى مستوى الخدمات التي يقدمونها.

ولا يمكن ونحن نتحدث عن إصلاح وهيكلة الحقل الديني دون أن نشير إلى الانفتاح الكبير على المرأة العالمة وعلى إشراكها الفعلي في تدبير هذا المجال، باعتبار التكريم الذي تحظى به المرأة في الشريعة الإسلامية، وهو ما سمح بعكس صورة ايجابية عن بلادنا باعتبارها منارة للفكر الإسلامي المتنور.

كما ندعو الوزارة من خلالكم السيد الوزير المحترم إلى الاستمرار في مجهوداتها التأطيرية لجاليتنا المقيمة بالخارج، خصوصا في صفوف الجيل الثالث والرابع. فمن واجبنا تمكين أبنائنا بهذه الديار من تربية إسلامية دينية معتدلة، خصوصا أمام ارتفاع نشاط الجماعات المتطرفة وتنامي المد الشيعي. وفي هذا الإطار، ندعوكم إلى وضع إستراتيجية محددة المعالم تضمن الالتقائية بين الوزارة والمجلس العلمي الأعلى وجميع المؤسسات التي تعنى بشؤون الجالية من أجل تحصين الأمن الروحي لمغاربة العالم.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نناقش ميزانية وزارتكم برسم السنة المالية 2022، لا يمكننا إلا أن نسجل بكل ايجابية الدينامية التي تشهدها الدبلوماسية الدينية المغربية الحافظة لحقوق المسلمين وغير المسلمين بفضل السياسة الرشيدة لصاحب

الجلالة نصره الله، سواء من خلال إحداث المجلس العلمي الأوربي للعلماء المغاربة الذي أوكل إليه صلاحيات الحفاظ على هوية الجالية المغربية بالخارج أو عبر إحياء الروابط الروحية مع أغلب دول الساحل الإفريقي التي تربطهم علاقة وثيقة بإمارة المؤمنين بالمغرب، علاوة على الدور الكبير الذي يقوم به معهد مُحَمَّد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات ومعهد مُحَمَّد السادس للعلماء الأفارقة، باعتبارهما مؤسسات الإنتاج الفكر الوسطي والإسلام المعتدل. ومن هذا المنطلق، علينا المثابرة أكثر باتجاه ترسيخ دعائم العلاقات الروحية التي تجمع المغرب بالعديد من البلدان الأفريقية واقتسام التجربة والخبرة المغربية، التي راكمتها في الحقل الديني والتي أثبتت نجاعتها في محاربة التطرف والإرهاب.

واعتبارا لكون المملكة بلد الأولياء والصالحين، حيث صارت الزوايا الطرقية جزءا من سياستنا الدينية التي نراهن عليها لمحاربة التطرف الديني، فإننا نسجل بإيجاب العناية التي تحظى بها الأضرحة والزوايا من طرفكم، بتخصيص ميزانية مهمة لها كل سنة من أجل تجديدها وترميمها والمساعدة على أداء مهامها الدينية، إلا أن بعضها أضحى مرتعا لطقوس الشعوذة ومقصدا للمتشردين، بل ومستشفيات بديلة يطلب فيها العلاج. ومن هذا المنطلق، ندعوكم إلى العمل على تحصينها من مثل هذه الممارسات، حفاظا على دورها الأساسي في إشعاع الأمن الروحي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل أن أختم هذه المداخلة، اسمحوا لي أن أنقل إليكم تساؤلات المواطنات والمواطنين حول موعد استئناف مناسك الحج. نحن واعون بأنك ذلك يبقى من اختصاص المملكة العربية السعودية ومرتبط بتقلب الوضعية الوبائية، إلا أن ذلك لا يمنع من التواصل معهم حول هذا الموضوع لرمزيته ومكانته الخاصة لدى المغاربة، خصوصا بعد توقفه لموسمين متتاليين.

وفي الأخير، وبالرغم من أن الميزانية المرصودة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية هي ميزانية مهمة، إلا أنها تبقى في نظرنا غير كافية لتنزيل الرؤية المغربية الطموحة في هذا المجال بالنظر إلى صعوبة التحديات الراهنة. ومع ذلك سنصوت عليها بالإيجاب انطلاقا من موقعنا داخل الأغلبية الحكومية.

13) مداخلة المستشار السيد زكرياء ابن كيران في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع إدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يسعدني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع إدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2022.

وفي البداية اسمحوا لي السيد الوزير أن أهنئكم على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها محددا لإدارة هذا القطاع، كما نشكركم على عرضكم القيم، الذي استحضرتم من خلاله مختلف المحاور التي تشتغل عليها إدارة الدفاع الوطني تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار لنقف وقفة إجلال وإكبار لجميع أفراد قواتنا المسلحة الملكية بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله، التي عودت هذا الوطن على التضحية بالغالي والنفيس دفاعا عن حوزته ووحدة ترابه عبر جميع عملياتها الدفاعية والأمنية على حدود المملكة أو من خلال حضورها في حماية أمن المواطنين أو عبر دورها داخل التجريدات الدولية في عدد من عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

ونغتنم هذه المناسبة للترحم على أرواح شهدائنا الذين قضوا نحبهم وهم يؤدون واجبهم الوطني والإنساني في ميادين الشرف والبطولة.

السيد الوزير،

إننا نسجل بكل فخر اعتزاز، الإقدام والحكمة وضبط النفس في تدخلات قواتنا الباسلة للحد من التصرفات الخرقاء لأعداء وحدتنا الترابية والتصدي لكل المحاولات التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد، خصوصا بالمعابر الحدودية على غرار معبر الكركرات بالصحراء المغربية، مستنكرين في هذا الإطار الاستفزازات المتكررة لميليشيات البوليزاريو وصنيعتها الجزائر التي ازداد منسوب الحقد لدى قياداتها في انتهاك صارخ لقواعد حسن الجوار، حيث لا تتوانى الجارة الشرقية التي تعيش مناخا داخليا قائما نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في هج أسلوب التصعيد ضد المملكة في محاولة يائسة لتصدير أزمتها الداخلية، خصوصا بعد توالي الصدمات التي تلقتها، وآخرها القرار الأممي المؤيد للموقف المغربي في قضية الصحراء.

كما لا يفوتنا الإشادة بالدور الكبير للقوات المسلحة الملكية منذ بداية الأزمة الصحية المرتبطة بتفشي فيروس كورنا المستجد، حيث عبأت كافة مواردها المالية والبشرية واللوجيستيكية لاستقبال المرضى، سواء بالمستشفيات الميدانية العسكرية أو بالمراكز الطبية التابعة لها، بالإضافة لمساهمتها الفعلية في إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح، وهي مشكورة على دعمها لوزارة الصحة وللسلطات العمومية بأطقم طبية وتمريضية واجتماعية عالية الكفاءة لمحاصرة هذا الوباء.

وقد تجاوزت أدوارها الطلائعية خلال هذه الأزمة الحدود الوطنية بإقامتها المستشفيات ميدانية بعدد من الدول الصديقة والشقيقة والتي نوهت

بجودة خدماتها وبكفاءة عناصرها.

السيد الوزير،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نشيد بالمجهودات المبذولة لتلبية الحاجيات والمتطلبات الضرورية للحفاظ على البنيات الأساسية للقوات المسلحة الملكية وتعزيز قدراتها وتأهيلها وتطويرها، حيث ننوه في هذا الباب بالمناورات العسكرية المشتركة مع الدول الصديقة، والتي تظهر مدى فعالية الآلة الدبلوماسية والكفاءة والسمعة التي يحظى بها أفراد وقوات الجيش الملكي.

ولعل أهم هذه المناورات هي الأسد الإفريقي التي تمت برمجتها تنفيذا للاتفاق العسكري المبرم مع الولايات المتحدة في أكتوبر 2020 لتعزيز التعاون العسكري بما يسمح للجيش المغربي بالاستفادة من الخبرات الأمريكية العسكرية والقتالية.

لقد أصبحت هذه المناورات موعدا سنويا يظهر مدى متانة التعاون المغربي الأمريكي في مجال التعاون العسكري، ولا يفوتنا هنا الإشادة بموقف الإدارة الأمريكية التي عملت على رفض قرار عمل على استصداره خصوم المغرب من الكونغرس الأمريكي والقاضي بوضع شروط وقيود على التعاون العسكري بين البلدين. لكن موقف الإدارة الذي اعتبر هذا القرار مسيئا للمصالح الأمريكية بالخارج كان أحسن رد على مثل هذه المناورات. ولا يفوتني ونحن نناقش ميزانية هذا القطاع أن نسجل بكل إيجابية إعادة العمل بنظام خدمة التجنيد العسكري الإلزامية، بعد توقف دام لنحو عامين بسبب الظروف التي فرضتها الجائحة.

هذا الورش الملكي الهام الذي نعول عليه التوفير فرصة للشباب المغربي من أجل تعميق وتطوير خبراتهم المهنية والتقنية التي تمكنهم من الاندماج في الحياة العامة وتعمق لديهم منظومة القيم، خصوصا ما يتعلق بالدفاع عن الوطن ووحدته، فهو تأسيس لمرحلة جديدة يسمو فيها حب الوطن والانضباط والتضحية والشجاعة اللازمين لبناء مغرب الغد ولمواصلة إصلاحاتنا التنموية في تناسق تام بين حقوق وواجبات المواطنة الحقيقية.

هذا وندعوكم كذلك إلى تعزيز ترسانتنا الحربية وتحديثها بما يتوافق مع المستجدات الدولية في هذا الميدان درءا لأي خطر محتمل يهدد أمن واستقرار البلاد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن العنصر البشري من أهم الدعائم لضمان نجاح استراتيجية هذا القطاع. وعلى هذا الأساس، نطالبكم بضرورة الاهتمام بالشق الاجتماعي للموظفين المدنيين والعسكريين الإدارة الدفاع الوطني، من خلال تسخير كافة الإمكانيات والوسائل الكفيلة بتحسين ظروفهم الاجتماعية، ومن أهمها إعادة النظر في منظومة الأجور وتعزيز الرعاية الصحية والاجتماعية، مع الاهتمام بفئة المتقاعدين اعتبارا للخدمات الجليلة التي أسدوها لهذا الوطن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لن أطيل عليكم وسأختم بتثمين فريقنا للمنجزات التي حققتها إدارة الدفاع الوطني، وما كان ذلك ليتحقق لولا الانخراط الجاد للمسؤولين عن هذا القطاع في تدبيره. كما ندعو الحكومة إلى الرفع من الاعتمادات المخصصة له بما يتلاءم مع أهمية الأوراش التي يشرف عليها والتي تحظى بصبغة خاصة.

والتزاما منا بموقعنا داخل الأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

14) مداخلة المستشار السيد مصطفى الميسوري في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

السيد الرئيس،

السيد المندوب السامي المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم السيد المندوب السامي على العرض المتميز الذي استعرضتم من خلاله حصيلة المكاسب والمنجزات المحققة في قطاع المقاومة وجيش التحرير والأولويات الكبرى لبرنامج عملكم خلال سنة 2022.

كما نثمن الأجواء المتميزة التي مرت فيها مناقشة مشروع هذه الميزانية داخل لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج.

السيد الرئيس،

السيد المندوب السامي،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نشيد بالمجهودات المبذولة الهادفة إلى حسن تدبير الشأن العام لهذا القطاع على مختلف المستويات الاجتماعية والتشغيلية والتاريخية. هذا القطاع الذي يحظى بعطف ورعاية ملكية سامية بالنظر لرمزيته بالنسبة لعموم المغاربة، حيث نثمن عاليا حرصكم على حفظ وصيانة الذاكرة الوطنية في كل تجلياتها وإبراز تاريخ الكفاح الوطني والمقاومة وجيش التحرير وعملكم على نشر ثقافة الوطنية والمواطنة الإيجابية من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة، وعلى رأسها فتحكم المتاحف الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير بجميع مناطق المغرب، وهي مناسبة لنطالب بالعناية بها وتثمينها بما يسمح بتحويلها الفضاءات سياحية قادرة على استقطاب الزوار لما نسجله بأسف من ضعف التوافد عليها، سواء من خلال محدودية التواصل في هذا الباب أو جراء الإهمال الذي طال بعض مرافقها.

هذا، ونحييكم على سياستكم التواصلية من خلال التنظيم المستمر

السلسلة من الندوات العلمية الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، بالإضافة لغزارة إصداراتكم وحرصكم على كتابة الذاكرة الوطنية وتوثيقها البلوغ ما ينبغي من تلاحق بين الأجيال، حيث ننوه في هذا الباب بالتعاون البناء الذي أسسته هذه المندوبية مع مؤسسات جامعية ومراكز بحث ودراسات. وندعوكم في هذا الإطار إلى تكثيف هذه الشراكات إغناء للخزانة التاريخية المغربية وتكثيف استعمال وسائل التواصل الحديثة وتشجيع الانتاجات التلفزية في هذا المجال، باعتبارهما جسرا تواصليا مهما.

كما نسجل بكل إيجابية جهودكم الرامية إلى تحسين أوضاع أسرة المقاومة وجيش التحرير عبر عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة عبر دعم مالي يروم الانخراط في المبادرة الخاصة والتشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي، بالإضافة إلى ما تم تحقيقه في الشق الصحي من خلال التأمين الإجباري والرفع من جودة الخدمات الطبية التي تؤمنها منظومة التغطية الصحية لفائدة هذه الفئة. لكننا مطالبون بتحسين سلة الخدمات الاجتماعية والإدارية المقدمة كعربون وفاء وتقدير للخدمات الجليلة والتضحيات الجسام التي قدمها أعضاء المقاومة وجيش التحرير في سبيل هذا الوطن، حيث نشدد على أهمية التفاعل الايجابي مع الملفات والطلبات والشكايات المودعة لديكم بتعاون مع القطاعات الوصية.

أما ما يتعلق بالميزانية المرصودة لهذا القطاع، وعلى الرغم من محدوديتها، فإن تدبيركم الرشيد سيساهم حتما في تحقيق مكاسب جديدة لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، آملين أن تتحقق المزيد من الانجازات، خصوصا إذا نجح هذا القطاع في توفير مداخيل ذاتية من خلال مبادرات خلاقة ومنتجة. وانطلاقا من موقعنا داخل الأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على مشروع ميزانية هذا القطاع.

15) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بداية، لابد أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين رابطو طيلة مدة مناقشة مشروع قانون المالية، وجلسوا لساعات طوال مناقشة كل السياسات العمومية التي يشرف عليها الوزراء المعنيين لهذا القطاع على تنزيلها، وهي مناسبة نهنئكم فيها، السيد الوزير، من جديد على ثقة جلالة الملك حفظه الله ورعاه، على رأس هذا القطاع الحيوي المهم، الذي تراهن عليه بلادنا لتكون قاطرة للتنمية.

وهي مناسبة كذلك للتنويه بالعمل الكبير الذي حققه سلفكم سعيد أمزازي وادريس عويشة، والذين بصما على أداء متميز تجلى بشكل واضح في تحسين العرض الجامعي، من خلال الخدمات الاجتماعية المقدمة للطالب، والخريطة الجامعية الطموحة المتعلقة بإنشاء جامعة بكل جهة، أي 12 جامعة عمومية تضم 159 مؤسسة جامعية و77 مركزا لتكوين الأطر، والتي خففت من الضغط على المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح التي تعرف توافد أعداد كبيرة من الطلبة عليها، وفي هذا الإطار نطالبكم، السيد الوزير، بالإفراج على النواة الجامعية بإقليم وزان، والتي كانت موضوع اتفاقية ما بين جهة طنجة - تطوان - الحسيمة والوزارة على اعتبار أننا كمنتخبين وفرنا العقار المطلوب لإنجاز هذا المشروع، ولن نتنازل عن حق هذا الإقليم في التوفر على هذه الملحقة الجامعية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن أهمية التعليم العالي تكمن في تكوينه للرأسمال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلباته والتغييرات المستمرة، سواء كانت محلية أو عالمية، وهو ما يعكسه حجم المبادرات التي يشهدها قطاع التعليم العالي، والمتمثلة في خلق نماذج جديدة من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي من خلال الرفع من عدد الطلبة ومن الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الخاصة على مستوى تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية لبعض الجامعات.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن السياسات العمومية في قطاع التعليم العالي هي عبارة عن خطة منهجية مستقبلية، يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة، وفي إطار قدراتها وإمكانياتها، ويتم تنفيذها وفق خطة مدروسة خلال فترة زمنية محددة، وتحدد تكاليفها المالية، كما توضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها، وهو ما يتطلب نَفَساً وحدويا من أجل دعم وتقوية هذا المجهود الوطني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، مع العلم أن عملية تشخيص القطاع أظهرت بالملموس الحاجة الماسة إلى طرح أسئلة كبرى للكشف عن الاختلالات المرتبطة بالتعليم العالي، وهو ما تطرق إليه تقرير لجنة النموذج التنموي، فالرهان الأساسي هو رهان جماعي مشترك متعلق أساسا باستعادة الثقة في المؤسسات الجامعية المغربية، لما لها من دور في الإنتاج المعرفي والفكري والحفاظ على التاريخ المغربي والمساهمة بشكل كبير في بناء شخصية الوطن.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن التشخيص الحقيقي والواقعي للقطاع يجعل مختلف الفاعلين والمتدخلين أمام جملة من الملاحظات تتمثل في كون الجامعات أصبحت

تخرج أفواجا من العاطلين، مما يطرح سؤال تناسب التكوينات والتخصصات بالجامعات مع سوق الشغل، ناهيك عن مشكل الاكتظاظ الذي عانت ولازالت تعاني منه بعض الجامعات المغربية، بسبب العدد الهائل من الطلبة الذين يتحصلون على شهادة البكالوريا كل سنة، وكذا غياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية الكافية للمؤسسات الجامعية، يضاف إلى ذلك نقص التأطير البيداغوجي، فغياب التأطير الكافي للعدد المتزايد من الطلبة الجدد خلق إشكالية كبيرة.

وارتباطا بالمنح والأحياء الجامعية والإطعام الجامعي، فلازال عدد الطلبة المستفيدين قليل جدا، وهنا لابد من التفكير بشكل جدي في توسيع العرض ليشمل غالبية الطلبة، خاصة المنحدرين من أقاليم المغرب العميق.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن البحث العلمي لازال يعاني من إكراهات بفعل ضعف الإمكانيات المخصصة لهذا القطاع، حيث يواجه عددا من المشاكل والتحديات، سواء فيما يتعلق بضعف التمويل العمومي أو نقص البنيات التحتية اللازمة لإرساء منظومة في مستوى التحديات الراهنة أو ضعف الإطار القانوني اللازم لتطورها، إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجامعية من حيث بنياتها وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها وعدم تحفيز الباحثين وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثا عن فضاءات أرحب للعطاء والبحث، ناهيك عن ضعف أداء الجامعات المغربية، حيث لازال البحث العلمي يمثل نشاطا هامشيا في اهتمام الجامعات، مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات، في غياب استراتيجية واضحة ومرسومة توجه البحث العلمي بالجامعات المغربية لخدمة التنمية.

كما أن انشغال أساتذة الجامعة بالعملية التعليمية وأعمال المراقبة جعل البحث العلمي لا يأخذ من وقتهم إلا نصيبا متواضعا، مما يدفع بالبعض لاختيار موضوعات بحثية ضعيفة الصلة باحتياجات ومشكلات المجتمع، لذا أصبح من الضروري حرص هذه الجامعات على ربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بالمجتمع، مع تشجيع أساتذة الجامعة على إجراء البحوث العلمية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتطويره، مع تسهيل عملية التفرغ للعمل في البحث العلمي، سواء داخل الجامعة أو خارجها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إننا ندعو باسم فريق التجمع الوطني للأحرار إلى الاهتمام أكثر والانكباب بشكل جدي على تطوير قطاع البحث العلمي، لاسيما أن جائحة كورونا وضعت المغرب في سؤال كبير حول مدى تطور البحث العلمي الذي يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل مكانة وتقدير بين مختلف دول العالم، وكلما زادت الأبحاث العلمية القيمة التي تضيف إلى العلوم المختلفة بشكل واضح، كلما كان هذا في مصلحة الباحث والمؤسسة الراعية والدولة ذاتها، على اعتبار أن هذا القطاع هو الذي يخلق التميز بين الدول. فالمغرب اليوم في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار من خلال رصد الموارد المالية الكافية له وبالرأسمال البشري، من خلال تحفيزه وتشجيعه على الخلق والابتكار، ولعل ما توصل إليه الشباب المغاربة في ظل هذه الأزمة خير دليل على أن بلادنا، ولله الحمد، تزخر بالكفاءات وبالطاقات البشرية التي لا ينقصها سوى التشجيع والتحفيز، خاصة وأن قطاع البحث العلمي ببلادنا يحتاج إلى المزيد من الجهود، وإيلائه العناية اللازمة من خلال العمل على تطويره والرفع من موارده وتقوية بنياته التحتية، خاصة هياكل البحث العلمي في الجامعات من مختبرات ومعدات علمية وتقنية حديثة، والاهتمام بالأساتذة الباحثين، من خلال تشجيعهم وتحفيزهم، وذلك للرفع من مستوى البحث ومن نجاعته، لما له من تأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وحتى تكون جامعتنا في صلب النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله، وكذا للحد من هجرة الأدمغة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن الحكومة مطالبة اليوم بوضع خطة واضحة للبحث العلمي ترتبط بخطط التنمية الشاملة في البلاد، لربح رهان التحديات التنموية الكبرى المقبلة عليها بلادنا.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير الذي تلعبه هذه الوزارة للرقي بالتعليم العالي والبحث العلمي، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

16) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بداية، لابد أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين رابطو طيلة مدة مناقشة مشروع قانون المالية، وجلسوا لساعات طوال مناقشة كل السياسات العمومية التي يشرف عليها الوزراء المعنيين بهذه القطاعات على تنزيلها، وهي مناسبة نهنئكم فيها من جديد على ثقة جلالة

الملك حفظه الله ورعاه، وسأقتصر في مداخلتي على مناقشة قطاعات التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والذي أضحى ورشا مفتوحا، شهد خلال السنوات الأخيرة تنزيل عدد من الإجراءات الإصلاحية التي همت تفعيل التوصيات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية التي تنشد بناء مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع، وصولا إلى المصادقة على قانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي والشروع في تنزيل مضامينه بمنهجية أثارت العديد من الإشكاليات. لكن بالرغم من ذلك فهناك تطور إيجابي للمؤشرات الكمية العامة لهذه الوزارة، غير أن واقع مدرستنا العمومية يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد المضاعف بالنظر إلى الترتيب المتدني الذي يرتب فيه التلاميذ المغاربة وفق الدراسات والتقويمات الدولية، مما يعكس تطورا كميا لا يوازيه تطور في نوعية وجودة التعلمات، وهذا يعكس استمرارية عدد من الأعطاب البنيوية التي تعيق تحسين مردودية المدرسة المغربية، خاصة ما تعلق بشروط التعلم التي لازالت تحتاج إلى بذل مجهودات لتحسينها وفي مقدمتها التقليص من مستويات الاكتظاظ داخل الحجرات الدراسية.

وقبل ذلك، لابد أن أهنئكم على شجاعتكم واستباقيتكم في فتح نقاش مباشر مع النقابات أولا لتدشين مرحلة جديدة من الحوارات القطاعية التي تطبعها الصراحة والنضج والرقي في التعاطي مع إشكاليات التعليم بعيدا عن المحاباة وعن المصالح الضيقة والحسابات السياسية والنقابية، مثمنين قراركم بتخفيض سن الولوج إلى مباريات أطر الأكاديميات إلى 30 سنة، وهي مبادرة محمودة نعتز بها، وهي مقدمة لتحسين جودة التكوين والتأسيس لمرحلة جديدة في أفق إصلاح المدرسة العمومية والمنظومة ككل.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

هناك من يقول إن صدور القرار بتجديد شروط ولوج مهنة التعليم في لحظة من أصعب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المغرب الذي لم يتعاف بعد من أشرس وباء ضربي البشرية، وقطعا فإن هكذا قرار لم ولن يكون شعبيا، كما أن اعتماده يعني في أسوء الأحوال التعرض لمزاج الشارع الرافض لمثل هذه القرارات التي لا يظهر أثرها الإيجابي على المنظومة التعليمية إلا بعد سنوات، هذا ليس مبررا لردود الفعل التي تتجاوز الفعل في حد ذاته.

لقد بدا واضحا من خلال هذه الردود المصطنعة والعنيفة تجاه قرارات الحكومة التي لم تنل بعد موافقة البرلمان على أول قانون مالي لها أن الأمر لا يتعلق بمعارضة طبيعية بمقصد عقلاني موضوعي، بل نحن أمام حملات منظمة وممنهجة، ترتكز على مواقف مسبقة واحتجاجات مصطنعة معدة سلفا، لمواجهة قرارات الحكومة في رمشة عين تحولت الوزارة إلى المطلوبة رقم 01 على مواقع التواصل الاجتماعي، ووصل الحال بالبعض إلى النيل من وزير في الحكومة بكل أشكال التعريض والتشهير وإطلاق الاتهامات جزافا.

والمؤسف في الأمر أن هذه الحملة الممنهجة المخصصة للضرب في وزير شارك فيها من يصنفون ضمن النخبة من إعلاميين ورجال دولة سابقين وسياسيين يحملون صفات دستورية، انضافوا إلى قوى الظلام والتطرف.

لسنا هنا يصدد مصادرة حق الرأي العام في انتقاد إجراء حكومي، له ما له وعليه، ما عليه، فهذا أمر صحي، بل وواجب من أجل تجويد الأداء الحكومي ودفع الحكومة إلى التفكير مليا قبل اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمس حقوق المواطن، لكن حملات التشهير التي ينظمها البعض الذي اعتاد على ركوب الأمواج تبدو غريبة وغير مفهومة، لا من حيث السياق ولا من حيث مضمون الاحتجاج.

إن وجود أغلبية حكومة على الساحة بعد أسابيع من استحقاقات 8 شتنبر يعني بالضرورة وجود تجربة جديدة لها برنامجها وسياساتها وتصوراتها التي تسعى إلى تنفيذها، وينبغي أن يترك لها الوقت الكافي لإظهار بصماتها قبل التعرض للمسؤولية السياسية والدستورية، أما حملات التشهير والقذف والاحتجاج الممنهج والمصطنع في حق كل من اتخذ قرارا عموميا فلن تكون في صالح لا الوطن ولا المواطنين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

من الطبيعي أن يحظى قطاع التعليم بكثير من الاهتمام، فهو ثاني قضية وطنية بعد الوحدة الترابية لبلادنا، ولأننا كأحزاب الأغلبية الحكومية راهننا في حملاتنا على البعد الاجتماعي، فطبيعي أيضا أن نجد التعليم قضية مركزية في توجهات البرنامج الحكومي، باعتباره المدخل الأساس لتثمين الرأسمال البشري، ولأن المغرب راهن على ولوج مجتمع المعرفة لكي يكون التعليم قضية محورية في النموذج التنموي الجديد.

وهي مناسبة نقف من خلالها وقفة إجلال لكافة أطر وموظفي التعليم على وطنيتهم وتجندهم وانخراطهم في كافة الإجراءات المتخذة طيلة جائحة كورونا، الأمر الذي مكن المدرسة العمومية من استعادة عافيتها، بعد قرابة موسم ونصف من التوقف الجزئي بفعل تداعيات الجائحة، رغم الظروف والإكراهات التي تعيشها بعض الفئات منهم في بعض المناطق والجهات، خاصة في العالم القروي، الذي يعاني من عدة مشاكل ومعيقات تحول دون النهوض بالمنظومة التعليمية ككل، مطالبين بضرورة تحقيق النجاح المطلوب في مجال التربية والتعليم والعمل على تقريب أبناء سكان القرى من المراكز الحضرية وشبه الحضرية، حتى يستطيع مجال التعليم تحقيق أهدافه، حيث بدون ذلك لا يمكن جني الثمار، خصوصا في إطار تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي نادى بها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله سنة 2005، مشددين على ضرورة تدخل الدولة بجميع مكوناتها بمعية المجتمع المدني بكل أطيافه وفعالياته، من أجل التفكير بكل موضوعية، في إيجاد حل نهائي لمعضلة التربية والتعليم بالعالم القروي، الذي يعاني من اختلالات كبيرة وكثيرة، إن على مستوى التجهيزات والبنيات التحتية والموارد البشرية

أو مستوى أوضاع السكنة في الأرياف، حيث يبقى مشروع المدارس الجماعاتية في العالم القروي لحدود اللحظة هو الحل والبديل.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

بعد عقود من تهميش الثقافة الأمازيغية، شكل الخطاب الملكي بأجدير عام 2001، نقطة مفصلية في تعاطي الدولة مع تلك الثقافة، حيث تم إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مع التأكيد أن الأمازيغية مكون أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر، قام المغرب إثره سنة 2003 باعتمادها في المستوى الابتدائي للتعليم الرسمي، في أفق تعميمها تدريجيا على باقي المستويات، وثمة تعاون بين وزارة التعليم والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للنهوض بها في المجال التعليمي، إلا أن ضعف تدبير الملف أدى إلى فشله، خصوصا في ظل غياب المناهج البيداغوجية، إضافة إلى قلة عدد الأساتذة وضعف التكوين الممنوح لهم، تلى ذلك تنصيص دستور 2011، ولأول مرة، على تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، لكن تأخر صدور القوانين التنظيمية حتى عام 2019، أدى إلى وجود اختلالات في تطبيق ترسيم الأمازيغية.

وبالرغم من ذلك، نبارك خطوات الوزارة التي تتجه إلى تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع مستويات التدريس، بالتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية انطلاقا لما أكد عليه السيد الوزير من انخراط وزارته بشكل تام في المطلب الوطني الهام لتعليم وتدريس اللغة الأمازيغية.

إن الحديث عن تدريس اللغة الأمازيغية يحيلنا إلى التساؤل عن آليات تطوير النموذج البيداغوجي، لأن قضية الهندسة اللغوية تعتبر أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش والتوتر أحيانا داخل القطاع، فالوزارة استبقت قانون الإطار 51.17 وعملت على التعجيل بتفعيل الهندسة اللغوية بشكل غير مؤثر بترسانة قانونية كما جاء في قانون الإطار، بل تحولت من اعتماد تناوب لغوي إلى فرض فرنسة تدريس العلوم، حيث لم يعد للتلاميذ من خيار سوى دراسة العلوم باللغة الفرنسية دون غيرها، وذلك خلافا لمقتضيات القانون والرؤية الاستراتيجية، مما يعتبر اعتداءً صريحا على حق التلميذ في اختيار مساره الدراسي وتقزيم مساحة اللغة العربية في نموذجنا التعليمي الراهن والمستقبلي لفائدة لغة تتراجع مكانتها يوما عن يوم في مجالي البحث العلمي والاقتصاد العالمي، بل إن هذا المسار أضحى مصدرا لقلق وضغط نفسي سواء بالنسبة للتلاميذ أو الأساتذة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن الشروع في تعميم التعليم الأولي في أفق إدراجه ضمن التعليم الإلزامي، يعتبر التزاما من الدولة وللأسر حسب قانون الإطار، والهدف هو تمكين 79%، من الأطفال في سن التمدرس 4 سنوات من الولوج إلى التعليم الأولي بالمؤسسات العمومية عبر الشراكات مع المجتمع المدني، قصد تسريع تحقيق بنود قانون الإطار، خاصة ما يتعلق بتعميم هذه الخدمة على جميع فئات المجتمع المغربي، وخصوصا المعوزة منها، بما يحقق تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم الأولي.

لذلك، نطالبكم، السيد الوزير، بضرورة ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي، في إطار سيرورة تربوية متكاملة، مع وضع سلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة وتخصيص الموارد المالية الكافية، لأن تمويل التعليم الأولي استثمار ذي مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة اجتماعية، كما أن تمويل التعليم الأولي ضروري، وهو من مسؤولية الدولة، ومجاني بالنسبة للأسر في المؤسسات العمومية وتخصص له نسبة مئوية كافية من الميزانية العامة للدولة، ضمانا لتكافؤ الفرص والإنصاف بين كافة الأطفال، لكون هذا الطور استثمار وقاعدة لكل إصلاح وتسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي، على كافة المناطق القروية ذات الخصاص، وتطويره محليا وجهويا وفق مستلزمات الجودة، مع إلزامية تهيئة الزمن التربوي والغلاف الزمني بحسب الظروف المناخية وولوجية الجغرافيا واستعمال الفضاءات القابلة لمزاولة هذا النموذج من التربية، وتأهيل جديد للأطر المزاولة للمهنة بما يتلاءم وأوضاع هذه المناطق وحاجات الأطفال بها، مع إشراك الجماعات الترابية لتتحمل مسؤوليتها في النهوض الحقيقي بالتعليم الأولي وبتعميمه وتحسين خدماته من خلال نقل هذا الاختصاص، مع ما يقتضيه ذلك من تحويل الاعتمادات والميزانيات الكافية، وذلك عوض إلقاء هذه المسؤولية على عاتق جمعيات المجتمع المدني، التي لا ننقص من قيمتها وأدوارها التي يجب أن تبقى مكملة لهذا العمل، بحيث أن إشراف الجمعيات على هذا المجال يبقى مرهونا بعدد من الشروط المجتمعية التي تهيئ بروز فاعلين جمعويين للاضطلاع بهذه المهمة، ومتى غابت هذه الشروط حرمت فئات كثيرة من الأطفال من حقهم في التعليم الأولي، مما يبرر مرة أخرى ضرورة تدخل الدولة كحكومة أو كجماعات للأخذ زمام الأمور ووضع تدابير محفزة لتشجيع التعليم الأولي الموجه للأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للهشاشة، مع وضع منظومة للتكوين في قطاع التعليم الأولي القائم على مستلزمات التربية قبل المدرسية وتركيز التكوين على المهن والاختصاصات الأساسية، (التدبير والتسيير، الإشراف، التأطير، المراقبة، الاستشارة، الإنتاج العلمي والبيداغوجي) وبلورة نظام أساسي متكامل ومحفز لمهن التعليم الأولي، على غرار ما هو معمول به بالنسبة لأطر التعليم الابتدائي، واعتماد التكوين الأساسي والمستمر، مع وضع نظام معلوماتي للتدبير الإداري والمالي والبيداغوجي لترصيد التجارب وتنسيق جهود العاملين في المجال.

وهي مناسبة كذلك، ندعوكم من خلالها، السيد الوزير، ومعكم الحكومة والمؤسسات والنقابات والجمعيات وكل الأطراف التي لها علاقة بمنظومة التربية والتعليم، إلى تكاثف الجهود من أجل التصدي الحازم للسلوكيات المضرة بالفرد وبالجماعة، التي ما فتئت تتنامى في بعض فضاءات مؤسسات التربية والتكوين بجميع مستوياتها، من قبيل عدم الانضباط

وعدم احترام مهام المسؤولين وعدم احترام الآخر والغش والعنف والتحرش والهدر المدرسي والإضرار بالملك العام وبالبيئة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

موضوع الرياضة المدرسية لا يقل أهمية عن المواضيع التي تطرقنا إليها سلفا، وهو موضوع هام وحيوي بوصفه أحد أهم الأنشطة التي يقبل عليها التلاميذ، والتي لا تزال تحظى بمكانة كبيرة في نفوسهم، خاصة وأنها تعد عاملا أساسيا في تكوين الشخصية المتكاملة للتلاميذ، عبر البرامج الهادفة التي تعمل على تأهيل وإعداد ومعالجة سلوكياتهم، عن طريق ممارسة الأنشطة الرياضية الصحيحة، خصوصا وأن لممارسة التمارين الرياضية أهمية خاصة في سن الطفولة والشباب.

وأكاد أجزم أن الحكومة الجديدة أصابت في قضية إلحاق قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية لأن "العقل السليم في الجسم السليم"، حيث إن المتعلم بقدر ما هو محتاج إلى المعرفة والعلم، بقدر ما هو محتاج كذلك إلى الرياضة للتأكد من أن العضلات والعظام والقلب والرئتين وبقية الأعضاء الحيوية الأخرى، تنمو بشكل طبيعي وسليم، إضافة إلى بناء الشخصية السلمية، لاسيما أن عددا من الدراسات أشارت إلى أن الألعاب الحركية المنظمة تعزز نمو الأطفال والشباب من الناحية البدنية والذهنية والنفسية بصورة صحية، وتزيد من الثقة بالنفس وتقدير الذات والشعور بالإنجاز، ويظل النشاط الرياضي المرافق للمنهاج من الوسائل الفعالة في تحقيق أهدافه، نظرا لأن برامج هذه الأنشطة تعد امتدادا لدروس الرياضة المدرسية، وتفسح المجال أمام التلاميذ لاختيار ما يتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم ورغباتهم.

وبالمناسبة، نثمن توجهات مشروع قانون المالية في شقه الرياضي، خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في منظومة المعايير المعتمدة في تصنيف الجمعيات الرياضية، التي يمكن التعاقد وربط الشراكة معها، مثيرين بالانتباه للعصب الرياضية التي تعاني في هذا المجال بسبب عدم ضبط مجال الشراكات التي تعقدها الجماعات الترابية لصرف الدعم المالي لعدد من الأندية التي في بعض الأحيان لا تتوفر على جميع المواصفات والشروط التي يفرضها قانون 30.09 المتعلق بالتربية الدنية والرياضة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن الرياضة المغربية تعر ف مجموعة من النواقص، رغم بذل المغرب مجهودات كبيرة على مستوى البنيات التحتية الرياضية، من خلال بناء الملاعب وتجهيزها، أهمها غياب منظومة قانونية متكاملة خاصة بالتربية البدنية، وضعف الميزانيات المرصودة في إطار الميزانية العامة للقطاع الرياضي وإغلاق مجموعة من ملاعب القرب والمسابح الرياضية والمرافق المختلفة نتيجة غياب الموارد البشرية المؤهلة. لذا ندعوكم، السيد الوزير، إلى إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي للمنظومة الرياضية وذلك بسن قوانين محفزة ومشجعة ومساعدة على الفعل الرياضي وتكييف البرامج التعليمية بشكل يسمح للمتعلمين خاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية بممارسة التمارين الرياضية،مع ربط الرياضة بالتنشئة الاجتماعية والرياضة داخل المؤسسات التعليمية وخلال العطل ونهاية الأسبوع واستغلال المرافق الرياضية بشكل منتظم وبلورة منظومة للشراكة بين قطاع التربية الوطنية والجامعات والهيئات الرياضية، تروم تعزيز حضور جيد من طرف جمعيات الأحياء. ووعيا بخطورة الشغب الرياضي، وجب وضع وتفعيل التدابير الناجعة لمحاربة تفشي ظاهرة العنف داخل الملاعب الرياضية والتحسيس بخطورتها، مع ضرورة إعادة فتح مراكز تكوين أساتذة الرياضة باعتماد برامج قاعدية داخل الأحياء الشعبية للبحث عن المواهب مع توفير الدعم والتوجيه على صعيد مختلف المناطق والجهات، لتمكين الفاعلين الرياضيين من دراسات علمية وتقنية تساعد على اتخاذ إحداث مرصد وطني لتتبع وتقييم المخططات الرياضية في مختلف الأصناف وطنيا ودوليا والبحث عن الحلول الملائمة لتطوير الرياضة المغربية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

ثقتنا فيكم كبيرة، وأنتم الرجل الوطني الذي خَبِر العمل الحكومي والدبلوماسي، وأشرف على لجنة النموذج التنموي الجديد، أكيد أنكم ستنجحون في تدبير هذا القطاع الشائك والمتشعب، وستجدون الحلول المطلوبة والوصفات الفعالة لتجاوز أهم الاختلالات والمعيقات وكذلك المطبات.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، بكفاءاتكم وخبرتكم الكبيرة، فإننا سنكون إلى جانبكم من أجل إصلاح أوضاع التعليم ومنظومته، لأن معيار رقي الأمم والشعوب هو مستوى تعلم أبناءها فلا يعقل أن بلادنا التي أنجزت (TGV) والأوراش المهيكلة والسيارات وقطع غيار الطائرات نجدها متدنية في المراتب المتأخرة، لهذا سنكون إلى جانبكم، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية وانسجاما مع قناعاتنا، سنصوت بالإيجاب على كل الميزانيات الفرعية لقطاعات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

17) مداخلة المستشار السيد مصطفى الميسوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية

والاجتماعية.

بداية لابد أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين رابطو طيلة مدة مناقشة مشروع قانون المالية وجلسوا لساعات طوال في مناقشة كل السياسات العمومية، التي يشرف عليها الوزراء المعنيين لهذا القطاع على تنزيلها، وهي مناسبة نهنئكم فيها، السيد الوزير، من جديد على ثقة جلالة الملك حفظه الله ورعاه، وسأقتصر في مداخلتي على مناقشة قطاعات وزارتكم التي تضم، قطاعات الثقافة، التواصل والشباب، الذي يعتبر من ضمن الأولويات الكبرى لصاحب الجلالة، ويندرج في صلب اهتمامات جلالته. كما أن الاهتمام بالشباب هو اهتمام بالإنسان، الذي يتطلب تظافر جهود مختلف المتدخلين من أسرة وإعلام ومدرسة، لأن مشكل الشباب مرتبط بمسألة القيم، إذ لا يعتبر الشباب عازفا عن السياسة، بل هو عازف عن الانخراط في الأحزاب السياسية، وهناك فرق بطبيعة الحال بينهما، ولنا الشرف داخل حزب التجمع الوطني للأحرار أن نكون من السباقين لاتخاذ الفرصة حيث ساهم حزبنا، منذ تقلد السيد عزيز أخنوش مهمة رئاسته في فتح المجال للشباب وها أنتم تلاحظون كيف تم تجديد نخب الحزب على مستوى المؤسسات الدستورية بنسبة فاقت 90%.

إن الشباب هم أمل المستقبل، وهي مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الحكومة، فالسيد الوزير من موقعه مدعو اليوم إلى تقديم الإجابات الكافية وكذا الإجراءات المتخذة والكفيلة بعلاج اختلالات القطاع الذي يعاني من تعثر ومشاكل متعددة، حيث إن هذه الوضعية سبق وأن كانت موضوع مناظرة سنة 2008، تميزت برسالة ملكية شخصت وأوضحت بشكل دقيق واقع القطاع، إذ لو تم استحضار هذه التوجيهات الملكية السامية منذ ذلك الحين لكان ذلك سيعطي دفعة قوية لهذا القطاع وكان سيعفينا من عدد كبير من العوائق والاختلالات اليوم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

وإن كنا نهنئكم على هذه الميزانية المبرمجة لجميع قطاعات الشباب والثقافة والتواصل، وفق مقاربة جديدة تضمن التقائية هذه القطاعات بجميع جهودها، إلا أن الميزانية المخصصة للقطاع تظل محدودة مقارنة مع مسؤولياته والفئات الموجهة لها وانتظاراتها، ما يجعله يعرف نوعا من عدم الوضوح والثبات، مما يصعب على الجميع مجاراته وفهمه بالشكل المطلوب.

إن سنة 2020 و2021 كانتا سنتين استثنائيتين على كافة المقاييس، جراء ما فرضته فترة الجائحة من تغيير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي، ظرفية غابت فيها الوزارة بشكل واضح للأسف، وهي التي كان يجب أن تحضر بقوة لتساعد فئة الشباب على الخصوص، والأطفال لمواجهة الآثار النفسية لهذه الجائحة.

إن نزعة التمركز التي كانت تتعامل بها الوزارة، في ظل توجه بلادنا نحو جهوية متقدمة لن تجدي نفعا، وهو ما يبرره تفويت 6 ملايين درهم فقط للمدراء الجهويين، والباقي يدبر في المركز، كما أن التمركز طال أيضا التوزيع المجالي للبنيات التحتية والأنشطة بالنسبة للحواضر، ناهيك عن حظ العالم القروي من كل ذلك.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن هذا القطاع يحتاج قبل البرامج والسياسات إلى تصور إبداعي، حيث إن علاقة الموروث الثقافي بالأنشطة الشبابية كان منذ بدايات هذا القطاع، وفي عهد سابق تم ابتكار برامج متميزة كبرنامج "القراءة للجميع"، "العطلة للجميع"، "المسرح للجميع"، دون نسيان ما كان يعيشه مسرح الهواة والنوادي السنيمائية، والتي كانت كلها تنشط في دور الشباب، آملين في الرجوع إلى مثل هذه المبادرات والعمل على ابتكار مشاريع أخرى.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن تأجيل برنامج التخييم لسنتين متتاليتين بسبب الجائحة وحالة الطوارئ، كان يستدعي البحث عن بدائل جديدة للتنفيس عن هذه الفئة التي ذاقت مرارة الحجر الصحي وتبعاته، كما أن فترة الحجر وما فرضته من توقف اضطراري لهذا البرنامج مثلت فرصة مهمة للاعتناء بالبنيات التحتية لتلك المخيمات، وصيانة الموجود منها وتجهيزه والاعتناء به وجعله في أحسن الأحوال لاستقبال مرتاديه مستقبلا.

لا شك أن دور الشباب تمثل متنفسا حقيقيا لفئة الشباب واليافعين، متأسفين إلى ما أصبحت تعانيه، والتي في أغلبيتها مهترئة وفارغة من التجهيزات، متسائلين عن سبب عدم الاستفادة من هذه الفترة التي كان من المفروض فيها إعادة إصلاحها وترميمها وتأهيلها، وأيضا تجهيز الصالح منها بحواسب لمسايرة التطور التكنولوجي وتسهيل ولوج الشباب إليه ومدها بالأنترنيت عالية الجودة وذلك لاستقطاب فئة الشباب، ناهيك عن ما يعانيه العالم القروي من تهالك للدور الموجودة به أو غيابها أساسا، مقترحين إبرام شراكات في هذا المجال مع الجماعات الترابية، والتي تعرب عن استعدادها للتعاون على جميع المستويات حتى الوعاء العقاري، مع المطالبة أيضا بتأهيل القائمين على هذه الدور خاصة الأطر والتي تكون في غالب الأحيان غريبة عن القطاع ولا يمكنها تقديم الجودة والمهنية في الخدمات المقدمة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن المرافق المسيرة بشكل مستقل والتابعة للقطاع، كمركب الطفولة والشباب مولاي رشيد ببوزنيقة والمعهد الملكي لتكوين الأطر، لم تستطع تحقيق التوازن المالي، ويتم برمجة منح للتسيير في كل قانون مالي لها وبالرغم من أنها تعرف إقبالا كبيرا يوفر مداخيل مهمة، رغم أنها تعاني من عجز دائم متسائلين عن سبب ومبررات ذلك.

مجال الشؤون النسائية يعاني بدوره من التوزيع غير المتكافئ للنوادي

النسوية عبر التراب الوطني، مطالبين بضرورة إعادة النظر في الخدمات التي تقدمها هذه النوادي للمستفيدات بما يتلاءم والواقع المعاش، وذلك عبر برامج تمكنهن من إبراز إمكانياتهن ومهاراتهن في ميادين مختلفة، ومساعدتهن على التعريف بمنتوجاتهن وتسويقها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قطاع الثقافة يلعب دورا هاما في تعزيز المكتسبات الثقافية ومتابعة تأهيل المجال الثقافي وتجويد خدماته، وكذا تعزيز الهوية الوطنية المغربية، ويشكل دعامة أساسية للتنمية لتحقيق طفرة ثقافية داعمة للمشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي، الذي يسير فيه المغرب بخطى ثابتة من أجل توطيد بنائه.

لا يختلف اثنان في كون وضع البلاد الثقافي معقد ويعيش ارتباكا فاقمته أزمة كوفيد، في المقابل هناك حركية على صعيد السياسة الثقافية التي تحاول الجواب على مجموعة من الأسئلة التي تهم الشأن الثقافي بصفة عامة، سواء من حيث التقنين أو البنية التحتية أو من ناحية الدعم، كما أن هناك دائما حركية وحوار ما بين المثقفين بصفة عامة والمسؤولين عن الشأن الثقافي بالمغرب، فالمملكة المغربية بلد له تاريخ، ويتوفر على تراث مادي ولامادي غني، وكان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات، من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق ومن أوروبا، ثقافات تمازجت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى والتسامح.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن مناقشة الميزانية مناسبة لقراءة مستقبل الشأن الثقافي من خلال المشاريع المبرمجة برسم السنة المالية المقبلة 2022 وما ينتظره المغاربة من هذا القطاع الحكومي في زمن أضحت فيه الثقافة رافعة أساسية لبناء الإنسان، متمنين في هذا الإطار مجهود الحكومة في زيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع رغم ذلك، إلا أنها لا ترقى لطموحاتنا جميعا بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تظل هذه الأرقام المنظمة بعيدة كل البعد عن معدل المتوسط العالمي للثقافة، مع العلم أن الثقافة تلعب دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيها، بل أضحت معيارا لقياس مستوى تطور الشعوب، وعاملا أساسيا في التنمية، وقد نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، وكذلك دعوة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى النهوض بالرأسمال اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة، باعتباره ركنا أساسيا في التوجه الإستراتيجي لبلادنا، كما أن بلدنا يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية والطاقات الفكرية والتنوع اللغوي مما يجعل منه بلدا مميزا على الصعيد القاري والجهوي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

لقد عرف قطاع الثقافة انتكاسة حقيقية منذ بداية جائحة كورونا بسبب توقف نشاط جميع فروعه، إذ تضررت حوالي 1100 مقاولة، منذ قرار إلغاء جميع التظاهرات شهر مارس من هذا العام، كما أن الآلاف من العاملين في مجال المهن الحرة المرتبطة بالقطاع، من الفنانين والتقنيين الذين يشكلون منظومة الإبداع والإنتاج الثقافي وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب هذه الأزمة.

كما أن التظاهرات الفنية والأنشطة الثقافية تعيش على وقع غياب استراتيجية واضحة لدعم الثقافة والصناعة الثقافية ببلادنا، فالدعم الذي تخصصه الوزارة للتظاهرات الفنية والثقافية متواضع جدا، كما أن عدد المهرجانات بالمغرب قليل مقارنة بعدد من الدول الأخرى، رغم أن المغرب عرف تاريخيا، بتنظيمه لعدد من المواسم التقليدية الفنية، التي تعكس غنى كل جهة وتنوع روافد الثقافة المغربية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

على مستوى قطاع الكتاب وفعل القراءة، نلاحظ تدني سوق الكتاب وانحباس فعل القراءة عموما، ونقصا كبيرا على مستوى معارض الكتاب وطنيا، بل حتى على المستوى المحلي، تبقى المعارض شبه محصورة في عارضين وكتبيين محليين، وهو ما يجعلها أشبه بأسواق منظمة للمكتبات المحلية.

أما المآثر التاريخية، التي تعتبر إرثا تاريخيا ببلادنا، فإن أغلبها في حالة سيئة، وتعاني من التآكل والضياع وتتعرض للنهب، والأمر لا يقتصر على المدن الكبرى، وإنما كذلك في المدن الصغيرة والقرى، بل إن هذه المآثر بدأت تفقد قيمتها الرمزية بسبب الإهمال.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إننا ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار إلى إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي، وإدراجه في إطار مؤسسي يتوجه إلى الشباب بقدر ما يهتم بشرائح المجتمع ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز غنى التراث الوطني ووضع أسس صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع وقادرة على توفير فرص شغل لإدماج الشباب، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الميدان، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، إضافة إلى تقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية وتقوية الشراكة مع الفاعلين الثقافيين بالمجتمع المدني، لتحفيز المبادرات والبرامج الثقافية المتميزة وتطوير آليات اشتغال هذه الهيئات في كل الظروف الاستثنائية، لتساهم في ترسيخ وتقوية دائرة المعارف المغربية وفتح جميع المؤسسات الثقافية والفنية، خاصة في المناطق التي لا تعاني من انتشار كبير للوباء وتمتيعها بجميع التدابير الوقائية التي تعمل بها المؤسسات الأخرى، مع ضرورة اعتماد عدالة مجالية في عملية بناء

وإحداث المنشآت الثقافية، خاصة وأن بعض مناطق العالم القروي، لا تتوفر ولو على واحدة منها، الأمر الذي يحرمها من الجانب التثقيفي والتوعوي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن رؤيتنا للنهوض بقطاع الثقافة تستدعي ضرورة توظيف بعض المؤسسات التعليمية والرياضية في إنعاش الواقع الثقافي المغربي، وإحداث مكتبات في المناطق التي تعاني من الخصاص، وفتحها في وجه العموم، إضافة إلى تشجيع الإبداع الفني بمختلف تلويناته ومجالاته في أوساط الشباب ونشر الوعي الثقافي والفكري والإنساني عبر القراءة والسينما والمسرح وكذا تطوير شبكة جهوية لمركبات متعددة الوسائط ومختلفة الأحجام، المركبات الصغيرة للقرب في الأحياء، المركبات الجماعية والمركب الكبير في الجهة، ووضع نظام معلوماتي فيما بينها، بحيث تكون مركبات القرب مجالا ثقافيا ومكانا للتواصل والتعلم والاكتشاف والإبداع بجميع أشكاله، مع توفير ما يلزم من شروط تساعد الأشخاص في وضعية إعاقة على ولوج هذه المنشآت وتمكينهم من الاستفادة من خدماتها وتخليق عملية دعم الفن والفنانين من مختلف المجالات بشروط موضوعية وأخلاقية يجب الاستجابة لها، على أن يكون الدعم معقولا ويستجيب لحركية القطاع واحتياجاته وأن يكون موجها لجهات معروفة بعملها واجتهادها وليس لأشباح أو جمعيات لا وجود لها في واقع العطاء والإبداع، وكذا وأن يمنح بناء على ترشيحات عروض ومشاريع فنية أو ثقافية واقعية، ومبنية على دفتر تحملات دقيق وقابل للتنفيذ وإخضاع أصحاب الدعم للمتابعة والمراقبة والمحاسبة بعد صرفهم لهذا الدعم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن قطاع الثقافة يستدعي للنهوض به تأسيس استراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع وجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي وإدماجهما في كل السياسات العمومية، كما أنه في حاجة إلى بلورة رؤية ثقافية التقائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة وصيانة وتثمين الموروث الثقافي وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية.

كما لا يجب إغفال الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الثقافية، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد، كونها تراثا وفكرا وإبداعا وصناعة، ولها دورين متكاملين لتقديم صورة عن العمق الحضاري والنبوغ المغربي والمساهمة في خدمة المصالح الوطنية من خلال التعريف بالتعبيرات الثقافية للتواصل وتعزيز التفاهم بين الشعوب والدول واستثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتوج الثقافي المغربي في السوق العالمية، معتزين بإقرار اللغة الأمازيغية وجعلها ضمن مجالات ومناحي الحياة العامة، من خلال مصادقة المؤسسة التشريعية على القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية والمجلس الوطني للغات، متمنين أن تأخذ مكانتها الطبيعية منوهين لوفاء الحكومة بالتزاماتها مع الشعب، عبر إقرار ميزانية مرصدة لتمويل تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مشددين على ضرورة ضخ دماء جديدة في العمل الثقافي الوطني والجهوي وتحسين جودة مضامين الأنشطة والبرامج الثقافية بما يخدم ثقافة المواطنة داخل المجتمع، وإطلاق موجة جديدة من الخدمات الثقافية الموجهة للطفل والمرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة وفق مساطر قانونية وتنظيمية قوامها الشفافية وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى على أحد الدور البارز والمحوري الذي يلعبه قطاع الاتصال في الإخبار والتحسيس والتوعية، وهي مناسبة للإشادة بالمجهودات التي بذلها نساء ورجال الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والإلكتروني، للحد من تفشي جائحة كورونا وكذا الدور البارز في توعية المواطنين بضرورة وأهمية التلقيح، حيث كانوا يتموقعون في الصفوف الأمامية، حيث لعب الإعلام بكل مكوناته وأشكاله دور حيوي في التعريف بالمرض والتحسيس بخطورته وأهمية الوقاية منه، وشكل حصنا منيعا أمام انتشار الشائعات والأخبار الزائفة، التي رفقت وما تزال ترافق تفشي هذا الوباء، خصوصا على شبكات التوصل الاجتماعي.

السيد الوزير المحترم،

إن الإسراع في دعم المقاولات الإعلامية الوطنية في ظل جائحة كورونا مهم للمحافظة على استمرار أداء رسالتها المهنية النبيلة، من خلال دعم كل المنابر بدون تمييز من منطلق أن مقاربة السلطات الوصية على الإعلام، لا يجب أن تتبنى منطقا تمييزيا بين مكونات الجسم الإعلامي الوطني، مع ضرورة إعادة الاعتبار لقطاع الصحافة وتأطيره باتفاقية جديدة تعطي نفسا جديدا على المستويين المادي والتكويني للعمل الصحفي وتحفز على تطوير الأداء والرفع من مستوى المضمون وتجويده وإطلاق ورش جماعي مباشرة بعد انجلاء جائحة كوفيد19، تنخرط فيه كل مكونات قطاع الصحافة لإنتاج عقد جماعي جديد ملزم وبآليات ناجعة وفعالة، يهدف أساسا إلى حماية العاملين في وسائل الإعلام، وتعزيز حرية الصحافة والحفاظ عليها والإهتمام بالصحافة الجهوية أيضا، إذ أنها تمثل صورة أخرى من الإعلام المواطن، وتساهم بشكل أو بآخر في تطوير المشهد الإعلامي المغربي وفي لعب دور مهم في تنشيط الحياة الديمقراطية محليا وجهويا، كما أنها تساير دينامية الدولة نحو اللاتمركز واللامركزية التي أصبحت هدفا استراتيجيا لبلادنا، مع ضرورة توسيع وتنويع الإعلام المرئي، وخلق قنوات جهوية على مستوى كل الجهات، وتوجيه الاهتمام بشكل كبير إلى تطوير الإعلام الإلكتروني ودعمه، وكذا المساهمة في تكوين موارده البشرية وتمتيعها بحقوقها المادية والاجتماعية والاعتبارية، مع العمل كذلك على تطوير الأداء المهني والسياسي والثقافي

للتلفزيون المغربي ومصالحته مع المشاهد المغربي، الذي مازال مصرا على مقاطعة جل البرامج التلفزيونية وتخليق الإشهار وربطه بالقيم المجتمعية وجعل الاستفادة منه منصفة بين جميع المكونات الإعلامية المغربية المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، مع ضرورة حل إشكالية عدم وصول البث التلفزي وحتى البث الإذاعي أحيانا إلى العديد من مناطق المغرب النائية، وخاصة القناة الثانية.

السيد الوزير المحترم،

يجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمقاولة الإعلامية الصحفية، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها شركة "صورياد دوزيم"، ما هي إلا نموذج عن غياب نموذج اقتصادي يحترم المؤسسة الإعلامية وبيكلها، مع العمل على إخراج القطب السمعي البصري الموحد للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وشركة صورياد دوزيم، الذي تأخر لـ 15 سنة بدون مبررات، باعتبار أن هذا الإدماج سيمكن من توحيد الجهود ومن تحقيق النجاعة في تطبيق الميزانية، وأكثر نجاعة في تنزيل دفتر التحملات، كما سينعكس على المنتوج الوطني، الذي سيحترم معايير الجودة ويحترم كرامة المغاربة في المنتوج السمعي الذي يقدم اليهم، مع وجوب استدراك التأخر في إخراج عقد البرنامج الذي ينظم العلاقة بين الوزارة الوصية وبين مختلف متعهدي الاتصال السمعي البصري، باعتبار أن جميع مساطر الدعم التي تقدم لقنوات المشهد السمعي البصري تعتبر جميعها خارج القانون، دون إغفال الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقنوات العمومية، إذ أن أغلبها تعاني من وضعية وبيئة عمل غير سليمتين وتشتكي من ظروفها التي لا تبعث على الارتياح ولا على الإبداع، إضافة إلى معالجة غياب الشفافية والحكامة في الإنتاجات، حيث يلاحظ في بعض الأحيان أن الإنتاجات الخارجية تفوق الإنتاجات الداخلية.

وأخيرا، بحكم انتمائنا للأغلبية، لا

يسعنا إلا أن نتمنى لكم، السيد الوزير، التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع، وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

18) مداخلة المستشارة السيدة هند الغزالي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

أتشرف أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بداية، لابد أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين رابطو طيلة مدة مناقشة مشروع قانون المالية وجلسوا لساعات طوال مناقشة كل السياسات العمومية التي يشرف عليها الوزراء المعنيين لهذا القطاع على تنزيلها.

وهي مناسبة نهنئكم فيها من جديد على تجديد ثقة جلالة الملك حفظه الله ورعاه، وسأقتصر في مداخلتي على مناقشة ميزانية قطاع الصحة والحماية الاجتماعية لسنة 2022، هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي المرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته وكلنا ثقة أنكم ستواصلون النجاح فيه على اعتبار أن الدولة بكافة مكوناتها معبأة لإنجاح أدوار هذا القطاع قطاع يعيش مع الأسف على وقع الخصاص في الموارد البشرية وضعف الخدمة العمومية ونقص البنيات التحتية وتوزيعها بشكل غير عادل أحيانا، قطاع راكم العديد من الخيبات الموروثة.

والطبيعي أمام هذه الوضعية هو ضعف الخدمة العمومية في القطاع والتي أضحت أحد أكبر الإشكاليات التي تعوق تطور بلادنا في مؤشر التنمية البشرية.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، تأتي في ظل ظرفية استثنائية على المستوى الوطني وسياق دولي يواصل فيه فيروس كورونا المستجد حصد الأرواح، حيث تفاقم بشكل كبير بسائر بلدان المعمور خلف تداعيات وخيمة بعدما أصبحنا نسمع عن الموجة الخامسة، ليس فقط على المستوى الصحي بل تعدى ذلك إلى التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي، وخلق آثارا نفسية واجتماعية وخيمة على جميع الشعوب.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن الوضع الوبائي الحالي يثير قلقا، وينذر بوضع خطير، ويتطلب في نفس الوقت درجة كبيرة من اليقظة لمواكبة الوضعية الحالية وما تتطلبه من تدابير وإجراءات احترازية، خصوصا في ظل الارتفاع المهول لعدد المصابين والازدياد المقلق لحالات الوفيات على المستوى العالمي تفرض علينا المزيد من الحذر. لكن سياسة بلادنا في الإسراع على تبني استراتيجية وطنية للتلقيح تحت الإشراف المباشر لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، حيث تم تلقيح أكثر من 24 مليون مواطنة ومواطن وأكثر من 21 مليون الجرعة الثانية وتواصلون العمل من أجل الجرعة الثالثة كما إحداثه للجنة علمية مغربية نعتبرها كبيرة، قطعها المغرب في البحث العلمي والمشاركة في الأبحاث السريرية، وهنا لابد أن نشكر جلالة الملك مجددا على رعايته الموصولة لمختلف فئات الشعب المغربي خلال فترة الجائحة الشكر موصول أيضا لكم السيد الوزير ولكافة الأطر الطبية والتمريضية المتواجدة في الصفوف الأمامية.

إن المرحلة الحالية تقتضي الابتعاد عن لغة الخشب في تقييم المنظومة الصحية، لأن المواطنات والمواطنين المغاربة أصبحوا لا يثقون في

الاستراتيجيات والبرامج، لكونهم يتحملون 51% من نفقات العلاج، كما أن معظمهم لا يتوفرون على التغطية الصحية، وإذ ننوه بإدخال حوالي ثلاثة ملايين مواطنة ومواطن في قانون المالية للتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، نؤكد أن المستشفيات العمومية، في حاجة ماسة اليوم للدعم والمواكبة، فالجسم الطبي اليوم مريض ومتهالك يحتاج نفسا جديدا.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

يعيش قطاع الصحة على وقع الخصاص الكبير في الموارد البشرية، التي تعد حجر الزاوية لأجل تمكين المغرب من تغيير جذري في المنظومة الصحية، وذلك بتيسير ولوج الخدمات الصحية وتجويدها وتلبية انتظارات وحاجيات المواطنين. لذا ندعوكم إلى ضرورة القيام على الأقل بتعويض الأطباء المحالين على التقاعد وتشغيل المؤسسات المحدثة، وفتح مناصب مالية مخصصة للعالم القروي بتخصيص 5500 منصب مالي بخصوص هذا المشروع تبقى غير كافية وان كانت مهمة، كما نؤكد على ضرورة تشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهة من الجهات الإثنى عشر، على غرار المشاريع الكبرى، وذلك بتخصيص الميزانية المطلوبة لهذا الغرض، مشيدين بالإضافة التي جاءت في مشروع قانون المالية بتخصيص مبالغ إضافية في مشروع قانون المالية ستمكن من فتح العديد من الوحدات الاستشفائية، وسيعزز قدرات القطاع، وهو ما سيمكننا من سد الخصاص بالمناطق النائية.

وفي انتظار تحقيق مثل هذه المشاريع، يجب البحث في الحلول عبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميدان وعقد شراكات معهم وفتح المجال أمام الأطر الطبية الأجنبية، واللجوء إلى التعاقد لدعم المناطق النائية بالأطر الطبية والتمريضية اللازمة، كما أن معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية أمر بات مقلقا يفاقم الأوضاع، وهو ما يستدعي تحفيزهم وتوفير الشروط الضرورية التي تجعلهم يستقرون بهذه المناطق. وفي هذا الإطار نطالبكم بتغيير المرسوم المتعلق بوحدات الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا لهزالة التعويضات التي يتقاضاها الممرضون والأطباء في هذا الصدد، ناهيك عن سوء التوزيع والتدبير الذي يعرفه القطاع، والذي يمكن أن نلمس أبرز مظاهره السلبية والصارخة في تمركز أغلب الأطباء بالمدن دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادى بها صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أشارت إلى أن العجز الحاصل في الموارد البشرية الصحية، يصل إلى 96 ألف ممني، منهم 32 ألف طبيب و64 ألف من الأطر شبه الطبية، تسائلنا جميعا، فليس لدينا ما يكفي من الأطباء والممرضين في العديد من الاختصاصات وعلى رأسها تخصص الإنعاش لمحاصرة الداء، رغم الجهود المضنية التي يبذلها الأطباء والممرضون وكل الجسم الصحي، فعلى الرغم من رفع عدد المناصب المخصصة للقطاع فإن مشروع مالية 2022، 5500 منصب، إلا أن ذلك مازال قليلا ولا يرق إلى مستوى التطلعات. خصاص كبير ومزمن في الأطر الصحية، فعلى مستوى الأطباء يصل إلى 32.387 طبيبا، فيما يصل الخصاص في صفوف الممرضين إلى 64.774، بمجموع يصل إلى ما يزيد عن 97 ألفا، بالإضافة إلى أن معدل ممنيي الصحة بالنسبة لعدد السكان يبلغ 1.51 ممني لكل 1000 نسمة فقط، أي 1389 من الساكنة لكل طبيب و1091 لكل ممرض. كما أن معدل عدد الأسرة لكل ممني استشفائي مرتفع، حيث يبلغ 4 أسرة لكل ممني، مما يبين حجم المجهود الذي يجب أن يبذله هؤلاء المهنيين وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، دون إغفال الإشارة إلى ضعف التأطير الطبي بالعالم القروي والمناطق الجبلية، بسبب النقص في الموارد البشرية، وكذا إشكاليات تحفيزها، حيث لا تتوفر حاليا إلا على 1.51 ممني الصحة لكل 1000 مواطن، في حين أن منظمة الصحة العالمية، تتحدث عن 4.45 ممني لكل 1000 مواطنو 12% من الميزانية العامة، في حين لازلنا لم نصل لهذا الرقم، فالبرغم من كل هذه الجهود لا زلنا في حدود 9.8%..

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن نظام المساعدة الطبية (RAMED)، الذي ارتفع عدد المنخرطين فيه بشكل كبير، ضاعف العبء على المستشفيات العمومية، خصوصا، أن بعض المواطنين الذين لا يتوفرون على شروط الاستفادة من هذا النظام، يلجؤون إلى تغيير سقف مداخيلهم لتشملهم خدمات نظام المساعدة الطبية، لذا نطالبكم، السيد الوزير، بتفعيل نظام التأمين الصحي للمستقلين وذوي المهن الحرة، وذلك لتفادي ارتفاع الضغط على هذا النظام، الذي يعرف عدة إشكالات على مستوى التمويل، وأثر بشكل سلبي على الموارد المالية للمستشفيات وهنا ننوه بإدخال 3 مليون ممني منظومة الحماية الاجتماعية يضمها هذا المشروع.

إننا نطالب بضرورة تنزيل منظومة الحماية الاجتماعية خلق جسور التنسيق بينه وبين الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، لأن تقديم الخدمات الصحية للمواطنين في وضعية هشاشة أو فقر يتطلب تمويلات هامة، بدل الارتجالية في تناول هذا الورش الاجتماعي الهام.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

نؤكد أنقطاع الصحة والمرفق الصحي عموما لم يكن مستعدا لتعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، بعد تجربة بني ملال-أزيلال، لأن كل الثقل نزل على المؤسسات الصحية بمختلف مستوياتها، مما أدى بها إلى الإفلاس، وجعلها تعيش ترديا كبيرا للخدمات التي تقدمها للمواطنين بشكل عام، وللمستفيدين من نظام المساعدة الطبية، التي انعكست على منظومتنا الصحية، حيث أضحت تؤدي الثمن غاليا إضافة إلى ازدواجية الاستفادة وعدم تجديد البطائق من طرف المستفيدين، لأن الخدمة الصحية غير كافية

كما أنه لا يمكن أن نرجع أسباب فشل هذا النظام إلى وزارة الصحة لوحدها، بل إلى جميع المتدخلين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها القطاع الصحي بالمغرب مسألة التغطية الصحية الشاملة، وهي إشكالية لا تقتصر فقط على ما هو تمويلي فحسب، كما يعتقد البعض، والحال أنها تشمل عددا من المؤسسات وعلى رأسها الخريطة الصحية غير المتوازنة على الصعيد الوطني والمتقادمة جدا والمفروض إعادة بنائها وفق المعطيات الجديدة، فالولوج إلى تجهيزات (السكانير أو التصوير الضوئي، أو التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني (PET scan)، أو التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) والفحوصات...)، فيه صعوبات كبيرة، مما يطرح إشكالية تأخر مواعيد الفحوصات الطبية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى سنة، مما جعل الخدمة الصحية غير متوفرة بالشكل العادل، ولا تمكن عموم المواطنين من الولوج إليها.

إن ميزانية القطاع تثير قلقا بخصوص نوايا توسيع التغطية الصحية، لتشمل جميع المواطنين، إذ لا يكفي لغة الخشب والتشخيص فقط والتعبير عن النوايا الحسنة، بل يتطلب الأمر تعبئة كل الوسائل المتاحة من ميزانيات ووسائل مادية وبشرية كفيلة بوضع قطاع الصحة على سكة الإصلاح والتأهيل ليوفر خدمات صحية في المستوى المطلوب وتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من الحق في العلاج والعناية الصحية على قدم المساواة.

بالمقابل، لابد من التنويه بالخدمات ذات الجودة العالية التي تقدمها المستشفيات العسكرية والوحدات الاستشفائية المتنقلة، التي تقوم بعمل جبار في المجال الصحي يروم خدمة المواطن المغربي في أحسن الظروف، انطلاقا من ظروف الاستقبال إلى عملية التطبيب، متمنيا أن ترقى المستشفيات والمراكز الصحية العمومية إلى نفس الجودة منوهين بأداء الفريق العسكري الطبي في مواجهة الجائحة وتداعياتها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

المغرب مقبل اليوم على نموذج تنموي جديد، وبالتالي يجب أن تكون هناك إجراءات ملموسة لتحسين الوضع الصحي بالمغرب، وهناك مؤشرات واضحة بحيث إن هذه الحكومة لها توجه اجتماعي بامتياز تثبته الأرقام، إذ خصصت لميزانية القطاع هذه السنة حوالي 24 مليار درهم، أي ما يقدر بـ 7.79% من الميزانية العامة بزيادة تقدر ب 3.7 مليار عن السنة الماضية، وهو مجهود جبار وغير مسبوق، مقارنة مع السنوات المالية السابقة بحيث أنها الميزانية الوحيدة التي عرفت زيادات متتالية ومهمة وإضافة الميزانية المخصصة بمحاربة "كوفيد-19"، الميزانية المخصصة لمرافق الدولة sigma، وبالتالي غلاف مالي مهم وإن لم يصل بعد إلى المعدل الدولي، إلا أنه يقتضي الحكامة أكثر، مطالبين منكم، السيد الوزير، الاشتغال على الشق المرتبط بالاستثمار، بحيث إن تنفيذ الميزانية، والذي قفز إلى 75% اليوم، يبقى مجهودا مقدرا، رغم أن ميزانية الاستثمار لم تتجاوز 40%، مقارنة مع السنة الماضية، التي وصل تنفيذها إلى حوالي 74%.

بالرغم من الزيادة التي همت ميزانية وزارة الصحة برسم سنة 2022، ونحن في عز الجائحة وفي السنة الأولى لتنزيل مشروع الحماية الاجتماعية، أصبحنا في أمس الحاجة إلى تقوية منظومتنا الصحية وتعبئة مواردها البشرية وتحسين بنيتها التحتية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السياسة الدوائية عنصر أساسي ضمن سياسة صحية تروم تحسين صحة المواطنين وتعزيز مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، من خلال ضمان ولوج الجميع للأدوية الأساسية ذات الجودة العالية، وبأثمنة مناسبة مع استعمال معقلن ومضبوط.

وفي هذا الإطار، نطالب بتحقيق ولوج شامل للأدوية الأساسية بأثمنة مناسبة للفرد والمجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء والمعوزين وتوفير الحماية لهم من خلال ضمان جودة وسلامة وفعالية جميع الأدوية والمنتجات الصحية الموضوعية في السوق وكذا تقليص التبذير من خلال تعزيز الاستعمال المعقلن من طرف واصفي الأدوية ومستهلكيها وتعزيز الصناعة الوطنية للأدوية والانتقاء السليم للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية للشراء العمومي.

وهي مناسبة نجدد دعوتنا إلى مراجعة اللائحة الوطنية للأدوية والمستلزمات الأساسية على أساس بروتوكولات العلاج، مع تحيين الترسانة القانونية الوطنية الخاصة بالدواء والصيدلة، وإنشاء وكالة وطنية للدواء والمنتجات الصحية، ودعم التفتيش الصيدلي وتعزيز وظائف المختبر الوطني لمراقبة الأدوية والمواد الصحية، ووضع نظام فعال للشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، مع توحيد إجراءات المناقصات، وإرساء تفضيل وطني للتصنيع المحلي، وتوسيع إلغاء في مرحلة أولى الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الأدوية. وفي هذا الإطار اعتمد فريق التجمع الوطني للأحرار مقاربة تدريجية في اقتراح تنزيل عدد من الإجراءات المرتبطة بهذا التدبير، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية في السنوات الماضية، والتي تفاعلت مشكورة بشكل إيجابي مع مقترحاتنا؛ منها دواء الفيروس الكبدي والسرطان والصمم وغيرها.. وذلك بهدف الحد من الانقطاعات في مخزون الأدوية، عبر تعزيز الشفافية والحكامة الرشيدة في تنظم القطاع وتدبير تعارض المصالح. وهي مناسبة أيضا نطالب فيها بضرورة إصلاح الصندوق الخاص بالصيدلة المركزية وتطوير أدائها وتنفيذ كل التزاماتها حيث تعيش إشكاليات بنيوية مرتبطة بالتدبير.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير والمقدر الذي تلعبه الوزارة لإيجاد الحلول المناسبة لهذا القطاع المتشعب، ومن

منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

19) مداخلة المستشار السيد المداني أملوك في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

أتشرف أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار المناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بداية، لابد أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين رابطو طيلة مدة مناقشة مشروع قانون المالية، وجلسوا لساعات طوال مناقشة كل السياسات العمومية التي يشرف عليها الوزراء المعنيين بهذا القطاع على تنزيلها، وهي مناسبة نهنئكم فيها من جديد على ثقة جلالة الملك حفظه الله ورعاه، وسأقتصر في مداخلتي على مناقشة قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

وهو قطاع أساسي وحيوي يروم على تقديم خدمات موجهة للفئات وشرائح عدة في المجتمع المغربي، والذي يعتبر عصب القطاعات الاجتماعية، بالنظر للفئات الموجهة إليها خدماته، والمرافق التابعة له، وباعتبار أن الشغل هو الحافظ على كرامة الإنسان، والدافع الأكبر للاستقرار، والمحور الحقيقي للمساهمة في دوران مجلة الاقتصاد، والأكيد أن الهندسة الحكومية التي جاء بها يروم الالتقائية والنجاعة لتحقيق مبتغى الشغل القار.

إن القطاع حساس بالنسبة لكل فئات الشعب المغربي، ولاسيما فئة الشباب المتضررين من البطالة التي تفشت بشكل كبير في المجتمع، وما يترتب عنها من مخلفات خطيرة، خاصة وأن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق يتسم بتحولات عميقة وتداعيات اجتماعية واقتصادية يعرفها العالم ككل، جراء تفشي وانتشار وباء كوفيد 19، الذي خلق ظروفا صعبة واستثنائية أثرت بشكل جلي على جميع المناحي والمستويات، وجعلت العالم أجمع في حيرة من أمره، واضطرت معه عددا من الدول إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات الصارمة والحازمة، خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بهدف التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الجائحة على المواطنات والمواطنين، وكثفت هذه الدول جهودها لتوفير الشروط المثلى لاستعادة الحياة العادية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع مناسبة سنوية لا بد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل أو بالأحرى الإدماج الاقتصادي، والمتمثلة في:

- دعم خلق مناصب الشغل؛
- والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني؛
- وتكييف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور؛
- ودعم التشغيل الذاتي؛
- ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين؛
- ووضع برامج حموية لإنعاش التشغيل؛
- وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل.

وهي التدابير التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمان مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة، لنسائل أنفسنا جميعا: أين نحن من هذه التدابير؟

إن قطاع الإدماج الاقتصادي والشغل من بين القطاعات التي تأثرت بالظروف الاستثنائية القاسية، التي فرضتها الجائحة نتيجة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية والتي أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني وعلى الطبقة العاملة التي تضررت بشكل بالغ جراء فقدان مئات العاملات والعمال المناصب شغلهم ومصدر رزقهم. وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بتأكيد صاحب الجلالة نصره الله، على ضرورة مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى منظومة التغطية الاجتماعية، ووضع جدولة زمنية واضحة ودقيقة لهذا المشروع الوطني الكبير غير المسبوق وإلزام الحكومة بضرورة احترام هذه الجدولة وتحديد سقف زمني أقصاه نهاية سنة 2025 والعمل على استفادة 22 مليون مواطنة ومواطن من التغطية الصحية الإجبارية والتأمين الأساسي عن المرض، سواء فيما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الاستشفاء، وتعميم التعويضات العائلية، منوهين بمقاربة إدماج حوالي 3 مليون مواطن ومواطنة في مشروع الحماية الاجتماعية بمناسبة مشروع مالية 2022، وهي بداية مشجعة لهذه الحكومة للوفاء بالتزاماتها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة فرص الشغل رهين بتهيئة داعمة، كاستقرار اقتصادي كلي، وسهولة ممارسة الأعمال وممارسة وتبسيط المساطر الإدارية وتطبيق القانون، بالإضافة إلى الاستقرار في الاستثمار وتحسين البنية التحتية وكذا الاستثمار في تأهيل الرأسمال البشري.

إن أداء الصندوق الوطني المنظمات الاحتياط الاجتماعي الذي حولته الهندسة الحكومية إلى قطاع المالية والاقتصاد فهو يحتاج إلى إصلاحات مستعجلة يجب القيام بها، وتتمثل في استعادة التوازن المالي للنظام ومراجعة مقاييس تمويله، مع تعزيز آليات التحكم الطبي في نفقات العلاج وتوفير

شروط نجاح جيل من الاتفاقيات الوطنية من أجل حماية مصالح المؤمن وتيسير ولوجه للعلاج وأيضا تأطير التغطية الصحية التكميلية التعاضدية وهو التفسير الوحيد الذي جعلته يخضع لوصاية وزارة المالية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

نفس المنحى يذهب إليه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تحول تدبيره إلى قطاع الاقتصاد والمالية الذي يتولى التأمين الإجباري عن المرض في القطاع الخاص، فإنه يواجه بدوره عدة تحديات تمثل في الرفع من مستوى وجودة الخدمات المقدمة للمرض وتطوير وتنمية الرأسمال البشري إلى جانب المحافظة على التوازن المالي، حيث وصل العجز حوالي 200 مليون درهم السنة الماضية. منوهين بقرارات المجلس الإداري للصندوق المتمثلة في اعتماد نظام جديد يهم مراجعة المعاشات ومبالغ التعويضات العائلية والرفع من التعريفة الوطنية المرجعية للأعمال الطبية، وذلك دون اقتطاعات إضافية من اشتراكات والمشتغلين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يعد مشروعا مجتمعيا كبيرا يقوده جلالة الملك لتعميم التغطية الاجتماعية في أفق 2025 من منطلق تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية مع النهوض بالمجال الاجتماعي. في هذا الإطار اتخذت الحكومة عدة إجراءات للتحكم في الوضع الوبائي من جمة ودعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة والعمل على الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد. وهكذا، تمثلت أولى التدابير في مأسسة الدعم الموجه للفئات المعوزة عبر إعادة النظر في صندوق التماسك الاجتماعي، الذي سار بمقتضى قانون المالية لسنة 2021 صندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وستوفر له مبالغ أخرى إضافية لدعم مشاريع وبرامج الحماية تعزز بضريبة التضامن المقررة في مشروع مالية 2022، وذلك من أجل تغطية النفقات الاستثنائية المترتبة عن تدخلات الدولة لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، والتي أبانت عن مجموعة من الاختلالات انعكست سلبا على الوضع الاجتماعي.

في هذا الصدد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يجب أن يعالج في سياق هادئ بالتشاور مع مختلف الشركاء الأساسيين في العملية: الباطرونا والنقابات، وأن نترفع عن المزايدات فيه أو محاولة تسييسه بدواعي الاختلالات التدبيرية وهدم مكتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا، وهناك أمثلة كثيرة وقعت وفق حسابات في تطبيق المادة 26.

فالمنطق الذي يجب الاشتغال به لتفادي التوتر والاحتقان هو الترفع عن الحسابات السياسية عند بدء الإصلاح، لذاك نؤكد على أن هذا الورش يعد تحديا أساسيا يؤرق بال الشغيلة المغربية التي تشتغل في الاقتصاد غير المهيكل، لذلك لابد من معالجة فورية لكل الاختلالات المرتبطة بالقطب الاجتماعي عبر الإسراع في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتجميع مجهود الدولة المشتت، على أمل أن يكون السجل الاجتماعي الموحد، ضامنا للاستهداف الفعال للفئات المستحقة للدعم وحصرها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من الضروري إعادة النظر في المرسوم المنظم للعاملين في الإنعاش الوطني لأن منهم حاملي شواهد عليا، ولم تتم لحد الساعة تسوية وضعيتهم، ونفس المعاناة يعاني منها العاملون والعاملات بالنوادي النسوية الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى للأجور.

كما يتعين على الوزارة تفعيل دور المرصد الوطني للشغل، وجعله في متناول الشباب والباحثين عن الشغل والاعتماد على القطاعات الأساسية في توفير فرص الشغل وضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين من أجل النهوض بقطاع التشغيل لإغناء عروض "الأنابيك" لتحقيق المبتغى من وراء إنشائها الذي يتحدد في الوساطة، مسجلين دينامية وحيوية معتبرة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مطالبين ببذل مزيد من الجهود لاستهداف المناطق القروية والنائية، لأنها تحتوي على نسب عالية من البطالة.

إن إشكالية استمرار إهمال النساء والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على شغل يناسب قدراتهم يعتبر ناقوس خطر وجب دقه، ملحين على ضرورة إخضاع مدونة الشغل لمراجعة شاملة من أجل تحسين النصوص الظالمة، منبهين لصعوبة تنزيل قانون العمال المنزليين على أرض الواقع، نظرا لصعوبة تفتيش أماكن العمل.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

في هذا الإطار نطالب بالاهتمام بجهاز مفتشي الشغل، لأنه المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الشغل، مؤكدين على أن عدد المناصب المخصصة لمفتشي الشغل لا تشرف بلادنا مقارنة بدول في مستوانا، كما أن ضعف هذا الجهاز يتسبب في عدم التصريح بالعمال من طرف المقاولات نتيجة قلة الزيارات أو بسبب التواطؤات أحيانا، وهو ما يؤدي إلى هضم الحقوق الخاصة بالعمال.

وهي مناسبة نجدد من خلالها دعوتنا إلى تفعيل دور مفتشي الشغل، الذين يعانون إكراهات ومعيقات سواء على المستوى المحدود بالمقارنة مع المقاولات العاملة وحجم البنيات الاقتصادية، بالإضافة إلى الخصاص الكبير في وسائل العمل والتجهيزات، التي من شأنها تسهيل عملية التفتيش، منبهين إلى تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال في سن التمدرس، حيث أصبحت هذه الظاهرة مقلقة ومتزايدة وتعاكس ما حققته بلادنا من تقدم في مجال النهوض بحقوق الأطفال وحمايتها، علما أن مجهودات مديرية الشغل ومفتشي الشغل محدودة في التصدي لهذه الآفة، مؤكدين على ضرورة حماية مفتشي الشغل أثناء مزاولة عملهم من طرف الوزرة الوصية وتنصيب محامين للدفاع

عنهم أثناء تعرضهم لشكايات كيدية نتجت عنها في الغالب متابعات قضائية بسبب حرصهم على تطبيق القانون.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن البطالة تشكل أم المعضلات، حيث لا تنتج سوى الفقر، اليأس والانحراف والهجرة السرية والإدمان وكل الجرائم بأنواعها، لذلك نرى أن تنزيل المخطط الوطني للتشغيل وإطلاق البرامج الجهوية للتشغيل والإدماج الاقتصادي للشباب تشكل خطوات واعدة بالنسبة للتشغيل. يعني أن التشغيل ببلادنا مسؤولية الحكومة التي ينبغي إدماج السياسات في استراتيجية وطنية أوسع نطاقا وتكملتها بإطار لسياسات داعمة لجهود خلق فرص العمل، وهذا ما أسفرته فلسفة هندسة هذا القطاع، بحيث أن رؤيتنا في التجمع الوطني للأحرار داخل الأغلبية هي التي نتوخاها، وهذا دوركم في خلق تهيئة بيئة داعمة، حتى يتسنى لمنشأة الأعمال أن تنمو وخلق فرص العمل.

أكدت المندوبية السامية للتخطيط ارتفاع معدل البطالة ما بين الفصل الثالث من سنة 2019، ونفس الفصل من سنة 2020 إلى 2021، بـ 3.3 نقطة منتقلا من 9.4% إلى 12.7%، وهو ما ستكون له انعكاسات اجتماعية وأمنية في المستقبل، حيث ارتفع معدل البطالة بشكل حاد في صفوف فئة عمرية حساسة وهي المتراوحة أعمارها ما بين 15 و24 سنة، إذ انتقل من 26.7% إلى 32.3% بزيادة 5.7 نقطة. كما أن هذا المعدل في صفوف الأشخاص الحاصلين على شهادة ارتفع إلى حوالي 18.7%، وهو ما يرسم صورة قاتمة عن واقع التشغيل وعن فرص الشغل المتاحة ببلادنا، بالرغم من الإعفاءات والتحفيزات الضريبية التي تمنح بمناسبة قوانين المالية، التي لا أثر لها على مستوى النمو ولا على مستوى خلق مناصب الشغل.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

نطالب بتشجيع مختلف صيغ التشغيل الذاتي، ووضع إطار قانوني جديد لتحفيز الشغل الذاتي الفردي وتمكينه من الدعم العمومي مركزيا وجهويا ومحليا، مع تطوير منظومة الاحتضان الكفيلة برعاية مشاريع التشغيل الذاتي، في السنوات الأولى لانطلاقها، مع إشراك القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ وتقييم مناهج وبرامج التكوين المستمر من أجل الرفع من الكفاءات وتوجيه أفضل للمؤهلات حسب السن والمستوى الدراسي، على ضوء متطلبات وأولويات سوق الشغل.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أن ميزانية هذا القطاع تظل دون المستوى المطلوب الذي يحتاجه قطاع حيوي يطمح للتوجه نحو المستقبل وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاستغلال الأمثل للثروة البشرية والنهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي وتجاوزه الإشكالات التي يعاني منها، عبر تمليكهم أراضي الجموع، لكي يستفيد من البرامج التنموية مع تبسيط المساطر لتسهيل ولوجهم عالم الشغل، مع ضرورة تسريع تنزيل خطط تحسين قابلية التشغيل وفضاءات التوجيه المهني بالعالم القروي من خلال الوحدات المتنقلة.

وبخصوص الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2021، نسجل أنها عرفت ارتفاعا طفيفا مقارنة مع سنة 2020، حيث بلغت الزيادة 11%، إلا أن هذا الارتفاع غير كاف، نظرا للتحديات المطروحة على الوزارة، خاصة وأن الرهان الكبير الملقى على عاتق المغرب اليوم، لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، هو إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب آلاف الأشخاص الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب هذه الجائحة، وهي محكمة يجب أن تلعب فيها وزارة الشغل والإدماج المهني دورا محوريا، خاصة على مستوى النهوض ببرامج التشغيل الذاتي ومواكبة المقاولين الشباب ودعم الشركات والمقاولات. كما أن الإمكانيات التي سترصد برسم سنة 2021 غير كافية بتاتا، حيث إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ربح الرهانات ومواجهة التحديات بميزانية تقدر بـ 569 مليون درهم تتعلق بالتسيير و69.5 مليون درهم مخصصة الميزانية الاستثمار.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن الأرقام الرسمية التي تعلقت بمناسبة تقديم الدعم المالي للفئات المتضررة من الجائحة كشفت عن واقع مرير ومخيف، يتمثل في الأعداد الهائلة التي تمارس نشاطا معينا، والتي تعيش في ظروف صعبة واستثنائية وعشوائية ولا تمتع بأدنى تغطية سواء اجتماعية أو صحية.

وإيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تلعبه الوزارة رغم ضعف الإمكانيات وكثرة المتدخلين وتشعب الإشكاليات، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع الشغل والإدماج المهني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

20) مداخلة المستشار السيد لحسن ودمين في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

بداية، لابد أن أشكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين الذين رابطو طيلة مدة مناقشة مشروع قانون المالية وجلسوا لساعات طوال مناقشة كل السياسات العمومية التي يشرف عليها الوزراء المعنيين لهذا القطاع على تنزيلها، وهي مناسبة نهنئكم فيها السيد الوزير من جديد على

ثقة جلالة الملك حفظه الله ورعاه، وسأقتصر في مداخلتي على مناقشة قطاعكم، الذي نعتبره قطاعا حقوقيا بامتياز، انطلاقا من دستور جديد، ينادي بحقوق الإنسان في إطار كلي لا يتجزأ لجعله قويا ومتينا يستطيع التصدي لكل الظواهر الاجتماعية التي تواجهه.

إن مناقشة ميزانية هذا القطاع تتجاوز مناقشة الأرقام إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحاور النقاش كمحور التضامن، والذي يغطي لوحده جانبا واسعا من البعد الاجتماعي الذي يهدف الجميع لترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة، والذي يتطلب وقفة تأمل لتقييم التوجه العام وتحديد المكاسب والصعوبات، وكذا محور الأسرة، باعتبارها عماد وأساس المجتمع، وأيضا التنمية الاجتماعية كمعاد للعملية التنموية الشاملة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إننا ننوه بما تم القيام به على مستوى الوزارة من برامج واستراتيجيات، يجب الاستفادة منها، وذلك عبر تقييمها وتطويرها والاستمرار فيما نجح منها، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية المبرمة في هذا المجال، والتي انخرطت فيها بلادنا، حيث يبقى التحدي الأكبر هو تنزيل وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وهو مجهود يحتاج إلى إرادة حقيقية لتغيير العقليات والمفاهيم وجرأة عالية لكل المتدخلين.

ورغم ما تم القيام به في هذا المجال، ورغم الجهود التي بذلت، إلا أن عدم رضا الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى الاحتقان الذي عرفه القطاع في الآونة الأخيرة دفعنا اليوم، وانطلاقا من توجيه ملكي إلى تبني نموذج تنموي جديد يستجيب لتنامي متطلبات المواطنين التي تختلف باختلاف فئاتهم في إطار عدالة اجتماعية تكفل للجميع شروط العيش الكريم، وذلك بعد أن استنفذ النموذج التنموي المعمول به مداه، ولم يعد بإمكانه الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين الذين تملكوا الحقوق المنصوص عليها دستوريا، باعتبار هدف التنمية الاجتماعية وجود عدالة في توزيع الثروة وتوفير رفاهية للشعب والعمل على تحقيق المصلحة العامة لإنتاج تنمية متكاملة تراعي جميع الجوانب، وفي نفس السياق فإننا نؤكد أن نجاح هذا النموذج التنموي الجديد سيكون رهينا باعتماده على محور أساسي وهو "الإنسان" كهدف نهائي للتنمية، وذلك عبر سن سياسات عمومية تحفظ له كرامته، وذلك بالحفاظ على حقوقه الأساسية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

فيما يخص التضامن والتماسك الاجتماعي، فإننا نشهد أن الوزارة تواصل بشكل مستمر دعم السياسة الاجتماعية، وذلك بمواصلة تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية، عبر مجموعة من الآليات منها دعم وتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، وكذا المجهود الحكومي، الذي يواكبه مجهود تشريعي في تقوية الترسانة القانونية، بالإضافة إلى ورش صندوق التماسك الاجتماعي كإنجاز اجتماعي مهم، وكآلية لتوجيه السياسات الاجتماعية وإنصاف الجهات الهشة وتحقيق الحماية الاجتماعية لأكثر من ثلث المغاربة، مع المطالبة بالحفاظ على أهدافه وتنمية موارده وضمان حكامة تدبيره، لأن الفئات الموجه لها تبقى جد محدودة، بالإضافة إلى وجود فوضى كبيرة في هذه الآلية تحول دون استفادة عدد كبير من الأرامل نتيجة تعقيد وتعدد المساطر، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض عدد كبير من الملفات لذا وجب التزافع من أجل تحسين الأداء.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى ضرورة تطوير وتنزيل عدد من الأوراش الكبرى كورش التغطية الصحية وبضرورة الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بالتنزيل السريع لقانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أملا في الحد من مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها هذه المؤسسات.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن حالة ووضعية الإنعاش الوطني والعاملين به، تستدعي ضرورة الإقلاع به كآلية مهمة يمكن للوزارة الاستفادة منها في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة. وهنا لابد من التأكيد على أنه حان الوقت لإحداث قطب اجتماعي قوي، يجمع كل المؤسسات والهيئات والإدارات ذات الصلة بالمجال الاجتماعي في مؤسسة واحدة بموارد مالية وبشرية، تجمع شتات التعاون الوطني والإنعاش الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، حتى تصبح عملية تدخل الدولة قوية وواضحة وذات أثر مباشر على المواطن، وأيضا تسهل عمليات المراقبة والتتبع والتقييم.

موضوع الطفولة، السيدة الوزيرة، موضوع متشعب ومعقد، إذ أصبحنا أمام مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، ألا وهي ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى كالتسول والاستغلال الجنسي وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر منا جميعا ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن، دون خطر يتهدد أجسادهم الصغيرة، هدف يسعى له الجميع، لأن الطفل هو مستقبل المجتمع وكل ما تلقاه في فترة طفولته سيقدمه للمجتمع عندما يكبر، وبالصورة التي تلقاه بها، فإما أن يقدم مواطنا صالحا مشبعا بقيم المساواة والمناصفة والوطنية وإما أن يقدما لنا مواطنا يحمل العنف بداخله يصرفه في جميع مناحي الحياة، وفي أبشع صورة ولن يكون إلا ضحية لما عاناه في طفولته، لذا وجب الاهتمام بهذه المرحلة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وما إلى ذلك من ظواهر تكون سببا في ارتماء أطفالنا في أحضان الشارع. كما أن المؤسسات الاجتماعية المستقبلة لهذه الفئة، التي لا تراعي في كثير من الأحيان خصوصية الطفل، بل وفي بعض منها يكون هناك اختلاط في الفئات العمرية، مما ينعكس سلبا عليه، ويكون الالتحاق بها سببا في اكتسابه عددا من الآفات كالتدخين وغيرها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إن ملف الأشخاص في وضعية إعاقة ملف شائك كذلك، بالنظر لحجم انتظارات هذه الفئة، والتي لازالت تنتظر الكثير، في الوقت الذي لا زلنا ننتظر فيه تطبيق قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة ووضع قانون للدعم الاجتماعي لهم، والذي طال انتظاره، وكذلك العمل على تقديم مشروع العاملين الاجتماعيين، لأن هذه الفئة وجب إدماجها في المجتمع بالشكل الصحيح سواء على المستوى التعليمي أو على المستوى العملي وتمكينها على المستوى الاقتصادي من حياة كريمة، وذلك عبر تسهيل ولوجها إلى جميع المؤسسات، وكذا استفادتها من مراكز خاصة تتوفر على برامج تأطيرية وتأهيلية تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، ناهيك عن ضرورة تمكين هذه الفئة من النسبة المتفق عليها على مستوى مناصب الشغل، دون إغفال الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بإحدى الفئات التي أصبحت تتزايد بشكل مقلق وهي فئة "المتوحدين"، مثمنين مبادرة الوزارة في برنامج "رفيق"، إلا أن هذا البرنامج لابد من إنجاحه بالشكل المطلوب من خلال ضمان عدالة مجالية ليصل إلى جميع أنحاء البلاد، متسائلين في ذات السياق عن مآل بطاقة المعاق وما قامت به الوزارة في هذا الشأن، لما سيكون لها من أثر على تمكين هذه الفئة من حقوقها وتسهيل التعامل معها.

ملف المسنّ بدوره، أصبح اليوم يعرف تطورا متسارعا، خصوصا مع التوجه المتسارع لهرم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة في مستقبل قريب، متسائلين عن أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الوزارة في هذا الإطار، علما أننا نعاني نقصا محولا في جانب المساعدين الاجتماعيين، وكذا طب الشيخوخة وأيضا نقص كبير في مراكز الإيواء والتي يجب تحسين شروط العيش فيها مع توفير أطقم طبية مؤهلة ومختصين في الترويض الطبي والنفسي، مع التأكيد على ضرورة العمل على ترسيخ ثقافتنا المغربية في حماية المسن واحتضان أسرته له.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن المرأة ذات مكانة محورية في أي سياسة اجتماعية، ودون التغاضي عما تم تحقيقه لصالحها، والذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع، واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيئات السياسية والمجتمع المدني، وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور كأسمى قانون في البلاد ترجمت في عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين الموضوعة في مجموعة من المجالات، ولازال اليوم الطريق طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعها في شتى المجالات.

أما على مستوى التمكين السياسي للمرأة، فإنها لازالت لم تصل المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بالمؤسسة التشريعية التي لا تتعدى 21% وكذا نسبة 26% في الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى عدم حضور واضح في التعيينات على مستوى المناصب العليا.

ظاهرة العنف ضد النساء، ورغم أننا نسجل بإيجاب نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول العنف، نظرا لما يتيحه من إحصائيات ومعطيات، فلازالت هناك حاجة لتظافر الجهود للقضاء على هذه الآفة، التي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفنن في طرق التعذيب، وهو الأمر الذي أصبح يسائلنا اليوم عن كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية، رغم أن الدستور، وخصوصا الفصل 22 منه، يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد، فإن الأمر يبقى رهينا بمدى تطبيق وتنزيل القانون، ومدى مواكبة الجمعيات العاملة في هذا المجال، وأيضا مدى النجاح في إنشاء مراكز خاصة للتتبع والرصد ومراكز الاستقبال للمحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف داخل الأسرة وخارجها وضرورة مضاعفة الجهود لتحسين صورة المرأة في الإعلام وتوجيهه لفائدتها عوض استغلال صورتها بأشكال مختلفة تكرس الثقافة التمييزية لها، إذ نقترح في هذا الباب إنتاج أفلام تاريخية تعرف بدور النساء المقاومات والمجاهدات والفاعلات عبر التاريخ، نساء ساهمن بشكل كبير في تطور ورقي مجتمعنا المغربي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أكيد أن أهداف الوزارة وتطلعاتها وبرامجها تحمل نبلا حقيقيا في المقاصد، إلا أن تقارير بعض المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الدولية، وكذلك تداخل مجموعة من القطاعات وعدم وجود التقائية فيما بينها على مستوى البرامج والسياسات المتبعة، تضعنا أمام أعطاب كثيرة في الوصول إلى تلك المقاصد.

نتمنى لكم، السيدة الوزيرة، التوفيق والنجاح في تنفيذ البرامج والمخططات المتنوعة التي تعتزم وزارتكم تنزيلها، وسنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

21) مداخلة المستشار السيد كمال بنخالد في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضمون

مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، وسأقتصر في مداخلتي على قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وقبل ذلك، لا بد أن أتقدم بأحر التهاني لكافة السيدات والسادة الوزراء الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله على رأس هذه القطاعات الهامة والمنتجة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أود أن أشيد بالمنجزات الكبيرة التي تحققت في هذا القطاع بعد 14 سنة من العمل المتواصل والذي تم فيه تغيير بنية قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري، وتمت إعادة النظر في البنية المتهالكة لقطاع المياه والغابات ومقاومة كل اللوبيات التي كانت جاثمة ومواجهة التشكيك في كل المنجزات التي حققها المخطط الأخضر وآثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني، هذه اللوبيات كانت ولا زالت تقودها بعض المكونات، باتت تقف يائسة ضد المشروع، وتحاول عرقلة ما تحقق من منجزات بنشر المغالطات، بل أكثر من ذلك تظل متشبثة بتخلفها إلى عهد قريب، وتحاول إيهام المغاربة بأن بلدنا غير فلاحي، وعندما تحقق الإنتاج الوافر والذي اتضح بجلاء خلال أزمة كورونا وارتاح المغاربة الذين واجهوا الجائحة بكل ثقة وتمت فيه مساعدة الفلاح الصغير والمتوسط من خلال هذا المخطط الناجح، بعد إضافة فتح ورش الحماية الاجتماعية للفلاحين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

استمعنا الأسبوع الماضي إلى عرض السيد الوزير المكلف بتدبير القطاع وتأكدنا بالملموس وبالنتائج عن صواب الاختيارات التي تم تحقيقها في قطاع الفلاحة وفي قطاع الصيد البحري وفي قطاع المياه والغابات الواعد اليوم بمخططه غابات المغرب، ولنا كل الثقة في إعادة تأهيل هذا القطاع لكي يلعب دوره في التنمية، عبر تجاوز تلك النظرة التقليدية التي تم الاشتغال بها، والتي كانت ترتكز على الهاجس الأمني أكثر من اشتغالها على البعد التنموي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

بالرجوع إلى ما تضمنه عرض السيد الوزير من منجزات حقيقية لمخطط المغرب الأخضر، يتواصل هذا المجهود للسنة 14، تم فيه تعزيز الاستثمار الفلاحي عبر أكبر آلية، وهي صندوق التنمية الفلاحية، كرافعة أساسية في إنعاش الاستثمار الخاص، والذي نطالب فيه السيد الوزير بالمناسبة بإعطائه المزيد من الإمكانيات لكي يوسع استثماراته وينوعها، باعتباره أحد الآليات الحكومية المهمة التي تحقق اليوم القرب من المواطن، خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية، كما ندعوه إلى تعزيز آليات التواصل مع الفلاحين في المغرب العميق والمناطق الجبلية، وهنا لابد أن أشكره على سياسته التواصلية عبر الجهات والتي ابتدأت قبل يومين بمدينة القنيطرة جهة الرباط سلا القنيطرة ومع أبناء الأرياف في عمق المغرب، مطالبينه بالزيادة فيها والنزول إليها على غرار سلفه رئيس الحكومة الحالي وهي الزيارات التي تركت أصداء طيبة لتلك الساكنة المعطاءة والصبورة، مؤكدين على ضرورة مواصلة إنجاز الأسواق النموذجية والمجازر العصرية في كافة سلاسل الإنتاج الحيواني لتحديث القطاع وتوفير المزيد من الأسواق النموذجية من أجل تسويق سلالة الماشية في ظروف جيدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

على مستوى ترشيد الموارد المائية، تم بذل عمل جبار في تعميم اعتماد تقنية أنظمة الري الموضعي بالسقي بدعم كامل من الوزارة موجه للفلاح، والذي أدى إلى توسيع المساحة المسقية، حيث ساهم برنامج الري الثلاثي باستثمار مهم يناهز 31.6 مليار درهم ليساهم في توفير 2 مليار درهم متر مكعب من مياه الري، كما عملت الوزارة مشكورة على تعبئة مياه البحر من خلال برنامج غرس الأشجار المثمرة، الفلاح الصغير والمتوسط استفاد أيضا من 989 مشروع بكلفة تصل إلى 45 مليار درهم، ما عزز حجم الاستثمار، والذي ستواصل الوزارة من خلال استراتيجية الجيل الأخضر. إذن، هل الفلاح الصغير والمتوسط لم يستفد حقيقة من هذا المخطط؟ سؤال نجد جوابه في الأرقام الصادقة والمعبرة التي جاءت في عرض السيد الوزير.

كما أن تطوير التأمين وتوسيعه كان له الأثر في مواجهة الفلاحة لتقلبات المناخ، مؤكدين على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري مع مواصلة تحديث وعصرنة المدارات السقوية، داعين الله سبحانه وتعالى أن يرحمنا بالمزيد من نعمة الأمطار.

وتعزيزا لهذا المنحى، اقترحنا تعديلات مهمة تهم الإعفاء الكلي للألواح الشمسية وقطع غيارها من القيمة المضافة، من أجل تخفيف العبء الطاقي على الدولة والفلاح معا وهو ما يجب أن تساعدونا عليه السيد الوزير.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

لابد أن ننوه كذلك بما تضمنه عرض السيد الوزير حول مواصلة إنجاز الإحصاء العام للفلاحة، الذي أعلنتم عليه منذ سنتين، عبر إعداد السجل الوطني الفلاحي، والذي يهدف بكل تأكيد إلى:

- تطوير قدرات التتبع؛
- ضمان استخدام أمثل لآليات الدعم؛
- تحديث أساليب تسيير المشاريع الفلاحية؛

تنظيم الفاعلين للأنشطة الفلاحية، وسؤالنا أين وصل هذا الموضوع؟

كما تواصل الوزارة أيضا عصرنة الضيعات الصغيرة والمتوسطة، في أفق خلق طبقة وسطى فلاحية تعد أحد مرتكزات استراتيجية الجيل الأخضر، وهو ما سيؤدي بكل تأكيد إلى تعميم مستوى فعالية مختلف السياسات

العمومية الفلاحية، عبر إعطاء الأولوية للعنصر البشري بخلق التوازنات المطلوبة في الأوساط القروية وفق الأرقام التي جاءت في عرض السيد الوزير وتضمنتها الوثائق، التي جاءت في مشروع ميزانية 2022.

هذه المجهودات التي تتعزز كل سنة، أدت مجتمعة إلى الرفع من الناتج الداخلي الفلاحي، الذي وصل هذه السنة إلى 125 مليار درهم مساهمة منه بمستوى نمو يصل إلى 5.25 كمعدل سنوي، متجاوزا كل القطاعات الاقتصادية الوطنية المنتجة، كما يساهم بنسبة دخل 66%، وستحافظون على هذا المستوى إن شاء الله.

إذن يجب الاشتغال على التسويق والأسواق النموذجية، والتي هي إحدى البرامج التي تدخل ضمن منظومة اقتصادية شمولية تقتضي رؤية حكومية واضحة في التعاطي معها، تتجاوز مسؤوليتكم لوحدكم، بحيث أنها مسؤولية مشتركة ما بين وزارتكم ووزارة الداخلية باعتبارها الوصية على الجماعات الترابية والاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لضبط السوق وتجهيزه، حيث إن مسؤولية الجماعات الترابية ثابتة كذلك في توفرها على نفس الرؤية والتصور لكي نتجاوز الإشكاليات المطروحة، مع مواصلة البحث عن آليات جديدة تجعل الفلاح يجتهد أكثر ويبدع ويتحرر عن الدعم شيئا فشيئا.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

قطاع الصيد البحري، كان محور استراتيجية وطنية ناجحة أطلق عليها اسم آليوتيس، التي انتهت مدتها، كان لها الأثر المباشر في تطوير مختلف سلاسل الصيد البحري، بحيث لابد أن ننوه بما تم إنجازه، حيث بلغ حجم الإنتاج 1.171.000 طن، وهو إنجاز قياسي، يصل إلى ما معدله 92% من الهدف المحدد في هذه الإستراتيجية، حيث يبقى إنجازا مشرفا، جعلنا نتبوأ المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي، كما أدت هذه الإستراتيجية إلى مساهمة إيجابية في توازن الميزان التجاري عبر جلبه للعملة الصعبة.

إضافة إلى ذلك جعل منه قطاعا منتجا ومشغلا بامتياز، بحيث نجد أن ممتهني الصيد، يشتغلون في ظروف جيدة ويتوفرون كلهم على الحماية الاجتماعية بنسبة تغطية صحية تصل إلى 100%، وهو إنجاز تاريخي، إضافة إلى ذلك تعتبر هذه السنة، السنة الثانية من تنزيل أسواق بيع السمك بالجملة، والتي صادقنا منذ ثلاث سنوات على قانونها المنظم، حيث أدى إلى عصرنة الأسواق من الجيل الجديد 14 سوق بالجملة، والتي تحافظ على جودة المصيد وتحسن ظروف تسويق المنتوجات البحرية، إضافة إلى مواصلة إنجاز 42 قرى الصيد البحري، التي ستصل إلى 44 موقع إنزال مجهز.

منجزات لا يسعنا إلا تثمينها، غيرت بالملموس وجه القطاع على الأرض، مثمنين أداءها، إضافة إلى ما صاحبها من تحديث للقوارب التقليدية، ليبقى الورش المستقبلي هو الاشتغال على موضوع التكوين وتحسين نظام الإنقاذ، ومواصلة تأهيل البنيات التحتية المتبقية مع مراعاة التوازن المجالي في هذا الباب.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

قطاع المياه والغابات رجع إلى وضعه الطبيعي، لكي يلعب دوره كقطاع منتج للثروة، ومشغل لليد العاملة، إلى جانب قطاع الفلاحة والصيد البحري، إذ أن فلسفة الهندسة الحكومية كان الغرض منها هو تجميع مجهود الدولة في مختلف هته القطاعات التي كانت مشتتة وتدار بوتيرة متفاوتة، حيث كانت مقاربة تدبير قطاع المياه والغابات يغلب عليها الهاجس الأمني الكابح للتطور والاستثمار، والمعرقل للتنمية، يعاكس أي توجه نهضوي جديد يهدف إلى تطوير القطاع، حيث كانت فئات دمرته، والآن حان الوقت لكي يلعب دوره كقطاع شامخ يساهم في القيمة المضافة للناتج الداخلي الوطني، ويساهم في تحسين الجانب الايكولوجي إلى جانب قطاع الفلاحة والصيد البحري، خاصة وأن التشكيلات الغابوية ببلادنا التي تمتد على مساحة 9 مليون هكتار (5.6 مليون هكتار من الغابات)، خاضعة لمناخ متوسطي غير قار، يمتاز بندرة المياه خلال فترات مهمة من السنة، مما جعل هذه التشكيلات تعاني من تدهور الغطاء الغابوي، الناتج عن تسارع وتيرة التصحر وعن تزايد ضغط الساكنة القروية على مختلف المنتوجات الغابوية، نظرا لارتباط نمط عيشها باستغلال المجال الغابوي.

أملنا كبير في إستراتيجية غابات المغرب من أجل الحفاظ على الغطاء الغابوي عبر مواصلة تغطيته وصيانته من أجل بناء توازنات إيكولوجية جديدة، ومناهج للتدبير، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بحاجيات الساكنة والعمل موازاة مع ذلك على إيجاد تنمية مندمجة للمجال الغابوي والمناطق المجاورة له عبر إيجاد موارد دخل بديلة، من شأنها تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، والعمل على تثمينها المستدامة من أجل تكريس تعدد وظائف الفضاءات الغابوية والمحافظة عليها.

وعليه، فإن مقاربتنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار للتعاطي مع هذا القطاع تهدف إلى إدخال قطاع المياه والغابات في منظومة الإنتاج وجعله قطاعا مدرا للثروة، حيث تسعى إلى القطع مع الريع، إلى جانب مواصلة المحافظة على الثروة الغابوية وتثمينها ومحاربة اجتثاث الغابات، ومقاومة التصحر عبر بناء منظام جديد شبيه بما تحقق في الفلاحة والصيد البحري.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

لا شك أنكم مؤمنون ومقتنعون بأن الاستثمار الخاص هو الآلية الناجعة لمحاربة البطالة، وبالتالي فإن القطاع في عهد التدبير السابق، كان كابحا للاستثمار بدعوى حماية المجال الغابوي، كما أننا مقتنعون بأن الوزارة لن تخضع للابتزاز وستقاوم كل من دأب على تدمير كل الأوراش المنتجة داخل هذا المجال. لنا الثقة في السيد الوزير من أجل مواصلة قيادة مسيرة

إصلاحية هادئة بوتيرة سلسة وذكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لا بد أن ننوه بعمل أطر الوزارة، مطالبينكم بحماية الإدارة وصيانة رصيدها ومكتسباتها وعدم إدخالها في المزايدات السياسوية الرخيصة وإشراكها في سبل التنمية باعتبارها الآلية الوحيدة التي تشرف على تنزيل مختلف السياسات العمومية، مهنئينكم على مجهوداتكم في تحفيز وتوفير الجو المناسب لجعلها تبدع الحلول والمقترحات لمعالجة مختلف المعضلات الكابحة لتنميتها.

من موقعنا داخل الأغلبية التي ندعمها بكل وضوح، وبعيدا عن كل الحسابات، وبما أننا مقتنعون أن هته القطاعات التي تشرفون على تدبيرها مبدعة للحلول وتجاوزت الأزمة الصحية بكل ثقة وإبداع واقتدار، سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

22) مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضمون مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، وسأقتصر في مداخلتي على قطاع الصناعة والتجارة.

وقبل ذلك لا بد أن أتقدم بأحر التهاني لكافة السيدات والسادة الوزراء الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله على رأس هذه القطاعات المبدعة للحلول والمانحة للثروة بامتياز والمشغلة لليد العاملة المعطلة.

وما تحقق من إنجازات على مستوى هذا القطاع يعد مفخرة بالنسبة لنا وللمغرب، خاصة عندما نستعرض حجمها وتأثيرها على القطاع، ونتمنى أن تواصلوا تحقيقها بكل ثقة، حيث تغيرت بفضلها أوضاع اقتصادنا الوطني بفعل مخطط التسريع الصناعي الناجح، إلى جانب مخططات المغرب الأخضر، وأليوتيس وباقي الإستراتيجيات الوطنية الناجحة، والتي تتقاطعون معها في إنجاز العديد من البرامج، مما سيساهم في مواصلة إنجاح الصناعة الغذائية والإسراع في تنزيلها وتعميمها على باقي الجهات خصوصا التي تعاني من ضعف الاستثمار.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

ترتكز مداخلة فريقنا بالاعتماد على تثمين المنجزات والحصيلة التي تضمنها العرض القيم للسيد الوزير الأسبوع الماضي وما تحقق منها، بحيث نجد أن مخطط التسريع الصناعي، سعى إلى إحداث منظومات صناعية فعالة، عبر إبراز مهن عالمية جعلت منه منطقة جذب للاستثمارات الكبرى في مجالات الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية، مما ساهم في رفع نسبة النمو ونسبة الصادرات من 241 مليار درهم إلى 245 مليار درهم.

منظومات ساهمت في تعبئة إمكانيات الدولة للحد من التشتت القطاعي وبناء صناعة أكثر اندماجا وهو إنجاز يحتسب للوزارة المعنية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

مخطط التسريع الصناعي يحتاج اليوم إلى تقييم موضوعي ودقيق، لكي نتمكن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، وأعتقد أن البنية المجالية للجهات، وتبيانها من حيث المناخ العام لجلب الاستثمار والمرتبط بسن العديد من الإجراءات، الغرض منها تجاوز جملة من الإكراهات، فسرد المنجزات التي كانت إيجابية جدا، تمحور حول المنظومات الصناعية الوطنية، لأنها أحدثت مناصب شغل مهمة، أبرزها قطاع صناعة السيارات، قطاع صناعة الطيران، قطاع النسيج، قطاع ترحيل الخدمات، والصناعة الغذائية التي تحتاج إلى دعم أكبر وتنزيل الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الصناعة والتجارة

ا- قطاع السيارات:

لقد أحدثت صناعة السيارات في المغرب ثورة حقيقية بفعل نموها المتواصل، حيث أصبحنا ولله الحمد نحتل المرتبة الأولى في إفريقيا من حيث التصنيع والمورد الثاني للاتحاد الأوروبي (من حيث الحجم)، كما بلغ معدل الاندماج المحلي في صناعة السيارات التي تم إنتاجها ببلادنا ما يزيد عن 60% والتي يتم تصديرها إلى 74 وجهة حول العالم، حيث وصل الإنتاج إلى 700.000 ألف مركبة، متجاوزة الرقم المعلن في المخطط وهذا إنجاز غير مسبوق، حيث تحسنت أوضاع النقل الطرقي ببلادنا، وتغيرت معالم حظيرة السيارات، إضافة إلى مناصب الشغل المحدثة، والتي استوعبت أكثر من 161.359 منصب تجاوزت فيه الوزارة بموجب ذلك السقف الذي توقعته الإستراتيجية الوطنية وهو مجهود مقدر، حيث تصدر هذا القطاع كافة القطاعات المصدرة للسنة الخامسة على التوالي. مما عزز رقم المعاملات عند التصدير بما يناهز 72.18 مليار درهم مقابل 80.2 مليار درهم بانخفاض قدره 10%، وهو أمر راجع بالدرجة الأولى إلى الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد، حيث تأثر هذا القطاع، وهو أمر مفهوم، وطبيعي إلا أنه بالرغم من ذلك فإن المغرب لا يزال وجهة موثوقة لكل من الفاعلين الوطنيين والدوليين في قطاع السيارات. وهاته كلها مؤشرات ساهمت بشكل كبير في صناعة الاقتصاد الوطني، عبر تعزيز مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الوطني، وساهمت في الرفع من نسبة احتياطي بلدنا من العملة الصعبة. نتائج تحققت عبر مشروع "بوجو– ستروين PSA"

وشركات صينية وآسيوية تشتغل على صناعة أجهزة السيارات والعربات، على أمل استقطاب شركات آسيوية أخرى لتعزيز الاستثمار في هذا القطاع وفي جهات أخرى لها منافذ على البحر، وقد نكسب بفعل هذه المشروعات تحقيق توازن مجالي ما بين الجهات الإثني عشر، دون أن ينحصر هذا النوع من الاستثمار على جهات بعينها وكانت النتائج ستكون أفضل لولا ظروف الجائحة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

ب- قطاع الطيران:

بدوره يعرف نموا مضطردا، وهو ماض في تحقيق أهدافه التي رصدتها الوزارة عند بداية تفعيل منظومته الصناعية، خاصة عندما تم إقناع الشركات العالمية، نظير "بوينغ" للاستثمار في بلدنا، حيث ارتفع بموجب ذلك رقم المعاملات عند التصدير في هذا القطاع إلى 56 مليار درهم، بزيادة قدرها 59%، منزلين بموجب هذه الأرقام تحقيق منظومة قطاع الطيران، لكن ظروف الجائحة جعلت القطاع يخفض من نسبة إنتاجه إلى 29%، مقابل انخفاض دولي قدر ب 50% بعد انهيار الطلب العالمي على الطائرات، وبالتالي تأثر الميزان التجاري، وسنخرط جميعا في تثمين هذه النتائج، على أمل أن تتوجه هذه الاستثمارات وتتوزع على باقي جهات المملكة، تراعي خصوصية الجهة مطالبينكم، السيد الوزير، بضرورة مواكبة الجهات في هذا المجال والنزول عندهم لخلق استثمارات تلائم خصوصية كل جهة، لتعزيز الجهوية المتقدمة، في أفق إقلاع جهوي متوازن.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

ج- قطاع النسيج:

فقد تمكن قطاع النسيج من تكييف الإنتاج الصناعي مع الاحتياجات الناجمة عن أزمة "كوفيد-19"، لاسيما من خلال تحويل مجموعة من وحدات الإنتاج إلى تصنيع أقنعة واقية للاستخدام الطبي، وتمت مواكبة 350 مقاولة لتصنيع الكمامات والسترات وأغطية الرأس والبذلات الخاصة بالأطقم الطبية في المستشفيات والتي كانت صناعة مغربية خالصة، تم ولله الحمد تصديرها إلى أوروبا وإلى إفريقيا وباقي دول العالم، دون أن ننسى الإبداع في إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي، في صيغة ملائمة بين النسيج المقاولاتي والجائحة وتداعياتها، ناهيكم عن باقي الأجهزة البيوطبية، حيث تم تحقيق رقم معاملات عند التصدير وصل إلى 29.8 مليار درهم بانخفاض يقدر بـ 19% مقارنة مع السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تأثير انتشار جائحة "كوفيد-19".

علما أن ما يميز قطاع النسيج أنه قطاع مشغل بامتياز، على أمل تحقيق نتائج مضاعفة، فبقدر ما نحن مؤمنون بصدقية الأرقام التي عبرتم عنها بقدر ما كنا متخوفون من تحقيق هذه النتائج بفعل مؤشر الأزمة العالمية المستقبلية، حتى فاجأتنا الأزمة الصحية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

عشنا فترات غابت فيها الرؤية، وبدأت عملية الإغلاق المتواصل للمعامل، أضحت أسواقنا معها مفتوحة للمنتوجات الأجنبية، وعلى رأسها المنتوجات الصينية والتركية، والسبب اتفاقيات التبادل الحر، هذا الإبداع ساهم بشكل كبير في تخفيف تداعيات الجائحة على هذا النسيج المقاولاتي.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، باسم فريقنا بضرورة تسريع وتفعيل عقود نجاعة الأداء الخاصة بمنظومات هذا القطاع، ومواكبة استقرار المشاريع المنتقاة، إذ لابد من إجراءات تحفيزية مواكبة بباقي الجهات وتوزيع هذه المنظومات على كافة جهات المملكة، التي أنجزت فيها "Les Technopolis"، أو التي لا تتوفر على منفذ على البحر لاستقطاب الطاقات المعطلة، خصوصا في فئات النساء والشباب، والتي تعيش أوضاعا هشة، منوهين بالتدابير الجمركية التي تسعى الوزارة من خلالها إلى محاصرة الإغراق الذي تتعرض له أسواقنا الوطنية من طرف المنتوجات التي يصدرها العملاقين الصيني والأناضولي، وهي إجراءات لا يسعنا إلا تثمينها ومساندتها ودعمها، والتي جاء جزء منها في مشروع قانون مالية 2022.

وفي هذا الإطار يجب الاشتغال على "la liste positive"، حتى لا يتم تعميم هذه الإجراءات على كل المنتوجات المستوردة بتنسيق مع المديرية العامة للضرائب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

ذ- قطاع ترحيل الخدمات:

قطاع واعد، حقق بدوره نموا مهما، حيث يحتل المركز الثاني من حيث إحداث مناصب الشغل في إطار مخطط التسريع الصناعي حوالي 120.000منصب شغل والمركز الثالث من حيث رقم المعاملات عند التصدير ب 14 مليار درهم، كما يضم حاليا هذا القطاع أزيد من 1000 فاعل يتميز بتركيز قوي على مجال تدبير العلاقات مع الزبناء. وهذا ما يجب أن تشتغلوا عليه أكثر، لأنه بدوره قطاع مشغل بامتياز، ويساهم بشكل كبير في استيعاب المزيد من الطاقات المعطلة الحاملة للدبلومات، على أمل أن تتوفقوا في تنزيل كل الاتفاقيات والبروتوكولات مع كل المستثمرين العالميين في هذا القطاع.

أما قطاع الصناعة الغذائية فيجب مواكبة الاتفاقية المبرمة بين الفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية والمجموعة المغربية للتوزيع بتاريخ 7 أبريل 2021، والتي تروم مواكبة المجموعة من أجل رفع نسبة المنتوج المحلي إلى 80% بالنسبة للعلامات الخاصة بالموزع المتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية، في أفق سنة 2023 مقابل 63% المسجلة نهاية سنة 2020.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أما بخصوص التجارة الداخلية، فإننا ننوه بالسياسة الجدية لتشجيع الإنتاج المحلي من خلال تشجيع تموين المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة من المنتوج المحلي، عبر التوقيع على اتفاقية للشراكة من اجل تنمية وتطوير المنتوج المحلي بتاريخ 7 ابريل 2021 كذلك بين الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة والمجموعة الكبرى للتوزيع للرفع من نسبة المنتوج المحلي المتعلق بقطاع النسيج ليصل إلى 75% مقابل 25 % المسجلة نهاية سنة 2020، إضافة إلى مواكبة بعض القطاعات المتأثرة من الجائحة، ونخص بالذكرى هنا قطاع تنظيم التظاهرات، قطاع الألعاب وقطاع المطاعم وتموين الحفلات. بخلاف ذلك نسجل أن القطاع يعيش على وقع الأزمات والاختلالات التي تتطلب اليوم من الحكومة التعامل معها بمقاربة شمولية تعطي جل الفاعلين في قطاع التجارة الداخلية مقاربة ترتكز أساسا على تقوية العنصر البشري وتكوينه وإدماج القطاع غير المهيكل عبر إبرام شراكة تعاقدية بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم حماية التجارة الوطنية وضمان تنافسيتها وتمكين التاجر من حقوقه الاجتماعية، لذا يجب عليكم السيد الوزير الإسراع في تعميم التغطية الصحية على التجار، دون احتساب عوائلهم والتقاعد والتخفيض من النسبة العالية لاحتساب الضريبة على الدخل عند بيع الأصل التجاري وهنا لا بد ان ننوه بالإجراء الذي تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي سيدخل 27 مهنة إلى منظومة الحماية الاجتماعية، والتي ستهم حوالي 740 حرفة تهم هي الأخرى 3.5 مليون حرفي من ضمنهم التجار وجزء مهم من قطاع الخدمات.

السيد الوزير،

مطالبون بمجهود أكبر لحماية منتوجاتنا الوطنية، فهناك إغراق متواصل للمنتوجات الأجنبية (في مختلف سلاسل الإنتاج، الكاغيط، والبلاستيك، والبولستير، والنحاس)، وغيرها من المنتوجات رغم الرقابة الصارمة لرجال الجمارك.

ونهنئكم على المجهود الذي قمتم به هذه السنة بسن العديد من الإجراءات الجمركية الرادعة، مطالبينكم بالمزيد، فالمغرب الذي استطاع إنجاز الكمامة وآلات التنفس الصناعي، قادر اليوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل حاجياتنا الوطنية لذلك وجب الاشتغال على الجودة، فأنتم تعرفون جيدا بأن مقاولتنا الوطنية تعاني من ضعف التنافسية وتفتقر إلى المواكبة.

وأخيرا، لابد أن نتطرق إلى وضعية غرف التجارة والصناعة والخدمات الجهوية، فللأمانة التي توجد على عاتقي باعتباري مستشارا برلمانيا عن الهيئة الناخبة لهذه الغرف تجعلني أتدخل في هذا الموضوع، طالبا منكم عقد اجتماع عاجل مع رؤساء الغرف بمعية البرلمانيين المنتخبين من هذه الهيئة في لقاء موسع لطرح جميع الإشكاليات، لأن أدوارها محدودة جدا علما أنها مؤسسات دستورية لتمثيل مختلف المهنيين والمنتخبين، كما تستدعى من الآن الاشتغال على إعادة النظر في أنظمتها الأساسية وإشراك كتلتها الناخبة في مختلف الأوراش المفتوحة المرتبطة بتنزيل مختلف السياسات العمومية، أما اليوم فهي مع الأسف في وضعية مزرية وتحتاج إلى المواكبة والمصاحبة وسنكون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إيجابيين في التعاطي معه، منتصرين لكل الأوراش المنتجة الخالقة للثروة والمبدعة للحلول، لذا سنصوت بالإيجاب على ميزانية هذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

23) مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضمون مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، وسأقتصر في مداخلتي على قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقبل ذلك لابد أن أتقدم بأحر التهاني لكافة السيدات والسادة الوزراء الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله على رأس هذه القطاعات المنتجة والمشغلة، على أمل أيضا أن تدفع بهذا القطاع في اتجاهه الصحيح وفق ما أراده جلالة الملك حفظه الله، لكي يلعب دوره في التنمية المحلية، خصوصا وأن هته القطاعات أحدثت قبل الجائحة نقلة نوعية في دعم الاستثمار العمومي، باعتباره قطاع منتجا سيساهم بشكل كبير في إنتاج الثروة، وإحداث مناصب شغل عبر مخططاته الإستراتيجية وبرامجه المتنوعة التي تحتاج اليوم شجاعة ونجاعة وجرأة القطاع الخاص، من خلال دعمه بالكفاءات المطلوبة التي تبدع الحلول، خصوصا في هذه الظرفية الصعبة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

لقد سجل قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تطورا ملحوظا، جسدته الانطلاقة النوعية بفعل ربطه بقطاع السياحة، النقل الجوي في الولاية السابقة، مما عزز انفتاح بلادنا على فضاءات متعددة غير تقليدية، وأسواق جديدة حاولت ربط المغرب جويا بعدد من الدول التي كانت لا تعرف المنتوج الوطني السياحي، مما وسع شبكة الخطوط الملكية المغربية ببلدان وعواصم هذه الدول، حيث عقدت مجموعة من الاتفاقيات والشراكات في هذا المجال، مما أدى إلى الرفع من عدد السياح وليالي المبيت، وهو ما ساهم في دعم الاقتصاد الوطني، رغم المحيط الإقليمي المضطرب، حيث لاحظنا في فريقنا أن العرض السياحي الوطني أصبح قويا ومتنوعا بعد تفعيل رؤية 2020 السياحية، والتي كانت تهدف إلى تمكين بلادنا من عرض سياحي قوي ومتوازن قادر على مواجهة

التحديات الخارجية، لكن هذه الجهود والمشروع الإصلاحي الطموح، انكسر أمام تداعيات هذه الجائحة التي أثرت بشكل كبير على أداء القطاع، وهو ما تضمنه عرضكم من أرقام صادمة ومخيفة، حيث سجلنا انخفاض عدد السياح إلى حوالي 11.4%، ولياليي المبيت بنسبة 17.9% عند نهاية يوليوز، وعائدات الأسفار لم تتجاوز 80 مليار درهم، مع تسجيلنا كذلك انتعاشا ملحوظا لها عند بداية هذه السنة، ومع ذلك تسلح الكل بالأمل والصبر، وواصل الكل عمله على إقرار العديد من الإجراءات لصالح القطاع، بهدف التخفيف من آثاره وتداعياته السلبية، وفق عقد برنامج يتضمن حسب عرضكم الكثير من الإجراءات، الغرض من ذلك:

- الحفاظ على مناصب الشغل؛
- إقرار الدعم الاقتصادي والمالي لإنعاش القطاع؛
- تحفيز الاستثمار؛
- تحفيز الطلب على السياحة.

لقد كان عرضكم السياحي قويا، ونجاحه مرتبط بضان الالتقائية ومدى قدرة إدارتكم المتشبثة بمقاربات مختلفة على إنجاح هذه الالتقائية، لذلك نعتقد داخل فريقنا أن تجربتك الناجحة في قطاعات أخرى كفيلة بالاشتغال على إنجاح هته الالتقائية وإعادة بناء الأولويات وفق ما أفرزته الجائحة من نكوص، والتي يجب أن ترتكز على:

أولا: إصلاح الترسانة القانونية وتطويرها، مع إشراك البرلمان في إعدادها معكم قبل الخضوع لمسطرة التداول، خصوصا وأن مجلسنا الموقر يتوفر على كفاءات مهنيين يعرفون جيدا القطاع؛

ثانيا: ملاءمة النصوص التطبيقية المرتبطة بتنزيل قوانين كل من المرشد السياحي والقانون المتعلق بالمؤسسات السياحية واستكمال الإيواء السياحي مع القانون، وفق ما تمت مناقشته داخل المؤسسة البرلمانية في أعمالها التحضيرية؛

ثالثا: تشجيع السياحة الداخلية ودعمها ومواكبتها، والتي كان لها الفضل في التخفيف كذلك من آثار هذه الجائحة، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية؛ كلها عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتوج السياحي بجميع أصنافه، على أمل تطوير المنتوج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية، عبر خلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، مطالبينكم السيدة الوزيرة بالعمل على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال والاشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح، والعمل على مواصلة المواكبة ودعم المقاولات السياحية، مع إعادة النظر في منظومة التصنيف.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

على مستوى الترويج، نطالبكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالتفكير في مرحلة ما بعد كورونا إن شاء الله تعالى، والاشتغال أكثر على الالتقائية عبر تعبئة كافة المؤسسات العمومية التي توجد تحت إشرافكم: المكتب الوطني للسياحة، ودار الصانع، والمكتب الوطني للمطارات، وخلق ذلك الخيط الناظم الذي من شأنه العمل على إنجاح قطاع السياحة وكل القطاعات المرتبطة به، باعتماد مقاربة أكثر ديمقراطية في تنظيم المعارض في الداخل والخارج، والاشتغال على نسبة العودة السياحية ونسبة الصادرات المغربية من الصناعة التقليدية، حيث أثر ذلك على الصانع المغربي من جهة، وقطاع السياحة من جهة ثانية، خصوصا أمام تنامي المنافسة غير المشروعة، علما أنها من القطاعات المنتجة والمرتبطة بالعيش المباشر لفئات عريضة من أبناء الشعب البسيط من المهنيين، والحرفيين، والصناع التقليديين، ومهيكلة للاقتصاد الوطني.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

مواصلة بناء البنية التحتية المرصودة للقطاع مؤشر إيجابي على تطور القطاع منها: قرى الصناع التقليديين، ومراكز مندمجة، وصناعة تقليدية، وإعادة هيكلة وتأهيل الفنادق، وإنشاء دور الصانعة.

نفس العمل يجب أن ينسحب إلى مطارات المملكة باعتبارها أول بوابة للمملكة، يطأها السائح الأجنبي، ذلك أن مطارات المملكة تفتقد إلى الرونق المغربي الأصيل، حيث نجدها بناية اسمنتية وحديدية تفتقد للزخرف المغربي والنقش البلدي والزربية المغربية.

لذلك، لابد أن نؤكد على أن قطاع الصناعة التقليدية عرف نموا مضطردا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية والدولية، والتي بدت محدوديتها وأثرها على الصانع التقليدي، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة العناية والاهتمام بالحرف التقليبية التي تحمي موروثنا الثقافي، مشيدين في هذا الإطار بتاديم التغطية الاجتماعية على الفاعلين بالقطاع الذي سد الفراغ القانوني، وحسم في التعريفات المطلوبة المرتبطة به، حيث سيكون بداية الفتح ورش الحماية الاجتماعية، والذي فيه توجيه ملكي صارم، بحيث إن 2.5 مليون صانعة وصانع تقليدي يجب أن تكون لها التغطية الصحية والاجتماعية، وهنا نثمن ما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2022 من إجراءات رامية إلى إدخال 3.5 مليون إلى منظومة الحماية الاجتماعية من أجل تأهيل العنصر البشري في القطاع ومواكبته، كورش له أولويته، مطالبينكم السيدة الوزيرة بحماية الحرف التقليدية أيضا، التي هي في طور الاندثار، باعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة، حيث تعد صناعتنا التقليدية أحد عناصره القوية، فرغم جهودكم المضنية إلا أن سياسة المعارض لم تعط أكلها، لهذا وجب عليكم البحث عن الأسواق الأجنبية لترويج منتوجاتنا التقليدية الزاخرة، فالمنافسة أصبحت شرسة مع دول أصبحت

تنتج الفخار والبلغة وغيرها من المنتوجات التي كانت تشغل الآلاف من الصناع، اليوم أصبحوا يعانون في صمت في ظل ركود أضحوا معه عاجزين حتى عن ربح قوتهم اليومي، فاقمته ظروف الجائحة وتداعياتها، فلولا دعم "الراميد" والإجراءات التي قامت بها الوزارة لحلت بهم الكارثة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

التكوين المستمر ضروري للمرحلة المقبلة، خصوصا وأن الإستراتيجية الوطنية للتكوين التي طالب بها جلالة الملك، توجد الصناعة التقليدية في صلبها، حيث يجب مواصلة الاشتغال على المهارات الفنية والصناعة العريقة، التي بدأت تندثر في مدينة فاس نموذجا.

وفي هذا الإطار لابد من الاشتغال على التسويق، فغالبية الصناع التقليديين يشتكون من ضعف التسويق رغم أهمية المبالغ المرصدة والتشجيع على الانخراط في نظام التغطية الصحية وتعميمها لتشمل كافة الصناع باعتبارها الفئة الهشة التي تستدعي منكم، السيدة الوزيرة، الاعتناء بها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

النقل الجوي يعد أهم منفذ لبلادنا في المحيط الاقليمي المضطرب، والأكيد أنه يجب استثماره للترويج لمنتوجاتنا السياحية، خاصة وأن حدودنا البرية مغلقة شرقا، وهناك واجهتين بحريتين مهمتين شمالا وغربا، ولكن لم نستطع إلى اليوم استثمارهما بالشكل اللائق لدعم قطاع السياحة في بلدنا بفعل ضعف النقل البحري، وبالتالي وجب التنسيق في هذا الإطار مع وزارتي التجهيز والماء والنقل واللوجيستيك للاشتغال على النقل البحري غير أن تشجيع صناعة السفن التي تتوفر بلادنا بموجبها على مؤهلات كبيرة طبيعية، بشرية، ومهنية والاستثمار في موانئنا البحرية، لكي تستقطب السفن السياحية الكبرى والضخمة.

وهنا نذكركم بمقترح فريقنا الرامي إلى الاشتغال على إعادة توظيف موانئ المملكة، وجعلها تستقطب البواخر الكبرى ذات الطابع السياحي وعلى رأسها ميناء أكادير.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الخطوط الملكية المغربية، والتي تعد جناح المملكة في العالم، مؤسسة عمومية لا يمكن إلا أن ننوه بعملها ودورها الرائد في انفتاح المملكة المغربية على العالم، منوهين بدورها في إفريقيا، وفي تقريب بلادنا مع القارات الخمس في العالم، لكن يبقى منتوجها دون المستوى المطلوب، تعاظمت معه الحاجيات في ظل الجائحة، وبالتالي يجب الاشتغال على تحسينه، علما أن مستوى التنافسية مرتفع جدا، لذا يجب تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، مع العمل على تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالطيران المدني، وعلى رأسها المطارات.

في هذا الإطار، ندعوكم إلى تنظيم مناظرة وطنية خاصة بتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعلها في قلب اهتمام القطاعات التي تشرفين عليها وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، بشراكة مع الغرف المهنية الجهوية ومجلس المستشارين، وكل الفاعلين في القطاع برمته، مستفيدين من تجربتكم وإلمامكم بخبايا التدبير الرصين والصارم التي تملكينها في القطاع الخاص، والنجاعة الكفيلة بزرع روح جديدة في دواليب إدارتكم، باعتبارها الآلية الأولى لتنزيل مختلف سياستكم، إذ بدون روح الإبداع وابتكار الحلول وضمان التقائية هذه القطاعات مجتمعة، خصوصا في ظل هذه الأزمة التي أوقفت نشاط قطاعكم بعدما أصابه الشلل، لن تستطيعوا تنزيل مقاربتكم في النجاعة وتجاوز الأزمة، التي تبقى السبيل الوحيد لإعطاء انطلاقة جديدة للقطاع، لكي يلعب دوره التنموي وينخرط في إنجاح برامج المقاول الذاتي، عبر تشجيع الصانع التقليدي على إنشاء مقاولته ومواكبتها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

نحن متأكدون أنه بالرغم من هذه الأزمة، والتي ستنجلي قريبا إن شاء الله تعالى بعد تعميم اللقاح، فإننا متأكدون أن لكم من الإمكانيات والقدرات النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي الحيوي، على اعتبار أهمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومساهمته في الناتج الداخلي الخام الوطني، وبالتالي يجب الاشتغال على مطارات المملكة، مطاراتنا سيئة، ولا تستجيب لمواصفاتنا كبلد عريق، لذا يجب على كل سائح أجنبي أو مواطن أجنبي عندما تطأ رجلاه في المطار كاول محطة يلجها وهو يدخل بلدنا أن يجد الزخرف المغربي، والمعمار المغربي، والزربية المغربية، والشاي المغربي، إذن أن مطاراتنا تبقى دون هوية وبدون روح، اللهم إن استثنينا بعض الصالونات المحدودة، لهذا لازلنا نطالبكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة خلق صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ وكل المرافق التي تكون مدخلا لبلدنا، كما يجب أن تكون آلية للترويج لمنتوجات الاقتصاد الاجتماعي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلدنا واعد، ونراهن عليه داخل حزبنا، وأعتقد أنكم واعون بأهميته، بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليص من نسب الفقر والهشاشة، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار، والعدد الهائل الذي أعلنتم عليه في عرضكم، يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية ذات البعد الاجتماعي، لتعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي داخل المجتمع، ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجعكم على تبني هذا المنحى، مع التأكيد على ضرورة الحذر من تسييسه أو إخراجه عن سياقه الطبيعي، لذلك يجب اعتاد الحيطة والحذر.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الوقت لا يتسع لسرد كل القضايا المرتبطة بالقطاع، والأكيد أن اشتغالكم يقتضي منكم إيجاد الكفاءات لمواكبة استراتيجيتكم للنهوض بالسياحة، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من طرف الجائحة، والتي تعد مشروعا هاما يستدعي الاستعجال في تنزيله، خاصة مع استثمار الآفاق الواعدة والنتائج الحسنة التي حققها القطاع لفائدة الميزانية العامة، علما أن قطاع الصناعة التقليدية أصبح اليوم ورشا مفتوحا، ونحن واعون بقدراتكم وإمكانياتكم التي ستوظفونها في تجميع مختلف مصالحكم، وخلق آليات التنسيق فيما بينها، وبالتالي يستدعي ضخ دماء جديدة في هياكل إدارتكم باعتماد الكفاءات ذات المهنية العالية لتجاوز حالة الرتابة والانتظارية التي تعرفها مصالح إدارتكم، حيث وجب القطع مع ذلك عبر دعم القطاع بالكفاءات المطلوبة، والتي تجد الحلول وتبدع في خلق الثروة، وبالتالي خلق فرص شغل تساهم بشكل كبير في تطوير الناتج الداخلي الخام.

كانت هذه مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة ميزانية هذا القطاع، على أمل خلق المناخ الجيوسياسي لتطويره وتسويقه بعد الجائحة، لأنه يمثل التميز المغربي والموروث الثقافي الوطني، الذي يجب علينا حمايته، وبناء عليه فإننا من موقع انتمائنا للأغلبية سنصوت عى مشروع هذه الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

24) مداخلة المستشار السيد الهادي أوراغ في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضمون مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، وسأقتصر في مداخلتي على الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وقبل ذلك، لا بد أن أتقدم بأحر التهاني لكافة السيدات والسادة الوزراء، الذين حظوا بثقة جلالة الملك حفظه الله على رأس هذه القطاعات الهامة.

وهنا لا بد أن أنوه بالجهود المبذولة لتحقيق الإستراتيجية الطاقية الوطنية المتمثلة في تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل ومندمج ببلادنا في أفق 2030، عبر تعزيز حكامة التنمية المستدامة، تحسين وتدبير وتثمين الموارد الطبيعية، تعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي، تنزيل السياسة الوطنية لمكافحة التغيير المناخي وتشجيع التنمية البشرية، إضافة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية.

كما أود أن أشيد عاليا بالتعليمات الملكية السامية الجديدة لتطوير وتسريع الانتقال الطاقي عبر جلسات عمل عدة خصصت لقطاع الطاقات المتجددة، والتي ترأسها جلالة الملك حفظه الله، والرامية إلى تجاوز الهدف الحالي لـ 52% من المزيج الكهربائي الوطني في أفق 2030 وتكثيف وتشجيع قوة تحول الإدارة العمومية إلى نموذج يحتذى به من خلال اللجوء إلى استعمال الطاقات المتجددة إضافة إلى تدعيم جميع محطات تحلية المياه بوحدات لإنتاج الطاقات المتجددة واستكشاف مصادر جديدة للطاقة من قبيل التثمين الطاقي للنفايات بالمدن الكبرى مثل التجمع الحضري الدار البيضاء.

أ- الانتقال الطاقي:

نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن اهتمام الحكومة برفع التحدي البيئي من خلال تعزيز الطاقات المتجددة على وجه الخصوص، وجب أن يتبعه أهمية أيضا بالتحدي الاقتصادي، على اعتبار أنه أكثر أولوية نظرا للانعكاسات الحالية والمستقبلية للأزمة الاقتصادية الراهنة على خلق الثروة وكذا قدرة الدولة على مواجهة صدمات طاقية جديدة في ظل تراجع نسبة التبعية الطاقية.

كما نود أن نعبر لكم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار عن كامل استعدادنا للتجاوب والعمل سويا على النصوص القانونية التي هي في طور الإعداد أو المصادقة والتي تهم استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية، الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية في مجالات كل من الكهرباء والطاقات المتجددة، المواد البترولية والغاز الطبيعي، والمعادن والمراقبة والوقاية من المخاطر.

كما سجلنا بارتياح في ما يخص قطاع الطاقة الريحية دخول حيز التشغيل الحقلين الريحيين جبل خلادي (120 ميغاواط) والحقل الريحي ميدلت (210 ميغاواط) سنة 2022، إضافة إلى متابعة تطوير وإنتاج مختلف الحقول الريحية المرخصة بما مجموعه 9 مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 794 ميغاواط واستثمار إجمالي يناهز 11.86 مليار درهم مشيدين كذلك بقبول طلب منح رخصة مؤقتة لشركة (NAREVA) لإنجاز مشروع الطاقة الريحية بقدرة تبلغ 40 ميغاواط واستثمار ما يعادل 600 مليون درهم، حيث سيتم استعمال الطاقة المنتجة لتزويد وحدة تحلية مياه البحر بالداخلة للكهرباء، إضافة إلى التشغيل التدريجي للمركبات الريحية بالوليدية 1 و2 بقدرة تبلغ 36 ميغاواط واستثمار إجمالي يقدر ب 500 مليون درهم مع إطلاق مشروع مندمج للطاقة الريحية لإنتاج ما مجموعه 1000 ميغاواط بغلاف مالي إجمالي يساوي 16.5 مليار درهم، مع مطالبتنا بتسريع ومواصلة أشغال بناء محطة تحويل الطاقة عبر الضخ (STEP) بعبد المومن الدار البيضاء.

أما قطاع الطاقة الشمسية فقد عرف مجموعة من الإنجازات التي نفتخر بها كفريق برلماني ولا شك أننا لا نختلف في التنويه بتشغيل المحطة

الشمسية نور تافيلالت أرفود بقدرة 40 ميغاواط، متابعة تطوير وإنجاز محطتين شمسيتين بقدرة إجمالية 40 ميغاواط وباستثمار مالي إجمالي يناهز 340 مليون درهم، ومتابعة مشاريع الإنتاج الذاتي والتي تهم ابن جرير ب 18 ميغاواط، 4 محطات أخرى من طرف القطاع الصناعي ب 6.19 ميغاواط وتشغيل محطة شمسية فوطو-ضوئية بقدرة 1 ميغاواط بالجديدة.

في مقابل ذلك عرفت ميزانيتي الاستثمار والتسيير في قطاع الانتقال الطاقي تراجعا ملحوظا إذ تم رصد مبلغ 92.273 مليون درهم بانخفاض 25.34% فيما يخص ميزانية الاستثمار و244.35 مليون درهم بانخفاض 7.66 بالمائة وهذا راجع بالملموس للجائحة التي عرفتها بلادنا.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أود أن أتساءل عن مدى صحة ما تناقلته مجموعة من وسائل الإعلام عن شروع المغرب في استغلال أنبوب الغاز المغاربي الذي يصل حقول الغاز في الجزائر بأوربا، بعدما قررت الجارة الجزائر قطع التزويد به في سياق التصعيد الدبلوماسي بينها وبين المغرب عبر تكليف شركة بريطانية أبرمت اتفاقية مع المغرب، من أجل تزويده بالغاز الطبيعي، بموجب عقد يدوم لمدة عشر سنوات.

ب- قطاع التنمية المستدامة:

نسجل بكل ايجابية في فريقنا مسار إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية التي عرفها مجال قطاع التنمية المستدامة، سواء تعلق الأمر بالتقييم البيئي أو التي تتعلق بتغير المناخ أو التي تخص تدبير النفايات والتخلص منها أو تحديد المواصفات الخاصة بجمع ونقل وتخزين ومعالجة نفايات المركبات الثنائية الفينيل متعدد الكلور والتخلص منها، ولاسيما مسألة إحداث الوكالة الوطنية للبيئة والمناخ.

وبهذه المناسبة، نؤكد في إطار قناعتنا الراسخة على ضرورة التنزيل الأمثل لهذا الإطار المرجعي الجديد الذي يؤسس لحكامة تدبيرية حديثة في مجال التقييم البيئي، كمنطلق وبديل متجدد، لتعزيز مختلف الجوانب المتعلقة بالتنظيم القانوني والتخطيط والحكامة ووصولا إلى مراحل التتبع المستمر والمراقبة القبلية والبعدية والتقييم الدوري للمؤشرات المحصل عليها، وهو ما يقتضي في تقدير فريقنا على تعبئة الطاقات البشرية والخبرات الوطنية في القطاعات العامة والخاصة لتنجح بلادنا في هذه النقلة التنموية المنشودة.

ولا يفوتنا التأكيد على الأهمية التي يكتسيها تقييم التأثير البيئي للممارسات العمومية والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، حيث أعطى صبغة الاستدامة للتنمية المنشودة من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسليمة، وهو ما يعتبر إشارة قوية تجعل بلدنا متماشيا مع المقتضيات الدولية ورائدا على الصعيد القاري والعربي، وتعطي دفعة أساسية لمعالجة تأثيرات الاختلالات البيئية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على مسار التنمية الشاملة.

ويمكن القول بكل موضوعية أن المجهود التشريعي الذي بذلته الحكومة في قطاع التنمية المستدامة هو مجهود معتبر على عدة مستويات نذكر منها على سبيل المثل لا الحصر:

- إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي؛
- مراجعة المعايير المتعلقة بالقرار المشترك 18-1504 التي تحدد بموجبه الحدود القصوى القطاعية للانبعاثات المتأتية من منشآت إنتاج الاسمنت والمنشآت المنتجة للاسمنت المثمنة للنفايات بالإحراق.

كما لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نثمن انخراط بلادنا في عدد من البرامج الوطنية في مجال التنمية المستدامة التي تخص المجالات التالية:

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية؛
- البرنامج الوطني لتثمين النفايات؛
- البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث.

وعلى مستوى تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ، نعبر على ارتياحنا فيما يخص الحصيلة التي تم تحقيقها برسم سنة 2021 التي نعتبرها ايجابية، مؤكدين على ضرورة مواصلة هذا المجهود الإرادي في سنة 2022 حتى تتمكن من تحقيق التنمية الترابية والايكولوجية والسوسيو اقتصادية على المستوى الوطني وكذا على المستوى الترابي.

وبهذه المناسبة، نؤكد في إطار قناعتنا الراسخة أن تعزيز التربية البيئية والتوعية والتحسيس تظل من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة احترام المناطق الخضراء.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة لاستكمال الإطار التنظيمي الخاص في مجال التنمية المستدامة وكذا المشاريع والبرامج المنجزة والمقررة في هذا الباب. ونعتبر أن تسريع برامج قطاع التنمية المستدامة ببلادنا يقتضي رفع التحدي المتعلق بالبحث والابتكار في المنظومة الجامعية الوطنية وكذا من خلال تعزيز الانخراط القوي للاستثمارات الخاصة، ولاسيما في إطار مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدرتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي.

وبالنسبة لملاحظات فريقنا على قطاع التنمية المستدامة، فإننا ندعو الحكومة إلى:

- العمل على تطوير مشاريع ترابية للاقتصاد الأخضر مع مراعاة خصائص ومؤهلات كل منطقة على حدة؛
- تعزيز الكفاءات وتوفير التكوين في المهن الخضراء مع وضع الإجراءات الضرورية لتشجيع مبادرات البحث والتطوير والابتكار

في هذا المجال؛

- ملاءمة القطاع المالي الوطني مع مبادئ الاستدامة وانخراطه في تمويل الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
- المساهمة الفعلية في تدبير المطارح، سواء العشوائية أو المراقبة نتيجة الضرر والأذى الذي يمكن أن يلحق بالساكنة.

وتبعا لما سبق، نقدر في فريق التجمع الوطني للأحرار الأوراش التي انخرطت فيها وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، مستحضرين في هذا الباب مسألة الأخذ بعين الاعتبار توجهات النموذج التنموي الجديد وسياق تنزيل الجهوية المتقدمة، لذا سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2022.

في البداية اسمحوا لي، أن أعبر عن اعتزازنا وتقديرنا لمجهودات الدبلوماسية المغربية المتميزة، على رأسها دبلوماسية صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، الذي جعل كل المواطنات والمواطنين داخل الوطن وخارجه يلتحمون حول قضيتهم الأولى في انصهار وتناغم تام بين كافة مكونات الشعب المغربي.

كما لا تفوتنا الفرصة لنعبر عن اعتزازنا وافتخارنا بالكفاءات التي تزخر بها وزارة الخارجية التي تغني بمجهوداتها الجبارة الدبلوماسية المغربية الرسمية، باعتبارهم جنود خفاء مجندين لخدمة الوطن كل من موقعه وصفته.

وفي هذا الإطار ومن هذا المنبر، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نطالب بالمزيد من الاهتمام بالعاملين في الجهاز الدبلوماسي المغربي وتحفيزهم ماديا ومعنويا، لأننا بكل صدق اطلعنا عن قرب على حجم التضحيات التي يقومون بها داخل الدول والتكتلات الإقليمية والدولية في سبيل نصرة قضايا الوطن وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة هذه الميزانية الفرعية في سياق زمني جد متميز، يتزامن مع الأحداث المفبركة والمناورات التي تستهدف الوحدة الترابية للمملكة وأمن واستقرار المنطقة، كما تتزامن مع مستجدات القرار الأممي الأخير الذي جسد انتكاسة حقيقية لكل من كان يراهن على التشويش وعرقلة المسار الذي تخطوه قضيتنا الوطنية.

كما نغتنم هذه المناسبة في فريق الأصالة والمعاصرة لنتوقف عند الدروس والعبر المستخلصة من الخطاب الملكي السامي المخلد لذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، وما يحمله من حكمة ووضوح مستمدين من رافدين أساسيين:

1- رافد الحدث التاريخي للمسيرة الخضراء وما يحمله من دلالات مشرقة تجسد في مجملها عبقرية المغرب في الوحدة والإبداع؛

2- رافد ثاني، يتجسد في المستوى النوعي للنجاحات والإنجازات التي أصبح يراكمها المغرب، سواء على المستوى التنموي والآفاق التي يفتحها النموذج التنموي، والذي بدون شك يثير غيض وحسد خصوم وحدتنا الترابية، وكذلك، وأساسا على المستوى الدبلوماسي الذي يستثمر بذكاء متميز قوة ومكانة بلادنا سواء إقليميا ودوليا.

إننا وبقدر تثميننا للقرار الأممي الأخير، بقدر ما نحيي كل المجهودات المبذولة على المستوى الدبلوماسي وكل النجاحات والإنجازات التي تم تحقيقها، إن على مستوى العودة للحضن الإفريقي واختراق معاقل كانت سندا لأطروحة الانفصال أو على مستوى فتح 24 قنصلية جديدة بكل من مدينتي العيون والداخلة، هذه المجهودات التي تم تتويجها بالاعتراف التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه، وهو ما يؤكد الدعم الواسع، الذي يحظى به الموقف المغربي، لاسيما في محيطنا العربي والإفريقي، وهو ما أكده الخطاب السامي لصاحب الجلالة حفظه الله، حينما بعث برسائل قوية وواضحة للدول ذات المواقف الغامضة من قضيتنا الوطنية، حينما أكد جلالته على المغرب لن تكون له أية خطوة اقتصادية لا تشمل صحراءنا، وهي العبارة التي أثلجت صدور المغاربة قاطبة.

كما نطالب بهذه المناسبة بضرورة الرفع من الميزانية المخصصة لهذا القطاع وذلك دعما للمجهود المتميز الذي تقوم به الأجهزة الدبلوماسية بالخارج، خاصة فيما يتعلق بمواجهة مناورات أعداء الوحدة الترابية، الذين أصبحوا يتلقون ضربات متتالية، بفضل العمل الدبلوماسي الجبار للعاملين في الجهاز الدبلوماسي الوطني.

وانطلاقا من الأهمية الخاصة التي تكتسيها الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتز ونقدر الدور الكبير لمغاربة العالم ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن بكل حب وود وسخاء مع وطنهم الأم، حيث بلغت تحويلاتهم إلى حدود نهاية شتنبر من السنة الجارية 7.9 مليار دولار، مسجلة زيادة بنسبة 42.5% قياساً بالمستوى الذي بلغته في الفترة نفسها من العام الماضي بالرغم من ظروف الجائحة التي اجتاحت العالم ولا تزال.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو لبذل المزيد من المجهودات لخدمة هذه الفئة والعناية بأمورهم، سواء داخل أو خارج أرض الوطن. وعلى رأسها تفعيل الفصل 17 من الدستور، المتعلق

بالمشاركة والتمثيلية السياسية، من أجل ضمان انخراطهم أكثر في المشروع الديمقراطي الذي انخرطت فيه بلادنا. كما ندعو إلى إيجاد حلول للصعوبات والعراقيل التي تعيشها العديد من قنصلياتنا بالخارج، وذلك عبر إقرار إصلاحات جوهرية من أجل تبسيط المساطر الإدارية وتفعيل المنصة الإلكترونية، قصد تسهيل الوصول إلى مختلف الخدمات القنصلية عبر الأنترنيت في إطار تحديث وعصرنة الأداء القنصلي.

كما نشدد على ضرورة تعزيز انخراط كل الفاعلين في المجال الدبلوماسي الرسمي والموازي وفعاليات المجتمع المدني للترافع عن مغربية الصحراء باستحضار دائم لحقائق التاريخ، والبعد القانوني والحقوقي والسياسي وإلى المزيد من اليقظة لدحض أطروحة الانفصال والطي النهائي لهذا النزاع الذي آن أوان تسويته.

كما لا تفوتنا الفرصة لنعبر عن اعتزازنا وتقديرنا للدور الكبير الذي تلعبه القوات المسلحة الملكية داخل المجتمع المغربي، وكذا الأدوار الإنسانية التي تطلع بها دفاعا عن وطننا الحبيب وحماية لأمنه وسلامته. كما نقدم بهذه المناسبة تحية إكبار وإجلال للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس نصره الله وأيده وسدد خطاه.

كما نشيد بالأدوار الجليلة التي قامت بها - ولازالت تقوم بها - مصالح إدارة الدفاع الوطني من أجل محاربة وباء فيروس كورونا المستجد، كما نثمن عاليا الأدوار العظيمة التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية في حماية أمن وسلامة الوطن وأراضيه، من خلال التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والقارات، وكذا التصدي للإرهاب وظاهرة الهجرة السرية، حيث تعمل بلادنا جاهدة في هذا المجال من أجل احتواء ضغوط الهجرة. كما نشيد بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها القوات المسلحة الملكية حين حدوث أي كوارث طبيعية، والتي تشكل مفخرة للعسكري المغربي داخل وخارج أرض الوطن.

السيد الرئيس المحترم،

بين موعد مناقشة القانون المالي المنصرم والقانون المالي الحالي، أي خلال سنة، حدثت تطورات كثيرة وخطيرة، واشتدت لغة الحقد والعدوان، للأسف الشديد، لدى جارتنا الشرقية، ونحن من هذا المنبر نعبر عن إدانتنا الشديدة للخطوات الاستفزازية الخطيرة التي كانت تقدم عليها ميليشيات الجبهة الوهمية "البوليساريو" بين الفينة والأخرى، كما حدث في المعبر الحدودي الكركارات في الصحراء المغربية. كما نعبر عن اعتزازنا بخطوة وقرار قواتنا المسلحة الملكية التي عمدت إلى وضع حزام أمني لأجل تأمين تدفق السلع والأفراد عبر المنطقة العازلة للكركرات آنذاك، بعد أن التزمت بلادنا بأكبر قدر من ضبط النفس. ولكن أمام استنفاذ كل الجهود الدبلوماسية لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، لم يكن لقواتنا خيار آخر سوى التحرك من أجل وضع حد لحالة العرقلة الناجمة عن هذه التحركات وإعادة إرساء حرية التنقل المدني والتجاري.

السيد الرئيس المحترم،

ننوه بهذه المناسبة بالأجواء الإيجابية التي مرت منها الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة والحرص الذي أبانت عنه وزارة الداخلية بكل مكوناتها في إعداد النصوص التشريعية المؤطرة للعملية الانتخابية في إطار "التوافق البناء" ووفق مشاورات بناءة مع كل الفاعلين السياسيين في إطار مقاربة تشاركية مبنية على الحياد الملتزم والمسؤولية المشتركة.

وكذلك التزام وزارة الداخلية على توفير كل الشروط اللوجيستيكية من أجل إنجاح الاستحقاقات الانتخابية، وضمان حسن سير المؤسسات الدستورية للبلاد في ظل ظروف صحية صعبة.

وهي مناسبة أيضا لنعبر في نفس الوقت عن رفضنا لأي تشكيك في نتائج الانتخابات ومحاولة المساس من مصداقيتها ونزاهتها خصوصا أنها كانت محط إشادة واسعة من طرف المنتظم الدولي، سواء من ناحية التنظيم الجيد والأجواء الإيجابية التي مرت فيها أو من خلال المشاركة المكثفة للمواطنات والمواطنين، رغم ظروف الجائحة،وخصوصا بالأقاليم الجنوبية التي سجلت نسبة مشاركة مرتفعة تفند وتدحض كل الأطروحات البائدة للبوليساريو وراعيتها الجزائر، وهو ما يعتبر انتصارا للخيار الديمقراطي الوطني والبناء المؤسساتي للمملكة المغربية، على أساس إبراز إرادة المواطن كمدخل أساسي لإفراز التمثيلية الحقيقية للأمة وممارسة السلطة على أساس التكامل والتعددية والتناوب الإيجابي.

وهذا يدعونا جميعا إلى استخلاص العبر من نتائج هذه الانتخابات، ولذلك فان الثقة الشعبية التي أفرزتها انتخابات 8 شتنبر تعتبر جوابا وردا سياسيا على كل المشككين في سلامة العملية الانتخابية الوطنية ورسالة سياسية واضحة إلى كل المناوئين لمسار التحديث والدمقرطة ودولة الحق والقانون الذي اختارته بلادنا ضمن الثوابت الدستورية لبلادنا القائمة على نظام الملكية والإسلام الوسطي المعتدل والوحدة الوطنية والاختيار الديمقراطي.

كما نطالب بضرورة استكمال ورش الجهوية الموسعة عبر التنزيل السليم للقوانين المؤطرة واستكمال الترسانة القانونية المرتبطة بها وتوفير الموارد المالية والبشرية وإيجاد الحلول الكفيلة بمواجهة المعوقات الهيكلية والبنيوية، التي تجعل من المجالس الجهوية ذات صلاحيات محدودة، وكذلك ضرورة إعادة النظر ومراجعة بعض القوانين والمقتضيات التي أظهرت التجربة والممارسة أنها تعيق التطور السليم لورش الجهوية الموسعة.

لذلك لابد من اتخاذ قرارات وتدابير فورية كفيلة بإحداث الرجة الإيجابية والمناخ العام السليم القائم والمبني على، محورية المدخل الديمقراطي لنجاح النموذج التنموي الجديد، وتقوية التعبئة الوطنية لمواجهة أعداء المغرب على المستوى الإقليمي ومناوشات أعداء الوحدة الترابية، التي تتطلب

اليقظة من الجميع والتعبئة والتضامن والتآزر لبلوغ الأهداف المنشودة.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من التنويه بالأدوار الحيوية والمهمة والإستراتيجية لوزارة الداخلية والمرتبطة بشتى مناح حياة المواطنين والمواطنات، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهو ما تحقق عبر العديد من الإصلاحات والأوراش التي تقوم بها الدولة في عدة مجالات، ونذكر منها على سبيل المثال إخراج القوانين المتعلقة بالأراضي السلالية، والقانون المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية، وإصلاح القانون المتعلق بالجبايات المحلية.

وإذ ندعم وثمن كل هذه الجهود والتي تتوج بتحقيق الأمن والطمأنينة كغاية نهائية لعمل الوزارة، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نطالب الحكومة بضرورة:

- أولا: تسريع وتيرة تنزيل ورشي الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؛
- ثانيا: إعطاء المزيد من الاهتمام لإشكالية تقليص الفوارق المجالية، الذي يعتبر أحد الأوراش الكبرى والشائكة التي تستوجب تعبئة كل الجهود والإمكانيات المالية والاقتصادية لمعالجتها في إطار الجهوية المتقدمة؛
- ثالثا: المزيد من العناية بملف الموارد البشرية وتحفيزها وجلب الكفاءات وإصلاح النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية بما يتيح التنزيل الأمثل للبرامج التنموية على الصعيد الترابي؛
- رابعا: التفعيل الأمثل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- خامسا: معالجة مظاهر الهشاشة والفقر في الوسط القروي ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري؛
- سادسا: تعميم برنامج التطهير السائل بالعالم القروي؛
- سابعا: التشجيع على رقمنة الإدارة، ولا يفوتنا هنا أن نثمن مضامين المراسلة التي وجهت للجماعات الترابية قصد الانخراط في ورش الرقمنة وإدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة في مساطرها؛
- ثامنا: المراجعة الشاملة لمسالة التدبير المفوض بغية استخلاص النتائج وتجاوز العوائق العملية؛
- تاسعا: تأهيل المراكز الجهوية للاستثمار عبر مواكبة الموارد البشرية وتحقيق الحكامة الجيدة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإعادة النظر في اختصاصاتها حتى تضطلع بالأدوار المنوطة بها في تسهيل للاستثمار وتبسيط الإجراءات المشجعة للمستثمر الوطني والأجنبي؛
- عاشرا: إعادة النظر في السياسة التدبيرية لقطاع النقل والمحطات الطرقية وأسواق الجملة في العديد من الأقاليم والعمالات.

السيد الرئيس المحترم،

يكتسي صَرح العدالة ببلادنا أهمية خاصة وراهنية مُستحقة، بالنظر إلى مكانة منظومة العدالة بين المنظومات القانونية والدستورية والمؤسساتية، والدور المتوخى منها في إطار ترسيخ دولة القانون وحماية الحقوق والحريات وصون الديمقراطية وتحصينها. وما يعزز هذه المكانة ويؤكد هذا الارتباط، ما تم تخصيصه للعدالة من مقتضيات ومواد في دستور 2011 التي وضعت الأسس الرصينة لاستقلال السلطة القضائية وشروط نزاهتها وتحصينها ضد كل تدخل، وزكاها اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وتنصيب جلالة الملك نصره الله لهذا الجهاز الدستوري وتبادل السلط بين وزير العدل ورئيس النيابة العامة، وهي الأسس التي ضمنت حقوق المتقاضين والقواعد الأساسية للمحاكمة العادلة، فضلا عن التغييرات الجوهرية التي أدخلها الدستور على القضاء الدستوري وإقراره للحق في الدفع بعدم دستورية القوانين.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، على يقين تام بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة بخصوص استكمال ورش إصلاح العدالة الذي جعله جلالة الملك حفظه الله في صدارة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يقودها منذ توليه عرش أسلافه الميامين، إيمانا منه بأن العدل هو قوام دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون وتحفيز الاستثمار.

ليس لدينا أدنى شك في فريق الأصالة والمعاصرة، أن هذه الحكومة ستحرص على ترصيد المكتسبات واستكمال صرح إصلاح العدالة بمشاريع أخرى في إطار الأوراش الإصلاحية التي يولي لها جلالة الملك أهمية خاصة، على درب توطيد دولة القانون وضمان قضاء مستقل، عادل وضامن لمناخ أعمال إيجابي وجذاب، وهو ما سيكون من خلال تعديل قانون المسطرة المدنية، وكذا تعديل مجموعة القانون الجنائي.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لمراجعة مشروع القانون الجنائي، فإن هذا القانون يعتبر أحد أهم آليات حماية الحقوق والحريات، كما يعد أحد مرتكزات دولة الحق والقانون، لهذا نجد أن البرنامج الحكومي الذي نال ثقة البرلمان، كان حريصا على جعله التزاما حكوميا، ونحن متأكدين بأن هذا القانون، سيعالج جوانب مهمة من مكامن القصور التي يتميز بها القانون الحالي، وذلك من خلال الارتقاء بمواد المشروع إلى إجراءات بسيطة وسريعة وشفافة تستجيب لحاجيات المتقاضين.

وفي هذا الصدد، نتطلع أن يتضمن مشروع القانون الجنائي في صيغته الجديدة مقتضيات مرتبطة بالعقوبات البديلة، كما هو الشأن بالنسبة لعدد من النظم الجنائية الدولية.

أما فيما يتعلق بقانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية، فإن مراجعة مشروع قانون المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية، بات مسألة ضرورية، بما يحقق التكامل بين هذه القواعد القانونية مجتمعة، حتى تكون عاكسة لعمق التحولات التي تعرفها البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

المغربي.

ومن جانب آخر فإن واقع خدمات المرافق العمومية ومتطلبات المرتفقين المتزايدة، دفعت الإدارات العمومية إلى مواكبة الثورة الرقمية، ووضع استراتيجيات واضحة بغية تحقيق إدارة عمومية مبنية على المعرفة، وقائمة على الشفافية.

هذا الواقع، ألزم الإدارة القضائية، أمام كثرة الانتقادات الموجهة لمنظومة العدالة، وما تضمنته تقارير المنظمات الدولية من مؤاخذات وانتقادات، على الانفتاح على خيارات أخرى، والبحث عن بديل، يخرج الإدارة القضائية من النمطية، ولعل في مسايرة التوجهات الإستراتيجية الكبرى خاصة استراتيجية المغرب الرقمي 2013، واستراتيجية المغرب الرقمي 2020، جواب على ذلك، بوضع مقاربة شمولية تستحضر ثقافة التحول الرقمي على مستوى مختلف الجوانب المرتبطة بها سواء التشريعية منها أو التنظيمية.

وارتباطا بالإطار القانوني للمحاكمة عن بعد، فقد كان لوباء كورونا، تأثير كبير على الساحة الوطنية والدولية، حيث أرخى بظلاله على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذ كان السبب المباشر في تعطيل مجموعة من المعاملات الاقتصادية الدولية والوطنية والخدمات الإدارية والقضائية، وذلك نتيجة للتدابير الاحترازية التي تم اتخاذها للحد من تفشي هذا الوباء، هذا الوضع حتم البحث عن حلول واتخاذ مجموعة من التدابير للتوفيق بين حماية حقوق الأشخاص وحماية الصحة العامة التي تعتبر من مقومات النظام العام.

وفي هذا الإطار، ومن أجل ضمان استمرار سير العمل بالمحاكم بشكل عاد والقيام بمهامها الدستورية، وتكريسا للحق في محاكمة عادلة داخل آجال معقولة، والذي يعتبر شطرا أساسيا من شروط المحاكمة العادلة، شرعت بلادنا بتاريخ 27 أبريل 2020، في إجراء جلسات المحاكمات عن بعد، وذلك في إطار التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة تداعيات وباء "كوفيد-19"، كما هو الشأن بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة التي عملت على مواكبة هذه التطورات والمستجدات من خلال استغلال الوسائل والتكنولوجيات الحديثة لتطوير قطاع العدالة، وفي هذا الإطار، عملت محاكم المملكة على تدارك إمكانية اعتماد هذه التكنولوجيا على مستوى قضايا المعتقلين بعدما ظهرت بعض الإصابات بالفيروس على بعض نزلاء المؤسسات السجنية، وتم الاهتداء إلى جعل هذه المؤسسات فضاء مغلقا لا يسمح للنزلاء بمغادرته حماية لسلامتهم ودرءا لتفشي الوباء في صفوفهم، فكانت نتائج تدارس الوضعية، أن اهتدت المؤسسات المسؤولة عن العدالة ببلادنا إلى اعتماد تقنية المحاكمة عن بعد، وفقا لما هو معمول به في العديد من تشريعات الدول قبل ظهور وباء كورونا المستجد، هذا فضلا عن كون اعتماد تقنية المحاكمة عن بعد، لها مرجعياتها في العديد من المواثيق الدولية التي تعنى بالتصدي للجريمة ومنها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 في مادتها 18؛

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003.

ووعيا من الحكومة بالدور الهام الذي منحه دستور المملكة لسنة 2011 لمنظمات المجتمع المدني، نظرا للأدوار الطلائعية التي تلعبها في سبيل تنمية الوعي الحقوقي للمواطنات والمواطنين وتجذير ثقافة احترام القانون لديهم، فإننا نغتنم هذه الفرصة من أجل التماس المزيد من إيلاء الأهمية والدعم لفائدة هاته الجمعيات بما يحقق الأهداف المشتركة والمقاصد المرجوة، كما نطالب في الآن ذاته على ضرورة تشديد الرقابة على صرف تلك الاعتمادات في الأوجه المرصودة لها، تحقيقا للشفافية وحماية للمال العام.

وإذا كانت الحقوق والحريات العامة في بالمغرب في قلب المسألة الدستورية منذ أول دستور للمملكة لسنة 1962، إلا أنها عرفت تطورا ملحوظا مع دستور فاتح يوليوز 2011، الذي رسخ دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وذلك بتوسيعه لمجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة والالتزامات الدولية للمغرب.

وإذا كان دستور 1992 ودستور 1996 قد اعترفا في ديباجتهما بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالميا، فإن دستور 2011 لم يقف عند هذا الحد فحسب، بل وسع في مجال الحقوق والحريات وضمان آليات حمايتها، مما جعل منه دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة، بحيث نص صراحة على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء، كما جعل المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية، مع ما يستلزم ذلك من العمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة، بالإضافة إلى تكريسه لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما نص على أهم حقوق الإنسان، ويتعلق الأمر أساسا بـ: قرينة البراءة، شروط المحاكمة العادلة، تجريم التعذيب والاختفاء القسري وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية، ضمان حرية التعبير والرأي، ضمان الحق في الحصول على المعلومات، ضمان مقومات العيش الكريم، ضمان الحق في تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع... إلخ.

لم يقف دستور 2011 عند هذا الحد فحسب، بل عزز أيضا الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة وللعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، كما ضمن أيضا حرية المبادرة الخاصة ودولة القانون في مجال الأعمال. كما عزز أيضا المكانة الدستورية للأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني.

هذه الأرضية الدستورية، تجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتز

ونفتخر، كون المغرب خطا في مساره الديمقراطي خطوات متينة وشجاعة، وأرسى لأجل ذلك بنيات مؤسساتية، عمل على تعزيز اختصاصاتها وصلاحياتها بترسانة متماسكة من النصوص والتشريعات، واتخذ في سبيل ملاءمتها مع المواثيق الدولية ذات الصلة قرارات جريئة. كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتز ونفتخر كون مخرجات هيئة الإنصاف والمصالحة تشكل مرجعية فكرية لنا، ونعتبر التوصيات الصادرة عنها، والتي حرص دستور 2011 على دسترتها، ساهمت في بناء التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية.

يعكس انخراط المغرب وتفاعله الجدي المنتظم مع منظومة حقوق الإنسان التزاما دستوريا راسخا، حيث لا يفوت المغرب فرصة من أجل التعبير عن تشبثه بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، ويجدد في كل مرة عزمه على مواصلة العمل من أجل حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة.

السيد الرئيس المحترم،

تُشكل هذه المناسبة، فرصة مثلى للدعوة إلى الانكباب على معالجة موضوع البطء الحاصل في تنفيذ الأحكام القضائية، الأمر الذي يمس في العمق الأمن القانوني للمواطنات والمواطنين، من شأنه الانعكاس سلبا على جلب وتشجيع الاستثمارات في بلادنا، كما أن المواطن بات في حاجة إلى تسريع مسطرة البت في الملفات المتراكمة في المحاكم، حيث ندعو إلى المزيد من التسريع في ذلك.

لقد تميزت نهاية الولاية التشريعية السابقة بالمصادقة على القانون رقم 38.21 المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية، الذي استحدث هذه المفتشية، عملا بأحكام المادة 53 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وقد تضمن القانون المذكور مجموعة من المواد الأساسية في مجال استكمال ورش تخليق القضاء، وهو ما ندعو إلى تنزيله التنزيل الأمثل، خدمة لسمو رسالة العدالة والقضاء.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل الاكتظاظ داخل سجون المملكة أهم عائق أمام إعادة تأهيل السجناء ودمجهم في الحياة الاجتماعية بعد إطلاق سراحهم. وما يعزز هذا الاكتظاظ هو حجم المعتقلين الاحتياطيين، ولهذا السبب فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أنه بات من الضروري التفكير في تطبيق العقوبات البديلة، مما يقتضي ضرورة تعديل مقتضيات القانون الجنائي وإعادة صياغته وفق هذا التصور الجديد الذي سيؤدي لا محالة إلى التخفيف من حدة الاكتظاظ في السجون.

وفي هذا السياق، نذكر بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر في أكتوبر 2012 المعنون بـ: "أزمة السجون: مسؤولية مشتركة – 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات"، حيث أكد على أن المساحة المخصصة لكل سجين لا تتعدى 2 متر مربع، هذا في الوقت الذي تحدد فيه المعايير الدولية المساحة من 9 إلى 10 أمتار مربعة لكل نزيل حسب القواعد السجنية الأوربية.

وقد أولت "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء"، أهمية قصوى لموضوع صحة السجين، خصوصا القواعد من 24 إلى 35 المعنونة بـ "خدمات الرعاية الصحية"، حيث إن تقريرا مهما صادر عن المهمة الاستطلاعية حول السجون التي شكلها مجلس النواب في السنة الماضية، خلص إلى إجراء ما مجموعه 51670 كشفا طبيا (بين داخلي وخارجي بالمؤسسات السجنية الثلاث موضوع الزيارة)، وهو ما يشكل عبئا على إدارة المؤسسات السجنية، الأمر الذي يدعو إلى مراجعة منظومة الاستشفاء الخاصة بالمؤسسات السجنية برمتها على وجه الاستعجال.

إن الانخراط في مسلسل إعادة الإدماج، وتنزيل التشريعات المتصلة بالمؤسسة السجنية، يتطلب النهوض بواقع الموارد البشرية في المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، لذلك يتعين تحفيز موظفي وأطر المندوبية العامة، ومدها بالطاقات والكفاءات والأطر اللازمة قصد خدمة السجناء من أجل تنزيل رسالتها النبيلة، خاصة وأنهم معرضون للخطر الدائم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن ما عشناه إبان الجائحة أثبت لنا بما لا يدع مجالا للشك أن القطاع الذي تدبرونه هو عماد أساسي للنسيج الاقتصادي الوطني. أقول هذا فقط لتذكيركم، السيد الوزير، بجسامة المسؤولية التي تتحملونها داخل الحكومة.

كما لا يراودنا شك في أنكم ستكونون في مستوى الثقة المولوية الذي وضعها فيكم صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس إثر تعيينكم على رأس هذه الوزارة التي تشكل العمود الفقري للمنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث لا خيار لديها سوى العمل والاجتهاد في سبيل تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتوخاة منكم.

السيد الوزير،

لقد حركت جائحة كورونا النقاش على المستوى العالمي فيما يخص الأمن الغذائي، حيث نبهت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "فاو" في بداية الحجر الصحي من أن يعرف العالم أزمة إمدادات غذائية، بسبب إغلاق الدول لحدودها والقيود اللوجيستيكية، ما أثر على نقل المواد الغذائية على المستوى الدولي.

ومع ذلك، السيد الوزير، بالرغم من الجائحة، إلا أنه نسجل بكل اعتزاز التدابير الاستعجالية التي قامت بها وزارتكم وفق التوجيهات الاستباقية لجلالة الملك نصره الله، والتي على إثرها سجل القطاع الفلاحي لنسبة نمو

تفوق 17%.

وهي مناسبة لتثمين كل المجهودات التي قام بها جميع المتدخلين في عملية الإنتاج الفلاحي، وعلى رأسهم الفلاحين الصغار، الذين بالرغم الظروف المناخية القاسية التي تعرفها بعض البوادي، إلا أنهم ساهموا ويساهمون بجزء مهم من الإنتاج الفلاحي الوطني، خاصة الموجه للتسويق الداخلي.

السيد الوزير،

إن هذا القطاع الذي يعرف موجة عصرنة غير مسبوقة، استطاع أن يقف صلبا مواجها الضربات التي عرفها الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي عرفت فيه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى أزمة خانقة.

ونحيل هنا على البرنامج الحكومي الذي أكد أن "حجم موجة الصدمة التي ضربت العديد من الأنشطة الاقتصادية يذكر بالمكانة المحورية التي تحتلها قطاعات الفلاحة والصيد البحري والأغذية، والأهمية الإستراتيجية لصلابتها، فضلا عن مساهمتها في استدامة جزء من مداخيل الدولة".

كما أن الدولة أدركت أنه لا محيد عن توفير السلع الإستراتيجية حتى نتجنب الاعتماد على الخارج وذلك لمقاومة الأزمات التي تضرب الأسواق العالمية بين الفينة والأخرى.

لقد تبين أن خيار المغرب المراهن على القطاع الفلاحي والذي ما فتئ يؤكده منذ الاستقلال والذي يولي للفلاحة موقعا مركزيا في تنمية البلاد ظل خيارا مثمرا، حيث استطعنا بفعل انجازات مخطط المغرب الأخضر من خفض الاعتماد على الأسواق الخارجية للتزود بالمنتوجات الغذائية.

السيد الوزير،

لقد تبين أن المغرب وعلى غرار الدول التي حافظت على الطابع الاستراتيجي للفلاحة، بكل فروعها، كان في مستوى استقراء مستقبل القطاع والمراهنة عليه في توفير الأمن الغذائي،حيث أضحى أوفر حظا في ما يخص القدرة على ضمان عرض كاف لمواطنيه.

كما نسجل بكل فخر نتائج مخطط المغرب الأخضر كمشروع حكومي، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك نصره الله.ونؤكد على ضرورة مساهمة الجميع،كل من موقعه في إنجاح إستراتيجية "الجيل الأخضر" الفلاحية 2030/2020، المستلهمة من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس في خطابه السامي الذي ألقاه أمام أعضاء غرفتي البرلمان يوم 12 أكتوبر 2018، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، والتي تروم إطلاق جيل جديد من المخططات الإستراتيجية القطاعية.

ونؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن إستراتيجية "الجيل الأخضر" كسياسة قطاعية طموحة، إذ تعتبر ثمرة لتراكم مكتسبات مخطط المغرب الأخضر، وخاصة أنه ارتكز على تقييم هذا المخطط للاستفادة من إيجابياته وتجاوز الصعوبات التي عرفها تطبيق "مخطط المغرب الأخضر" والوقوف بشكل جدي على حل مشاكله. ولن يتأتى ذلك في نظرنا إلا من خلال الارتكاز على أولويتين أساسيتين، وهما:

1- **العنصر البشري:** من خلال سياسة ترمي لولوج 400 ألف أسرة للطبقة الفلاحية المتوسطة وتوسيع التأمين الفلاحي حتى يشمل 2.5 مليون هكتار، بالإضافة لتوسيع التغطية الصحية للفلاحين في أفق 3 مليون فلاح ومستخدم فلاحي؛

2- **استدامة التنمية الفلاحية:** من خلال الحفاظ على السلاسل الفلاحية وتدعيمها، وإصلاح قنوات التوزيع وعصرنتها وضمان فاعليتها، بالإضافة للاهتمام بالابتكار واعتماد تكنولوجية صديقة للبيئة.

السيد الوزير،

إن تحقيق معظم الأهداف المسطرة في "إستراتيجية الجيل الأخضر" الفلاحية يعتمد على توفر مورد أساسي ومهم، وهو الماء.

في هذا الإطار شهد المغرب في السنوات الأخيرة تقلبات مناخية وشحا في الأمطار، ما زاد من الضغط على الموارد المائية الهشة وأدى إلى انخفاض حقينة السدود وتراجع تغذية الفرشة الباطنية. وفي مواجهة آثار التغيرات المناخية، سيكون تأمين الماء، خاصة للاستغلال الفلاحي، رهانا كبيرا في العقد المقبل.

وسبق للمغرب أن قدم برنامجا وطنيا للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي"2027/2020" والذي يعد في نظرنا جوابا ملموسا لهذه التحديات بحكم أنه يرتكز من جهة على تعزيز الاستثمارات في العرض المائي، بفضل تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ومن جهة أخرى على مواصلة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تدبير ناجع للطلب على مياه السقي.

السيد الوزير المحترم،

نعرب لكم باسم فريق الأصالة والمعاصرة عن تثمينا وتقديرنا لمجهودات وزارتكم، ونؤكد لكم دعمنا الإيجابي في إطار الأغلبية واستعدادنا للتعاون في كل ما فيه مصلحة الوطن، لكن بالمقابل وفي إطار دورنا كممثلين للأمة، فإننا نطالبكم بإيجاد حلول لبعض المشاكل التي قد تؤثر على تنزيل برنامجكم القطاعي، وأبرزها:

- مشكل التسويق والتوزيع: إذ يشكل أحد العوائق الحقيقية أمام تنمية المنتجات الزراعية ببلادنا والنهوض بها، فبالرغم من تطوير الطرق التسويقية للمنتجات الزراعية، فإنها تبقى محدودة في ظل هيمنة طرق البيع المباشرة، فضلا عن تعقيد مسار ترويج وتسويق المنتجات الزراعية، الشيء الذي فتح المجال أمام تدخل فاعلين آخرين (وسطاء، محولين..)، ومن ثم التقليص من هامش ربح المنتجين الأصليين، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي تراكم الديون ثم الإفلاس، خاصة في صفوف الفلاحين الصغار والمتوسطين، وهذا ما يفسر غياب استراتيجية ذكية ومبتكرة لهيكلة

القطاع وإيجاد سبل لكسر شوكة الوساطة بين المنتج والمستهلك؛
- مراقبة أثمنة الأسمدة في السوق وعدم تفعيل مكتسبات ونتائج إعداد خرائط التربة المتعلقة بترشيد استعمال الأسمدة ببلادنا؛
- ضعف تجهيز سافلة السدود بما يضمن الاستفادة من الموارد المائية وحق السافلة من الاستفادة من الموارد المائية؛
- انخفاض مخزون المياه بالسدود والفرشات المائية، الأمر الذي يتطلب منكم السيد الوزير اتخاذ تدابير تروم ترشيد استعمال هذه المادة الحيوية، وضرورة إعادة النظر في المزروعات التي تستهلك كميات وفرة من المياه، خاصة وأنه لا يمكن أن نصدر هذه المادة الحيوية بشكل غير مباشر؛
- يجب مواصلة الحكومة لتنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء السقي عبر برمجة تجهيز الضيعات الفلاحية بنظام الري الموضعي؛
- وضع مخطط في مجال برمجة وتتبع توزيع حصص المياه المخصصة للري من أجل ضمان انطلاق عمليات زرع الحبوب والزراعات السكرية وكذا تلبية حاجيات الأشجار المثمرة، وبالخصوص بدوائر سوس-ماسة ودكالة، عبر تقنين الحصص المائية لإنقاذ الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة؛
- مواصلة ضمان الحماية الصحية النباتية والحيوانية ومواكبة تأطير الفلاحين في مختلف سلاسل الإنتاج؛
- يجب تشجيع استعمال الطاقات المتجددة في الري، خاصة وأنه يتم الاعتماد حاليا على الغاز المدعم من طرف الدولة مما يجعلنا نتساءل من المستفيد من هذه الوضعية؟
- كثرة التعاملات غير المنظمة، وتحفظ المؤسسات البنكية على مواكبة القطاع، فضلا عن ضعف التأمين على الكوارث، كلها أمور تأزم من وضعية القطاع؛
- مشكل عدم التحكم في الإنتاج الفلاحي الفائض بما يقتضيه قانون السوق الخاضع للعرض والطلب، وعدم ضبط الأسعار، سينعكس سلبا على الفلاح بشكل مباشر.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري: وكما لا يخفى عليكم، فإن قطاع الصيد البحري يعتبر من القطاعات الاقتصادية الأساسية والمهمة، فهو قطاع إنتاجي حيوي يعول عليه بدرجة كبيرة في إنتاج الثروة وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

هذا القطاع يشغل نسبة مهمة من اليد العاملة، كما يعتبر مورد معيشي مهم لعدد كبير من الأسر المغربية خاصة القاطنة بالمدن الساحلية. هذا القطاع الذي عرف في الآونة الأخيرة تحولات هيكلية وتنظيمية مهمة، كان لها وقع إيجابي على القطاع بكل مكوناته، وهو ما انعكس على نسبة الاستثمار فيه.

في هذا الصدد فالحكومة مطالبة بمضاعفة الجهود في سبيل تعزيز ما تحقق في العقد الأخير من مكتسبات، وذلك بالتركيز على ما تمت مراكمته وتحقيقه في ضل مخطط "أليوتس" الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2009.

وكذلك إستمرارية العمل على أهداف إستراتيجية مهمة تسعى لاستغلال مستدام للموارد من أجل استفادة الأجيال القادمة، وتوفير جودة مثالية لسلسلة الإنتاج (بداية من التفريغ وانتهاء بالتسويق)، وكذا ضمان تنافسية عالية للمنتوج المغربي في الأسواق العالمية.

بالإضافة لما سبق، السيد الوزير، أنتم مطالبون بالتركيز أكثر على الرأسمال البشري، من خلال تدبير للموارد البشرية مرتكز عن الكفاءة على مستوى الهياكل الإدارية للقطاع، من خلال برامج إدارية تهدف إلى تحديث الإدارة وتطوير أداء الموارد البشرية، واضعين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في صلب أولويات سياستكم القطاعية.

كما ندعوكم، السيد الوزير، للعمل أكثر على تطوير قدرات مهنيي القطاع وتحسين ظروفهم المعيشية.

هذا القطاع الذي يشغل نسبة مهمة من اليد العاملة، التي تصل إلى ما يقارب من 90.000 بحار يتوزعون على أكثر من 2500 مركبا للصيد الساحلي التقليدي و450 مركبا للصيد بأعالي البحار.

وقد سجلنا بكل فخر ما تعرفه بلادنا من تفاعل إيجابي ملحوظ مع هذه التحولات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، من خلال التوجيهات الاستباقية لجلالة الملك نصره الله، التي قادت المغرب إلى تجنب كارثة صحية وانهيار اقتصادي حقيقي. حيث استطعنا أن نخرج من وضعية الانكماش الاقتصادي غير المسبوق إبان الجائحة وبرزت بذلك معالم الانتعاش الاقتصادي الوطني.

السيد الرئيس،

لقد تعامل المغرب مع الأزمة بنوع من الذكاء الجماعي، حيث استطاع تحديد أولوياته وتوجيه اقتصاده بنوع من السلاسة والمرونة. لا سيما من خلال الزيادة السريعة في إنتاج الكمامات وأجهزة التنفس وغيرها. حيث أبان المغرب بشكل مشرف عن جاهزية المقاولات الوطنية وقدرتها على التأقلم.

وهذا يجعل المغرب اليوم مطالبا بتقليص اعتماده على الاستيراد، بحيث يتوجب على الحكومة تتبع سياسة طموحة تستعيض عن الواردات بالمنتوجات المحلية، وهو ما سجلناه في السياسة المعتمدة من طرف الحكومة لخلق إنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100.000 منصب شغل كما ورد في البرنامج الحكومي.

وهو إجراء يندرج في إطار مواصلة مخطط التسريع الصناعي وما حققته بلادنا في الآونة الأخيرة من نجاحات صناعية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع السيارات الذي بات أول قطاع مصدر، وصارت بلادنا رائدة قاريا فيه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسجل بإيجابية كبيرة إعطاء الحكومة الأولوية للوحدات الإنتاجية من خلال الدعم والمواكبة وتقليص آجال الأداء، خاصة في هذه الظرفية الصعبة المترتبة عن تداعيات جائحة كورنا.وكذا اعتمادها على سياسة واضحة لتشجيع استهلاك المنتجات المغربية المنشأ من طرف المواطن المغربي، خاصة وأن استهلاك الأسر يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وذلك باعتماد إستراتيجية وطنية لتطوير تسويق المنتجات الوطنية وتأهيل السوق الداخلية.

هذه الدينامية، السيد الوزير، يجب أن توازيها إجراءات قانونية ومؤسساتية مواكبة لحماية وتقوية الاقتصاد الداخلي، وذلك عبر مراجعة اتفاقيات التبادل الحر والعمل على تعبئة الفرص التي تتيحها لتسويق المنتوجات الوطنية وتنويع الأسواق الخارجية. كما يجب تفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالحماية التجارية والتدابير المضادة للإغراق، وخاصة من خلال التطبيق السليم للقانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية، والذي من شأنه إزالة الاختلالات الناجمة عن ممارسات المنافسة غير المشروعة والتزايد المكثف للواردات.

السيد الرئيس المحترم،

إن بلادنا في حاجة أكثر من أي وقت مضى لتحسين عائدات الاستثمار وإصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية للطلبية العمومية وترسيخ مبدأ الأفضلية الوطنية، وتعزيز الاندماج الصناعي في القطاعات الصناعية الواعدة والرفع من تنافسيتها وسن سياسة متكاملة في مجال الصناعات البديلة للواردات.

كما أننا في حاجة لمعالجة إشكالية القطاع الغير المهيكل، والذي لم تنجح كل التدابير الضريبية التي تم اتخاذها بهدف استيعابه إلى حد الآن، وخاصة من خلال سن نظام المقاول الذاتي. بالإضافة إلى محاربة التهريب، ووضع سياسات بديلة للمناطق الحدودية.

في هذا الصدد نقترح في فريق الأصالة والمعاصرة إعداد استراتيجيات تنمية مجالات الصناعة والتجارة، وتفعيل وتأمين اليقظة الإستراتيجية وتتبع استراتيجيات مجالات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وتقييمها بشكل دوري.

هذا فضلا عن الارتقاء بالابتكار في ميادين الصناعة وتطويره، وتنمية فضاءات الاستقبال الصناعية والتجارية والتكنولوجية وأقطاب التنافسية وتنسيقها، وتعزيز مخططات التكوين والمشاركة في تتبع تنفيذها.

لنا اليقين أنكم، السيد الوزير، ستعملون على تنمية الشراكات وتنسيق برامج التعاون وتفعيلها. وتأمين التواصل في مجالات الصناعة والتجارة، وتسريع اعتماد الجيل الخامس من الاتصالات.

كما يجب ضمان تتبع الإستراتيجية الوطنية للتقييس والإشهاد بالمطابقة والاعتماد والارتقاء بالجودة، وتعزيز إطارها القانوني، بجانب تسريع بلورة استراتيجية تطوير قطاعات التكنولوجيات المتقدمة وإستراتيجية الابتكار في برامج عملية. وضمان أسلوب فعال لمواكبة ومصاحبة المقاولات في مجال الابتكار وتطوير التكنولوجيا، مع دعم وتطوير المقاولات الناشئة ذات الصبغة الابتكارية ببرامج تضمن لها المساهمة في تنمية وتطوير المبادرة والروح المقاولاتية وتنمية وتطوير أقطاب الكفاءات والتميز، بجانب المساهمة في تحديد مخططات التكوين في مجال الابتكار والبحث والمشاركة في تتبع تنفيذها.

لنا اليقين، السيد الوزير، أنكم ستتركون بصمة واضحة على هذا القطاع الحيوي، وذلك لما عهد فيكم من جدية ومسؤولية وستجدوننا دوما إلى جانبكم.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية:

عرف قطاعكم في السنتين الأخيرتين أزمة خاصة أوصلته إلى مرحلة التدهور، الأمر الذي يتطلب تكاثف جهود المتداخلين حتى نستطيع إعادة بنائه والإقلاع به إلى بر الأمان إلى مستوى ما قبل الجائحة.

وكما لا يخفى عليكم، ففي الوقت الذي تضررت فيه أغلب أو جل القطاعات الأخرى بسبب جائحة "كوفيد-19"، فإن "الشلل التام" هو حجم الضرر الذي لحق بقطاع السياحة والصناعة التقليدية، على اعتبار أن القطاعين في علاقة تأثير وتأثر، وعرفا توقفا شبه كامل للنشاط المهني. وعليه، فإنه مع هذا التوقف فإن على عاتقكم مسؤولية جسيمة، تقتضي تكثيف جهود جميع المتدخلين بروح وطنية لإعطاء دفعة جديدة للقطاع في إطار تشاركي يتسم بالجدية ونكران الذات.

في هذا الإطار نقترح عليكم، السيدة الوزيرة، في فريق الأصالة والمعاصرة مجموعة من التدابير لإنعاش قطاع السياحة:

1. التركيز على تنشيط السياحة الداخلية لتعويض خسائر السياحة الخارجية، من خلال تشجيع المغاربة على استكشاف سحر المغرب ومؤهلاته السياحية؛
2. اتخاذ تدابير صحية واقتصادية جديدة لطمأنة السائح المسافر ومنحه الهدوء والثقة، إذ إن الآلاف من الأشخاص سوف يتجنبون السفر والإنفاق على الأنشطة الترفيهية والاستهلاكية بعد الجائحة؛
3. يتعين على وزارة السياحة أن تعمل جنباً إلى جنب مع وزارة الصحة لتنفيذ تدابير الرعاية والوقاية؛
4. ضرورة عمل كل من وزارة السياحة والمكتب الوطني المغربي للسياحة والكنفدرالية الوطنية للسياحة، والفدرالية الوطنية لصناعة

الفنادق، والمجالس الجهوية للسياحة والشركات خلال فترات الأزمة على الاستمرار في إبلاغ الفاعلين بالقطاع بالإجراءات والتدابير المتخذة لاحتواء الأزمة؛

5. كما أن الوزارة مطالبة باتخاذ إجراءات في اتجاه:

- إعداد وتنفيذ وتتبع استراتيجية التنمية السياحية؛
- إنجاز الدراسات والأبحاث اللازمة لتنمية السياحة على المستويين الوطني والجهوي؛
- إعداد النصوص التشريعية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالأنشطة السياحية والسهر على تنفيذها؛
- تأطير وضمان دعم مهنيي قطاع السياحة والأنشطة السياحية طبقا للقوانين المعمول بها؛
- توجيه ومراقبة المصالح الخارجية وتقييم الوسائل اللازمة لتسييرها؛
- تفعيل إستراتيجية التكوين الفندقي والسياحي؛
- تعزيز مراقبة مؤسسات التكوين التابعة لوزارة السياحة.

أما فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية، والذي يعتبر ثاني قطاع مشغل بالمغرب، فقد عرف تضررا كبيرا أيضا جراء الإجراءات الاحترازية الصحية، خاصة وأن اغلب الصناع تتميز وضعيتهم بالهشاشة وفي أحسن الأحوال ينتمي بعضهم للطبقة المتوسطة.

وفي هذا الإطار نسجل بإيجابية تعزيز الترسانة القانونية الوطنية بالمصادقة على القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، إلا أننا بالمقابل نؤكد ضرورة اتخاذ الوزارة تدابير كفيلة بإنعاش القطاع، من قبيل:

1- العمل على تنظيم إحصاء عام وشامل للصناع التقليديين على مستوى غرف الصناعة التقليدية؛
2- تمكين غرف الصناعة التقليدية من الإمكانيات الخاصة بتفعيل السجل الحرفي؛
3- إعادة النظر في كيفيات تنظيم المعارض المنظمة من طرف مؤسسة دار الصانع وإشراك غرف الصناعة التقليدية في تدبيرها؛
4- تنويع مداخيل غرف الصناعة التقليدية والعمل على استفادة ميزانياتها من نسبة من الضريبة على القيمة المضافة المستخلصة من الأنشطة الحرفية؛
5- توسيع قاعدة الاستفادة من برنامج التكوين بالتدرج المهني بقطاع الصناعة التقليدية ليشمل الحرف الخدماتية إلى جانب الإنتاجية؛
6- وضع برمجة مرنة وملائمة تخص تهيئة الميزانيات السنوية لغرف الصناعة التقليدية وتحويلها لحساباتها في آجال تراعي دور هذه الغرف في التنمية المحلية والمجالية؛
7- إعادة النظر في تمثيلية الغرف في المجالس المنتخبة، محليا وجهويا ووطنيا؛
8- دعم القطاع التعاوني في مجالات الإنتاج والتسويق وتوفير المواد الأولية والتكوين؛
9- تدعيم القطاع الجمعوي الحرفي ليلعب دوره كاملا؛
10- تقوية قدرات الصناع التقليديين عن طريق التكوين المستمر؛
11- الحد من احتكار سوق المواد الأولية؛
12- إضفاء قيمة أكبر على منتوج الصناعة التقليدية وضمان استمراريته؛
13- تأهيل المنتوجات التقليدية العريقة والمهن المهددة بالانقراض؛
14- النهوض بالصناعة التقليدية وجعلها قادرة على المنافسة على المستوى الدولي؛
15- تحسين وسائل الإنتاج دون المس بالطابع التقليدي للمنتوج؛
16- تحسين وسائل الإنتاج ووضع نظام للتمويل يتلاءم وحاجيات القطاع؛
17- تخفيض أسعار المواد الأولية.

تلكم أهم المقترحات التي نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أنها ستساهم بشكل كبير في إعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي، الذي يساهم بشكل واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

نعتبر في فريق حزب الأصالة والمعاصرة أن قطاع الاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية، يجب أن يحظى بالأهمية اللائقة بمستوى التحديات التي سيسهر على مواجهتها، خاصة وأن كلمة السر في النجاح في مسار الإنعاش الاقتصادي سيكون هو الاستثمار العالي المستوى، لأن بلادنا تمتلك فرص حقيقية ومتنوعة للتموقع القوي بين الدول الصاعدة في العشر سنوات المقبلة، وذلك بالنظر للقدرات التجارية والمقومات اللوجيستية الواعدة التي تتوفر عليها، ووجودها في قلب ديناميات كبرى، باعتبارها البوابة الغربية لمحور الحزام والطريق الصيني والبوابة الشمالية لأهم منطقة تجارة حرة بالعالم وهي منطقة التبادل الحر الإفريقي (ZLECAF) التي تفتح سوقا مكونة من مليار و300 مليون مستهلك، وباعتبار بلادنا كذلك مدخلا لوجيستيا هاما للفضاء التجاري والاقتصادي الأطلسي بين مثلث لندن وواشنطن وسانتياغو، وينضاف لهذه الامتيازات الجيو اقتصادية، انتعاش الطلب العالمي خاصة لدى شركائنا الاستراتيجيين وتسريع مسار الانتقال الطاقي العالمي وبداية تشكيل سلاسل قيمة ملائمة للأولويات الصناعية والتجارية لبلادنا.

وبجانب هذه الايجابيات الكبرى، نجحت بلادنا في كسب رهان النجاح في تدبير الجائحة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، من خلال استراتيجية استباقية انتصرت للحق في الحياة ومواكبة

ومصاحبة تمويلية كانت مصدر حماية للمقاولة المغربية في عز التوقف الاقتصادي الوطني والعالمي، وحملة تلقيح تعد من بين الأحسن على المستوى العالمي، وهو ما مكننا من تطوير صورة ايجابية لبلادنا لدى المستثمرين العالميين كوجهة تتمتع بجودة الحكامة والمصداقية وفضاء آمن للاستثمار وخلق الثروة. وهذا المعطى قوى بشكل كبير النجاحات السابقة المرتبطة أساسا بتقوية مناخ الأعمال الوطني ليصير من بين المناخات الأكثر جاذبية على المستوى القاري والإقليمي، وللسير في هذه الإيجابيات الهامة فنحن نقترح:

- العمل على تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال، خاصة وأن مناخ الأعمال الجهوي يجب أن يكون في طليعة الاهتمامات، علما أنه يؤخذ بعين الاعتبار في التصنيفات الدولية ومن بينها تصنيف دوين بيزنيس (Doing Business)؛
- تأسيس صناديق خاصة لتمويل مسارات تغيير الأنشطة بالنسبة للمقاولات التي تشتغل في قطاعات ممددة بالزوال في المستقبل القريب؛
- تعزيز الشراكة بين المقاولات ومؤسسات التكوين المهني لإعادة تكوين العاملين الذين توقفوا عن العمل طوال فترة الجائحة؛
- إنشاء وكالات جهوية للمتابعة والمصاحبة التقنية والمالية للمقاولات، خاصة الصغرى والصغيرة جدا؛
- تمكين المقاولات من تمويلات خاصة بتعزيز علامة صنع في المغرب، لتعزيز أساليب الإنتاج وجودة المنتوجات الموجة، سواء للسوق الداخلية أو للتصدير.

يجمع كافة المتدخلين على أن منظومة الاستثمار بصفة عامة والاستثمار العمومي بصفة خاصة، تواجه إشكالات بنيوية، وهنا نذكر بخطاب جلالة الملك حفظه الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، حيث أكد جلالته على أن "الواقع أنه لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولائقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني"، ودعوة جلالة الملك حفظه الله لنقلة نوعية للاستثمار هي مطالبة فعلية بضرورة تغيير الاستراتيجيات الحكومية في مجال تدبير "الاستثمار العمومي" باعتباره مسؤولا، أولا، على خلق عوامل التحفيز(effets d'entrainement)، لتعزيز باقي آليات النمو وهو ما ينعكس كذلك على جودة وقيمة الاستثمارات الخاصة، ومن جهة أوسع على مردودية الاقتصاد الوطني على مستوى خلق الثروة ومناصب الشغل.

كما نذكر بمضامين تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي أكد على محدودية تأثير الاستثمار العمومي على جودة النمو ببلادنا وعلى مستويات خلق فرص التشغيل. وسجل المجلس، باستغراب كيف أن بلادنا توجه حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام للاستثمار العمومي ولا تحقق سوى 3% من النمو في أحسن الأحوال. وهنا من الواجب التذكير كذلك على أن البنك الدولي صنف بلادنا في المرتبة الثالثة عالميا في مؤشر نسبة الاستثمار العمومي من الناتج الداخلي الخام، خلف الصين ب 43% وكوريا الجنوبية ب31%. لكن المفارقة هو أن هذه الدول خاصة قبل الجائحة كانت تحرز معدلات نمو تفوق 6% بينما بلادنا لا تحقق سوى معدلات نمو بين 2% و3% سنويا.

لكن قناعتنا بفريق الأصالة والمعاصرة هو أن ربط الاستثمار بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، هو خطوة ذكية لتجاوز هذه الإشكالات، من أجل ضمان نجاعة أكبر للاستثمارات العمومية وعوامل التحفيز الاقتصادي المفيدة للاستثمارات الخاصة، ولجعل هندسة السياسات العمومية في خدمة مناخ الأعمال الوطني، لتوفير الشروط الموضوعية لنجاح المبادرات الاستثمارية وتشجيع التدفقات الاستثمارية الخارجية وانبثاق جيل جديد من المقاولات المغربية القادرة على التطور والنمو والمنافسة بقوة في الأسواق الإقليمية والقارية والعالمية.

كما نود التنويه بالتطور الكبير الذي عرفته الإدارة المغربية في السنوات الأخيرة، وذلك عبر إرسائها لمقومات الإدارة الفعالة والناجعة، بالعمل على رقمنة بعض الخدمات المقدمة للمرتفقين وسنها لمجموعة من القوانين في هذا المجال.

لقد أدت أزمة كوفيد 19 إلى زيادة الوعي باستعجالية تحقيق التحول الرقمي، وبقدرة بلادنا على إنجاحه، بعدما أكدت الجائحة الولوج إلى الخدمات في العالم بأسره رهين الرقمنة واستخدام التكنولوجيا.

إن التقدم في ورش الرقمنة، بإجراءات ملموسة، ووفق آجال محددة ومضبوطة، من شأنه ترشيد النفقات، واقتصاد الطاقة والحفاظ على البيئة، وفي هذا الإطار، يقترح فريق الأصالة مجموعة من التدابير الهامة التي ستمكن بلادنا من مواصلة تحوله الرقمي بشكل إرادي. وهي التدابير التي تهدف إلى ضمان الحق للجميع في الولوج إلى الانترنت، وتسريع انتشار الصبيب العالي، ووضع ربط تكنولوجي حقيقي بين الأفراد وبين الوحدات الترابية، وضمان الحق في التربية والتعليم عن بعد، بالإضافة إلى الحق تأمين حماية المعطيات الخاصة. وهي المطالب التي تحول دون تحقيقه مجموعة من العقبات، نحن على يقين تام بأن الحكومة ستتجاوز ذلك.

ومن أهم ما نطالب به أيضا في فريق الأصالة والمعاصرة العمل على ما يلي:

- رقمنة الخدمات العمومية على مستوى الدولة والجماعات الترابية، وكذلك تدفق البيانات بين مختلف الإدارات (البيانات المفتوحة)؛
- وضع بنية تحتية رقمية للمساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الابتكار وضمان السيادة التكنولوجية، وذلك من

خلال شبكة انترنت متطورة، وتعميم الهوية الرقمية الوطنية، وإحداث منصة للبيانات العمومية المفتوحة لفائدة عموم المواطنات والمواطنين توفر كل المعطيات والبيانات الصادرة عن المؤسسات العمومية؛

- إنشاء الشبابيك الموحدة لتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين، تكون بمثابة دور للخدمات العمومية الرقمية التي توفر المساعدة للمواطنين الذين يحتاجون إليها؛
- تطوير برنامج واسع لتحسين مهارات المواطنين، من خلال التعلم الالكتروني ووضع منصات تكوين عن بعد رقمية ومجانية، وذلك لمواكبة رقمنة بلادنا؛
- إيلاء الأولوية للخبرة المغربية في الرقمنة بالنسبة للطلبيات العمومية.

فيما يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية: فإن إشكالية العلاقة بين الإدارة والمرتفقين من تُعد أهم الانشغالات الراهنة، سواء على الصعيد الحكومي أو المجتمعي، نظرا للمرحلة الراهنة التي تشهد استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات، ونظرا أيضا للتطور السريع للمحيط الدولي نتيجة العولمة التي ترتكز في إحدى تجلياتها على تكنولوجية المعلومات وتحرير التجارة وانتشار التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي كان له أثر كبير على تسريع وثيرة النمو الاقتصادي والزيادة في حدة التنافسية في مختلف المجالات، وتنامي الإحساس لدى المرتفقين والمستثمرين بارتفاع قيمة عامل الزمن وبأحقيتهم في الحصول على خدمة تتميز بجودة عالية.

هذه العوامل دفعت بلادنا إلى إعادة النظر في طرق اشتغال الإدارة المغربية، والتي أبانت في السنوات الأخيرة عن عدم مواكبتها لنسق التطور السريع، واستجابتها لطموحات المرتفقين والمستثمرين وتعارضها مع المجهودات الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار، ما أدى إلى اعتماد وإرساء ورش إصلاحي يعزز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، وهو الورش الاستراتيجي الذي تجسد في إصدار القانون رقم 55.19، المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي ما فتئت تشدد على ضرورة حسن أداء الإدارة وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، وهو القانون الذي أحدث ثورة هادئة في عالم الإدارة العمومية المغربية، من خلال التنصيص على جملة من المقتضيات ذات الصلة بجعل مرفق الإدارة أكثر جاذبية وسرعة وتجاوبا مع تطلعات وانتظارات عموم المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر حق الحصول على المعلومات حقا من الحقوق والحريات الأساسية التي نص عليها دستور المملكة لسنة 2011 ولاسيما الفصل 27 منه. كما أن تكريس هذا الحق جاء ليؤكد الالتزام الدائم للمملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وبمقتضيات المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكذا المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي ألزمت الإدارات العمومية بضرورة تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق، تعزيزا للشفافية وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة.

وبهذه المناسبة ندعو إلى مزيد من العناية بالبوابات الإلكترونية للقطاعات الحكومية والجماعات الترابية، باعتبارها وسيلة مثلى لحصول المواطنات والمواطنين على المعلومات وبوابة المغرب مع العالم الخارجي.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل الإدماج الاقتصادي للشباب تحديا هاما أمام المغرب، حيث اعتبره صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2018، بأنه على درجة كبيرة من الأهمية، مؤكدا على ضرورة: ".. وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد والدعوة لإعداد استراتيجية مندمجة للشباب والتفكير في أنجع السبل للنهوض بأحواله... فتمكين الشباب من الانخراط في الحياة الاجتماعية والمهنية ليس امتيازا، لأن من حق أي مواطن، كيفما كان الوسط الذي ينتمي إليه، أن يحظى بنفس الفرص والحظوظ من تعليم جيد وشغل كريم". انتهى كلام جلالة الملك.

ولمواجهة هذا التحدي، أطلقت الحكومات المتعاقبة مخططات طموحة لتعزيز جهود استحداث فرص الشغل وتحسين مهارات الشباب، والنهوض بريادة الأعمال، ولكن تجزؤ البرامج وتحدي المواءمة بين المهارات المطلوبة واليد العاملة المتاحة شكلا عائقا لتحقيق الإدماج الاقتصادي للشباب على نحو فاعل.

وهو ما يستوجب اليوم إتاحة خدمات التوجيه المهني الفردي والتدريب، وهي خدمات تهدف إلى تنمية الكفاءات المطلوبة في سوق الشغل، وكذلك إلى مساندة ريادة الأعمال للشباب لتعزيز استحداث فرص الشغل، والنهوض بسلاسل القيمة التي تنطوي على إمكانيات مرتفعة للنمو وتوفير الوظائف.

إن نسبة كبيرة من الشباب المغربي لا تعمل أو تستثمر في تحسين آفاقها المهنية حيث يصنف نحو ثلث من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما على أنهم خارج التعليم أو الشغل أو التكوين، بل ويعيشون حالة من الخمول والإحباط وهو ما يمكن أن يعيق قدرتهم على المدى الطويل على اكتساب أية مهارات والإسهام في المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وفي الوقت ذاته تتراجع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة حيث تقل عن 30%، كما تمثل مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية 21.8% في عام 2018 (48% المعدل العالمي)، و14.10% نسبة المقاولة النسائية في عام

2019، وفقط 17% من المقاولين نساء، بالإضافة إلى غياب رؤية مندمجة للتشغيل وانعدام التقائية السياسات العمومية المرتبطة بها نتيجة ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين والقطاعات والمنتجين لها، وضعف التحكم في المؤشرات الاقتصادية واختلال التوازنات الماكرو اقتصادية المتمثلة في ضعف معدل النمو وضعف القدرة التنافسية والإنتاجية والتمويل، مما نتج عنه عجز عن توفير مناصب الشغل وارتفاع صافي البطالة وافتقاد السياسة العمومية في مجال التشغيل لأي تفاعل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى انتفاء شرط الشمولية الذي يجب أن يميز هذه السياسات في توجهاتها ومخرجاتها، وفشل البرنامج الداعم لآلية التشغيل الذاتي وعجزه عن خلق أي دينامية في سوق الشغل إذ لم يستطع مواكبة الرهانات المطروحة عليه، باعتباره مشتلا حقيقيا لخلق فرص الشغل من خلال تشجيع الشباب على الاستثمار وخلق المقاولات.

بالإضافة إلى كل هذه المشاكل نسجل غياب البعد الجهوي لبنيات الوساطة في التشغيل مما يفرز ضعفا في بنيات الاستقبال ومحدودية في وضع وتنفيذ برامج قادرة على مواكبة التطورات الجهوية والترابية، ويجعلها حبيسة برامج وطنية لا تسمح بإبداع الصيغ الجهوية والمحلية الضرورية لنجاح مهامها.

حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول "البحث الميداني حول تأثيرات كورونا"، فإن فقدان الشغل في مجموع القطاعات سنة 2020 بلغ حدا غير مسبوق (خسارة 432 ألف منصب شغل مقابل إحداث 165 ألف منصب جديد سنة 2019)، كما وصلت نسبة البطالة حوالي 12% سنة 2020 مقابل 9.2% سنة 2019، وبلغ عدد العاطلين عن العمل سنة 2020 حوالي 1.429.000 عاطل بارتفاع نسبته 29% مقارنة مع سنة 2019، وارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة من 24.9% إلى 31.2% بزيادة 6.3 نقط، وتؤكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة البطالة وصلت في صفوف خريجي التكوين المهني إلى 25.5%، بينما تصل هذه النسبة إلى 19.7% في صفوف خريجي المؤسسات الجامعية.

مقابل ذلك فقد تضررت العديد من المقاولات من الجائحة، حيث توقفت مؤقتا حوالي16% من المقاولات الصغرى، وتوقفت نهائيا حوالي 3% منها، وهمت هذه الظاهرة فروع النقل والفندقة والمطاعم، مع ضعف في بنيات الوساطة والمفاوضة الاجتماعية بين الشركاء إذ وصل عدد نزاعات الشغل سنة 2019 إلى 38.672 نزاعا، بينما ارتفع العدد سنة 2020 إلى 47.916 نزاعا.

إن طريق الإدماج الاقتصادي والشغل مرسوم بشكل واضح من خلال مخرجات النموذج التنموي الجديد، والذي حث على تزويد المغاربة بمهارات تقنية وسلوكية وتدبيريه قوية، تتكيف بشكل مستمر مع حاجيات سوق الشغل ودعم التشغيل، من خلال إطار قانوني قوي وحكامة أفضل وسياسات متجانسة وإدماجية، وقدم العديد من المقترحات التي نعتبرها جيدة لتجاوز وضعية المشاكل القائمة اليوم، كما قدم أفكارا جيدة وحلول مبدعة، بالإضافة إلى ذلك نتمسك بحسن تنزيل البرنامج الحكومي والذي جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي، كما التزم بإطلاق برامج مبدعة في إرساء سياسة للتشغيل متكاملة ومتجددة، وهو ما بدا واضحا من خلال مشروع القانون المالي الحالي الذي ورغم ظروف الجائحة، فإنه جاء بأرقام مشجعة في التشغيل لا على مستوى القطاعات الحكومية ولا على مستوى التدابير الكفيلة بإنعاش المقاولات قصد خلق فرص الشغل أو على مستوى برامج التشغيل الواردة في المشروع.

كما نأمل أن يتحقق خلال هذه الولاية الحكومية هدف خلق الثروة والتنمية، بما يعني تحرير الطاقات البشرية عبر إنشاء مقاولات في إطار نظام المقاول الذاتي أو من خلال مقاولات صغيرة جدا، من جهة، وكذا استتباب السلم الاجتماعي من خلال إدماج اقتصادي لكل الفئات، من جهة أخرى، مع ما يتطلب ذلك من إدماج للبعد الترابي والقطاعي في تنزيل السياسات والبرامج العمومية، وإشراك الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين عبر مأسسة الحوار الاجتماعي وتكريس ثقافة متجددة للحوار قوامها تكامل الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية وترتكز على إعطاء الفرقاء الاجتماعيين مكانة متميزة، تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك مُحَمَّد السادس بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين: "الإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، حيث ندعو مختلف الفرقاء الاجتماعيين، إلى استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة، ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالقطاعين العام والخاص". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم،

إن دستور المملكة حرص على تعزيز المبادئ الأساسية للنهوض بمسألة التعليم في مختلف المستويات وعلى امتداد ربوع التراب الوطني، حيث اعتبر دستور 2011 أن التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسر والدولة، وألزم الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ذو جودة عالية.

وهو التزام دستوري حرص صاحب الجلالة نصره الله منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين على إيلاء اهتمام خاص بموضوع التعليم وتطرق لكل إشكاليات التعليم ضمن مجموعة من خطبه السامية (منذ خطاب العرض 30

يوليوز 1999) وما تلاها من خطب سامية تشخص واقع المنظومة التعليمية وتقدم حلول ورؤية حكيمة لمواضيع إصلاح منظومة التربية والتعليم، وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى أجرأة هذه التوجهات بحسب المستطاع رغم حجم الاختلالات التي شابت مختلف مستويات التنزيل، وهي أجرأة وجهت لها الكثير من الملاحظات في العديد من تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والتقارير الدولية والوطنية.

إن المملكة المغربية ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وهي أهداف تضع ضمن أولوياتها توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة)، وهو التزام أخذت بلادنا على عاتقها المضي قدما في تحقيقه عبر إصلاح منظومة التعليم لتحسين أداء القطاع في إطار رؤيتها للتعليم للفترة من 2015 إلى 2030، والتي أشرت على الشروع في الإصلاحات المعقدة للقطاع، كما تم تشريع القانون الإطار 51.17 سنة 2019، والذي وضع التعلم في الصميم بالتصدي للأسباب الآنية والعميقة لأزمة التعليم في البلاد.

وتظهر تقديرات نماذج المحاكاة التي وضعها البنك الدولي أن الأضرار الناجمة عن أزمة التعلم قد تكون أوسع نطاقا حيث ستؤدي إلى تآكل النمو والحد من الفقر في المغرب، وقد أشار إلى ذلك تقرير للبنك الدولي بعنوان "محاكاة تأثيرات فيروس كورونا على نواتج التعلُّم والتعليم"، الذي من بين أبرز خلاصاته أنه بدون اتخاذ إجراءات مناسبة للتعويض عن الخسارة في التعلُّم، فإن إغلاق المؤسسات التعليمية لمدة ثلاثة أشهر والصدمة الاقتصادية التي مازالت تتكشف أبعادها يمكن أن يقلص فعالية التعلّم الذي يكتسبه الطالب- من 6.2 أعوام إلى 5.9 أعوام- كما يمكن أن يخفض متوسط التعلم السنوي بنسبة 2% لكل تلميذ.

ولعل ما ذكرناه لا يختلف عن الخلاصة التي وصل إليها تقرير لجنة النموذج التنموي، حين أكد "وجود أزمة ثلاثية الأبعاد":

- أزمة ضعف جودة التعلمات؛
- فقدان الثقة في المدرسة وفي هيئة التدريس؛
- تعطل وظيفة المدرسة كمصعد اجتماعي.

وهي خلاصة أساسية في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة يمكن الانطلاق منها نحو إيجاد حلول لما يعيشه قطاع التعليم، للوصول إلى "منظومة متكاملة للنجاح التربوي" والتي تشمل:

1. تطوير تعليم أولي ذي جودة؛
2. تقييم وضبط كفايات المتعلمين قبل انتقالهم للمراحل الموالية؛
3. محاربة الهدر المدرسي؛
4. تعزيز نظام التوجيه بواسطة المشروع الشخصي؛
5. تثمين مسار التعليم المهني.

مع ضرورة التركيز كذلك على مجال المناهج مما يمكن من "تحسين إتقان اللغات بالاعتماد على العلوم الإدراكية" وعلى كيفية وطبيعة اشتغال دماغ الطفل، وضَمَّنها دعوة لمراجعة الخطة الحالية لإدماج اللغات في المراحل الأولى من تمدرس الأطفال، الذين يعانون من إشباع لغوي بسبب تعرضهم لثلاثة بنيات لغوية مختلفة في سن مبكرة، وما يستلزم ذلك من إعادة ملاءمة القانون الإطار.

وهي فرصة لضرورة التذكير بالالتزام بتحقيق وأجرأة الرافعات التي قدمها التقرير لتنزيل "النهضة" التربوية المنشودة في:

- ضمان الملاءمة بين الطموح والإمكانيات المعبأة؛
- وإرساء حكامة قوية؛
- تعبئة الفاعلين الميدانيين.

وهي رافعات مهمة بدون شك، غير أنها تهم الإجراءات العملياتية والتدبيرية، وتهمل مراجعة السياسات العمومية، التي أدت إلى تفكيك المدرسة العمومية وخوصصتها وفقدانها لبريقها ولوظائفها.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن ما جاء به البرنامج الحكومي الذي خصص الالتزام الثامن والتاسع لمنظومة التعليم، مما يعني تعبئة المنظومة التربوية بكل مكوناتها بهدف تصنيف المغرب ضمن أحسن 60 دولة عالميا عوض المراتب المتأخرة في جل المؤشرات الدولية ذات الصلة وتعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال ابتداء من سن الرابعة، مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة.

كما نؤكد دعمنا للخطة الوطنية التي تعتزم الحكومة تنفيذها للرفع من القدرات التكوينية لهيئة التعليم، والتي ترتكز على خلق تكوين انتقائي ومتجدد للأساتذة، من خلال إحداث كلية التربية لتكوين الأساتذة يكون الولوج إليها، على أساس انتقائي بالموازاة مع تعزيز القدرات التكوينية للبنيات الحالية خاصة منها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتعزيز جودة التكوين المستمر للأساتذة، والذي نعتبره الأساس والمنطلق لأي إصلاح ممكن، إضافة إلى إعادة الاعتبار لمهنة التدريس التي تمر بالضرورة عبر تحسين دخل الأستاذ في بداية المسار ومواكبته طيلة مساره وتقييم منتظم لكفاءته.

وإذ نشيد بإضافة مسمى التعليم الأولي لاسم وزارة التربية الوطنية، فإننا ندعو إلى بذل جهد أكبر في تشجيع مرحلة التعليم الأولي، فهو الوحيد القادر على سد الفجوة بين الأطفال من خلفيات اجتماعية ومجالية متباينة، سواء من حيث اكتساب اللغة والكفاءات المعرفية الأولية أو من حيث تطوير المهارات الاجتماعية، وهو الشيء الذي سنطالب معه بالرفع من الميزانية المخصصة لأحداث بنيات استقبال لرعاية الأطفال الصغار، فنحن نرى أن كل درهم مستثمر في التعليم الأولي هو بمثابة ادخار لمستقبل المغرب، وهنا نستحضر مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في اليوم الوطني حول التعليم الأولي بالصخيرات

حيث جاء فيها: "...لا تخفى عليكم أهمية التعليم الأولي في إصلاح المنظومة التربوية باعتباره القاعدة الصلبة التي ينبغي أن ينطلق منها أي إصلاح بالنظر لما يخوله للأطفال من اكتساب مهارات وملكات نفسية ومعرفية تمكنهم من الولوج السلس للدراسة والنجاح في مسارهم التعليمي، وبالتالي التقليص من التكرار والهدر المدرسي"، انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن تضمين البرنامج الحكومي لالتزامات بأهداف مرقمة في قطاع التعليم - ترتيب المغرب في الرتبة 60 - يعبر عن تحمل الحكومة مسؤوليتها التاريخية في هذه اللحظة المفصلية في تاريخ المغرب الحديث، وفي قطاع حيوي يهم الأجيال الحالية والمستقبلة وسواعد نهضة المغرب، حيث نلتزم بتقديم كل سبل المساندة حتى تحقق بلادنا هذا الترتيب، ففي الأخير الهدف الأساسي لأي مكون سياسي أغلبية ومعارضة هو تبوء بلادنا لمراتب متقدمة على صعيد كل المؤشرات وتحقيق الرفاه لهذا الشعب، الذي عاش ودفع ثمن حسابات سياسية ضيقة لعشر سنوات كاملة.

إن إصلاح قطاع التعليم ليس قضية خاصة بالوزارة، بل هو قضية مجتمع كامل بكل شرائحه من قطاعات حكومية وجماعات ترابية ومجتمع مدني ومثقفين، بالإضافة إلى الدور المركزي والحاسم للأسرة في التربية المبكرة للأطفال ومتابعة مسارهم الدراسي وتقويته، وكما قال صاحب الجلالة نصره الله غير ما مرة أن إصلاح قطاع التعليم بصفة عامة هو ورش وطني يقتضي الانخراط الواسع والمسؤول للجميع من أجل كسب هذا الرهان وتحقيقه أهدافه داخل الآجال المحددة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الرياضة تعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق ممارستها، لتشمل كافة شرائح المجتمع، ذكورا وإناثا على حد سواء، وأن تمتد لتشمل المناطق المحرومة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لأن لها من الإمكانية ما يؤهلها أن تصبح رافعة قوية للتنمية البشرية وللاندماج والتلاحم الاجتماعي ومحاربة الإقصاء والحرمان والتهميش الفئوي والمجالي.

كما أن واقع الرياضة عموما تلخصه أزمة الرياضة المدرسية، والتي افتقدت خلال السنوات الماضية تلك التنافسية التي كانت تطبعها، وهي المعتبرة المزود الرئيسي للأندية والجمعيات بالطاقات البشرية المؤهلة للدفاع عن العلم الوطني، ومن هنا فإنه أصبح من الواجب إعادة تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية، اعتبارا لدورها الريادي في الاكتشاف المبكر للمواهب المؤهلة وصقلها.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن تجاوز أزمة الرياضة الوطنية، ينطلق بالضرورة من الانكباب على إصلاح وتأهيل الرياضة المدرسية والجامعية، بغية توسيع قاعدة الولوج إليها وتحسين تجهيزاتها التحتية وشروط ممارستها، في إطار شراكة نموذجية بين الفرق التأطيرية، داخل المؤسسات التربوية والهيئات الرياضية، وبشراكة مع المنتخبين والقطاع الخاص على المستوى الترابي.

ويتطلب كذلك وضع أسس نظام عصري وفعال لتنظيم القطاع الرياضي، يقوم على إعادة هيكلة المشهد الرياضي الوطني وتأهيل التنظيمات الرياضية للانتقال من الهواية إلى الاحترافية ودمقرطة الهيآت المكلفة بالتسيير، وحكامة نظام الدعم والتمويل والشراكة، مما يستتبع بالضرورة تعزيز آليات المراقبة والافتحاص والمحاسبة، والتي تعتبر بمثابة النهج القويم لوضع حد للتعتيم الذي تعرفه مالية العديد من الجامعات والأندية والجمعيات من نزوعات للتبذير وسوء التدبير، وغيرها من الممارسات المخالفة للقانون وللروح الرياضية.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل التعليم العالي أحد أعمدة تنمية البلاد لأنه يحمل مشروع تكوين الشباب وإنتاج المعرفة الأكاديمية كما أنه مطالب بالإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الرهانات المجتمعية والتحديات في سياق عولمة التربية والتكوين والبحث.

ولقد حققت الجامعة المغربية منذ إقرار قانون 01.00 تطورا هاما بخصوص عرض التكوين، وذلك بفضل مجموعة من الإنجازات، تجلت أساسا في التوسيع الهائل للبنيات التحتية.

وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة، فإن التعليم العالي يجد نفسه مطالبا أكثر فأكثر بالإجابة على مطالب اجتماعية ملحة ومتعددة، بحيث أن الرهان الجوهري الذي يطرحه نمو التعليم العالي الجامعي المغربي هو تغطية العجز المتراكم وخلق عملية للرفع من جودة الدراسات الجامعية وتجاوز الأسباب، التي حالت دون نموه وإعطاء أمل للشباب الحاملين للشهادات الذين لا يرون آفاقا لمستقبلهم.

وعليه، أصبح من الضروري أن يستجيب التعليم العالي وخاصة الجامعات لطلبات متنوعة، فهناك الطلب الاجتماعي الملح الذي يحمله المتخرجون أنفسهم وأسرهم وأيضا قطاعات الاقتصاد المتعددة وسوق الشغل، إن المتخرجين وأسرهم يطمحون لأن تكون الدراسات الجامعية منطلقا للدخول في الحياة النشيطة بينما تنتظر المقاولة من التعليم العالي إمدادها بيد عاملة مؤهلة جاهزة قادرة على الاندماج الفوري في عملية الإنتاج.

غير أن الأجوبة التي يقدمها نموذج التعليم الحالي على هذه المطالب هو جواب ثنائي، فهو ينتج من جهة نخبة مكونة في مؤسسة الولوج المحدد، حيث تتوفر هذه النخبة على الوسائل الضرورية للاندماج بسرعة سوق الشغل واحتلال مناصب عليا ومن جهة أخرى يستقبل التعليم العالي

جماهير غفيرة من الطلاب في تكوينات الإجازة الأساسية في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح.

هذا الوضع، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى، جعل بلادنا تحتل الترتيب الواحد بعد المائة عالمياً والترتيب التاسع عربياً سنة 2020 (يعد الترتيب العالمي للتعليم أحد برامج الأمم المتحدة لذلك أصبحت الدول تخصص للتعليم ميزانية خاصة حتى تستطيع أن تحصل على ترتيب لجودة التعليم لديها والذي تقوم بإعداده منظمة اليونسكو).

السيد الرئيس المحترم،

هذا الواقع يحتاج للتغيير لتحقيق هدف البرنامج الحكومي والتزام الحكومة، ولأجل هذا يحتاج للكثير من العمل ويحتاج للكثير من المساندة والانفتاح على التجارب الدولية ويحتاج فتح العديد من قنوات التمويل مع حكامة جيدة ترتكز على نظام لقيادة المؤسسات الجامعية، يكون شفافا وذا مصداقية وموجها نحو حسن الأداء من خلال إرساء تعاقدات متعددة السنوات بين هذه المؤسسات والدولة تحدد بموجبها الأهداف المتوخاة فيما يتعلق بإنتاج الأبحاث العلمية وبراءات الاختراع واستقطاب الطلبة وقابليتهم للإدماج في سوق الشغل، بالإضافة إلى الأثر على الاقتصاد الجهوي والوطني.

ونظن بفريق الأصالة والمعاصرة أن ما جاء بتقرير النموذج التنموي من توصيات بخصوص التعليم العالي يعتبر خارطة طريق للوصول إلى الإصلاح المنشود، فاعتماد طرق بيداغوجية جديدة يتم التركيز فيها على تقوية كفاءات الطلبة، سواء العلمية والتقنية أو الأفقية والسلوكية، واعتماد الرقميات في إعمال هذا التحول، إذ أن جدواها وفعاليتها في التعليم والتكوين لا تحتاجان إلى دليل، ذلك أن أزمة "كوفيد-19" أكدت وسرعت إدراك هذه الحقيقة.

ومن شأن استعمال الرقميات أن يُغير بعمق النموذج الاقتصادي المتعلق بالتعليم العالي، الذي يتيح تقديم برامج تكوين عن بعد تتوج بشهادات لأكبر عدد من الطلبة وبأقل تكلفة، علاوة على ذلك، يجب أن يدمج إتقان أساسيات الرقميات في جميع شعب التكوين ابتداء من السلك الأول من التعليم العالي، وأن يكون الولوج إلى التجهيزات والشبكات الرقمية متاحا لكل الطلبة.

وعليه، فإننا نجدد الدعوة إلى الرفع من ميزانية البحث العلمي وفتح المجال نحو الابتكار والأخذ بالتوصيات التي جاءت في النموذج التنموي من أجل بعث روح جديدة في هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس المحترم،

إن إنتاج سياسة عمومية ثقافية مغربية - مغربية منفتحة على باقي الثقافات تؤثر فيها وتتأثر بها هو الأساس المطلوب في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها عالم اليوم، وهذا لا نظنه قابل لتحقيق إلا ببنية تحتية ثقافية بمميزات وخصوصية مغربية محضة، وبالعناية الكاملة بالرأسمال البشري الثقافي وبأهل الثقافة والفن، بما يضمن لهم الكرامة ويجعلهم في خدمة رسالتهم.

لقد حرص جلالة الملك نصره الله على إعطاء الثقافة ما تستحقه من عناية واهتمام حيث قال في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2013: "واعتبارا لما تقتضيه التنمية البشرية، من تكامل بين مقوماتها المادية والمعنوية، فإننا حريصون على إعطاء الثقافة ما تستحقه من عناية واهتمام، إيمانا منا بأنها قوام التلاحم بين أبناء الأمة، ومرآة هويتها وأصالتها". انتهى كلام جلالة الملك.

كما حرص جلالة الملك خلال الخطاب ذاته على التأكيد على أنه "لما كان المغرب غنيا بهويته، المتعددة الروافد اللغوية والإثنية، ويملك رصيدا ثقافيا وفنيا، جديرا بالإعجاب، فإنه يتعين على القطاع الثقافي أن يجسد هذا التنوع".

كما أكد هذا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير تحت عنوان اقتصاديات الثقافة حيث جاء فيه: ".. يظهر أن الثقافة الوطنية في مكوناتها المادية والمؤسسية وفي إبعادها غير المادية والرمزية التقليدية والعصرية تختزن رأسمال غنينا ومتنوعا، يفترض وعيا سياسيا ومؤسسيا يعمل على استثمار وتنمية وتجاوز عوامل الهدر الذي تهدده، سواء كان تراثنا أو إبداعا، فالأمر ليس ترفا أو موضوعا خطابيا وإنما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية في تعددها وتنوعها اللغوي والمعرفي والوطني وبذاكرة مشتركة بقيم، يتعين اعتبارها في البرامج والمضامين التي يتعين استحضارها في السياسات العمومية ولاسيما في مجالات اقتصاديات الثقافة".

وعليه، فنحن نثمن، أولا، ما جاء به البرنامج الحكومي الذي أكدت من خلاله الحكومة ضرورة الاهتمام بالصناعة الثقافية وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي، وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية والنهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين، وهي الأمور التي تعتبر تنفيذا لما جاء به تقرير النموذج التنموي الجديد، حيث دعا إلى تعبئة التنوع الثقافي بوصفه رافعة للانفتاح والحوار والتماسك، الأمر الذي تأكد خلال أزمة كوفيد 19 التي كشفت عن الدور الحيوي للصناعات الثقافية والإبداعية في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الرفاه الجماعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة لقطاع الشباب مازلنا نتساءل عن مآل الإستراتيجية الوطنية 2030/2015 للشباب التي انطلقت من سياق محلي وإقليمي محكوم بمجموعة من الاعتبارات والسمات نبرز أهمها على النحو الآتي:

- هبة ديمغرافية شبابية مهمة بحيث يمثل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15و29 ثلث المجتمع بنسبة 30%، وهي فرصة وتحدي في الآن ذاته؛
- إقصاء معظم الشباب فغالبيتهم ما يزال يكتوي من التهميش الاجتماعي والبطالة والعطالة، مما أدى إلى انتشار مختلف أشكال

الانحراف الاجتماعي من قبل الإدمان والانتحار والفساد الأخلاقي؛

- فشل المقاربة التقليدية في تدبير قضايا الشباب ذلك أن البرامج القطاعية التي كانت موجهة للشباب لم تكن كافية لاستيعاب تحديات الشباب والإجابة عن أسئلة واقعهم ولملمة جراحاتهم الاجتماعية ورأب الهوة التي باتت تهدد مستقبلهم وتنخر إرادتهم.

وكلها مؤشرات قوية تبين عدم وجاهة ونجاعة التدابير القطاعية التي كانت تنهجها الحكومات السابقة لتدبير قطاع الشباب، والتي تظل غير كافية، ونهجها لا يسمح بتلبية جميع التحديات التي تواجه الشباب، وذلك لمجموعة من العوامل:

- ضعفها وعدم قدرتها على التصدي لأشكال التهميش والإقصاء؛
- افتقارها لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الشباب؛
- عدم التقائية السياسات القطاعية في مجال الشباب، والتي لم تستطع أن تتحول إلى منهج عمل قابل للتحقيق والقياس؛
- العجز على صياغة أجندة وطنية لتنمية الشباب وتوفير ظروف أفضل لهم، وافتقادها لرؤية شمولية ومندمجة، مما جعلها متخلفة عن استيعاب التحديات التي تواجه هذه الفئة؛
- نقص استهداف الشباب المعوز الهش عبر السياسات والبرامج؛
- نقص الخدمات المقدمة للشباب؛
- نقص آليات إطار التعاون الحكومي الخاص والمجتمع المدني؛
- خصاص الموارد المالية والموارد البشرية المؤهلة؛
- نقص تتبع وتقييم سياسات وبرامج الشباب.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن المغرب يتوفر على قاعدة هرمية من الشباب، تمثل مؤهلا ثمينا بالنسبة للبلاد وفرصته نحو المستقبل، حيث أن نسبة البالغين من دون سن الثلاثين تصل إلى أزيد من 60% من الساكنة، في حين يمثل البالغون ما بين 15 و34 سنة 40%، وبغض النظر عن التصنيف الإحصائي للشباب، فإنهم يمثلون إمكانا بشريا مهما، يعد تثمينه بمثابة تحد وطني، مما يجعل الشباب هو الرأسمال الذي لا يعوض بل هو الأمل والمستقبل والحامل الحقيقي لهموم المجتمع الناهض بشؤونه وقضاياه، لذلك نعتبر أن تدبير المسالة الشبابية يستوجب مشروعا مجتمعيا متكاملا وليس فقط خيارا سياسيا أو استراتيجية محكومة بإطار زمني وفلسفة حكومية محددة.

السيد الرئيس المحترم،

في مواجهة التحديات التي طرحتها جائحة كورونا، أظهرت وزارة الصحة قدرتها على التصدي من خلال التدابير الاستعجالية المتخذة للاستجابة لهذا الوضع الطارئ، وإعداد مجموعة من البروتوكولات الطبية لعلاج المصابين بهذا الفيروس، وتزويد المستشفيات في عموم البلاد بالمستلزمات الطبية ومواد الحماية الشخصية إلى جانب التحرُّك بسرعة لزيادة عدد الأسرِّة ووحدات العناية المركزة بالمستشفيات. وبالإضافة إلى ذلك، تعيَّن على الوزارة تكثيف جهودها الإعلامية بتقديم بيانات يومية عن آخر تطورات الوضع الوبائي بناءً على نظام معلومات إلكتروني تتم تغذيته بنتائج فحوصات المختبرات بانتظام، مما يتيح الإبلاغ بشكل لحظي عن معدل تفشي هذه الجائحة واتخاذ القرارات على هذا الأساس.

وهي مناسبة لنوجه كل الشكر والامتنان للأطر الطبية والتمريضية والإدارية والتقنية بوزارة الصحة، فلا أحد ينكر أن ما قام به هؤلاء سجل بمداد من ذهب وجعلنا نفتخر ببلادنا رغم كل شيء، فلا نجاح بدون أخطاء وقد نجحنا تحت القيادة الرشيدة والرؤية الحكيمة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس أدام الله له العز والتمكين.

وهي مناسبة أيضا لنلح على مواصلة الإصلاح بناء على النتائج والخلاصات التي نستخلصها من الأزمة، وهي مناسبة أيضا لأجل إعادة النظر بالمنظومة الصحية وبالخريطة الصحية لبلادنا حتى نكون في مأمن مما هو قادم.

وإذ نشيد بمجموعة الإجراءات التي اتخذت لأجل تحفيز الموارد البشرية، التي تمكنت من الاستجابة للتحديات التي وضعت أمامها، فإن الرهانات المستقبلية تظل كبيرة، خصوصا فيما يتعلق بتنزيل الورش الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية والانخراط فيه. فالنقص المسجل في الموارد البشرية يستدعي اتخاذ مجموعة من المقاربات والحلول والقرارات الآنية والمبرمجة على المديين القصير والمتوسط للتمكن من ضمان نجاعة المنظومة الصحية.ويجب الانكباب على مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمتعلقة بتأهيل منظومة التكوين وتعزيز آليات تبسيط ورقمنة المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية وتدعيم التدبير الجهوي للموارد البشرية حسب الإمكانيات المتاحة لكل جهة.

إن الصحة تشكل أحد أهم انشغالات المواطنين المغاربة، لذلك يوجد تأكيد وإجماع على ضرورة تعميم التغطية الصحية والحدّ من الفوارق الصارخة في هذا القطاع وتمكين كل المواطنات والمواطنين من عدالة صحية، إضافة إلى المطالبة بتجويد الخدمات الصحية والرفع من مردودية القطاع من خلال الزيادة في عدد المناصب المالية لمختلف الفئات والتخصصات، والتوزيع العادل للبنى التحتية الصحية على امتداد الرقعة الجغرافية للمملكة مع إعمال الحكامة من أجل نتائج أفضل.

فبالرغم من توسيع التغطية الصحية، من خلال التأمين الإجباري عن المرض ونظام المساعدة الطبية "راميد"، فإن صعوبات الولوج لمنظومة العلاجات ظلت قائمة بسب ضعف الموارد المالية المرصودة لهذا القطاع، ونسبة التأطير الطبي التي تبقى دون المعايير المعتمدة لدى منظمة الصحة العالمية، والتوزيع غير المتكافئ للعرض الصحي على المستوى الترابي، حيث

تعتبر الصحة مصدر هشاشة بالنسبة للمغاربة، إذ أن 38% من الساكنة لا يتوفرون على تغطية صحية، كما أن الأسر تتحمل في المتوسط 50%من نفقات الصحة.

إن تنامي المخاطر لتفشي الأوبئة على الصعيد الإقليمي والدولي بصورة متكررة، يسائل قدرات تدبير المخاطر والقدرات الاستباقية للنظام الصحي الوطني، كما يتطلب المزيد من الفعالية والنجاعة لتلبية الطلب على العلاجات، سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية، مما يستدعي تعزيز الموارد البشرية لقطاع الصحة وإنجاز البنيات التحتية ودعم القدرات التقنية والتكنولوجية في ما يتعلق بإنتاج الأدوية والبحوث البيوطبية، فضلا عن ضمان جودة الخدمات الصحية وحماية الصحة كحق أساسي للمواطنين باعتبارهما من الخيارات الإستراتيجية المرتبطة بالرأسمال البشري.

إن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، الذي يشكل منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة، سيتطلب تعبئة استثمارات هامة، فضلا عن الانخراط الفعال لجميع القوى الحية من خلال التحلي بروح المواطنة والمسؤولية الفردية والجماعية.

كما يتطلب تنزيل هذا المشروع المجتمعي تعديل مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية القائمة وإعداد أخرى جديدة وإطلاق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، تهم تأهيل المنظومة الصحية.

ومن بين التدابير التي يقتضيها إنجاح هذا الإصلاح، تعزيز الإمكانات والقدرات الطبية الوطنية ومواجهة النقص في الأطر الصحية، لا سيما عبر فتح مزاولة مهنة الطب أمام الكفاءات الأجنبية، وتحفيز المؤسسات الصحية العالمية على العمل والاستثمار في القطاع الصحي بالمملكة وجلب الخبرات والتجارب الناجحة، طبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان لسنة 2018، وهو الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود والبحث عن تمويلات جديدة، فرغم زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية في السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال منخفضاً مقارنة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فاعتباراً من سنة 2017، شكلت النفقات الصحية نحو 5% من الإنفاق الحكومي في المغرب، بينما كان المتوسط العالمي 10 في المئة".

إن ملامح ما بعد كوفيد 19 تنبئ بأن العالم مقبل على أزمات صحية عالمية مشابهة مستقبلا، وهذا يعني أن جيلا جديدا من التحديات الصحية يتطلب جيلا جديدا من التدابير التشريعية والتنظيمية، كما يطرح إشكالات غير مسبوقة، تتطلب إحداث آليات تدبيرية حديثة ومتخصصة. ومن هذه الآليات، ما يتعلق بالشق المالي لتوفير الإمكانات المادية لمواجهة هاته التحديات الصحية، وطبيعة تعامل وزارة الصحة مع سوق المنتجات والتجهيزات والمستلزمات الطبية، وصولا إلى حكامة تدبير الصفقات والطلبيات العمومية وطرق تنفيذها ونجاعتها، فتهالك البنيات الصحية لا يسمح بتطويرها لمواجهة هاته التحديات المستقبلية، كما أن الإرث الثقيل المتمثل في تعقد المساطر والبيروقراطية يعتبر عائقا أمام تطوير صناعة وطنية كفئة، إضافة إلى ذلك فإن الخصاص في مجال التخصصات العلمية والتقنية لا يسمح بتدبير سليم لعمليات ترخيص الشركات والمستلزمات الطبية، ويضاف إليه ضعف التنسيق بين مديريات وزارة الصحة على مختلف المستويات.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نسجل بارتياح ارتفاع الميزانية المخصصة لقطاع الصحة التي بلغت برسم سنة 2022، 23.551.000.000 درهم، بزيادة قدرها ثلاثة ملايير 741.000.000 درهم مقارنة بسنة 2021 ما يمثل زيادة بـ 19% مقارنة بميزانية سنة 2021، إضافة إلى إحداث 5500 منصب مالي جديد.

السيد الرئيس المحترم،

لقد شَهد المغرب تسارعا مُطَّردا في نمو ساكنة المدن، وخاصة منذ منتصف القرن العشرين، كما ساهمت السياسات العمومية، بدون شك، في تحسين واقع السكن بالنسبة لعدد كبير من الأسر، غير أن الظروف التي اجتازها المغرب اليوم مثل باقي دول العالم بفعل هذه الأزمة الصحية، تفرض قراءة متأنية للمجهودات المبذولة في هذا المجال، واستخلاص الدروس فيما يتعلق بالنواقص والمتطلبات لمواجهة الطوارئ والأخطار.

إن السكن الاجتماعي يعتبر أحد أولويات السياسات العمومية، وقد أولته الدولة أهمية خاصة منذ الاستقلال وبالخصوص خلال العشرين سنة الماضية، بهدف تدارك الخصاص واستباق الحاجات المستقبلية نتيجة التزايد الديمغرافي والهجرة القروية وارتفاع حدة الضغط على المدن، فقد تحول المغرب في ظرف زمني وجيز إلى بلد حضري بفعل تسارع وتيرة التمدن به، إذ تضاعفت ساكنة المدن ما بين 1960 و2014 بـ6 مرات في الوقت الذي ارتفع عدد السكان الإجمالي بـ3 مرات فقط، ومن المنتظر أن تحتضن المدن أكثر من 70% من الساكنة عند حلول 2030 كما أشرنا سابقا.

لقد أكد النموذج التنموي حاجة بلادنا إلى انطلاقة جديدة هدفها الأسمى وضع أسس الإدماج الفعلي للإنسان المغربي، والسكن هو منطلق هذا الإدماج، فبالرغم من الإمكانات المالية والبشرية والتقنية المخصصة، لم تفلح برامج السكن في إحداث هذا الإدماج لأنها ظلت حبيسة المحاسبة الكمية ورهينة ندرة العقار وذلك بالرغم من توظيف أكثر من 15.000 هكتار من العقار العمومي في السكن الاجتماعي منذ 2003.

لقد حرصنا بفريق الأصالة والمعاصرة على مر عشر سنوات على التنبيه للقضايا الكبرى التي تفرض نفسها عند مناقشة الواقع السكني ومقاربته في المغرب، أولها "نموذج السكن"، فقد أصبح ملحا فتح نقاش منتج حول طبيعة السكن الملائم لخصوصيات والحاجيات المتجددة للأسرة المغربية، كمنطلق لبلورة كل سياسة تهدف إلى إنتاج السكن في المستقبل، وثانيها

"المسألة العقارية"، حيث حان الوقت لاعتماد سياسة وطنية تعتبر العقار ثروة وطنية استراتيجية نادرة يجب تدبيرها بشكل معقلن ضمانا للنمو المستدام.

أما القضية الكبرى الثالثة، فتتمثل في "التخطيط الحضري ومسألة الإدماج الاجتماعي"، فالتخطيط الحضري الناجح هو الذي يوفر أسباب الاندماج الاجتماعي والوظيفي في تطور المجالات، في حين تتعلق القضية الرابعة ب "الحكامة وإشكالية تدبير السياسات السكنية"، أي أن بناء إدارة ناجعة لإشكاليات السكن والإدماج الاجتماعي، تقتضي اليوم الانطلاق من التقييم الموضوعي والمسؤول للاختيارات الموضوعة، والدراسة المتأنية لآثارها المجالية ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية والعمل على بلورة حلول وآليات مساعدة على التنفيذ.

أزمة جائحة كورونا، أثرت أيضا بشكل واضح على القدرة التشغيلية للقطاع العقاري بالمغرب، بعد فقدانه أزيد من 9000 منصب السنة الفارطة، بنسبة قدرت بـ0.78%، وذلك بسبب تأثيرات كوفيد 19.

وتشير الأرقام والإحصائيات إلى أن عدد الوحدات السكنية المنجزة التي تم تشييدها سنة 2020، من طرف الشركات العاملة في القطاع العقاري، لم تتجاوز ما يناهز 128.493 وحدة، مسجلة تراجعا بنسبة 15% مقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت 158.532 وحدة سكنية.

وتفيد نفس الأرقام أن الوحدات السكنية التي شرعت الشركات العاملة في القطاع في بنائها سنة 2020، عرفت أيضا تراجعا ملحوظا، حيث تقلصت إلى 110.613 وحدة، مسجلة تراجعا وصل إلى 37.23%، مقارنة مع 2019 التي وصلت فيها الوحدات إلى 176.220.

وعلى الرغم من أن الحكومة أطلقت منصة رقمية لتسهيل تمويل القطاع العقاري من خلال توفير مرونة على تسديد القروض في خطوة تعكس الحرص على الحفاظ على نشاط العقارات رغم الوباء وتحفيز المستثمرين وتسهيل التعاملات الرقمية إلا أن القطاع لازال يعاني من مشاكل جمة.

وهنا لابد من التثمين والإشادة بإعلان الوزارة الوصية تنظيم مناظرة وطنية للتعمير والإسكان، لأجل المناقشة والتداول في مختلف الإشكالات والنقط الأساسية قصد إطلاق استراتيجية وطنية خاصة متكاملة ومستجيبة لتحديات ورهانات المستقبل، بما في ذلك مراجعة المنظومة المؤطرة للتخطيط الترابي الذي يشكل ورش إصلاح استراتيجي يتوخى تجديد وتطوير آليات التخطيط والتدبير الحضري، الشيء الذي من شأنه تحفيز الاستثمار والاستجابة للإكراهات المرصودة.

هذه المناظرة ستكون فرصة لمراجعة السياسات العامة والإصلاحات، التي تم اعتمادها في مجال الإسكان ورسم المعالم الرئيسية لاستراتيجية جديدة تعزز تحسين البيئة المعيشية للأسر من جهة، وتعمل على دعم الاستثمار في القطاع من جهة أخرى. ونؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة بهذه المناسبة على أهمية تحيين وسائل وآليات عمل الوزارة وضمان الالتقائية بين الاستراتيجيات القطاعية للوزارة والسياسات العمومية، في أفق تحسين فضاء عيش الساكنة وجعل المواطن محورا للتنمية.

فيما يتعلق بقواعد التخطيط المجالي، فقد أصبح هذا التخطيط يرصد في الوقت الحالي مختلف قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالمدن والقرى، حيث أصبح يراعي مقومات المجال الجغرافي بكل جهة وتطلعاتها المستقبلية من أجل تأهيل المجالات الترابية، والرفع من قدرتها على استقطاب الاستثمار وخلق الثروة وتحسين إطار عيش المواطنين. وفي هذا الإطار تم تعزيز الحضور القوي والقريب للوكالات الحضرية في تهيئة مختلف الجوانب الحضرية والعمرانية، باعتبارها إدارات متخصصة وذات بعد ترابي قريب من باقي المدبرين المحليين والفاعلين في مجال التعمير على المستوى المحلي.

إضافة إلى ذلك يجب تعميم رخصة البناء في الوسط القروي والحضري على حد سواء، كما يجب تعميم التغطية بوثائق التعمير، خصوصا تصاميم التهيئة على مختلف المدن والمراكز وتمكينها من الأدوات التقنية والقانونية الضرورية لتأطير مجالها وجعلها قادرة على مواكبة وتلبية الحاجيات الجديدة المتزايدة، خاصة في ميداني الإسكان والتجهيزات الأساسية، وجعلها قادرة على الاستجابة للوظيفة الاجتماعية والاستثمارية. فالمراكز الحضرية وباقي المناطق القروية تشكل متنفسا حقيقيا للمدن على اختلاف مستوياتها، لذا يجب أن تحظى بأهمية كبيرة لتكون قادرة على جلب الاستثمارات بمختلف مجالاتها التجارية والصناعية والسياحية والفلاحية، كما هو الحال بالنسبة للصناعة الفلاحية التي أصبحت تحوز مجالات مهمة بمثل هذه المجالات، خاصة بالقرى الأقل نموا بالرغم من خيراتها الفلاحية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع الماء، فنسجل أن اعتمادات الأداء المرصودة لمشاريع السدود الكبرى بلغت أزيد من 2.66 مليار درهم واعتمادات الالتزام 19.8 مليار درهم. وتشمل الأشغال المبرمجة برسم السنة المقبلة مواصلة الدراسات الأولية لبناء ثمانية سدود كبيرة، وكذلك إطلاق الدراسات الأولية لإنشاء أربعة سدود كبيرة أخرى وخمسة سدود صغيرة.

غير أنه لابد أن نؤكد أن هناك تراجع وتيرة برمجة السدود الكبرى لسنة 2022، فبعدما سجل المغرب نسبة إنجاز 5 سدود كبرى سنويا، تحدثت الميزانية الفرعية لسنة 2022 عن إنهاء أشغال 3 سدود كبرى فقط، رغم أن سدين منها كانا أصلا في مراحل جد متقدمة من الانجاز خلال سنة 2021، وهما سد تيداس 95% وسد إيكدز 90%. المشاريع المسطرة لسنة 2022، كالسدود الصغرى والمتوسطة ومشاريع الحماية من الفيضانات ومحطات معالجة المياه العادمة.

بالنسبة للتطهير السائل بالعالم القروي، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن هذا المجال يجب أن يحظى بأهمية خاصة، بالنظر لأهمية هذا

البرامج ووقعه الإيجابي على ساكنة العالم القروي خاصة في مجال النهوض بأوضاعها الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بقطاع الموانئ، نشدد على ضرورة تعزيز الرصيد المينائي عبر مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من الموانئ، وعلى رأسها كل من ميناء الناظور غرب المتوسط، والذي يمثل رهانا قويا لجلب الاستثمارات والنهوض باقتصاد الجهة وعموم البلاد، كما ننوه ببرمجة الطريق السيار جرسيف - الناظور عبر صاكة، ونطالب بالتعجيل بإنجازه، نظرا لأهميته، بالإضافة إلى ميناء الداخلة الأطلسي الذي يعتبر جوابا صريحا على أعداء وحدتنا الترابية، ومشروعا مهما سيفتح آفاقا جديدة لتنمية المبادلات التجارية على الصعيدين الإقليمي والقاري.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فلا شك أن التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا من بطالة أو انخفاض في الدخل وما صاحب ذلك من قلق حول المستقبل شكلت ضغوطا على الأسر خصوصا الفقيرة،

وقد ضاعفت الإجراءات الاحترازية ضد تفشي الفيروس من الضغوط على المرأة في المنزل، كما توالت الأخبار عن ارتفاع معدلات العنف الأسري منذ اندلاع أزمة فيروس كورونا وفرض الحجر المنزلي وتوقف العمل.

وبالإضافة إلى تعرض المرأة لكل هذه الضغوط داخل المنزل، فهي أيضاً ربما فقدت عملها، خصوصاً أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من العاملين في القطاعات التي تأثرت بالإغلاق مثل السفر والسياحة والمطاعم

لقد تساءل المغاربة، وتساءلنا معهم، ما مرة عن دور وزارة التضامن في صيغتها الفارطة في ظل جائحة كورونا، في الوقت الذي هبت كل القوى الحية لأجل تقديم ما يمكن تقديمه لتجاوز الأزمة وتداعياتها الاجتماعية، حيث اختارت الوزيرة السابقة طريق إصدار دلائل مكتوبة وخطط ومشاريع لم تراوح رفوف مكاتب الدراسات التي أنجزتها.

هذه الوزارة التي نرى بفريق الأصالة والمعاصرة، أنه أصبح من اللازم أن تكون محور اهتمام جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعين، نظرا للدور الذي من الممكن أن تلعبه فهي قائمة على شؤون أهم وحدة في المجتمع الأسرة والطفولة والفئات الهشة ومن المفترض فيها أن تنتج لنا سياسة عمومية تواكب الطفولة ثم الأسرة والمرأة.

كما يجب أن نستحضر بالمناسبة دور الأسرة المغربية بخصوصيتها الثقافية والهوياتية، ويجب أن نستحضر معها منظومة القيم التي أصبحت تنكسر يوما بعد يوم، مما يستوجب توفير كل السبل المالية والبشرية واللوجيستيكية لأجل إبداع سياسية عمومية تعيد للأسرة المغربية قيمها وتراثها الذي أصبح في خطر، ونحن بفريق الأصالة والمعاصرة،ندعو إلى إعادة النظر في تمويل هذه الوزارة ماليا نظرا لما لها من دور مهم ومهم جدا ونظرا لما تحتاجه بلادنا من أوراش تستهدف الأسر والطفولة والمسنين وذوي الإعاقة، فالمجتمع في تطور والتطور بسلبياته وايجابيته ولعل بعض سلبياته تمس هذه الفئات وبالتالي علينا استدراك عشر سنوات مضت من الصراعات السياسية والأيديولوجية التي طبعت هذه الوزارة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

كانت تلك أبرز الملاحظات التي استوقفتنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ونحن نتصفح الميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الوزارية، ونحن على يقين تام من أن للحكومة من الإرادة والجدية ما يمكنها من ترجمة تعهداتها والتزاماتها على أرض الواقع، خاصة وأن التدابير المسطرة في مشروع القانون المالي تعتبر ترجمة فعلية لالتزامات الحكومة خلال البرنامج الذي عرضه السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا نصوت بالإيجاب على هذه الميزانيات الفرعية.

وشكرا لكم.

III- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2022.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2022، نود أن نؤكد على أن إعطاء البعد الدستوري للقضاء الذي تم الارتقاء به إلى سلطة مستقلة بهدف تعزيز البناء الديمقراطي والتنموي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي هي قفزة نوعية ، على اعتبار أن هذا القطاع قد فتح جملة من الأوراش لإصلاح منظومة العدل الذي يبقى الركيزة الأساس لأي تنمية اقتصادية واجتماعية وتعزيز الحقوق والحريات وبناء دولة الحق والقانون ، الأمر الذي يستلزم استكمال هذه الأوراش على المستوى التشريعي والمؤسساتي.

وعليه فإن هذا المعطى يسائل الحكومة عن التدابير المواكبة لاستكمال إصلاح منظومة العدالة، وخاصة أن المغرب شهد كسائر دول العالم تأثيرات

كبيرة لوباء "كوفيد-19" على مجموع نواحي الحياة العامة والتي مست الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكان لها أيضا تداعيات على الإدارة المغربية وعلى علاقة المواطن بها، كما عرفت تحديات تمثلت في التحول الرقمي السريع الذي فرضته الجائحة وكذلك تحد متمثل في استمرارية المرفق العمومي...

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن بلادنا بحاجة إلى سلطة قضائية مستقلة سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية والجماعية. سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون وذلك عن طريق العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور من قبيل مجموعة القانون الجنائي الذي تم سحبه من طرف الحكومة من لجنة العدل (بمجلس المستشارين)، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية، قانون الالتزامات والعقود...

كما نؤكد على ضرورة إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛ كالقانون المنظم لمهنة المحاماة، والقانون المنظم للموثقين.

وفي نفس السياق على الوزارة أن تولي مزيدا من الاهتمام بالأعوان القضائيين وذلك بالعمل على تحسين أوضاعهم المادية وظروف اشتغالهم ، مع الاهتمام أيضا بالأعوان العرضيين، وكذلك الشأن بالنسبة للنساخ.

على اعتبار أن إيلاء الاهتمام بهذه القوانين المنظمة للهيئات المساعدة للقضاء وغيرها من الأدوات القانونية التي تؤطر منظومة العدالة في أفق تمكينها من القيام بالدور المنوط بها، من شأنه تكريس سيادة القانون وتحقيق المحاكمة العادلة وتقوية دور القضاء في حماية الحقوق والحريات الأساسية، خاصة في ظل حالة الطوارئ الصحية التي لا ينبغي أن تحول دون تمكين المتقاضين من حقوقهم الدستورية كاملة.

هذا، بالإضافة إلى الآليات المتعلقة بنجاعة القضاء المتمثلة أساسا في تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي من خلال انجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكامتها من خلال مواصلة تنزيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة، تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل تنامي الوضع الوبائي.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة الإسراع بإخراج مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

وهنا نتساءل عن مدى نجاعة المحاكمات عن بعد وعن مستوى الضمانات المكفولة للمتقاضين في إطار محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية المتعارف عليها، علما أن هذه المحاكمات تظل غير كافية تقنيا ولا تترك المجال الاستعمال كل الآليات التي يضمنها الحضور بالنسبة للتحقيقات على مستوى النيابة العامة والقضاة، مما يستلزم القيام بدراسات تقييمية لهذا الإجراء لتفادي القصور.

مع التأكيد على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جماعي لرسم معالم جديدة لعدالة ما بعد جائحة كورونا والانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع حقوق الإنسان تستلزم الوقوف على ماهية منظومة حقوق الإنسان إجمالا، فهي مجموعة قيم كونية تعمل مختلف المجتمعات والدول على تكريسها من أجل إرساء مبادئ العدالة والمساواة لبناء مجتمع تسوده الثقة والأمان بفعل تضافر جهود كل مكوناته، على اعتبار أنها منظومة شاملة ومتكاملة ولا يمكن أن تكون سياسة عمومية.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي نعبر - كما سبق وأن أكدنا في عدة مناسبات - عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثمنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

بيد أننا نود إثارة بعض الملاحظات في الشأن الحقوقي ببلادنا خصوصا في ظل تداعيات جائحة "كوفيد-19" الذي اجتاح العالم ومن ضمنه بلدنا المغرب، والتي تتجسد في التأكيد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم فيما يتعلق بالحق في الشغل حيث يعاني الكثير من فقدان الشغل وما ترتب عن ذلك من معاناة دون أن نغفل الإشادة بالإجراءات الاستباقية واليقظة في اتخاذ التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن إجراء حالات الطوارئ الصحية الذي انتهجته بلادنا جراء تفشي وباء "كوفيد-19".

كما نود إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي ولابد من الإشارة هنا إلى تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال، طبقا للمواثيق الدولية.

لا شك أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسة وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه ولعل هذا مطلب طرحناه غير ما مرة ولازلنا نؤكد عليه، نود الاشتغال على توفير الآليات اللازمة لمد الجسور للمزيد من التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، ندعو إلى تمكين البرلمان من التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

لا شك أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

إننا في الفريق الاستقلالي وانطلاقا من إيماننا العميق بضرورة ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، نود من الحكومة بكل هيئاتها المكلفة بقطاع حقوق الإنسان العمل على أجرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا المجال عن طريق تطوير أدائها فيما يرتبط بالحقوق الثقافية والاقتصادية والبيئية، التزاما بمضامين الفصل 31 من الدستور التي تنص على الحق في التربية والتشغيل، في نسق يستلزم احترام العدالة المجالية من خلال المساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نود في هذه المناسبة تسجيل الدور الذي تضطلع به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان المتمثل في فتح جسور التواصل مع البرلمان بمجلسيه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن السؤال هو:

إلى أي حد تلتزم الوزارة بهذه الاختصاصات مع السلطة التشريعية؟

وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية أو بالسياسات العمومية ؟

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يتأسس على:

- ضرورة تبني الحكومة لمقاربة إيجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛
- واحترام القطاعات الوزارية للآجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنيتها، وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية؛
- تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

أما بخصوص المجتمع المدني الذي يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فإنه بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن الاهتمام بهذا المجال يفرض مضاعفة الجهود للنهوض به وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية، إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى مزيد من الحكامة والتأهيل، وفي هذا الإطار نسوق القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي والذي تضمن أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدي مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

لذلك، فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس المحترم،

إن إصلاح قطاع الوظيفة العمومية، يعد ورشا سمته الاستمرارية، مواكبة التطور المرفق العمومي، وبالموازاة مع تزايد واختلاف الحاجيات المواطن بشكل عام، التي تفرض التجديد والإبداع في أساليب تدبيره وتسييره، وهو ورش كان مطروحا دائما وبقوة منذ الاستقلال، حيث ساهمت جل الحكومات المتعاقبة في تطوير أداء ونجاعة الإدارة المغربية، لكن بالرغم من كل المجهودات التي بذلت في إطار إصلاح منظومة الوظيفة العمومية بالمغرب، فهي لم ترق إلى مستوى الرؤية الشمولية المندمجة، وظلت حبيسة الإجراءات ذات الطبيعة القطاعية، الفئوية، والتقنية.

وفي هذا الإطار، لابد أن ننوه بالإستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها عن طريق الانتقال الرقمي الذي يعد نقلة نوعية في مجال الإدارة والتواصل مع المرتفقين، كما ننوه بهذا الورش الذي يستهدف مواصلة العمل على تكريس مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي، حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقاولة المغربية وتقوية تنافسيتها، الأمر الذي يفرض ضرورة تحسين العلاقة بين المرفق والمواطن باعتبارها جوهر عمل المؤسسات، ولعل الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية 14 لأكتوبر 2016 قد حدد مختلف المرافق المعنية بهذه العلاقة كما يلي: **"وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية والإدارة الترابية، أم المجالس المنتخبة والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية، كما أقصد أيضا مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن كيفما كان نوعها، فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه في أحسن الظروف والآجال وتبسيط المساطر**

وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه" انتهى منطوق جلالة الملك.

إن من شأن كل ذلك أن يؤسس بالفعل لصرح دولة الثقة التي تعطي لكل مواطن الحق في الاستفادة المنصفة والعادلة من خدماتها.

إن الإصلاح الشامل للشأن الإداري، يستوجب تعزيز قيم الشفافية، وترسيخ الحكامة الإدارية وتخليق المرفق العمومي، وعلى هذا الأساس فإننا في الفريق الاستقلالي نورد بعض التوصيات التي أكدنا ولازلنا نؤكد عليها ونطرح بعض الاستفسارات التي تتمحور حول:

- العمل على مواصلة الحوار والنقاش المسؤول، وتفعيل مأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال الانكباب على دراسة الملفات المطلبية لمختلف هيئات الموظفين والأجراء بما يضمن اعتماد الأجر المتساوي من أجل العمل ذي القيمة المتساوية، وإقرار المساواة بين تعويضات أطر الدولة من نفس التكوين ونفس المؤهلات، وإحداث نظام ترقي منصف للموظفين ورد الاعتبار إليهم؛

- أهم محرك للإنتاج والعامل الأساسي في تطوير وتحديث الإدارة المغربية، هو الموارد البشرية، لذلك فإن إشكالية تدبير هته الموارد من الأمور التي تشكل حاجزا أمام تحقيق حكامة جيدة، فحسن التدبير لا يمكن أن يتم إلا إذا وكلت إدارة أقسام ومصالح الموارد البشرية لمن لهم رصيد مهم من التجارب و لهم دراية وتكوين في هذا التخصص. ولعل هذا ما شدد عليه جلالة الملك ضمن رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا، الذي نظم يوم 27 فبراير 2018 بالصخيرات، أن إصلاح الإدارة، وتأهيل مواردها البشرية، **"..باعتباره خيارا استراتيجيا لبلادنا، سيساهم لا محالة في إرساء الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي نطمح إليه، وفي جعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات"**، انتهى المنطوق الملكي.

الإدارة ملزمة بإشراك موظفيها في أي تحديث تريد القيام به، وذلك عن طريق التواصل، التعبئة والتكوين والتكوين المستمر... وأيضا ملزمة بتأهيل هذا العنصر البشري على مستوى تكنولوجيا المعلوميات لاستخدامها في علاقته بالمواطنين.

وفي هذا الإطار نقف عند التحولات التي شهدها ورش الرقمنة بالمغرب، لنجد أن القطاع الرقمي حقق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية ؛ وهو ما جسدته العديد من الإستراتيجيات والبرامج المعتمدة، من قبيل إستراتيجية المغرب الرقمي لسنة 2013 ومخطط المغرب الرقمي لسنة 2020 ولقد تأكدت فعاليته في ظل جائحة "كوفيد-19" وما ترتب عنها من احترازات لتفادي تفشيها حيث فرضت السرعة والمرونة لتقديم الخدمات الحيوية (مثل إعانات البطالة والخدمات الطبية) وهذا أمر بالغ الأهمية.

ومن هذا المنطلق، تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب والموسوم بالتحولات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض تطوير النظام البيئي - الرقمي المرتبط بالشركات والمقاولات.

كما نود أن نؤكد أيضا على ضرورة الاشتغال على وضع إطار قانوني رقمي يضمن ثقة المستخدمين، وتعزيز مرونة الخدمات، وتشجيع الاستثمارات الرقمية في القطاعين العام والخاص، وتحسين المهارات البشرية الرقمية.

كما يجب العمل على إنشاء جيل جديد من البنية التحتية الرقمية بمختلف أنحاء البلاد، مع تسجيل أنه في المناطق النائية نجد الكثير من الدواوير لازالت بعيدة كل البعد عن هذه المعطيات.

- ضرورة مراجعة القانون الأساسي للوظيفة العمومية لكي يتماشى مع المستجدات الدستورية و التحولات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، وهنا نتساءل عن متى سيتم إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود؟

- الالتزام بشرط "التخصص فيما يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية، نظرا السوء توزيع الموظفات والموظفين واشتغال الكثير منهم في مناصب لا تتناسب وشواهدهم العلمية والتكوينية، مما يطرح عدة إشكالات على مستوى العمل والإنتاج؛

- ما هي وضعية الموظفين في إطار مرسوم إعادة الانتشار وما يترتب عنه من تداعيات وأثار على مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية؟ فالمرجو مراعاة هذه الاعتبارات عند تنفيذه دون إغفال متطلبات الجهوية المتقدمة؛

- التأكيد على أن إصلاح الإدارة يجب أن يتماشى بشكل متناسق مع اللاتمركز الإداري على اعتبار أنه أحد الرهانات الكبرى وأحد الخيارات الإستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تفرضها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات وتطلعات المواطنات والمواطنين، على اعتبار أن اللاتمركز الإداري يعطي دفعة قوية للجهوية الموسعة التي يسعى المغرب لتفعيلها.

لذلك، سيكون على الأطراف الوزارية المعنية على المستوى الجهوي العمل على تجميع عدد من المصالح الوزارية في إطار مديرية جهوية تماشيا مع مبادئ الحكامة الجيدة والتدبير المعقلن وتبسيط وتسهيل المساطر الإدارية أمام المرتفقين والمستثمرين بهدف تطوير التنمية الشاملة، والارتقاء الاقتصادي، عبر جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، وإرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة، وفي هذا السياق لا بد أن نسجل تأخر صدور النصوص التطبيقية لميثاق اللاتمركز الإداري؛

- التأكيد على ضرورة التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وكذا الالتزام بمعايير الكفاءة لأن تلك التعيينات اتسمت في بعض الأحيان بالانتقائية ولا ترقى إلى مستوى طموحات دستور 2011.

فبعد مرور ست سنوات على تطبيق القانون المنظم للتعيين في المناصب العليا، يلاحظ أنه بالرغم من مختلف التعديلات التي أدخلت عليه

والتي هي أساسا طفيفة وجود عدة إشكالات ترتبط بطريقة الإعلان عن هذه المناصب والشروط الواجب توفرها في المرشحين لهذه المناصب والتي هي غير متاحة للجميع، مما يستوجب التفكير في توحيد الشروط المطلوبة بين مختلف القطاعات، لتكريس الثقة بين الحكومة ومختلف مصالحها.

كما يلاحظ أن الكفاءات النسائية لازالت لم تحض بنصيبها من المناصب العليا بالرغم من تأكيد مضامين الدستور على ذلك.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022، نلاحظ في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن قطاع السجون في بلادنا، أنه وبالرغم من التطور الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، إلا أن هذا المخطط الإصلاحي لازال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساسا في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة، إذ تطرح جملة من الإشكالات القانونية والحقوقية؛ على مستوى المعتقلين، وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء؛ سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية، والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة ملزمة بالإسراع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة للحد نسبيا من ظاهرة الاكتظاظ في تدارك إعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، خاصة في الحالات العادية، وهنا لابد أن نسجل أن عدد المعتقلين احتياطيا ارتفع بشكل مهول خلال فترة الحجر الصحي الذي انتهجته بلادنا للتخفيف من تفشي وباء "كوفيد-19" الذي اجتاح العالم ابتداء من سنة (2020)، علما أن السجن فضاء منغلق يسهم في تفشي العدوى بشكل كبير وسريع، وفي هذا الإطار لابد أن ننوه بالمجهودات التي قامت بها المؤسسة لإدارة وتدبير هذه الوضعية الوبائية وانخراطها في عملية التلقيح لضمان صحة الساكنة السجنية وتوفير الحماية اللازمة كباقي المواطنين.

ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد، واعتداء على الموظفين (نذكر بشهيد الواجب أحد حراس السجن المحلي بتيفلت اكتوبر 2020) ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها، وتكشف عن فشل السياسة العقابية التي أفقدتها دورها الإصلاحي.

من هذا المنطلق لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهذيب والإدماج في حقهم.

فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

كما نؤكد مرة أخرى ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إداريا وماديا مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية، نظرا لجسامة العمل الذي يقومون به، فالملاحظ أن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيدا من العناية والاهتمام ، لذا وجب إعادة النظر في القانون المنظم (القانون رقم 23.98) لهذه المؤسسة لكي تواكب مقتضيات دستور 2011 ومستجدات المبادئ والمعايير الدولية للسجناء.

كما نناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع تكثيف الجهود والعمل على إيجاد الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

قبل الشروع في دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم قانون مالية 2022، نود في البداية باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن نتوجه بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسيمة، في الفحص والتدقيق والدراسة.

كما نعتبر هذه المناسبة فرصة لكي نشيد بالتواصل الإيجابي للمجلس مع المؤسسة التشريعية عبر جملة من التقارير التي يصدرها والتي تشكل مجالا مثمرا للتعاون المؤسساتي لتخليق المجال العام.

لا شك أن لهذه التقارير دور فعال بالنسبة للبرلمان تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية، ومراقبة العمل الحكومي كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة.

غير أننا في الفريق الاستقلالي نلاحظ أن هذه التقارير تظل في هذا المستوى ولا تفعل على المستوى الملموس وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تحيينها.

إن المحاكم المالية أصبحت تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها هيآت عليا للرقابة على المال العام تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات

الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة.

وبناء عليه، فإننا في الفريق الاستقلالي نود التأكيد كلما كنا بصدد مناقشة ميزانية هذا المجلس على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس البرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية لابد أن نستحضر ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم قانون مالية 2021 أنها توجد عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة، على اعتبار أن مهمتها الأساسية تكمن في تأمين حسن سير العمل الحكومي، وهي مهمة ثمنها عاليا، بالإضافة إلى كونها تضطلع بدور تنسيقي فيما يتعلق بعملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، وفي هذا الإطار ننوه بتميزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما أن دور الأمانة العامة يتميز بالدينامية أساسا في العمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فبالإضافة إلى هذه المهام الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة ، فإننا نؤكد مرة أخرى على الإشادة بانخراطها في مشروع التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا والتي أضحت متجاوزة لا تتلاءم مع الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، في إطار اللجنة العليا التدوين وتحيين التشريع، التي تمت الإشارة في معرض تقديم ميزانية الأمانة العامة لسنة 2020 مع العمل على إصدار المرسوم المتعلق بها.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بالإنجازات التي حققتها الأمانة العامة خلال هذه السنوات والتي تتجلى أساسا في رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية على اعتبار أن هذه المبادرة تشكل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين مع التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، غير أنها لازالت مطالبة اليوم ببذل مزيدا من الجهود لتحسين آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج حتى تصبح في متناول جميع المواطنين.

كما نود ونحن بصدد مناقشة ميزانية الأمانة العامة للحكومة أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة انفتاح الأمانة العامة على محيطها السياسي وعلى الجامعات حتى تتمكن من تشكيل نخب كفيلة بالصناعة التشريعية، وفي هذا الاتجاه نوصي بوضع نظام معلوماتي يجمع ما وبين مختلف القطاعات الوزارية المعنية ، وباقي المؤسسات الدستورية مع توسيع المشاركة العمومية بطريقة إلكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

كما نود الوقوف عند التباين الحاصل في إطار المدة الزمنية التي تتطلبها دراسة المشاريع قوانين التي تأخذ وقتا طويلا قبل وصولها إلى المؤسسة التشريعية في حين أن دراستها ومناقشتها لدى البرلمان لا تأخذ وقتا كافيا، للتأمل والمراجعة من أجل تجويد النص وفي مجال النشر دأبنا على التنويه بعمل الأمانة العامة الهام جدا في إصدار سلسلة من الوثائق القانونية تستهدف الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس السياق نود تذكير الأمانة العامة للحكومة مرة أخرى بـ:

- مواصلة العمل على إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة؛
- العمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات؛
- وضع دليل للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية؛
- التسريع بإصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها و تبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى والتي أثرناها غير ما مرة.

أما في مجال الجمعيات والمنفعة العامة، فإننا السيد الأمين العام للحكومة وكما سبق وأن تساءلنا في عدة مناسبات عن العمل الخيري ببلادنا، على اعتبار أن القانون المنظم للجمعيات أصبح متجاوزا ويتطلب إعادة النظر في المنظومة إجمالا، عملا بالأوامر الملكية السامية وفي هذا الإطار لا بد أن نستحضر القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي (دخل حيز التنفيذ، بعد صدوره بالجريدة الرسمية عدد 7010، بتاريخ 5 غشت 2021) الذي جاء استجابة لهذه الأوامر و مراعاة لتحولات المجتمع المغربي بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هذا المجال أصبح مصدر استرزاق لبعض الناس مما فرض وضع إطار قانوني منظم للجمعيات، مع العلم أن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية.

وفي الختام، وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، فإننا في الفريق

الاستقلالي سنصوت عليها بالإيجاب.

2) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة؛
- الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط؛
- ميزانية مجلس المستشارين؛
- الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية؛
- الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تناقش داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في مناقشة الميزانيات الفرعية برسم مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2021.

بداية لا يسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نعبر عن كبير الامتنان للمجهودات السامية التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتحتل بلدنا المكانة التي يستحقها في مصاف الدول السائرة في طريق النمو، والتي عززت بسعي جلالته لجعل المغرب منطلقا للتنمية بإفريقيا، وأن نشيد بكل فخر واعتزاز بالتوجيهات الملكية السامية التي جعلت ورش الحماية الاجتماعية قاطرة للتنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية والإنصاف ستمكن المغاربة قاطبة من الاستفادة من خدمات اجتماعية وتعويضات عائلية وتغطية اجتماعية كانت محرومة منها.

ا- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا من أن نجدد التهنئة للسيد رئيس الحكومة وللأحزاب المشكلة للأغلبية على الثقة التي حازوها من طرف المواطنات والمواطنين والتي زكتها الثقة المولوية الغالية بتعيين حكومة منسجمة بهندسة استشرافية وبمشاركة نسائية وازنة، ولابد كذلك من التنويه بالسيد رئيس الحكومة في تدبير شؤونها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تعمل تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبوابها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي ينبغي ألا ننسى أن الإدارة توجد تحت سلطته بقوة الدستور. وهنا نقترح العمل على ضرورة توفير هذه المؤسسات لتقارير نجاعة الأداء وغيرها من المنشورات التي تمكن السيدات المستشارات والمستشارين من تقييم أدائها.

وبما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقا لمجموعة من اللجان الموضوعاتية، فإننا نقترح أن تقدم تقارير مفصلة عن أشغالها.

ومادامت مجموعة من المؤسسات تابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، جامعة الأخوين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقي، مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات، ويبقى تدبيرها خارج الرقابة البرلمانية مما يشكل نشازا في التدبير الديمقراطي، وهو أمر لا يستقيم.

وهذا ما كنا نرغب في أن نناقشه مع السيد رئيس الحكومة، لأن هذه المنظمات والمؤسسات؛ وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها؛ فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات، وتنفذ البرامج والمشاريع.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يستوقفنا في مناقشة ميزانية مصالح رئاسة الحكومة أمر هام؛ يتمثل في غياب وثائق مرافقة لمشروع الميزانية الفرعية، وفق ما ينص عليه القانون التنظيمي للمالية، من قبيل دليل نجاعة الأداء الخاص بالمؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة والاحتفاء بتقارير أغلبها لا يتعدى صفحتين أو ثلاث صفحات يتضمن معطيات عامة وفضفاضة لا تساهم في ممارسة الدور الرقابي للبرلمان على مؤسسات الدولة.

كما نقترح حضور مسؤولي هذه المؤسسات أثناء تقديم مشروع الميزانية.

إننا في الفريق الاستقلالي ندعو مجلس المغاربة المقيمين بالخارج في ظل جائحة كرونا، أن يساهم في تأطير المغاربة المقيمين بالخارج، وأن يقدم لهم

خدمات تساعدهم في حل مشاكلهم وأزماتهم، كما نسجل بكل اعتزاز ما تقوم به الجالية المغربية بالخارج من أدوار في الدفاع عن المغرب وقضاياه العادلة وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية خاصة في الأيام الأخيرة ومواقفها المشرفة للتصدي لبهرجة ميلشيات الانفصال في الدول الأوروبية والدور الذي لعبة مغاربة العالم في ضحد أطروحاتهم وتبيان زيف ادعائهم، حيث اتضح ذلك في تحمل أفرادها للسفر مسافات طويلة للمشاركة في وقفات تضامنية دعما للوطن وقضاياه، وأيضا حضورهم المكثف في الندوات والمحاضرات والملتقيات من أجل إعطاء بلادنا الإشعاع المعهود فيها والذي تغذيه هذه الجالية بشكل يومي، رغم الغربة والعمل والعديد من العوائق التي تلقي على عاتق هذا المجلس لمضاعفة جهوده لتحقيق طموح مغاربة العالم، كما نسجل بكل تقدير ارتفاع تحويلات الجالية بنسبة 46%، ليصبح مصدرا مهما في تعزيز القدرة الاقتصادية للمغرب حيث تعتبر مصدرا أساسيا لموارد الدولة من العملة الصعبة وإن في ظل جائحة كورونا، وبالتالي يجب الاستمرار في التواصل معها ومأسسة الحوار، وعلينا أن نسعى بكل قوانا إلى ربط الأجيال الجديدة من أبناء المهاجرين بوطنهم الأم والمساهمة في تعليمهم ثقافتهم المغربية الأصيلة السمحة والمعتدلة. ومن هذا المنبر لا يسعنا إلا أن نوجه لهم كل التقدير والاحترام.

ب- ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إن هذه المؤسسة الدستورية الحيوية تقوم بمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا التي تعرفها بلادنا، والتي نهدف منها جميعا سواء كنا في المعارضة أو الأغلبية أو مهما كان تعدد مواقعنا ومواقفنا، نهدف منها لرؤية بلادنا تتقدم وتنمو وتحتل المكانة السامقة التي يطمح إليها كل مغربي.

ونحن جميعا شهود على الدينامية الكبيرة التي يسير بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي دينامية جعلته فعلا شريكا حقيقيا للبرلمان خصوصا مجلس المستشارين حيث نعتز بالإشادة بالشراكة بين مؤسستينا التي عبر عنها السيد رئيس المجلس خلال تقديم الميزانية الفرعية، وشريكا للحكومة في عملها، وقد ساهم هذا المجلس مساهمة فعالة في العديد من محطات العمل التشريعي الحكومي والبرلماني من خلال التقارير القيمة التي أنارت الرؤية حول عدد مهم من القضايا التي عرضت على المؤسسة التشريعية، سواء كان ذلك من خلال الإحالة البرلمانية أو من خلال الإحالات الذاتية، وبالتالي فهذه المؤسسة هي شريك بمعنى الكلمة للمؤسسة البرلمانية وتقوم بدور كبير في مواكبة مؤسستنا ومدها بالأرقام والرؤى التي تسير في اتجاه تنمية مستدامة.

ولذا فيحق لنا أن نفخر بهذا المجلس الذي يضم بين أعضائه خيرة السياسيين والاقتصاديين والنقابيين والفاعلين الجمعويين بما يضمن أن تخضع التقارير قبل صدورها لنقاش مستفيض بين هذه المكونات التي تمثل تركيبة الشعب ونخبه وأطره، وهو ما من شأنه أن يعطيها مصداقية أكبر ويجعلها أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

مما يدفعنا هنا إلى التنويه بالدور المهم الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في بلورة الرؤية الجديدة التي أعلن عنها جلالة الملك خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية والمتمثلة في صياغة نموذج تنموي جديد.

وإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنا قناعة مطلقة أنه لو تم تطبيق وتنزيل هذه التوصيات القيمة التي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدارها لكن وضعنا ومؤشراتنا وترتيبنا تغير إلى الأحسن بصورة كبيرة، خصوصا مواضيع الاستهداف، إصلاح الإدارة، البيئة... وغيرها من المواضيع التي كان سباقا لإثارتها ولكن الحكومة لم تطبقها وبالتالي ضاع علينا فرص مهمة لاختصار الوقت وسرعة التنزيل.

وتبقى هذه المؤسسة متميزة في تحقيق السبق لتناول مواضيع تهم المجتمع والدولة من قبيل الحركات الاجتماعية الجديد وشح المياه والنموذج التنموي الجديد.

وندعو إلى إحداث آلية تهتم بتتبع تنفيذ توصيات هذا المجلس لما تحمله من فوائد واقتراحات ستساهم لا محالة في الرقي بأداء مختلف المؤسسات ببلادنا.

ج- الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور محوري وأساسي في توفير المعطيات الإحصائية التي تساعد على تخطيط السياسات العمومية والتي تستجيب لمنتظرات المواطنات والمواطنين، ولا يسعنا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع إلا أن نشيد بأطرها وكفاءاتها، منوهين بروح عملهم العالية خدمة للصالح العام، داعين الإدارة إلى التجاوب مع مطالب الموظفين واحترام ممثليهم النقابيين، ولا يفوتنا هنا دعوة الحكومة إلى التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية لهذه المؤسسة الوطنية واعتبارها شريكا لا خصما.

وبهذه المناسبة ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية ندعو إلى تنظيم لقاءات خلال السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين من التعاطي الموضوعي مع الإحصائيات العددية، وندعو الحكومة إلى تمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الروح وبنفس الجدية.

ونظرا للدور التي تقوم به هذه المندوبية فإننا ندعو رئاسة الحكومة إلى تخصيص مجموعة من المناصب نظرا لحرمانها منها خلال المناصب المالية لهذه السنة.

ذ- الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين نقف على الحيف الذي يطال عمل المجلس مما يستوجب السعي وفق منظور تواصلي محكم التبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته، وكون عمله عمل وطني ينبني على حمل هموم المواطنين وانشغالاتهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء ومناقشتها وإيجاد حلول منطقية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية مهمة في البناء الديمقراطي لبلادنا. فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهو واجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى غير المنتسبين كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب التي تنتمي إليها.

ونحن نناقش هذه الميزانية لا يسعنا إلا أن ندعو رئيس ومكتب المجلس إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية عبر تحفيزات تتناسب و اشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة. كما ندعو إلى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس المستشارين، الذين يقومون بأعمال جبارة من خلال المواكبة والمساعدة والوجود المستمر، وأنهم يقومون بأعمالهم على أحسن وجه لتيسير عمل السيدات والسادة المستشارين، داعين إلى الإسراع في إخراج المنظام الجديد في حلة تضمن الترقي المنصف، واعتماد الشفافية والمصداقية في تنزيله عبر وضع الشخص المناسب في المنصب المناصب لترشيد الحكامة داخل دواليب إدارة المجلس.

هـ- لميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية من باب إحقاق الحق وممارسة فإننا نشيد بقيام الوزارة بعدة مشاريع مهيكلة من قبيل إنشاء صندوق خاص لمواجهة تداعيات كورونا وقيادتها لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات كورونا و تحديد الإجراءات المواكبة و تعبئة التمويلات الخارجية.

كما ننوه بمواصلة الإصلاح الضريبي، واستمرار تنزيل المقتضيات الضريبية للمناظرة الثالثة للجبايات، حيث تم إدراج تدابير في قانون المالية 2021 و2020، مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية 13.130: حيث عرفت سنة 2020 دخول حيز التنفيذ بعض المقتضيات في قانون المالية , إرفاق قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2018 بتقارير جديدة خاصة تقرير افتحاص نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء.

كما تم بدء الأعمال التحضيرية للمصادقة على حسابات الدولة بتنسيق بين الخزينة العامة للمملكة والمجلس الأعلى للحسابات. وأيضا مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من أجل تكريس الالتزام بالنوع الاجتماعي.

ولا تفوتنا مناسبة مناقشة ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أن نعبر أيضا عن استغرابنا غياب عدم مباشرة الحوار الاجتماعي القطاعي، مما يخلق احتقانا يؤثر على مردودية الموظفات والموظفين.

وفي ما يتعلق بالعلاوات داخل الوزارة خاصة بعد مصادقة البرلمان على إصلاح هذه المنظومة خلال قانون المالية لسنة 2014، نسجل استمرار التفاوتات بين المديريات نفسها، مما يخلق تناقضا بين موظفين ينتمون لنفس القطاع، فالوزارة مطالبة بتوفير عناصر الاستقرار وتحفيز وتأطير العنصر البشري لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية واقتصاد المعرفة، مما يدفعنا إلى مطالبتكم بالإسراع في إخراج النظام الأساسي لموظفي القطاع إلى حيز الوجود، ودعم مؤسسة الأعمال الاجتماعية كمؤسسة فتية والأخذ بيدها لتحقيق أهدافها خصوصا أنها حديثة النشأة ويعقد عليها الموظفات والموظفون آمالا عريضة، وجمعية نساء وزارة المالية كجمعية هادفة وجدية تهتم بتثمين مقاربة النوع وإضفاء الطابع الاجتماعي على أنشطتها كفعل مواز يحفز الموظفات.

وبما أن من أولويات برنامج لوزارة هذه السنة تنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، أهمها الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية وخطة إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تفعيل صندوق مُحَمَّد السادس للاستثمار، ومواصلة دينامية القروض المضمونة من طرف الدولة، فإننا ندعوكم إلى ضمان مبادئ الشفافية المساواة في تنزيل هذه الإصلاحات.

وبخصوص مواصلة باقي الإصلاحات من قبيل: تنزيل الإصلاح الضريبي، متابعة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، استكمال إصلاح الصفقات العمومية والمنظومة القانونية المؤطرة لمسطرة المحاسبة العمومية، مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع المخطط المحاسباتي للجماعات الترابية، دعم المقاولة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار، مواكبة الفاعلين الاقتصادي من

خلال التخفيف من آثار جائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد الوطني، إعطاء دينامية جديدة البرنامج انطلاقة، استمرار مواكبة السياسات القطاعية، مواصلة تفعيل الإيداع الإلكتروني للفواتير على مستوى المقاولات والمؤسسات العمومية، مواكبة العنصر البشري، تحسين ظروف العمل، فإننا نؤكد على ضرورة اعتبار البعد الاجتماعي في كل هذه الإصلاحات لما تعيشه البلاد من ظروف اقتصادية وسياسية في أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

كما إننا ندعو إلى الإسراع بتنزيل الهيكلة الجديدة للوزارة بعد التغييرات التي لحقت بأدوارها واختصاصاتها.

و- الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلقت الحكومة منذ سنة 2013 بتنسيق مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية مسلسلا تشاوريا حول موضوع التقائية وملاءمة السياسات العمومية، استهل بتنظيم المناظرة الوطنية حول التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، تلاها تنظيم حوالي 30 ورشة عمل موضوعاتية، مكنت من دراسة وتحليل مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية قيد التنفيذ، وتحديد والإكراهات والصعوبات التي تعوق أو تحد من التقائيتها وتكاملها.

كما لا يمكن إنكار تقييم السياسات العمومية لاعتبار أن تقييم السياسات العمومية أصبح ملحا بالنظر إلى الإشكاليات المرتبطة بعقلنة القطاع العمومي وتدبير الأداء العمومي.

وباعتباره أداة للمساعدة في اتخاذ القرارات ذات الطابع العمومي، يمثل التقييم وسيلة لترشيد العمل العمومي. فهو يسمح للبرلمانيين بالاسترشاد في اتخاذ القرارات ذات الصبغة العمومية، ليس فقط من خلال الابتعاد عن انتماءاتهم السياسية أو الأيديولوجية، بل كذلك من خلال إثارة قضايا من قبيل الآثار المحتملة والفعالية والملاءمة وتناسق المواضيع والسياسات العمومية موضوع المناقشات البرلمانية.

ولتشجيع الاستثمار تسعى الحكومة إلى وضع تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر القطاعات الواعدة.

- ✓ وضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي، بدءا من تحديد حاجيات الفاعلين الصناعيين إلى غاية تسويق وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية؛
- ✓ دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من أجل رفع قدرتها التنافسية بمواكبة 20000 مقاولة، منها 500 مقاولة رائدة؛
- ✓ بلورة استراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص غير المنظم؛
- ✓ مواكبة انتقال 100 ألف مقاول ذاتي إلى القطاع المهيكل؛
- ✓ وضع برمجة زمنية ومالية لتسوية المبالغ المستحقة للمقاولات من طرف الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية؛
- ✓ تسريع البت في المشاريع الاستثمارية المتأخرة على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار؛
- ✓ تفعيل استراتيجية التجارة 2020 بهدف تنظيم التجار وتأهيل التجار الصغار والمتوسطين والمناطق والأحياء الخارجية وكذا تحسين القدرة الشرائية للأسر ورفع الإنتاج الوطني ومواكبة الانتقال التدريجي صوب القطاع المنظم؛
- ✓ الاستمرار تفعيل استراتيجية المغرب الرقمي 2020؛
- ✓ تبسيط الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويعتبر البرنامج الحكومي أن النهوض بالمقاولة وتحفيز الاستثمار وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد نحو الإنتاج في القيمة المضافة يقتضي سلسلة من الإجراءات لتقوية القطاع المالي وتعزيز استقراره ودوره في تمويل الاقتصاد، وذلك عبر تنزيل إصلاح القانون البنكي الذي نص على إحداث تمويلات بديلة 4 إطار المالية التشاركية، بهدف تعبئة المزيد من المدخرات ووضع اليات تمويل جديدة من قبيل:

- تشريع وتحديث الأدوات المالية، وتطوير مؤسسات سوق الرساميل؛
- تدعيم الرؤية الجهوية للقطب المالية هذه الجهود تتطلب دعم هذا الوزارة بالأطر والميزانية المطلوبة لتنجح في أداء مهامها بكل اقتدار.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم أهم ملاحظاتنا على مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية والعمومية التي تمت مناقشة ميزانياتها الفرعية داخلنا لجنتنا، نتمنى من الله أن تعمل لما فيه خير وصالح وطننا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

ونظرا لكل هذه الأدوار التي تقوم بها في سبيل تحسين أداء المرفق العمومي وتنزيل اللاتمركز واللامركزية التدبير فإننا سنصوت بالإيجاب عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أساهم في مناقشة مشروع ميزانية قطاع الداخلية، وقبل أن أشرع في المناقشة أود أن أهنئ بالمناسبة السيد الوزير المحترم على الثقة المولوية الغالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالانتصارات التي حققتها الدبلوماسية المغربية بقيادة جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، بخصوص قضيتنا الوطنية.

كما نغتنم الفرصة كذلك للتنويه بقدرة بلادنا على كسب التحديات بخصوص تداعيات جائحة كورونا، إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك بفضل الرؤية المتبصرة والحكيمة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، كما نشيد كذلك بالدور المحوري الذي اضطلعت به وزارة الداخلية إلى جانب المتدخلين الآخرين المشكلين للصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة.

منوهين في الآن نفسه بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها للحد من تداعياتها، مما بوأ المغرب مكانة في التصدي للوباء فيما يتعلق بعملية التلقيح، نعلن اعتزازنا بالحرص الملكي على توفير اللقاح بشكل مجاني لجميع المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أما ما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابية، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نشيد وننوه بإجرائها في موعدها الدستوري على الرغم من الظرفية الاستثنائية التي فرضتها الجائحة، مما يؤكد على التشبث الدائم بالاختيار الديمقراطي وعلى الاستثناء الذي يؤكده المغرب في كل مناسبة.

وفي هذا السياق، نشيد بالتنظيم الجيد لهذه الاستحقاقات وبالمجهودات الكبيرة التي بذلتها الوزارة لإنجاح المسلسل الانتخابي بكل مستوياته، وكذا بالمنهجية التشاورية التي نهجتها خلال تحيين النصوص القانونية المؤطرة للانتخابات، وهي مناسبة كذلك للإشارة إلى إيجابية ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، خاصة بالأقاليم الجنوبية للمملكة، الأمر الذي يعد مؤشرا مهما على تعزيز المكتسبات وعودة ثقة المواطنين في العملية السياسية إننا نغتنم هذه المناسبة كذلك للإشادة بالاستقرار الذي تنعم به بلادنا بفضل المجهودات الجبارة للأجهزة الأمنية الساهرة على حماية أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم، منوهين بمهنيتها العالية وجودة عملها الاستباقي ويقظتها، مؤكدين في ذات السياق على التجربة الرائدة في مواجهة التهديدات الإرهابية ومحاربة الهجرة السرية ومكافحة المخدرات وغيرها.

كما لا تفوتنا الفرصة للإشادة بالمجهودات التي تبذلها مصالح الوقاية المدنية، والقوات المساعدة وباقي الأجهزة الأمنية على اختلاف مستوياتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أما ما يتعلق بالجهوية المتقدمة، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بتنزيل هذا الورش الهام، خاصة ما راكمته بلادنا في مجال الشأن العام المحلي وكذا ما أبانت عنه الجائحة من ضرورة قيام الجماعات الترابية بالأدوار المنوطة بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نطالب بتفعيل اللاتمركز الإداري من خلال نقل القطاعات الوزارية لصلاحيات التدبير وكذا الوسائل والموارد إلى المستوى المحلي لتخفيف العبء على المركز وتبسيط المساطر مما يساهم في التفعيل الناجح للجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أما ما يتعلق بالجماعات الترابية، فإننا ندعو إلى ضرورة الوقوف لتقييم مبدأ "التدبير الحر" وعلاقته بالإمكانيات والموارد المرصودة للجهات، مؤكدين على ضرورة تنزيل الاختصاصات الذاتية لها، ومراجعة معايير توزيع الاعتمادات المرصودة، وكذا إعادة النظر في القوانين المؤطرة للجماعات الترابية في مجملها، مشيرين في الآن نفسه إلى التفاوتات الكبيرة بين الجماعات الترابية من حيث الإمكانيات والموارد، الأمر الذي يستدعي مراجعة معيار توزيع الضريبة على القيمة المضافة.

ينضاف إلى المعوقات التي تعوق السير العادي للجماعات مشكلة الرقمنة، بحيث مازالت العديد من الجماعات تعاني هذا المشكل، أسوق على سبيل المثال لا الحصر، ما تعانيه الجماعات المنتمية لإقليم الصويرة (57 جماعة).

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن من بين المشاكل التي تؤرق الجماعات المحلية، مشكلة النقل الحضري الذي يبقى قائما رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

وفي الأخير، لابد من الإشارة إلى بعض المعوقات التي تعترض سبيل الجماعات:

- ندرة العقار الذي تعانيه بعض الجماعات؛
- ضرورة إعادة النظر في تصاميم التهيئة؛

- إعادة النظر في الرخص الاستثنائية؛
- إيجاد حل لمعضلة الأحكام القضائية التي تواجهها الجماعات؛
- إيجاد حل ومراجعة شروط التدبير المفوض.

❖ **قطاع النقل واللوجيستيك:**

السيد الوزير المحترم،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتناول الكلمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع النقل واللوجيستيك.

وقبل الشروع في المناقشة، أتقدم إليكم السيد الوزير المحترم، بأحر التهاني على الثقة المولوية السامية التي حظيتم بها، إنه وكما لا يخفى عنكم فإن قطاع النقل واللوجيستيك من القطاعات التي تحتل مكانة متميزة في مجال الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالنظر إلى الأدوار الهامة والأساسية التي يضطلع بها في تحريك الدورة الاقتصادية، غير أن الظروف التي نناقش فيها مشروع الميزانية، يبقى ظرفا استثنائيا بالنظر إلى تفشي أزمة كورونا التي أرخت بظلالها على كافة القطاعات، ومن ضمنها قطاع النقل واللوجيستيك.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن النموذج التنموي، وكما لا يخفى عنكم، سيشكل أساسا متينا لتوجيه وبلورة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية في مجال النقل واللوجيستيك، ولكي يضطلع هذا القطاع بالمهام الموكلة إليه، ويكون في خدمة المواطنين والاقتصاد، يتعين عليه أن يعمل على تسطير وتحقيق هذه الأهداف التي يحملها في تحرير أنشطة النقل الطرقي للبضائع، وتنزيل مدونة متطورة للسير على الطرق ومواكبتها بعدة محطات هادفة إلى الحد من حوادث السير.

ولكي يؤهل قطاع النقل عبر الطرق، يتعين على الوزارة تفعيل اتفاقيات الشراكة مع الفاعلين بالقطاع والمساهمة في تنزيل التغطية الاجتماعية للسائقين المهنيين غير الأجراء بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية وصندوق الضمان الاجتماعي، فضلا على تجويد برنامج تجديد الحظيرة وتبسيط مسطرة الاستفادة من المنح.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إنه لتعزيز الحكامة الجيدة في تدبير قطاع النقل الطرقي، لابد من تطوير آليات الرصد والمراقبة والتتبع، وذلك من خلال تقييم الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجيستيكية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن قطاع السلامة الطرقية يكتسي أهمية بالغة في منظومة النقل، الأمر الذي يقتضي تسريع وثيرة إنجاز برنامج تجديد حظيرة مركبات النقل الطرقي مع مواصلة برنامج تكوين السائقين المهنيين.

ا - قطاع النقل السككي:

لكي يقوم هذا القطاع بالأدوار المنوطة به لابد من مواصلة أشغال تشييد وتحديث المحطات السككية واقتناء المعدات الضرورية والتجهيزات المختلفة لفائدة المستودعات ومراكز صيانة المعدات المتحركة، وكذا أجهزة وأنظمة معلوماتية.

ب - قطاع النقل الجوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إنه لا يخفى على الجميع أهمية هذا القطاع، إلا أنه يحتاج إلى مراجعة منظومته القانونية، وتطوير البنية التحتية لعدد من المطارات.

ج - الملاحة التجارية:

إن هذا القطاع محتاج إلى إعادة التنظيم بالنظر إلى أنه يعاني ضغطا كبيرا في نقل المسافرين والبضائع.

ذ - قطاع اللوجستيك:

إنه انسجاما مع أهداف الإستراتيجية الوطنية التنافسية اللوجيستيكية يتعين على الوزارة العمل على مواصلة المشاريع المبرمجة التطوير المناطق والتجهيزات اللوجيستيكية

❖ **قطاع التجهيز والماء:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أساهم في مناقشة ميزانية التجهيز والماء، وقبل الشروع في المناقشة، أود أن أتقدم إلى السيد الوزير المحترم بأحر التهاني، على الثقة المولوية السامية التي حظي بها من لدن جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، مناسبة للإشادة والتنويه بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة في إعداد العرض المقدم والوثائق المعتمدة والمعززة لأهمية هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وذلك، من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية ومدى مساهمتها في تقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي، فضلا عن مشاركتها في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتكثيف

التكافل الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا واثقون في كون الوزارة عازمة على المضي قدما في أوراش الإصلاح، رغم مواجهة العديد من التحديات في ظل استمرارية جائحة كورونا ببلادنا وذلك راجع إلى العهد الجديد الذي يعيشه المغرب والذي يوفر مجموعة من الفرص لإنجاح كل التجارب المعتمدة على الحوار والتشاركية والتفاعل بين مختلف المكونات، ولعزيمة السيد الوزير في إعادة الاعتبار لقطاع ظل قاطرة للتنمية وتأهيل البنيات التحتية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إنه بالنظر إلى أهمية القطاعات التي تشرف عليها وزارة التجهيز والماء ودورها الأساسي في تطبيق النموذج التنموي الجديد، فإننا في الفريق الاستقلالي على يقين في أن الوزارة تحت إشرافكم ستعمل على إعطاء نفس جديد على الصعيد الوطني والاقتصادي، لإنعاش الاقتصاد من خلال الأوراش الكبرى والمتوسطة وكذا العمل على تحقيق العدالة المجالية لإنصاف العديد من المناطق خاصة المناطق الجبلية والنائية، التزاما بالبرنامج الحكومي، وفاءا بالالتزامات جعل "الإنصاف الآن" ركيزة أساسية للتوازن الجغرافي والمجالي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

غير خاف أن المنظومة المائية المغربية تعد إحدى أهم الركائز الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية لما لها من حيوية واستراتيجية في الحفاظ على التوازن المجتمعي والبيئي، وفي هذا الإطار، نحيي الوزارة على الأهداف التي رسمتها لمواجهة الخصاص، وترشيد تدبير الإمكانيات المائية كما ورد في عرضكم، السيد الوزير المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يمثل قطاع الموانئ المغربية رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحركا لتنافسية الاقتصاد المحلي، حيث كما لا يخفى عنكم أن المغرب تبنى مخططا استراتيجيا في القطاع، وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين نبارك الإستراتيجية الوطنية للموانئ التي سطرتها الوزارة إلى غاية 2030 لتعزيز الدور الإقليمي والجهوي لبلادنا.

أما ما يتعلق بقطاع الأرصاد الجوية، فإننا نسجل المجهود المبذول في هذا المضمار من خلال استغلال الحاسوب الجديد للمديرية العامة للأرصاد الجوية الذي سيمكنه ويسمح بتشغيل نماذج مناخية عالية الدقة لدراسة التغيرات المناخية ببلادنا وتقديم معلومات أدق حول آثارها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أما ما يخص قطاع الطرق، فإننا نثمن عاليا ما ستقوم به الوزارة مستقبلا حيث إن البرنامج المسطر سيعمل لا شك على تقليص التفاوتات الترابية وتحسين شروط السلامة الطرقية، خاصة في مجال الطرق بالعالم القروي.

❖ **<u>قطاع الإسكان وسياسة المدينة:</u>**

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

يسرني أن آخذ الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وقبل الشروع في المناقشة أود أن أتقدم إليك السيدة الوزيرة المحترمة بأحر التهاني بمناسبة الثقة المولوية السامية التي حظيت بها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

إنه لا يخفى عنكم السيدة الوزيرة المحترمة أن القطاع الذي تدبرونه قطاع مهم وحيوي بالنظر إلى كونه يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، ويشغل عددا كبيرا من اليد العاملة، غير أنه قد عرف في الآونة الأخيرة تراجعا ملحوظا وذلك بسبب جائحة كورونا التي أرخت بظلالها على مختلف القطاعات، الأمر الذي تسبب في تعطيل القطاع، وتعرضه لشبه الإفلاس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الإسكان وسياسة المدينة، مناسبة لتقييم السياسة العمومية للقطاع والوقوف على الأمور الإيجابية، وكذا إبراز الإشكاليات والتحديات التي تواجهه من أجل العمل على تجاوزها وتحسين الخدمة العمومية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

إن إعداد التراب يساهم في حل العديد من الإشكاليات التنموية، لذا نطالب بضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لهذا المجال وخلق الملاءمة بين المخططات الجهوية والوطنية، أما ما يتعلق بتهيئة العمران، فإنه على الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به الشركة المعنية باعتبارها الذراع العملياتي للدولة في مجال السكن، فإن هناك مجموعة من المشاكل التي تعترض سبيلها تتجلى في بعض منها استصدار الرسوم العقارية، لذا يتعين على الوزارة توفير الرسوم العقارية بشكل مسبق قبل الانطلاق في إعداد المشاريع، لأن التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات تكون له كلفة كبيرة على تدبير المشاريع

على مستوى بعض المدن والحواضر من حيث انتشار ظاهرة مدن الصفيح وتفريخ "دور الصفيح" وما يرتبط بذلك من مظاهر الفقر والهشاشة ومظاهر أخرى.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص القصور والقصبات، نطالب بضرورة الحفاظ على هذا الموروث الوطني وتثمينه وتعزيز إشعاعه على المستوى الدولي، وهذا يتطلب تضافر جميع الجهود، وتعبئة كل الفاعلين من سلطات عمومية ومنتخبين ومجتمع مدني.

وعلى مستوى الوكالات الحضرية لعمل المجالس المنتخبة في مجال التعمير وإعداد التصاميم لأن نلاحظ أن هناك ملفات مازالت عالقة في الوكالات الحضرية.

وعلى مستوى المجال القانوني المؤطر للقطاع، نشير إلى أن بلادنا في حاجة ماسة اليوم إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي من شأنه أن يهيئ أرضية مشجعة للاستثمار في السكن والعقار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

أما ما يخص سياسة المدينة كتجربة فتية، فإننا نسجل أنها حصيلة لا بأس بها، وغير خاف عنكم السيدة الوزيرة أن توفير السكن لساكنة العالم القروي مدخل من المداخل الأساسية لضمان سبل العيش الكريم والحد من ظاهرة الهجرة القروية وانتشار الأحياء الهامشية بضواحي المدن، مما ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية، لذا نطالب في هذا السياق بضرورة الإسراع في إيجاد حلول عملية قصد توفير السكن بالعالم القروي يراعي ويتناسب مع خصوصية كل منطقة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

إن مشكلة السكن غير اللائق، مازالت ترخي بظلالها على القطاع، وعليه يتعين على الوزارة العمل على إيجاد الحلول القمينة لمعالجتها، وذلك عن طريق إخضاعها لمقاربة جديدة تنخرط فيها الوزارة مع باقي القطاعات الوزارية المعنية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

إنه وعلى الرغم من المجهود المبذول من قبل الوزارة فيما يتعلق بإيجاد السكن الفئات المحدودة الدخل، فإن العملية لم تفلح في إحداث إدماج اجتماعي في مجال السكن لأنها ظلت حبيسة المحاسبة الكمية ورهينة ندرة العقار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الرئيس المحترم،

إنه من خلال قيامنا بتقييم سياسة السكن الاجتماعي تبين أن الوحدات السكنية من فئة 250 ألف درهم لم يستفد منها المعنيون بها رغم الشروط الموضوعة للاستفادة، علاوة على أن السكن المنخفض التكلفة من فئة 140 ألف يعاني من إشكالية التسويق، لذا فإن الاهتمام يجب أن ينصب على تسريع وثيرة إنجاز البنية التحتية الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والطرق والمرافق الحيوية والاقتصادية.

4) مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- إدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة؛

- المندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير؛

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف أن أتدخل باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة الميزانيات الفرعية لكل من قطاع وزارة الأوقاف والشؤون والإسلامية، وإدارة الدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والمندوبية السامية لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وذلك باعتبار مناقشة مشروع القانون المالي، ومن خلاله الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية مناسبة سنوية تتقاسم فيها الحكومة والبرلمان الانجازات والتحديات.

أولا- قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

عاش المغرب ظروفا استثنائية بسبب انتشار الوباء العالمي "فيروس كورونا المستجد" كباقي دول العالم هاتين السنتين الأخيرتين، والذي خلف بلا شك عدة تداعيات انعكست سلبا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا القطاع هو الآخر لم يسلم من هذه الآثار السلبية لهذه الجائحة، لكن وبفضل السياسة المتبصرة الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، واصل الحقل الديني ببلادنا إصلاحاته هامة، وبفضلها تحققت عدة مكتسبات ومنجزات في إطار تنشيط الحركة الفكرية والتعريف بالكتاب الإسلامي.

وفي هذا الإطار، إن أعضاء الفريق استقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، يؤيدون عاليا استراتيجية الوزارة المستلهمة من التوجيهات

الملكية السامية لأمير المؤمنين حفظه الله ونصره، وبشكل خاص من الخطب الملكية السامية الموجهة والمرتكزة بالأساس على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وتعميق الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب إفريقيا.

والتنويه بما قامت به الوزارة خلال مرحلة الحجر الصحي، من أدوار توعوية في المجال الديني، بإحيائها لبعض المناسبات الدينية والوطنية، من خلال توجيه الخطباء والوعاظ والمرشدين والمرشدات لتناول مواضيع تتعلق بهذه المناسبات، واستخلاص العبر المستفادة منها، بتنسيق بين المندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية وبين المجالس العلمية المحلية، وذلك بهدف تجسيد عمق الهوية الوطنية، وإبراز محطات الصمود التي خلدها سجل التاريخ المغربي، في ظل التلاحم بين مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله ورعاياه الأوفياء.

واعتبارا لما يكتسبه منبر الجمعة من أهمية في حياة المواطنين وارتباطه بقضاياهم وانشغالاتهم، نسجل بإيجاب تعميمها وتوحيدها للخطب المنبرية على صعيد مساجد المملكة ، ونطالب بالعمل على توفير أكبر قدر ممكن من شروط الراحة والسلامة في أماكن العبادة وتقديم خدمات مسجدية لائقة، وتطوير تقنيات ووسائل تدبير حظيرة المساجد وتأهيل المساجد المغلقة وصيانتها والمحافظة على المساجد التاريخية، وتحسين جودة أماكن العبادة و توفير أكبر قدر ممكن من شروط الراحة والسلامة ، وبناء المساجد بالخارج لإعلاء كلمة الله ونصرة دينه الحنيف.

وفيما يتعلق بتدبير شؤون القيمين الدينيين، فإن الفريق يدعو إلى مواصلة العمل من أجل تنظيم المهام الدينية، والمهام المساعدة، وتوفير الدعم والتأطير للقيمين الدينيين المؤهلين لمزاولة هذه المهام القادرين على المساهمة في تنفيذ برامج إعادة تأهيل الحقل الديني، مع الاهتمام بأوضاعهم المادية وتحسين وضعية أئمة المساجد، وبذل المزيد من الاهتمام بالتأطير الديني محليا وجهويا ووطنيا، من أجل حفظ الدين وصون تدين المغاربة في ظل ثوابتهم الدينية، ومواصلة العمل من أجل تسوية الوضعية القانونية المدارس التعليم العتيق، والإهتمام بتحسين الأوضاع المادية للمديرين والأطر التربوية، وتحسين ظروف الحياة المدرسية الخاصة بالمتمدرسين، وضان مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين، وتعزيز الانفتاح على تجارب نظيراتها بدول العالم الإسلامي في إطار التعاون الثنائي، وعلى المنظمات الدولية في إطار التعاون المتعدد الأطراف.

كما أن الفريق الاستقلالي يدعو إلى بذل المزيد من المساعي الرامية إلى تعميق وتقوية علاقات التعاون مع القطاعات والهيئات الوطنية، والعمل على تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، ودعم الأنشطة التي تهدف إلى تكثيف وتنسيق الجهود للنهوض بالمجال الاجتماعي و بالمجال التكافلي والتضامني وتقديم حلول ناجعة للمشاكل التي تعاني منها بعض الفئات الهشة، وبذل المزيد من العمل لإحياء التراث الإسلامي، وتنشيط الحركة الفكرية، والتعريف بالكتاب الإسلامي، ودعم البحث العلمي وتطوير وسائله، من خلال طبع المؤلفات وتنظيم الأنشطة الثقافية التي تعنى بالتعريف بهذه الإصدارات، وترجمة بعض الكتب المبسطة والدروس الحسنية إلى اللغات الأجنبية، وترميم المخطوطات ببعض الخزانات الحبسية وفهرست بعض المطبوعات وإصلاح بعض مكتبات الأوقاف وتجهيزها بالأدوات والمعدات اللازمة، كما نطلب وبإلحاح إلى تسجيل تلاوة المصحف المحمدي المرتل بصوت قارئ واحد متخصص، وإعداد المصحف المحمدي الشريف بالخط المغربي المبسوط وبقراءات القراء المغاربة.

أما بالنسبة لأفراد الجالية المغربية بالخارج، فالوزارة مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى بذل المزيد من الجهود في مجال التأطير الديني لتحصين جاليتنا من الغلو والتطرف، والعمل على مواصلة إرسال البعثات الدينية سواء في شهر رمضان وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، والرفع من عدد الوعاظ والواعظات والمشفعين في العديد من الدول.

السيد الرئيس،

ففي مجال التعاون الدولي: نثمن عاليا ما قامت به الوزارة في إطار برنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء وذلك بتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى ومجموع المجالس العلمية المحلية، كما نطالب كفريق بتفعيل ترسانة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتعاون الإسلامي ودراسة مشاريع الاتفاقيات الجديدة مع مجموعة من الدول العربية والإسلامية والإفريقية.

وفي مجال الشؤون الاجتماعية: نثمن كفريق مجهودات الوزارة في هذا المجال التضامني والتكافلي والإنساني، ونطالب بالعمل على تعزيز علاقة الشراكة والتعاون مع فعاليات المجتمع المدني، على ضوء دليل المساطر والجوانب المرتبطة بتدبير مختلف عناصر الشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجمعيات.

وفي الميدان التشريعي: نثمن كفريق ما قامت به الوزارة من إعداد واستصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية في عدة مجالات، كورش الجهوية واللاتمركز الإداري، وورش المحافظة على المخطوطات، وتطوير النظام القانوني للصفقات والعقود التي تبرم لحساب الأوقاف العامة، وغيرها من التدابير، لكن من أجل تجويد العمل، نطالب من الوزارة إلى سن مسطرة خاصة لتحفيظ الأملاك العقارية الموقوفة، على غرار المساطر الخاصة للتحفيظ التي تستفيد منها أملاك الدولة الخاصة وأملاك الدولة العامة، والأراضي السلالية، بغية تسريع تعميم نظام التحفيظ العقاري على الأملاك المحبسة، وتجاوز صعوبة إثبات الصفة الحبسية للأملاك الموقوفة أثناء النزاعات القضائية المتعلقة بالتحفيظ، والعمل على تعديل قرار نظام

الدراسات والامتحانات بمؤسسات التعليم العتيق، تطبيقا للآثار القانونية الناتجة عن إلحاق الجامع والمدرسة بجامعة القرويين، وتحديد مضامين مواد الدراسة بكل من جامع القرويين ومدرسة العلوم الإسلامية.

السيد الرئيس،

ثانيا- إدارة الدفاع الوطني:

إن أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، يقفون ترحما على كافة أرواح شهدائنا الأبرار من أفراد قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، الذين وهبوا حياتهم فداء للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية، داعين إلى العلي القدير أن يتغمد أرواحهم برحمته الواسعة، وتحية إكبار وإجلال للقوات الساهرة على أمننا وسلامتنا، وللدور الأساسي الذي تبذله قواتنا المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى جلالة الملك محل السادس نصره الله وأيده، بخصوص قضية وحدتنا الترابية.

فالسياسة التي تنهجها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، أغاضت الأطراف المعادية لوحدتنا الترابية، وجعلتها تلجأ إلى ممارسات بائسة، ومن هذا المنبر ننوه كفريق بالمجهودات الجبارة المبذولة في إعداد خطة عمل وقائية واستباقية ترمي إلى الحفاظ على وحدة التراب الوطني وتعزيز أمن مواطنيه، وضمان استقرار بلادنا والمحافظة على أمنها ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب، ومكافحة ظاهرة الاتجار في البشر والأسلحة والمخدرات وغيرها، كما نسجل بكل خر اعتزازنا بمستوى التكوين والتدريب الذي تتوفر عليه قواتنا المسلحة الملكية للتصدي لكل من تسولت له نفسه أن يقتحم وحدتنا ويعكر صفو السلام في المنطقة.

أما بالنسبة لمضامين هذا المشروع الذي تمت بلورته، والذي جاء وفق مرجعية منبثقة من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والتي تتجلى مرتكزاتها في مواصلة تعزيز وعصرنة الخطط الدفاعية والأمنية لحماية السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية وفق الحدود البرية والبحرية والجوية، فإننا باسم أعضاء الفريق الاستقلالي، ندعو إلى مواصلة مساهماته المتميزة في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين ، وفي عمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة، ومواصلة تفعيل الخدمة العسكرية ومساهمة القوات المسلحة الملكية في تكوين الشباب وإعدادهم لتسهيل اندماجهم المهني والاجتماعي ، وتحسين ظروف العسكريين من خلال تنفيذ الشطر الثالث من الزيادة في أجورهم، ودعم المشاريع الاجتماعية لفائدة منتسبي القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين وذويهم.

وهكذا، فلن تجدون من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا التأييد المطلق فيما يخص الميزانية، ولو أن الرقم المخصص لها مما يكن يبقى متواضعا مقارنة مع المهام الموكولة لهذا القطاع الهام وخاصة في ظل هذه الجائحة، لأن قضايانا العادلة وبالأخص قضية وحدتنا الترابية والتي تعتبر من الثوابت الأساسية، فإننا سنبقى دائما مجندين وراء جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، وندعو دائما وفي كل المناسبات إلى تجنيد كل الطاقات والإمكانيات لتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم والمتبصر الذي خطط له المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وسار عليه وارث سره جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده ، لأننا نتتبع بكل مسؤولية تطورات قضيتنا خصوصا وأن بلادنا عازمة كل العزم، على طي هذا الملف بشكل نهائي في نطاق احترام السيادة الوطنية، وذلك بإقرار الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، والذي لقي تجاوبا واسعا من قبل المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

ثالثا- قطاع المقاومة وجيش التحرير:

إن المكانة التي بوأها جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، نظرا للأدوار الطلائعية التي لعبتها، بهدف جمع شمل هذه الأسرة، وذلك بإحداث المندوبية السامية والمجلس الوطني، إضافة إلى سنه للنصوص والقوانين الكفيلة بالعناية بها وتكريمها وتحسين أوضاعها الاجتماعية وأحوالها المعيشية وإدماجهما في المجهود الوطني وإبراز أمجادها التاريخية وأدوارها البطولية والتي تتجسد في ملحمة ثورة الملك والشعب، والعناية برصيد الكفاح الوطني والتحريري الذي يعد أحد أهم الأوراش وحجر الزاوية في مخطط عمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

كما أن العناية التي يوليها جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، والمتعلقة بالأوضاع الصحية والاجتماعية لأسرة المقاومة وجيش التحرير وذوي حقوقهم ، وحسن تدبير المنافع والامتيازات المخولة لهم ، ومباركته لكافة الخطوات والمبادرات وكل ما من شأنه إثراء الرصيد التاريخي الملاحم الحرية والاستقلال على نسقية صيانة الذاكرة الوطنية، واسترجاع الوثائق المتعلقة بفترة الكفاح الوطني والمودعة بمراكز الأرشيف بعدة بلدان أجنبية، لإتاحتها للباحثين المغاربة ، وإعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات، من أجل الحفاظ على ذاكرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، فقد أضحت هذه الوحدات أداة اتصال وتواصل تعني بعرض ونقل ثقافة وفكر وتاريخ ومط حياة نساء ورجال الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير من جيل إلى جيل لتنوير أذهان الناشئة والطفولة لما تزخر به من رصيد غني بالدروس والعبر واستخلاص دلالات ومعاني ملاحم المغرب الخالدة.

السيد الرئيس،

رابعا- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

في البداية لابد وأن نستحضر السياق الدولي والأزمة الصحية اللذان تشتغل فيها الدبلوماسية المغربية ، وهو سياق استثنائي بكل المقاييس، ذلك أن الجائحة الصحية العالمية كان ولازال لها تأثير كبير على الأفراد و الدول والمجتمعات، فأثرها لم يقتصر على طرق الاشتغال فحسب، بل امتد ويمتد إلى تغيير سيرورتها من الأولويات والقضايا المطروحة في الأجندة الدولية، لأن قضية الأمن الصحي أصبحت تتصدر اهتمامات المجتمع الدولي.

ظلت الدبلوماسية المغربية، بفضل التوجيهات الملكية المتبصرة وفية لنهجها القائم على الالتزام بالعمل المشترك التدبير التحديات الدولية المتزايدة، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر، والتشبث بالحل السلمي للنزاعات، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية واستقلالها السياسي. وبالتالي خصوصية وطبيعة عمل وزارة الخارجية والتعاون دائما، لا تقاس بمستوى الإمكانيات المالية المرصودة لبرنامج العمل، بل بالمجهودات التي تقوم بها ومدى دينامية الجهاز الدبلوماسي والقنصلي، لتحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز المكتسبات وتحصينها.

فبلادنا منذ عقود تبنت نهج التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة للدفاع عن المصالح الحيوية لبلادنا وتكريس إشعاعه كبلد مسؤول وذو مصداقية بقيادة جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، وقد برهنت النتائج المحصلة عليها في هذا الشأن على صواب النهج وحسن الاختيار. وانطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية، وانطلاقا من مبادئ وثوابت وقيم الدبلوماسية المغربية المتمثلة بالأساس، في الدفاع على قضيتنا العادلة والشرعية، فإننا ثمن عالية الدينامية التي أطلقتها بلادنا حول مغربية الصحراء، وإقناعها لمجموعة من الدول بسحب اعترافها بالكيان الوهمي و دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نثمن عاليا سياسة جعل مدينتي الداخلة والعيون قطبين دبلوماسيين بما من شأنه تكريس سيادة ووحدة الأراضي المغربية وتسفيه أطروحات الخصوم ، فقد تمكنت بلادنا بفضل المجهودات المبذولة على أعلى مستوى، من إقناع 25 بلد بفتح قنصليات عامة بالمدينتين على أمل فتح المزيد من القنصليات في المستقبل القريب.

والظرفية الدولية اليوم مليئة بالمتغيرات المتسارعة، وحتى تكون جميعا في مستوى المسؤولية والفعالية، فإننا مدعوون جميعا أكثر من أي وقت مضى (حكومة برلمانا ومجتمع مدني) إلى تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي وتحصين مصالحه الإستراتيجية، وتوسيع دائرة تحالفاته وشركائه، وتقوية قدراته الدبلوماسية، وإلى بذل المزيد من الحرص والتأهب وتعبئة كل الطاقات نساء ورجالا، والانفتاح على كل الواجهات والمستويات من أجل رفع التحديات، سواء على المستوى الداخلي بتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار، أو على المستوى الدولي لإفشال كل المناورات التآمرية وصيانة وحدتنا الترابية والتصدي للخصوم في المحافل والمنتديات والملتقيات الدولية.

وكذا إلى التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود، كقضايا اللجوء والهجرة، وشبكات الاتجار في البشر، وتهريب المخدرات والأسلحة، والحركات التي تهدد السلم الإقليمي والدولي، ومكافحة الإرهاب والتطرف، لتعزيز موقع بلادنا كواجهة دولية وإقليمية وتيسير التوافقات حول القضايا المحورية، وتقوية التعاون وبناء القدرات المواجهة التحديات المرتبطة بالأمن والتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

فبلادنا تتوفر على عدد مهم من المغاربة القاطنين بالخارج، والتي تقدر بحوالي 5 ملايين مواطنة ومواطن يحتفظون ولله الحمد بعلاقات وطيدة مع البلد الأم وبشعور قوي بالانتماء إلى الوطن، ويتميزون ببنية متعددة الخصائص والمكونات، واليوم بلادنا توجد في منعطف هام يتميز بالإصلاحات المهيكلة التي تم إعطاء انطلاقتها جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، والهادفة إلى مواجهة تداعيات كورونا، في أفق خلق نموذج تنموي تنافسي يرتكز على وضع الرأسمال البشري واللامادي في صلب المشروع المجتمعي، من خلال سياسات عمومية متجددة وبرامج عمل تهدف إلى مواجهة التحديات والاستجابة لطموحات وانتظارات المغاربة بما فيهم المقيمين بالخارج.

فدستور 2011 وخطب جلالة الملك نصره الله وأيده في كل المناسبات، شكلت محطات هامة تترجم وتؤكد المكانة التي يحتلها مغاربة العالم داخل المجتمع المغربي قاطبة، وقرار ضم قطاع المغاربة المقيمين بالخارج إلى وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، له دلالته المهمة والمتمثلة بالأساس في وضع قضايا مغاربة العالم في صلب اهتمام الدولة المغربية من أجل تجويد الخدمات القنصلية، وتبسيط وتوحيد المساطر المتعلقة بها، ووضع منصة (Acces-Maroc) وتسجيلها وفق المواصفات الدولية، واعتبارها كمدخل لطلب التأشيرات والتراخيص الإلكترونية لدخول المغرب (AEVM)، لكون المجتمع يتطور باستمرار وهذا يتطلب تنزيل سياسة عمومية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومتطلباتهم المتغيرة باستمرار وتعبئتهم لدعم بلدهم الأصلي المغرب، وتعزيز مساهمتم في النمو السوسيو اقتصادي، ودعم استثماراتهم بوطنهم الأم، بدءا من مرحلة التفكير في المشروع إلى مرحلة الإنشاء، وتعبئتهم في إطار الدبلوماسية الاقتصادية - وإشراكهم في مبادرات التنمية الاجتماعية وإشراكهم في الدفاع على مصالح المغرب بلدان الإقامة وتنمية بلدهم الأصلي، والحفاظ على حسهم التضامني والتطوعي، وتبنيهم

الهموم الوطن وقضاياه، وإعداد سياسة حكومية واضحة في مجال الهجرة، والسهر على اندماج المهاجرين اللاجئين وتتبع تنفيذها لتيسير الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين واللاجئين المقيمين في المملكة المغربية، وتقديم كل المساعدات الاجتماعية والإنسانية وتسهيل الاندماج في حالة الرغبة في العودة إلى بلدانهم.

والعمل على تعزيز البعد الترابي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وذلك بشراكة مع كل الفاعلين الترابيين لتعبئة مغاربة العالم بكل مكوناتهم، وخاصة الكفاءات منهم والمستثمرين للمساهمة في البرامج والمشاريع التنموية، وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في بلدهم الأصلي.

وهكذا فأمام هذه التحديات ، والتي ترفعها بلادنا على كافة الأصعدة وعلى جميع المناحي وخاصة ما بعد كورونا كلها خيارات وتعاقدات مستقبلية لإعادة بناء اقتصادات الدول، وبالتالي فالمغرب كباقي الدول سيعيد حساباته والتي بلا شك ستحدد توقعاته الاقتصادية والسياسية وفق فلسفة في الحياة الاقتصادية والسياسية وهي سياسة رابح-رابح.

وإيمانا من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، بقدرة الحكومة على رفع التحديات وتحقيق التطلعات وفقا للتوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك تحمل السادس نصره الله وأيده، فهو يصوت بنعم على ميزانيات هذه القطاعات التي تناقش في لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

- قطاع الصحة والحماية الاجتماعية؛
- قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
- قطاع التعليم العالي والابتكار؛
- قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛
- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات؛
- قطاع الشباب والثقافة والتواصل.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، القائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، من هذا المنطلق يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي يتابعها المغاربة، لأنها تلامس احتياجاتهم.

السيد الرئيس،

لقد استبشر عموم المغاربة خيرا بتشكيل هذه الحكومة نضرا للتطلعات التي رافقت تنصيبها، وهي الحاصلة أغلبيتها على ما يفوق 5 ملايين صوت في انتخابات نزيهة وشفافة، وبذلك، فالحكومة ماضية بأولويات وطنية واضحة تستند إلى مبادئ التعاقد مع المغاربة بمنهجية جديدة، تدعمها ميزانية مرنة ومواكبة للمتغيرات والتطورات الراهنة.

أولا- قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2022 يأتي في ظروف صعبة طبعتها مواجهة بلادنا لجائحة كورونا وتداعياتها التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى كون هذا المشروع هو أول سنة مالية للحكومة الجديدة، والتي تستوجب تضافر الجهود للارتقاء بمختلف القطاعات الحكومية.

وبهذه المناسبة فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد عاليا بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله فيما يخص مكافحة جائحة "كوفيد-19"، التي أعطت الانطلاقة لقرارات حاسمة ببلادنا عبر خطوات جبارة في مسار صنع لقاحات وطنيا وعلى رأسها تصنيع لقاح ضد "كوفيد-19"، الذي ستتكفل بتصنيعه محليا شركة مغربية من أجل تلبية الطلب المغربي وأيضا الإفريقي، وهو القرار الذي يدعو إلى الفخر والاعتزاز، باعتبار أن إمكانية الخوض في تصنيع اللقاحات المضادة للفيروسات لا يعتبر بالأمر السهل بالنسبة لعديد من الدول، فبلادنا بذلك تكون من الدول التي جعلت من أزمة كورونا فرصة لخوض التحدي ليس فقط لمواجهة هذه الفترة الحرجة، بل والاستعداد البنيوي لعالم ما بعد كورونا.

السيد الرئيس،

نقاشنا اليوم هو مناسبة حقيقية لبسط العديد من القضايا والإشكالات ذات الصلة بالقطاع الصحي، على اعتبار أن الصحة تعتبر أولوية ملحة وحق دستوري مرتبط بحياة الإنسان، فهو قطاع من القطاعات الاجتماعية الكبرى التي يعتبر الحوار والنقاش وتبادل الأفكار وتقديم الاقتراح فيها من جميع المتدخلين، كل من موقعه، من أهم بوابات إصلاحه، فلا يقبل أي مجال للمساومة، لأن الصحة حق لكل مواطن انطلاقا من المواثيق الدولية، ومن الإرادة الملكية والوثيقة الدستورية التي تضمن هذا الحق، وتجعل منه أولوية في ظل حكومة جديدة عملت جاهدة على الرفع من ميزانية القطاع الصحي، بما قدره 19%، حيث تتم الاستجابة لتطلعات المواطن وانتظاراته في هذا المجال.

وهي خطوة أولوية نحو زيادات مستقبلية ترفع من ميزانية قطاع مهم مع الأخذ بعين الاعتبار إعادة هيكلتها الجديدة بإضافة ورش الحماية الاجتماعية إلى مهامها، مما يطرح تساؤلا حول التصور الحكومي بجميع محاوره، مع العلم أن الحكومة المالية قامت بخطوة مهمة جعلت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة الاقتصاد والمالية، وذلك لسبب وجيه وعملي وهو السهر على التوازن المالي وتمكين الصندوق من التمويلات الضرورية، والمناسبة شرط للتنويه وبشدة بالروح الوطنية والحس المهني الذي أبانت عليه الموارد البشرية العاملة بالقطاع من خلال تدبير الجائحة، حيث كانت الأطقم الطبية وشبه الطبية بمختلف مكوناتها وجل العاملين في الصفوف الأمامية، على وعي بأهمية المرحلة، بل تفانت وقدمت شهداء الواجب رحمة الله عليهم.

ثانيا- قطاع التربية الوطنية و التعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس،

يجمع الكل على المشاكل البنيوية لقطاع التعليم من اكتظاظ ونقص في الموارد البشرية وتكوين مستمر لها، وتوفير الوسائل الديداكتيكية الحديثة، وتأهيل المؤسسات المدرسية التي أضحت كثير منها غير صانعة للتدريس، فضلا عن النقص الحاد في الإطعام والنقل المدرسي، وسوء انتشار المؤسسات التعليمية، خاصة بالعالم القروي وهو الأمر الذي يستمر معه الهدر المدرسي في الارتفاع، خاصة في صفوف الفتاة القروية التي تبقى بحق أكبر ضحية للمنظومة التعليمية الوطنية.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي تلقينا باعتزاز كبير تعيين جلالة الملك لوزير كان يرأس اللجنة الملكية لإعداد النموذج التنموي ومطلع بشكل مكثف على أهمية الأعطاب البنيوية التي يعيشها القطاع، وهو ما نتطلع لأن يشكل أداة فعالة من أجل الرفع من وتيرة التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وتوسيع العرض المدرسي من خلال فتح 639 مؤسسة تعليمية جديدة 60 بالمائة منها بالعالم القروي، فضلا عن تحسين جودة تكوين الأساتذة من أجل تعزيز كفاءتهم.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي لمقتنعون أن جامعة بدون بحث علمي، هو مجرد ثانوية، البحث العلمي هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة على اعتبار أن مفتاح التقدم هو امتلاك التكنولوجيا، ويكفي أن نذكر أن براءة اختراع واحد قد تدر جزءا مهما من ميزانية الدولة لسنة كاملة، في الوقت الذي تستمر فيه عشرات الأدمغة والمخترعين المغاربة في الهجرة بحثا عن بيئة حاضنة لأفكارها وإبداعها واختراعاتها التي كانت تقابل بكثير من التهميش واللامبالاة في وطنهم الأم.

لذلك، فإننا نسجل باعتزاز كبير إضافة قطاع الابتكار للهندسة الحكومة من أجل سن سياسة عمومية مندمجة لاحتضان الابتكار والإبداع وتوفير بيئة لتطور كفاءات المغاربة في وطنهم الأم.

فقطاع التعليم أضحى ورشا مفتوحا لعدد من الإجراءات الإصلاحية التي همت تفعيل التوصيات التي جاءت بها الرؤية الإستراتيجية التي تنشد بناء مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع، وصولا إلى المصادقة على قانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والشروع في تنزيل مضامينه بمنهجية أثارت العديد من الإشكاليات لكن بالرغم من ذلك، فهناك تصور إيجابي للمؤشرات الكمية العامة لوزارة التربية الوطنية غير أن واقع مدرستنا العمومية يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد المضاعف بالنظر إلى الترتيب المتدني الذي يرتب فيه التلاميذ المغاربة وفق الدراسات والتقويمات الدولية، مما يعكس تطورا كميا لا يوازيه تطورا في نوعية وجودة التعلمات، وهذا يعكس استمرارية عدد من الأعطاب البنيوية التي تعيق تحسين مردودية المدرسة المغربية، خاصة ما تعلق بشروط التعلم التي لازالت تحتاج إلى بذل مجهودات لتحسينها وفي مقدمتها التقليص من مستويات الاكتظاظ داخل الحجرات الدراسية.

ثالثا- قطاع الرياضة:

السيد الرئيس،

لقد أصابت الحكومة الجديدة حين ألحقت قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية باعتبار أن الفئة المستهدفة بشكل كبير تلامس القطاعين معا، ليظل النشاط الرياضي المرافق للمنهاج من الوسائل الفعالة في تحقيق أهدافه، نضرا لأن برامج الأنشطة الرياضية تعد امتدادا لدروس الرياضة المدرسية، وتفسح المجال أمام التلاميذ لاختيار ما يتناسب وإمكاناتهم وقدراتهم ورغباتهم.

فالرياضة من العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة، ونعترف بالمساهمة الكبيرة التي تضطلع بها في تحقيق التنمية والسلام بالنظر إلى دورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين المرأة والشباب والأفراد والمجتمعات لبلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والاندماج الاجتماعي.

فالرياضة لا يتم اعتبارها كمحور استراتيجي حقيقي للتنمية فقط، بل كصناعة بحد ذاتها، لذلك فإن الأزمة الصحية التي يعاني منها العالم في الوقت الحالي والمغرب، أثرت على قطاع الرياضة الذي يواجه تحديات اقتصادية كبرى، الأمر الذي يتطلب منح هذا القطاع الفرصة لإعادة الهيكلة وتحقيق الازدهار.

لذلك، فإننا نضم صوتنا للتوصيات التي توصي الحكومة بتبني سياسة رياضية وطنية وجهوية حقيقية تقوم على ثلاث ركائز أساسية: التكوين والحكامة الجيدة والأداء الرياضي والاقتصادي، وعلى ضرورة تكييف أساليب إدارة المؤسسات مع خصائص الرهانات الرياضية والاقتصادية المغربية الجديدة، مع ضرورة تجويد عملية تكوين المسيرين الرياضيين لتلبية

متطلبات الرياضة الاحترافية، وفصلها عن رياضة الهواة، والجمعيات غير الربحية، والرياضة الاحترافية المنظمة في الشركات الرياضية الخاصة التي هدفها الأداء الرياضي الاقتصادي، مع إقامة إدارة تشغيل في كل هيكل رياضي والاعتماد على الكفاءات المتخصصة في التدبير الرياضي، مما يتطلب معه إنشاء معهد وطني للتميز الرياضي يجمع بين أفضل الرياضيين من كل أنواع الرياضات – وإعدادهم للتألق في المنافسات الدولية الكبرى حتى نجعل من قطاع الرياضة صناعة منتجة ومربحة وقادرة على خلق فرص الشغل والثروة، مع الحرص على تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشجيع إنجاز المشاريع الرياضية الكبرى وتعميم التكنولوجيا الرقمية كأداة لتحسين وتحديث إدارة الأندية والمؤسسات الرياضية.

رابعا- قطاع التعليم العالي والابتكار:

السيد الرئيس،

إن السياسات العمومية في قطاع التعليم العالي هو عبارة عن خطة منهجية مستقبلية يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة وفي قدراتها وإمكانياتها، توضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها، وهذا يتطلب دعمه وتقوية هذا المجهود الوطني المتعلق بمنظومة التربية والتكوين مع العلم أن عملية تشخيص القطاع أظهرت بالملموس الحاجة إلى طرح أسئلة كبرى للكشف عن الاختلالات المرتبطة بالتعليم العالي وهو ما تطرق إليه تقرير لجنة النموذج التنموي، فالرهان الأساسي هو رهان جماعي مشترك متعلق بالأساس إلى استعادة الثقة في المؤسسات الجامعية المغربية لما لها من دور في الإنتاج المعرفي والفكري.

خامسا- قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

بخصوص الميزانية المرصودة لقطاع التضامن، فهي في نظرنا ضعيفة وغير كافية ولن تمكن القطاع من القيام بمهامه على أحسن وجه، ولن تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مشروع قانون المالية المعروض على المؤسسة التشريعية، هذه الميزانية التي لم تعرف أدنى تغير بالمقارنة مع ميزانيات السنوات السابقة سوى بشكل طفيف يهم مصالح الوزارة فقط، في حين ظلت ميزانيات المؤسسات التابعة للقطاع دون تغيير يذكر، كمؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، مما يدل على أن الأوضاع داخل القطب الاجتماعي لن تعرف تغييرات كبيرة تستجيب لانتظارات الفئات المهمشة والفقيرة، وهنا لابد أن نتساءل عن سبب حذف كلمة المساواة من التسمية الجديدة للوزارة والمنصوص عليها في دستور المملكة، والتي جاءت في العديد من خطب صاحب الجلالة نصره الله والمواثيق الدولية، خصوصا منها أهداف التنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي جعل من المساواة خامس أهدافه، فجائحة "كوفيد-19" كانت لها انعكاسات مباشرة على الأداء التنظيمي والهيكلي المتعلق بالفئات المستهدفة، حيث أن القطاع يعتبر قطاعا حقوقيا بامتياز، مما يستدعي تضافر الجهود لتكريس الحقوق المكفولة، مع مأسسة المقاربة الحقوقية التي تتجاوز المقاربة الإحسانية في هذا المجال، فالتنمية الاجتماعية تعتبر من أهم المؤشرات العالمية لتصنيف مدى تطور الدول ونمائها، وبالتالي فإن اعتماد السجل الاجتماعي الموحد وتبني سياسة العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية ستمكن من تعزيز مكانة بلادنا وتقوية إشعاعها على المستوى الاجتماعي والتضامني، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز النموذج التنموي الجديد، الذي يولي أهمية كبرى للرأسمال البشري والذي سيؤدي لا محالة لبلوغ نظام متكامل وشمولي للرعاية الاجتماعية يقوم على مبدأ العدالة المجالية والإنصاف.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن الظواهر الاجتماعية تعددت وأصبحنا نعيشها بكل أسف داخل مجتمع مغربي به مسنون مهملون وأطفال شوارع واغتصابات وتعنيف المرأة ومظاهر اجتماعية أخرى مخجلة، تجعلنا نبكي موروثنا الثقافي ومقاصد مجتمعنا المغربي المبني على التضامن والتكافل التي أبانت عليها أجيال متعاقبة، وعلى هذا الأساس فإننا ندعم بقوة مختلف الإجراءات الشجاعة ذات الطبيعة الاجتماعية التي حملها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، وخاصة مدخول الكرامة لفائدة المسنين رجالا ونساء ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق، ويعيشون ظروف الهشاشة والفقر، والذي يفوق عددهم 2.7 مليون مواطن مغربي من خلال تحويل مالي مباشر ينطلق هذه السنة المالية ليصل تدريجيا لـ 1000 درهم شهريا في أفق سنة 2026، وهو ما يشكل بحق ثورة اجتماعية تضمن الحد الأدنى من كرامة العيش لهذه الفئة الغالية من المواطنين والمواطنات.

سادسا- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات:

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نثمن عاليا الارتفاع المهم الذي عرفته ميزانية قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، هذا الارتفاع الذي نالت منه ميزانية الاستثمار نسبة مهمة، حيث تم توجيه الحصة الأكبر إلى دعم المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، وهي خطوة مهمة تؤكد عزم الحكومة على خلق مناصب شغل جديدة مع تشجيع المقاولات لتحفيز الشباب على الإبداع والابتكار وزرع روح المقاولة لديهم.

وهي مناسبة لنتساءل عن أسباب عدم فتح مناصب مالية لتشغيل مفتشين جدد لأهمية الأدوار التي يقومون بها، من مراقبة ورصد للمخالفات والوقوف على تطبيق القانون وحل النزاعات في القطاع الخاص وأماكن العمل، لذلك نطالب بتقديم كل الدعم لجهاز التفتيش داخل الوزارة والذي

يعتبر آلية فعالة لرصد المخالفات ومراقبة تطبيق القانون من ناحية، وحل النزاعات من ناحية أخرى، والذي يصطدم غالبا بنقص كبير في عدد مفتشي الشغل وقلة الإمكانيات المادية واللوجيستيكية.

سابعا- قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس،

فيما يخص الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، فإننا ننوه بتجميع هذه القطاعات الثلاثة تحت مسؤولية وزارة واحدة، خاصة وأن بينها خيط ناظم يجعلها متكاملة ومنسجمة، مما يعد بخلق حركية متصاعدة بالقطاعات الثلاث وحيوية ذات كفاءة وأداء وجودة، غير أن هزالة الميزانية المعتمدة للقطاعات الثلاث، تدعونا إلى الارتياب في قدرتها على ترجمة الطموحات والتطلعات إلى واقع حي وملموس، بالتالي فالضرورة ملحة لرفعها لمواجهة التحديات وإنجاز المشاريع التنموية المرتبطة بهذا القطاع الذي أعطته الخطب الملكية مكانة متميزة، وجعلت قضاياه ذات أولوية، بل إن النموذج التنموي الجديد أبدى اهتماما كبيرا بانتظارات الشباب وأمالهم باعتبارهم يشكلون نسبة هامة من الهرم السكاني للبلاد، فالإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2030/2015 اقترحت رؤية شاملة تمكن الشباب المغربي من الاضطلاع بدوره كاملا كفاعل أساسي في التنمية، كما توفر له الفرص التي تؤهله للانتقال والولوج إلى عمل لائق، وإلى خدمات صحية ملائمة ومشاركة فاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ونتساءل بهذه المناسبة، عن مآل هذه الإستراتيجية؟ مع يقيننا أن الوزارة بلورت رؤية عملية من خلال استلهامها لمقتضيات النموذج التنموي المتعلقة بالشباب، مما يقتضي معه وبصفة مستعجلة، تفعيل الهيآت الدستورية المهتمة بالشباب، وخاصة المجلس الأعلى للشباب، ومنحه اختصاصات وسلطات فعلية تستجيب للطموحات.

إننا في الفريق الاستقلالي ننبه إلى الوضعية الهشة لدور الشباب، سواء على مستوى البنيات التحتية، أو على مستوى برامج التكوين والتأطير، والتباين بين الجهات، مما يتطلب معه وضع برامج من أجل مسايرة متطلبات الشباب بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن، وتزويدها بكافة المستلزمات الأساسية التي تمكنها من تجديد تواصلها وتفاعلها مع الاهتمامات المتجددة للشباب المغربي، وأن تكون مندمجة في محيطها الاجتماعي بأسلوب أكثر فعالية وجاذبية، مع وضع العالم القروي بعين الاعتبار بحكم أنه يزخر بطاقات شابة هائلة مبدعة، تحتاج فقط إلى التفاتة جادة، وفضاءات تستقطب كل طاقاتهم وإبداعاتهم.

أما بخصوص مجال التخييم الذي لم ينظم كالمعتاد طيلة سنتين بسبب تفشي جائحة كورونا، فقد كان على الحكومة السابقة البحث عن بدائل جديدة للتنفيس عن الطفولة المغربية التي ذاقت مرارة الحجر الصحي وتبعاته، بل كانت فرصة ذهبية أهدرتها للاعتناء بالبنيات التحتية للمخيمات، وصيانتها وتجهيزها والاعتناء بها، وجعلها في أحسن الأحوال.

ثامنا- قطاع الثقافة:

السيد الرئيس،

نسجل بكل أسف ضعف الميزانية المرصودة لقطاع الثقافة، مما يجعلها عاجزة عن ومواكبة التطلعات، وهذا الضعف قد يشكل عائقا أمام الرفع من مستوى الخدمات الثقافية والفنية والأدبية والمرافق التي يشرف القطاع على تدبيرها، مع تفهمنا للظروف الاستثنائية والعصيبة التي مررنا منها جميعا، ولا نزال، من جراء جائحة كورونا.

لكن، ما ألمنا، السيد الرئيس، هو التوقف النهائي لبعض الأنشطة الثقافية، والصناعة السينمائية، فضلا عن تضرر فئة العاملين بالصناعة السينمائية من الفنانين والكتاب والمخرجين السينمائيين والتقنيين بسبب إلغاء عدد من المهرجانات السينمائية، وتوقف تسجيل الأفلام الأجنبية ببلادنا، بسبب أن أغلب الفنانين غير مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا يستفيدون من الحماية الاجتماعية، ولم يستفيدوا من بطاقة الفنان، مما ساهم في تعميق الهشاشة التي يعيشها هؤلاء المهنيون، وهو ما يتطلب إعادة هيكلة قطاع الثقافة بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي، وإدراجه في إطار مؤسساتي ودعمه بما يلزم من وسائل العمل لإبراز التراث الوطني، ووضع أسس صناعة ثقافية تشمل جميع مجالات الإبداع قادرة على توفير فرص شغل، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية الحديثة، وتقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية.

إن تصويتنا بالإيجاب على القانون المالي لسنة 2022، هو تصويت على المنهجية الجديدة للعمل الحكومي وهي رسالة بأننا مقبلون على ولاية حكومية تبشر بالخير بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

6) مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

- الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- الصناعة والتجارة؛

- السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ككل بلدان العالم لازالت بلادنا تواجه تداعيات أزمة "كوفيد-19" غير المسبوقة ، وقد انخرط الشعب المغربي بشكل جماعي وواعي لمواجهة هذه

الجائحة تحت الريادة الملكية السلمية حيت أعلن عن التعبئة الشاملة والعامة للحد من أثار الأزمة وجعل صحة المغاربة فوق كل الاعتبارات وتجندت السلطات العمومية إلى جانب المواطن لمحاصرة الوباء وتحقيق المناعة الجماعية وفي هذا الإطار تقدمت الحكومة بمشروع برنامج للتحول الاجتماعي والاقتصادي مستمد من الثوابت الدستورية والتوجهات الملكية السامية يروم قيم التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص والفعالية والشفافية.

هذا البرنامج قدم إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة والتطلع لمستقبل أفضل من خلال إجراءات تهدف تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والإجراءات التي تضمنتها برامج الأحزاب المشكلة للأغلبية لتحقيق المطامح الأولية للمواطنات والمواطنين عبر التزامات واضحة.

لقد راكمت بلادنا طيلة فترة حكم صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس أعزه الله إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وجب استثمارها وتثمينها لبناء المستقبل، وقد ساهمت تداعيات الجائحة في الكشف عن مواطن القوة والضعف في نسيجنا الوطني على كافة المستويات، وأظهرت بشكل واضح حجم الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية، وهو ما يتطلب التعبئة من أجل إعمال الإصلاحات وعلى رأسها الحماية الاجتماعية، كل هذه العناصر تؤشر إلى اكتمال الشروط للانتقال إلى مرحلة جديدة لتسريع الإقلاع الاقتصادي وتوطيد المشروع المجتمعي الذي يصبو إليه المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والحفاظ على وثيرة التشغيل وإنتاج الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والمساهمة في انخراط بلادنا في أجرأة النموذج التنموي الجديد، الذي يطمح المغرب من خلاله إلى إحداث تحول عميق في المنظومة الإنتاجية، وإرساء النجاعة والاستدامة والإنصاف والعدالة المجالية.

فبقدر ما أن الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية يعبر عن دعمه ومساندته "لاستراتيجية الجيل الأخضر"، بقدر ما يتساءل عن عدم تقييم "مخطط المغرب الأخضر" قبل اعتماد الاستراتيجية الجديدة المتمثلة في "الجيل الأخضر" الذي وضع أهدافا رئيسية تسعى لخلق طبقة وسطى في صفوف الفلاحين (350 ألف أسرة) ليبقى التساؤل مطروحا:

- هل في ظل المشاكل العقارية التي تتمثل في أراضي الكيش وأراضي الجموع والأراضي العرشية ستستطيع بلادنا تحقيق ذلك؟
- وهل في إطار نظام الملكية المعقد سوف يكسب المغرب رهان خلق هذه الطبقة في صفوف الفلاحين؟

وبخصوص الفلاحة التضامنية والتي تحضى باهتمام متزايد على المستوى الدولي والتي قطعت أشواطا في الفلاحة العصرية عامة، والمنتوجات المجالية خاصة، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بهذا القطاع ودعمه ومواكبته، ووضع معايير للوصول لتحقيق جودة المنتوج البيولوجي، وتعزيز التسويق، سيما بالأسواق التضامنية، واعتماد البحث العلمي.

هذا ويبقى القطاع الفلاحي ليس معزولا عن الأبعاد السوسيولوجية التي على الحكومة أخذها بعين الاعتبار في مخططاتها وذلك بغية:

- تقليص الفوارق المجالية، وتثمين ما تم إنجازه في العالم القروي والجبلي وربطه بالشبكة الكهربائية، وتزويده بالماء الصالح للشرب؛
- زيادة الرفاهية الاجتماعية بالأوساط القروية والجبلية، وإرساء فلسفة نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي، بالتوجه نحو إعادة ترتيب المواد الطبيعية وتوجيهها نحو الإنتاج والتصنيع، وخلق التكامل بين الزراعة والصناعة، وإنشاء البنيات التحتية الأساسية وتشجيع للاستثمار الفلاحين، والحفاظ على البيئة والمجالات والأماكن الطبيعية وحل إشكال نقل العاملات والعمال الفلاحين التي تمر في ظروف مزرية، وتوحيد الحد الأدنى للأجور في المجال الفلاحي.

هذا، وإن الفريق الاستقلالي للوحدة التعادلية يؤكد على تعزيز المراقبة بخصوص ضمان السلامة الصحية بالنسبة لقطيع الأبقار والأغنام والماعز، وترقيم القطيع، وتوفير الشروط الصحية للأضاحي كما يوصي بإعداد الدراسات الطبوغرافية مجانا لصالح الفلاح من قبل الوزارة.

وإننا ننوه في مجال التنمية القروية والجبال ومناطق الواحات بكل ما تم إنجازه من مسالك طرقية ومد السواقي ونطالب بالمزيد خصوصا في الجهات والأقاليم الفقيرة والنائية ويبقى هذا القطاع قطاعا مجتمعيا يتقاطع مع جل المجالات مما يستوجب خلق الالتقائية مع التعليم والصحة.

كما يثمن البرنامج الجديد "غابات المغرب" الذي يروم منهج جديد يقوم على التدبير الجيد والحكامة والتثمين وتطوير الفضاءات الغابوية وتجهيزها، وتحديث وتطوير المهن الغابوية والإصلاح المؤسساتي للقطاع وكذلك تدبير برامج القنص والأحواض المائية وتطوير البنيات التحتية واستكمال مشاريع سنة 2021.

وبخصوص قطاع الصيد البحري الذي عرف تحولات هيكلية بخصوص التنظيم والتجهيز بالمعدات والآليات لفائدة المهنيين، مما انعكس إيجابا على قيمة السفن وقوارب الصيد والإقبال على الاستثمار في هذا المجال، وجعل المغرب ينفتح على أسواق جديدة ويعقد اتفاقيات الصيد على طول سواحله.

وهنا لابد من بذل مجهودات لضبط الارتجال والعشوائية في هذا المجال والرفع من مستوى استهلاك المواطنين لهذا المورد الغذائي المهم، وتأهيل القطاع عبر تحديث وحدات الصيد وتكوين الصيادين والرفع من قدراتهم،

ومحاربة جميع أشكال النهب والصيد الجائر وتقوية الحارسة البحرية، وتحسين ظروف عيش رجال ونساء البحر باحترام وإقرار قوانين ومعايير الشغل والسلامة الصحية والمهنية، وإخراج مدونة الصيد ومؤسسة مفتش الصيد على غرار مجموعة من الدول، والعمل على تجديد أسطول الصيد البحري بشكل يراعي التطورات ويحترم كرامة الصيادين.

لقد تفاعل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية منذ البداية إيجابا مع مخطط "أليوتيس" لتحقيق الاستدامة وخلق مناصب الشغل والرفع من قيمة القطاع اقتصاديا وماليا، لذلك فالفريق يطالب بتعزيز المراقبة بخصوص التسويق والبواخر، وحماية المحميات والشعب البحرية، والمنع التام لاستعمال الصناديق الخشبية، وتجهيز القوارب الصغيرة، وإنجاز مناطق التفريغ والتبريد والبيع الأولي بأسواق الجملة مع بناء أسواق جديدة وتجهيزها وتفعيل المراقبة عبر تقنية الفيديو، وتطوير البحث العلمي في هذا الإطار.

ويثمن الفريق الأهمية والمكانة الكبرى للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتشغيل وإنتاج الثروة.

وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في ارتباط مع انخراط بلادنا في أجرأة النموذج التنموي الجديد الذي يهدف إلى إحداث تحول عميق في المنظومة الإنتاجية وإرساء النجاعة والاستدامة والإنصاف والعدالة المجالية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يحظى قطاع التجارة والصناعة بدور مركزي في الاقتصاد الوطني ويلعب دورا استراتيجيا في خلق فرص الشغل والثروة والنمو، مما جعل القطاعين في صلب النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة أعزه الله، وفق مقاربة تروم بناء اقتصاد قوي صناعيا وتنافسيا عبر دينامية الاستثمار في القطاعين العام والخاص، بتناغم مع الاستثمار أيضا في القطاعات الاجتماعية.

وقد ساهم هذين القطاعين في تحسين مؤشرات الاستثمار رغم التداعيات السلبية الكبيرة لجائحة "كوفيد-19" والتي أصابت القطاعين بما يشبه الشلل، وقد ساهمت الالتقائية القائمة بين القطاعين في استمرار تموين الأسواق وتوفير المنتجات الضرورية ولقد شكلت التوجيهات الملكية السامية الإطار المرجعي بهدف تحسين السيادة الصناعية والتجارية لبلادنا، فقد استطاعت بلادنا من خلال أجرأة "مخطط التسريع الصناعي 2020-2021" على مستوى صناعة السيارات والصناعات الغذائية والنسيج وترحيل الخدمات.

وفي هذا الصدد فإن الفريق يثمن "مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023" الذي يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف كبرى تتجلى في تعزيز السيادة الصناعية فيما يخص الصناعة الغذائية والنسيج والفوسفاط ومشتقاته، والرفع من القدرة التنافسية الصناعية خصوصا في مجال الطائرات والسيارات وصناعة الإليكترونيك، وتحسين تموقع المغرب على المستوى العالمي بجعله قاعدة صناعية خالية من الكربون بتعزيز التوجه نحو الطاقات المتجددة والكهرباء النقي.

كما يساند فريقنا الانفتاح على شركاء جدد في القطاع العام والخاص، ويدعو لمواكبة المقاولات المتوسطة والصغرى في أفق إحداث وكالة متخصصة في مواكبة التطور الصناعي.

لقد راهنت الدولة على جعل الصناعة الوطنية رافعة المضاعفة القيمة المضافة المحفزة لتصدير ودمج المغرب في سلاسل القيم العالمية بشكل يعزز التنافسية ويستقطب الاستثمارات الخارجية ويساهم في خلق مناصب الشغل ويقطع مع اقتصاد الريع.

إن بناء وتوسيع الموانئ ورفع قدراتها الاستيعابية، وتحسين مناخ الأعمال، وإصلاح منظومة القضاء، وإقرار تعميم الحماية الاجتماعية، واعتماد الرقمنة، ساهم في جعل المغرب قطب من أقطاب صناعة السيارات، وغيار الطائرات وصناعة النسيج، والصناعة الغذائية، وصناعة الأدوية، وترحيل الخدمات.

ولازال الرهان قائما على تطوير العديد من الصناعات ومن أجل ذلك وجب تشجيع البحث العلمي الابتكار، والعمل على إقرار احترام قوانين الشغل، وإعادة النظر في الهوة القائمة بين التكوين والتشغيل وتنويع الأسواق، ولربح هذا الرهان الكبير يبقى من واجب الحكومة خلق الانسجام والالتقائية بين السياسات العمومية من أجل تحقيق العدالة المجالية على مستوى قطاع الصناعة ذلك أن ثلاث جهات فقط من أجل 12 جهة تستحوذ على جل هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التنسيق بين قطاع الصناعة والقطاع الفلاحي لدعم وتطوير الصناعات الغذائية بما يحقق للمغرب الأمن الغذائي والسيادة الصناعية.

وبخصوص إغلاق المعبرين الحدوديين مع الثغرين المحتلين سبتة ومليلية اللذان عرفا احتقانا اجتماعيا تجلى في الاحتجاجات وارتفاع منسوب الهجرة غير الشرعية، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يلح على خلق بدائل ملائمة كتعزيز الصناعة المحلية، وخلق رواج تجاري بالشكل الذي يساهم في إدماج هذه الفئة.

وبصفة عامة، فإن مجهودات قطاع الصناعة بالخصوص لا يمكن أن يحقق المبتغى فقط بتحقيق نسب مقبولة من النمو الاقتصادي ما لم ينعكس ذلك على الحياة الاجتماعية للمواطنين، بالموازاة مع ذلك على الوزارة دعم البحث العلمي والابتكار والتصدير وفقا لتطور الحاجيات الوطنية والدولية بالشكل الذي يجعل بلادنا قوة صاعدة في مجال الصناعة من خلال مداخل أساسية:

- إدماج الاقتصاد غير المهيكل؛
- الاستثمار في الموارد البشرية؛

- إنعاش الطبقة المتوسطة؛
- إصلاح المنظومة البنكية؛
- دعم استهلاك المنتوج المغربي؛
- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر.

ومعلوم أن الصناعة ليست معزولة عن قطاعات أخرى، فالاستثمار في هذا المجال يحتاج لبنية تحتية مهمة، ولترسانة قانونية متطورة، ولموارد بشرية مكونة، إلى غير ذلك من الشروط التي تشكل حافزا أمام المستثمرين المحليين والأجانب وتشكل أرضية جذب للاستثمار.

وتبقى الميزانية المرصدة لهذا القطاع غير كافية بالنظر للتحديات والطموحات والرهانات المنتظرة لتحقيق السيادة الصناعية وجعل المغرب قوة صاعدة في هذا المجال، مع توجيه التحفيزات والامتيازات لخدمة العدالة المجالية، ودعم صناعة وإصلاح السفن والصناعات الدوائية بما فيها المتعلقة بالقنب الهندي، إضافة إلى العمل على رفع الحيف الذي يعرفه العمل النقابي بالمناطق الحرة.

ويشكل قطاع التجارة ثاني مشغل على الصعيد الوطني وثالث مساهم في الناتج الداخلي الخام، وهنا كذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يثمن ويساند "مخطط إنعاش التجارة" الذي يروم تسريع وثيرة التغطية الاجتماعية للتجار المستقلين، ومواكبة رقمنة قطاع التجارة الداخلية والتوزيع، ودعم علامة صنع في المغرب، وأجرأة مخططات التنمية لغرف الصناعة والتجارة والخدمات وجامعتها الوطنية، وتعديل الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للقطاع، وتتبع الاتفاقيات التجارية وتعزيز الحماية التجارية، وتقنين وتسهيل التجارة، وكذا حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة.

هذا، ويثمن الفريق الدور الهام لقطاعي الصناعة والتجارة في الاقتصاد الوطني، ودورهما الاستراتيجي في خلق فرص الشغل والثروة والنمو مما يجعل القطاعين في صلب النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انسجاما مع توجهات المغرب الرامية إلى جعل السياحة في صلب المسيرة التنموية لبلادنا من خلال مواصلة تنزيل مختلف الأوراش الإستراتيجية ووضع مخططات قطاعية تقوم على الانسجام والتكامل لرفع التحديات والرهانات، وتجاوز الظرفية الاستثنائية لجائحة "كوفيد-19" وتداعياتها الخطيرة على البلاد والعباد، وما خلفه من أثار سلبية على التشغيل والدينامية الاقتصادية بفعل القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن جهة أخرى تعتبر الصناعة التقليدية من أهم الثروات التي يمتاز بها المغرب، فإضافة إلى كونه قوة اقتصادية فهي أكبر مشغل لليد العاملة بعد القطاع الفلاحي وهي تكسي صبغة اجتماعية وثقافية تساهم في جلب الزوار من شتى أنحاء العالم، ويعكس هذا القطاع الهوية الثقافية المغربية المتجذرة في أعماق التاريخ، ويشكل رصيدا وتراثا لا ماديا ثمينا وجب الحفاظ عليه وتطويره بإعادة الاعتبار للصناع التقليدين، ودعم الفرادى منهم بالوسطين القروي والحضري على مستوى الإنتاج والتسويق، مع الحفاظ على الحرف المهددة بالانقطاع، ودعم البحث العلمي بالشراكة مع الجامعة المغربية والقطاع الخاص، وتحيين المخططات الجهوية لتتلاءم مع التقسيم الجهوي الحالي إضافة إلى وضع استراتيجية التسويق المنتجات وفي مجال الاقتصاد الاجتماعي.

يعتبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مسألة أساسية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وضمان الإلتقائية مع مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص هذا القطاع الذي لجأ إلى اعتماد منصات التجارة الإلكترونية، فإن الفريق يثمن ويدعم الإستراتيجية الجديدة للقطاع 2021-2023 المبنية على (الفاعلون - الفروع - سلسلة القيم) والتوقيع على مخطط الإقلاع.

ويوصي بدعم القطاع التعاوني عبر دعم التعاونيات في التمويل والتسويق، ومواكبة مختلف مكونات الاقتصاد التضامني والاجتماعي من خلال عقد شراكات مع الفاعلين الوطنيين والجهويين.

وبهذا فإننا نشيد بأهمية القطاع لارتباطه بتدبير قطاعات هامة تشكل محركات حقيقية للرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية، وخلق فرص الشغل وجلب العملة الصعبة والتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القطاعات تعتبر الأكثر تضررا من آثار الجائحة بسبب القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص على الصعيدين الوطني والدولي، مما ترتب عنه آثار كبيرة على التشغيل والدينامية الاقتصادية في المناطق ذات النشاط السياحي المرتفع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي مجال الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة الذي حظي باهتمام الحكومات المتعاقبة وفقا للمنظور المتبصر لصاحب الجلالة أعزه الله، خصوصا المتعلق بالكهرباء والطاقات المتجددة، حيث ساهم بشكل جلي في تحسين الوضعية الطاقية والانخراط في مسار الانتقال الطاقي من خلال تحسين الهامش الاحتياطي للطاقة الكهربائية وارتفاع الطاقة الشمسية والريحية وتراجع التبعية الطاقية ومساهمة المغرب في تعزيز الاندماج الجهوي للأسواق والشبكات الكهربائية.

لقد شكل إطلاق صاحب الجلالة أعزه الله في 25 يونيو 2017 "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" خلال مجلس وزاري الإطار

المرجعي لعمل الوزارة والمتمثلة في تسريع الانتقال نحو اقتصاد اخضر أو منخفض الكربون ببلادنا في أفق 2030 وذلك من خلال تحديد 7 رهانات كبرى هي:

1- تعزيز حكامة التنمية المستدامة؛
2- إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
3- تحسين تثمين وتدبير المواد الطبيعية وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي؛
4- تنزيل السياسة الوطنية لمكافحة التغير المناخي؛
5- إعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة؛
6- تشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترابية؛
7- تطوير المعارف المرتبطة بالتنمية المستدامة.

هذا، وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يدعم مجهود السيدة الوزيرة في إعداد خارطة طريق تبعا لمخرجات الدراسة السالفة الذكر من أجل ملاءمة الإستراتيجية مع المستجدات الوطنية والالتزامات الدولية، والعمل على تعبئة القطاعات والجهات المعنية من أجل تسريع تنزيل مخطط الإدارة على المستوى الوطني والجهوي، إضافة لأجرأة الإستراتيجية الطاقية من خلال:

- تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقة المتجددة؛
- تطوير النجاعة الطاقية؛
- تعزيز الاندماج الجهوي.

وبفضل المجهودات المبذولة في هذا القطاع، أصبح المغرب نموذجا يحتذى به على الصعيد الإقليمي والجهوي والدولي في مجال الانتقال الطاقي، حيث أضحى القطاع الطاقية الوطني محط اهتمام الشركات الدولية التي تسعى للاستثمار فيه، وقد ساهم في ذلك الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة، ناهيك عن المجهودات المبذولة لاستكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي والخاص بالنجاعة الطاقية وتطوير قطاع المحروقات ومواكبة التغيرات التي يعرفها، وعلى مستوى المعادن فلابد من التسريع بالمصادقة على ترسانة القوانين ذات الصلة.

لقد عرف المغرب تقدما ملحوظا في مجال الانتقال الطاقي، وقد نجح في الرفع من قدرة الطاقات المتجددة من خلال:

- مساهمة مشاريع الطاقات المتجددة في تحسين الوضعية الطاقية الوطنية؛
- تقوية القدرات الإنتاجية الكهربائية من مصادر متجددة كالطاقة الريحية والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية؛
- اعتماد عدة برامج ومشاريع في إطار التوجهات الإستراتيجية لتسريع الانتقال الطاقي.

هذا، ويلعب قطاع المعادن والجيولوجيا دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية ببلادنا من خلال تأثيره الإيجابي على مجموعة من المؤشرات الماكرو اقتصادية وكذا عبر مساهمته في التقليص بنسبة مهمة من العجز الاقتصادي وقد سجلنا بشكل ايجابي هدف الوزارة سنة 2022 إطلاق مجال التوعية والتحسيس والتربية البيئية.

وفي الأخير، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يدعم كل مجهودات الحكومة وبالخصوص هذه القطاعات التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية من أجل تحقيق التوزيع العادل للثروة مجاليا واجتماعيا، وعلى مستوى محاربة الريع والامتيازات عبر تعزيز قيم الديمقراطية والعدل والمساواة، والحرص على سيادة القانون وإعادة الثقة للمواطنين والمواطنات بما يضمن ازدهار البلاد واستقرارها.

وانطلاقا من إيماننا بقدرة الحكومة على رفع التحديات بالرغم من عدم انسجام الميزانيات المرصدة للقطاعات مع التطلعات والرهانات فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص القطاعات التي تدخل في إطار لجنة القطاعات الإنتاجية، يصوت بنعم على هذه الميزانيات الفرعية.

IV- الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجن الدائمة برسم سنة 2022، وهي لحظة دستورية تمكننا سنويا من دراسة وتحليل الأرقام والبرامج والاستراتيجيات والسياسات العمومية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور حركي يستحضر دائما مصلحة الوطن والمواطنين، ولا يربط المواقف بالمواقع، ومن زاوية المعارضة البناءة والمسؤولة، في سياق وطني ودولي استثنائي.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، اسمحوا لي أن نهنئ أنفسنا على النجاحات المتواصلة للدبلوماسية المغربية تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، دبلوماسية فاعلة وناجعة، كانت ولازالت قضية وحدتنا الترابية بوصلة أساسية وجوهرية لتوجهاتها، قضية عادلة بشهادة المنتظم الدولي، إذ نؤكد مرة أخرى أن المقترح المغربي للحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، يبقى حلا وحيدا، وواقعيا وناجعا لهذا النزاع المفتعل.

وهي مناسبة سانحة لنا أيضا لنقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد قواتنا المسلحة الملكية وللدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية وأعوانها على تضحياتهم الجسام، لحماية أمن واستقرار

وسيادة الوطن، تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

إن الجهوية المتقدمة بغض النظر عن اختلالات وهفوات التجارب السابقة، أضحت خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، واستحضارا للتفاوتات الجهوية في توزيع الميزانية وفرص التنمية، ندعو الحكومة إلى توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل ومنصف بما يحقق التوازن بين كل الجهات، وفي هذا الإطار ندعو إلى إعادة النظر في معايير توزيع الميزانية وذلك باعتماد معيار الخصاص البنيوي والتنموي الذي تعاني منه أغلب الجهات، والعمل على تنزيل التدابير اللازمة لتفعيل الاختصاصات الذاتية للجهات وباقي الجماعات الترابية، وتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري ،كآلية مهمة وأساسية لتنزيل حقيقي لورش الجهوية والارتقاء بإدارتها.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الاقتصاد والمالية، فأمام هشاشة الاقتصاد الوطني، وتأثره بتداعيات جائحة "كوفيد-19"، كنا ننتظر من الحكومة أن تأتي في مشروع القانون المالي لسنة 2022 بإجراءات تحفيزية للاستثمار العمومي والخاص، الوطني والأجنبي، وبمنظومة متكاملة لدعم المقاولة الوطنية وتوجيهها ومواكبتها، خاصة المقاولات المفلسة أو السائرة في طريق الإفلاس، الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 95 في المائة من المقاولات الوطنية، لكن للأسف لم نسجل ذلك في هذا المشروع، وبالتالي تبخر أمل استرجاع المقاولة لعافيتها ومناعتها وتنافسيتها.

أما بالنسبة للمالية العمومية، فهي تبقى مالية كلاسيكية، ترتكز على الموارد الجبائية والجمركية، يطبعها هاجس الحفاظ التوازنات الماكرواقتصادية وترشيد النفقات العمومية، يفتقر تدبيرها للإبداع، ومن هذا المنطلق ندعو في الفريق الحركي الحكومة إلى مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، كإصلاح النظام الجبائي، وتنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، وإصلاح نظام الصفقات وإصلاح النظام البنكي ونظام التأمينات، وصندوق المقاصة، متطلعين أيضا إلى معالجة اختلالات الميزان التجاري وميزان الأداءات وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية.

وأمام غياب إجراءات عملية تتوخى هيكلة القطاع غير المنظم في مشروع القانون المالي لسنة 2022، والذي يمثل 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ويشغل 2.5 مليون شخص، ندعو الحكومة إلى اتخاذ ما يلزم لإدماجه في المنظومة الاقتصادية.

وبالنسبة لقطاع الشغل، فالبرامج والمبادرات المحتشمة للتشغيل المعلن عنها في المشروع (برنامج "انطلاقة"، برنامج "فرصة"، وبرنامج "أوراش")، والتي وضع لها سقف تشغيل 125 ألف شخص في السنة المقبلة، تبقى غير كافية للتخفيف من معدل البطالة المرتفع، ويبقى طموح خلق مليون منصب شغل المعلن عنه في البرنامج الحكومي وبرامج الأحزاب المشكلة للأغلبية بعيد المنال، خصوصا في ظل تحديد 3.2 في المائة كمعدل نمو متوقع للسنة المقبلة.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع الفلاحة والتنمية القروية، فبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة في إطار مخطط المغرب الأخضر، يعرف القطاع بعض الاختلالات، فمخططي "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" لم يوليا أهمية كبرى لوضعية الفلاحين لا من حيث الدعم المادي أو اللوجستيكي، مما جعلهم في معاناة مع المديونية بالإضافة إلى التداعيات الاجتماعية للجائحة، فالسياسة الفلاحية يجب أن ترتكز على الفلاح أيضا، بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي، كما نسجل في الفريق الحركي أن المجهودات الحكومية المبذولة لتحقيق وفرة الإنتاج لم توازيه سياسة حكومية لضبط الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

وانسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل دائما من تنمية المناطق القروية والجبلية على رأس أولوياتها، نجدد تأكيدنا على ضرورة بلورة مخطط لتنمية هذه المناطق، وفق منظور التنمية الشاملة لا يختزل التنمية القروية في التنمية الفلاحية.

السيد الرئيس المحترم،

أمام الوضعية الصعبة التي يعرفها قطاع الصناعة التقليدية في هذه الظرفية الوبائية الصعبة، بفعل تضرر القطاع السياحي، نتطلع إلى اتخاذ تدابير حكومية عاجلة للتخفيف من حدة الأزمة على القطاع، عبر إيجاد حلول لإشكاليات التسويق والتمويل والتكوين والتنافسية والوضعية الاجتماعية المزرية للصناع التقليديين.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع التعليم، لا يسعنا إلا أن نسجل في الفريق الحركي حسرتنا وأسفنا على قرار الحكومة المتسرع، المتعلق بفرض شروط جديدة لاجتياز مباريات التوظيف بقطاع التعليم، من خلال تسقيف السن في ثلاثين سنة (30) واعتماد الانتقاء الأولي، وهو ما نعتبره مساسا بالمكتسبات المحققة وبالتراكمات الإيجابية، وبمقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية، قرار خلق احتقانا في أوساط حاملي الشواهد العليا والطلبة، ونأمل أن تستحضر الحكومة مصالح أزيد من مليون شخص تبخرت آمالهم في التوظيف، والتراجع عن هذا القرار إلى حين توفير الأرضية المناسبة لتنزيل هذا الإصلاح الذي نتقاسم غاياته وأهدافه، ونختلف في كيفية وميقات تنزيله، مؤكدين في الفريق الحركي على ضرورة تقديم مشروع إصلاحي متكامل وفق المقاربة التشاركية، بغية الرقي بالتكوين وتطوير الوظيفة العمومية الجهوية في هذا القطاع الاستراتيجي.

واستحضارا لمتطلبات تنزيل مضامين قانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والإستراتيجية الوطنية للإصلاح 2015-2030، واعتبارا للاختلالات المتعددة التي تعرفها المنظومة التربوية، وللالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، وللوعود المتضمنة في البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للحكومة في الزمن الانتخابي الصيفي العابر، نسجل ما يلي:

- أولا: أن الاعتمادات الإضافية المخصصة لقطاع التعليم في مشروع قانون المالية لسنة 2022 والتي لا تتعدى 3.5 مليار درهم، مقارنة بميزانية 2021، تبقى غير كافية لتفعيل الالتزامات المذكورة سالفا؛

- ثانيا: أن الأغلبية الحكومية تنكرت لوعودها لرجال ونساء التعليم المتعلقة بالزيادة في أجورهم، إلى جانب عدم حل إشكالية أطر وأساتذة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين كما وعدت بذلك؛

- ثالثا: أن الحكومة لم تستلهم الدروس والعبر من الأزمة الوبائية وتحدياتها، لجعل قطاعي التعليم والصحة على رأس أولوياتها، فقطاع التعليم أضحى قطاعا منتجا وليس اجتماعيا فقط، فهو دعامة أساسية للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية المنشودة.

وفيما يخص قطاع التعليم العالي، ونحن نستحضر المجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة السابقة في مجال إصلاح المنظومة التعليمية في شموليتها، والتي كان لنا الشرف في الحركة الشعبية أن ندبرها وباقتدار بشهادة الجميع، ننوه بالإصلاح البيداغوجي الجديد الذي سيوفر لامحالة عرض بيداغوجي متنوع وبمعايير دولية، ويطور التكوينات والمسالك الحالية، وبالتالي الوصول إلى تعليم دامج في سوق الشغل ومنفتح على محيطه الاقتصادي المقاولاتي والاجتماعي.

لكن رغم المجهودات المبذولة، لازال القطاع يعرف اختلالات وإشكالات متعددة، كعدم تعميم المنحة، والاكتظاظ في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، والهدر الجامعي، وغياب العدالة المجالية والإنصاف الجهوي في إحداث الجامعات القائمة الذات والكليات المتعددة التخصصات، وغياب التناسب بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق الشغل، وغياب سياسة واضحة المعالم للبحث العلمي والابتكار، هي إشكاليات نتطلع في الفريق الحركي أن تنكب الحكومة على معالجتها.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، فبقدر ما ننوه بالورش الملكي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي يشكل نقلة نوعية في مسار تأهيل وتطوير المنظومة الاجتماعية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات الهشة، نتأسف على منح تدبير هذا المشروع المجتمعي بحمولته الاجتماعية الثقيلة لوزارة الصحة، وهو ما سيشكل عبئا كبيرا عليها، في ظل الاختلالات الكبيرة التي تعرفها المنظومة الصحية، والتي تتطلب مجهودات وإمكانيات بشرية ومالية كبيرة لإصلاحها وتأهيلها.

السيد الرئيس المحترم،

إن هشاشة القطاع الصحي ببلادنا حقيقة ثابتة، رسخها الوباء وما نجم عنه من تداعيات، وهو ما أقرته مختلف التقارير الوطنية، خاصة تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي قدم تشخيصا دقيقا للوضع الصحي بالمغرب، وأبرز اختلالاته الهيكلية التي تتجلى في نقص الموارد البشرية واللوجستيكية، وضعف عرض خدمات الرعاية الصحية، وتقادم البنيات التحتية الاستشفائية، إضافة إلى التوزيع غير العادل للأطباء وللأطر الطبية وشبه الطبية والمؤسسات الصحية بين الجهات، هي وضعية تستلزم من الحكومة بلورة ميثاق وطني للصحة، يضع رزنامة من الحلول لمختلف الإشكاليات القطاعية وبأجندة زمنية واضحة، ميثاق بخريطة صحية منصفة، يؤسس للعدالة الصحية مجاليا وجهويا واجتماعيا، ويستحضر معاناة وخصاص ساكنة المناطق القروية والجبلية.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع العدل، نثمن في الفريق الحركي الإصلاحات الجوهرية التي عرفتها منظومة العدالة، وكذلك المجهودات المبذولة في مجال رقمنة الإدارة القضائية والتقاضي عن بعد، بغية تبسيط الإجراءات الإدارية والقضائية على المرتفقين والمتقاضين، متطلعين إلى مواكبة هذه الجهود بمراجعة الترسانة القانونية الوطنية الجنائية والمدنية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

V- الفريق الاشتراكي:

1) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أقدم هذه الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وذلك برسم مشروع قانون المالية لسنة 2022.

السيد الرئيس،

إن ما يجب الانتباه له حول النقاش المتعلق بمسألة العدالة بالمغرب، هو الزاوية الزمنية للسياسات العامة أو العدالة كسياسة عمومية. ويلاحظ أن

هناك عموميات في هذا السياق تبرز ضعف تطلعات الحكومات إزاء تبني تدابير وإجراءات لإرساء النتائج إضافة التي تمخضت عن الحوار الوطني من أجل إصلاح منظومة العدالة.

إضافة إلى مسألة انخفاض مستوى الثقة في منظومة العدالة، إذ تشير الإحصاءات أنه فقط 23% من المواطنين يثقون في القضاء، في حين أن نسبة الثقة لديهم أكثر فيما يخص الأمن الوطني والجيش الملكي على سبيل المثال.

إن تدبير السياسات العمومية لا يمكن أن يستقيم إلا في ظل قضاء مستقل نزيه وعادل، الشيء الذي يدفعنا إلى القول أن الميزانية المرصودة لقطاع العدل برسم مشروع القانون المالي الحالي لن تفي بالغرض وبالهدف الأسمى الممثل في الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة، خصوصا ما أبانت عنه جائحة "كوفيد-19"، التي أبانت الضرورة إلى تقوية العمل على بناء أسس ومقومات للتعاون والتشاور والتنسيق بين كافة الفاعلين لكسب رهان التطوير المستمر لمنظومة العدالة، خصوصا وأن عددا من التوصيات التي افرزها الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة لم ترى النور بعد.

كما أن ورش التحديث والرقمنة الذي يشكل حاجة ضرورية للاستجابة للإشكاليات التي تعترض الوزارة ومحاكم الدرجة الأولى، على اعتبار أن المنصة الرقمية التي احدث لهذا الغرض لم تراعي متطلبات كافة الإشكالات، كما لا تتضمن المنصة مآلات الملفات بالكيفية التي يستغني معها الدفاع عن مراجعة مكاتب الضبط للإطلاع، زيادة على التأخير في التحيين والأخطاء المادية.

كما أن المحاكم لم ترق إلى مستوى المحاكم الرقمية نظرا للتأخير الكبير في تنزيل هذا المشروع.

وعليه فهذا الأمر يحتاج في شموليته إلى اعتمادات مالية كبيرة وواسعة لأجل النهوض بالقطاع، الشيء الذي يكرس الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية، وكذا رفع التحدي وكسب رهان تحقيق النموذج التنموي للوصول إلى الإصلاح المنشود لمنظومة العدالة.

على هذا ندعو إلى ضرورة الالتفات إلى العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الأولى لتفعيل الإصلاح المنشود، مع تعزيز المحاكم بالآليات الكفيلة بمساعدة القضاة والموظفين للقيام بعملهم في أحسن الظروف، من أجل تحقيق النجاعة القضائية، إضافة إلى الدعوة بإخراج المرصد الوطني للإجرام إلى حيز الوجود.

كما نقترح تطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والتي تلعب أدوارا طلائعية في تنمية الحس الحقوقي للمواطنات والمواطنين، وتعميم ثقافة احترام القانون لديهم. كما نجدد التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لحقيق السرعة والنجاعة لاسيما على مستوى جودة صيب الإنترنيت والحفاظ على أرشيف وذاكرة المحاكم والرفع من نجاعة أدائها.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لمشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فإن الوصول إلى أعلى مستوى من نجاعة أداء القضاء، عن طريق الحرص على تطوير وتنويع مناهج التكوين لتنسجم مع المتطلبات والرهانات المستقبلية للعدالة، وتوفير كافة الإمكانات المالية والبشرية واللوجستيكية اللازمة من أجل دعم جودة التكوين ونجاعته، وكذا دعم استقلالية القضاة من خلال تحصينهم ماديا واجتماعيا وتحسين ظروف اشتغالهم.

في هذا السياق، نلح على أن الورش الكبير الذي يجب الاشتغال عليه بحزم في إطار الدفع في اتجاه استقلالية السلطة القضائية، هو العمل على إعادة ثقة المواطن في القضاء ومؤسساته عبر تخليق منظومة العدالة.

وفي المحور المتعلق بميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2022 فلا يسعنا كفريق اشتراكي، ومن موقع المعارضة الإيجابية إلا أن نثمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستويات متعددة.

كما أن مناقشة هذه الميزانية هي مناسبة، لاستحضار التراكمات التي حققتها بلادنا في مجال الحقوقي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في هذا السياق نعتبر انتخاب المغرب باللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، هو بمثابة اعتراف صريح من طرف المنتظم الدولي بمصداقية المسار الذي تنهجه بلادنا في مجال حقوق الإنسان، ومؤشر على دينامية الدبلوماسية المغربية داخل هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها، وهو ما ينبغي أن يشكل حافزا قويا لكل مكونات الصف الوطني قصد تعزيز هذا المسار من أجل كسب الرهانات المطروحة على بلادنا وعلى رأسها رهان القضية الوطنية.

إن الانخراط الكامل للمغرب في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان لا يقف عند حدود المصادقة على الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة بحقوق الإنسان، ولا يقف عند حدود ملائمة تشريعاتنا الوطنية مع هذه الاتفاقيات، بل يمتد ويتوقف بالأساس على الاشتغال وفق مقاربة تمكن من تأهيل المؤسسات والعقليات قصد التكييف والتفاعل الإيجابي مع مبادئ حقوق الإنسان وانتظارات المواطنين ومطالبهم وتطلعاتهم في الكرامة والمشاركة الفاعلة في البناء الديمقراطي، على اعتبار أن الاستمرار في دعم مسار حقوق الإنسان ببلادنا محكوم بعدة رهنات ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة، والعيش الكريم لجميع فئات المجتمع المدني ومكوناته ومجالاته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وبيئيا.

على هذا الأساس، واعتبارا للطابع العرضاني والأفقي لقضايا حقوق الإنسان، فإننا نؤكد مجددا على ضرورة وأهمية تعزيز المقاربة التشاركية من أجل إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات العمومية، على اعتبار أن هذه المقاربة هي الخيط الناظم لبناء مجتمع تسوده قيم العدالة والمساواة وإرساء النموذج التنموي المنشود، لوضع أسس جديدة وقوية في علاقة الدولة

والمواطنين، قوامها ترسيخ واحترام الحريات العامة والفردية، قصد تحرير دينامية الحريات ضمن استمرار العمل على التقليص من الضبابية في الممارسة (عدم الدقة، الغموض في النصوص...).

كما ندعو إلى أن تكون السلطة التشريعية في قلب تفاعل المغرب مع الآليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، عبر إشراكه إشراكا حقيقيا في مختلف مراحل إعداد التقارير الوطنية، أولية كانت أم دورية.

وفي هذا السياق نلح كمعارضة ضرورة موافاتنا بالتقارير السنوية التي تبدلها كل القطاعات العمومية (وزارية، مؤسسات عمومية، جماعات محلية) من أجل توسيع مجال الاشتغال على آليات تعزيز حقوق الإنسان داخل البنيات المجتمعية، وهذه رسالة نوجهها من خلالكم إلى السيد رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الأول عن تقديم هذا الكشف لتمكين المعارضة من ممارسة حقها الرقابي كاملا.

سيدي الرئيس،

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، ومن موقعنا كمعارضة بناءة، فإننا نثمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة على مستويات متعددة: انفتاح المؤسسة على باقي القطاعات الحكومية وعلى البرلمان، بغاية تجويد النصوص القانونية عبر تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي. علاوة على تقوية الوظيفة الاستشارية عبر الاهتمام الذي توليه للمبادرة التشريعية لمجلس المستشارين. ونعتبر هذه المؤشرات أساسا لتدعيم وتعزيز العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية التي يكرسها النص الدستوري بشأن التكامل والتعاون بين السلطتين، الأمر الذي يكسب هذه العلاقة دلالات دستورية وسياسية واقعية.

بالموازة مع هذا التقييم، واعتبارا للمهام المنوطة بالأمانى العامة للحكومة خلال هذه المرحلة الممثلة في إرساء دعائم عمل تشريعي وطني مستقل يواكب التطورات المجتمعية ومواكبة العمل التشريعي رغم كل الإكراهات التي برزت نتيجة لجائحة "كوفيد-19"، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في مسألة التأخر في إحالة مشاريع النصوص القانونية، والإسراع بتحيين مجموعة من النصوص القانونية التي أصبحت متجاوزة، وكذا أهمية مراجعة المنظومة القانونية مما يجعلها أكثر قابلية للمقروئية لتساير التطورات التكنولوجية لبلادنا.

إضافة إلى هذا، ندعوكم إلى ضرورة تعديل الإطار القانوني المنظم للجمعيات ليواكب روح الوثيقة الدستورية ومراجعة المساطر المتعلقة بمنح صفة المنفعة العامة للجمعيات، والعمل على تبسيطها، إذ لا يعقل أنه مع وجود حوالي 200 ألف جمعية توجد فقط جمعيتين حائزتين على هذه الصفة ضمن التراب الوطني.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فإننا نسجل وبكل أسف أن العلاقة بين الحكومة والبرلمان لم تصل إلى الأفق المنشود الذي يكرسه الدستور على مستوى نسج علاقة يحكمها منطق الاستقلال والتعاون بين السلطتين، والمساهمة في تحسين صورة البرلمان ورد الاعتبار للعمل السياسي لدى الرأي العام الوطني والدولي.

تتجلى هذه الأزمة في عدة عوامل، أولها التقصير من طرف الحكومة وعدم التعامل وفق مقتضيات الدستور، كما نسجل ضعف التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين، ونطالب كمعارضة إيلاء أهمية كبرى للمبادرة التشريعية البرلمانية انسجاما وما تقتضيه المادة 82 من الدستور، حتى لا يقتصر دور البرلمان فقط في التصويت على مشاريع القوانين على اعتبار انه تم التقدم بالعديد من مقترحات القوانين في الولاية المنصرمة ولم يعرض على مسطرة المصادقة إلا الناذر منها.

على المستوى الرقابي نسجل ضعف الحكومة فيما يتعلق بالتفاعل من مجموعة من الآليات الرقابية البرلمانية، منها عدم احترام الآجال الدستورية والقانونية للإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة للحكومة، بل وحتى في حالة الإجابة تبقى تلك الإجابات تحمل طبع الإبهام والغموض، الأمر الذي يدفع بالكثير من البرلمانيين والبرلمانيات إلى تقديم الأسئلة الشفهية رغم قلة فرصها.

ولا يمكن المرور دون تسجيل الغيابات المتكررة والغير المبررة للوزراء عن جلسات الأسئلة الشفهية مما يفقدها مصداقيتها وفعاليتها، الأمر الذي يدفع إلى البحث عن نظام جديد يلزم السادة الوزراء إلى الحضور للجلسات، ناهيك عن ضعف تفاعل الحكومة مع طلبات عقد اللجان للاجتماعات وكذا طلبات المهام الاستطلاعية التي تتقدم بها مختلف الفرق البرلمانية، وهذا يدعو إلى التساؤل عن جدوى تضمين النظام الداخلي للمجلس أحكام ومقتضيات لا يتم التعاطي معها بشكل إيجابي.

السيد الرئيس،

فيما يخص ميزانية الوزارة المكلفة بالانتقال وإصلاح الإدارة، فإننا بداية ننوه بالتطور الكبير الذي عرفته الإدارة المغربية في السنوات الأخيرة، عبر إرسائها لمقومات الإدارة الفعالة والناجعة بالعمل على رقمنة بعض الخدمات المقدمة للمرتفقين وسنها عدة قوانين في هذا المجال، لكن هذا التطور تشوبه بعض الإشكالات والعراقيل التي تواجه المواطنين في تعاملهم مع الإدارة الأمر الذي نبهت إليه العديد من التقارير الوطنية والدولية.

هنا نؤكد على ضرورة تعزيز تأهيل الإدارة وتحويلها لأداة فعالة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات، وذلك على ضوء النموذج التنموي الذي يشمل جوانب عدة مرتبطة بالإدارة والحكامة والقضاء على كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية، فالإدارة لا زالت تعاني من مجموعة من الإشكالات ولا زال تعاملها إزاء المواطنين يشوبه التعقيد، وهو الأمر الذي نبهت إليه التقارير الصادرة عن هيئات وطنية ودولية التي اعتبرت الإدارة العمومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية تعرف تدنيا على

مستوى الخدمات.

أيضا، نجدد التأكيد على أهمية تكريس الرقمنة للتسريع من تجويد الخدمات وخفض معدلات الرشوة والتقليص من السلطة التقديرية للإدارة، كما تجدر الإشارة إلى ضعف الإداريين في المجال المعلومياتي، الشيء الذي يدفع إلى وضع مخطط استعجالي يروم إدماج الإداريين والمرتفقين في المنظومة الرقمية، وهذا المخطط لن يجد صداه إلا مع تهيئة البنى التحتية وتقوية شبكة الإنترنيت عبر الدواوير حتى لا تقف عائقها أمام المرتفقين في هذا المجال من التراب الوطني.

في نفس الإطار، نجد أنه بالرغم من سن قانون 55.19 المتعلق بتبسط المساطر والإجراءات الإدارية، لا زال المؤسسات الإدارية تثقل كاهل المواطن بمجموعة من الوثائق والإجراءات التي ليس لها أي سبب قانوني.

نفس النقطة نسجلها أيضا في القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة، فيما يخص تفعيله على أرض الواقع لا زالت الصعوبات والعراقيل تأزمه وتذبذب مسار تقدمه بالخصوص كالآجال المنصوص عليها قانونا والتي تصل إلى 40 يوما في حالة التمديد، لهذا ندعو إلى إعادة النظر في الآجالات ووضع آجال معقولة.

وفيما يخص القانون 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، فإننا نسجل طول وتعقيد مسطرة التعيين وانحيازها عن المقاصد الدستورية، من خلال اعتماد معايير أبعد ما تكون عن الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بميزانية المحاكم المالية، فإننا دائما نستحضر كمعارضة بناءة الأدوار والمهام التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في مجالات التدقيق والبت في الجبايات، والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، ومراقبة التسيير، ومراقبة مالية الأحزاب السياسية، فضلا عن تقديم المساعدة المقدمة لمجلسي البرلمان والحكومة والسلطة القضائية.

لكن للأسف نسجل استياءنا من مآل التقارير الموضوعاتية التي يدرسها المجلس، حيث لا يكون مجملها سوى لحضات عابرة للإنصات دون متابعة أو مواكبة، الشيء الذي ينبغي معه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل سطور تلك التقارير والعمل وفق توصياتها.

إن أهمية التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات تحتم من زاوية المسؤولية البرلمانية على أهمية تجديد أساليب وآليات تعامل مؤسسة البرلمان مع التقارير والخلاصات والمخرجات التي يتم إفرازها عن طريق المحاكم المالية، كذلك ضرورة تخصيص الحصص الزمنية الكافية لتفحصها ودراستها من حيث الاختلالات المالية والتدبيرية.

ارتباطا كذلك بورش الجهوية المتقدمة، وبالمخرجات التي أفرزتها اللجنة الخاصة للنموذج التنموي الجديد، فإنه لا يخفى على أن دور المجالس الجهوية للحسابات يبقى جوهري في شقيه العملي والموضوعي كآلية لتدعيم وتعزيز الحكامة الترابية الجيدة، الأمر الذي يحيلنا إلى القول بضرورة فتح قنوات التواصل والتعاون الدائم بين كل من المحاكم المالية والجماعات الترابية.

إن الحجم الحقيقي لدور هذه المؤسسات في مراقبة المال العام، فتقييم السياسات العمومية كرقابة بعدية على الأموال العمومية يتوخى التأكد من تحقيق النتائج ومقارنتها بالأهداف التي تم التعهد بتحقيقها، بالإضافة إلى الوقوف على مدى مطابقة الإجراءات المتخذة أثناء تنفيذ المشاريع العمومية للقانون، وبالتالي يسمح بقياس السياسات والبرامج العمومية ومن ثم فعالية استعمال المال العام.

بناء على ما سبق وكمعارضة بناءة، هدفها تعزيز مقومات الدولة ومؤسساتها، فإننا نقترح تطوير الإطار القانوني للمحاكم المالية وما يتناسب مع جوهر الوثيقة الدستورية والتجارة الدولية والتطورات الحاصلة فيها بالخصوص ما بينته تجربة جائحة "كوفيد-19" من حيث المعاملات الإلكترونية في المجال النقدي والسهر على مراقبة تلك المعاملات والتداولات، ضرورة إحالة التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات على النيابة العامة داخل الأجل المحددة، تكريس علاقة التكامل والتعاون بين مؤسستي المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان في مجال الرقابة على المالية العمومية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فإن ارتفاع عدد نزلاء المؤسسات السجنية، وتزايد عدد المعتقلين الاحتياطيين، ينتج عنه تدني مستوى الأدوار الملقاة على عاتق المندوبية وهو ما يمثل تراجعا على مستوى الحكامة ومؤشرا على ضعف الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في المجال الاجتماعي.

وهذا إذ نسجل أن نسبة المعتقلين الاحتياطيين تمثل نصف الساكنة السجنية، الشيء الذي ندعو عبره إلى التسريع في أجرأة العمل بالعقوبات البديلة مع إعادة النظر في القانون الجنائي وإعادة صياغته ليتناسب ورح فلسفة العقوبات البديلة، الشيء الذي سيدفعنا إلى التقليل والتخفيف من مسطرة الاعتقال الاحتياطي وبالتالي التخفيف من الاكتظاظ داخل السجون.

من جانب أخر، وعلى مستوى الممارسة أصبح جليا أنه من الضروري مراجعة القانون المنظم للسجون نظرا لقصور القانون 23.98 المتعلق بتسيير المؤسسات السجنية والذي تم اعتماده منذ أزيد من عقدين من الزمن، وأيضا إعادة النظر في مسطرة الإفراج المقيد بشروط، ولا ننسى ضرورة الإسراع في إحداث المرصد الوطني للإجرام كآلية فعالة لتقديم المعطيات حول الجرائم ومرتكبيها وسبل معالجتها.

وهنا نتساءل من موقعنا عن مدى نجاعة وفعالية برنامج "مصالحة" لدى السجناء المدانين في قضايا الإرهاب والتطرف والذي ينبغي العمل عليه

بشكل أكثر كثافة لإعادة وضعهم في الإطار الصحيح داخل المجتمع المدني.

2) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2022، وكفريق نعتبرها فرصة للوقوف على حصيلة المنجزات التي تهم مجموعة من القضايا الكبرى التي تسهر على تسييرها وزارة الداخلية، وأيضا في تدبيرها وتدخلها في عدد من المرافق الحيوية التي تشرف عليها مع سياسات قطاعية أخرى.

وهي مناسبة كذلك للوقوف على السياسة الحكومية في المجال الأمني، هذا المجال الذي أصبح بموجب دستور 2011 للمملكة مؤسسة تشاورية، تختص في وضع الإستراتيجيات الأمنية الداخلية والخارجية للمغرب، والعمل على تدبير حالات الأزمات والسهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية بالمملكة، فالخيار الديمقراطي الذي اختارته بلادنا لا يمكن أن ينجح بدون إحداث تغييرات في البنيات الأمنية داخل مجتمعنا أهمها تلك المتعلقة بضبط التعامل مع المواطنين بما تفرضه القوانين والمواثيق الدولية في تنظيمها لمجال الاحتكاك بين قوات الأمن والمواطن، أي تكريس مبدأ احترام حقوق الإنسان في جميع العلاقات التي لها صلة بالإنسان ببلادنا.

ما من شك أن قطاع الداخلية شهد تحولات عدة على مستوى مجموعة من آلياته، إذ أثبتت وزارة الداخلية حضورها الفعلي مع أزمة "كوفيد-19"، فمنذ بداية انتشار الفيروس بالمغرب، أضحت وزارة الداخلية الأداة التنفيذية لتحرك الحكومة على أرض الواقع، أهمها إعلان وزير الداخلية عن حالة الطوارئ الصحية رغم عدم وجود أي نص قانوني ينظم العملية بأكملها في بداية الجائحة، ليتم فيما بعد إعداد مشروع مرسوم القانون الخاص بحالة الطوارئ من طرف وزارة الداخلية، والتي لعبت دورا محوريا إلى جانب باقي المتدخلين في مواجهة الجائحة بوأ المغرب مكانته الريادية في التصدي للوباء على المستوى الدولي.

السيد الوزير،

في ظل انتشار الجريمة بشتى أنواعها في مجتمعنا، أصبح الهاجس الأمني يشغل بال المواطن المغربي بشكل كبير، إذ تزايد معدل الجريمة في الآونة الأخيرة بشكل مقلق، لدرجة أنه يوميا نستيقظ على وقع جريمة قتل، أو تفكيك عصابة أو شبكات المخدرات الاغتصاب، الاتجار في البشر... مما فرض معه وضع خطط أمنية جديدة لوقف مختلف أنواع الجريمة ببلادنا خاصة العابرة للحدود والمتعلقة بالشبكات الإرهابية، واستتباب الأمن بين المواطنين هي من أولويات وزارة الداخلية.

ولهذا فهي مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، بتعزيز الحكامة الأمنية لتحقيق النجاعة والتنسيق بين مختلف المصالح الأمنية والرفع من جاهزيتها للتدخل لدرء الخطر الذي قد يهدد أمن واستقرار بلادنا.

وكفريق لا تفوتنا الفرصة لننوه بيقظة أجهزتنا الأمنية فيما يخص التدخلات الاستباقية التي تقوم بها لمواجهة الشبكات الإجرامية بمختلف أنواعها، من أجل أن ينعم المواطن المغربي بالأمان والسلامة.

السيد الوزير،

على مستوى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في اعتقادنا أنها لم ترق إلى مستوى معالجة الأزمة الاجتماعية التي وجدت من أجلها، إذ لم تسفر عن نتائج مرضية في تطويق أشكال الفقر والهشاشة التي كنا نطمح إلى تحقيقها في بلادنا. فالواقع أبان على أن صياغة تفعيل المبادرة شابتها عدة اختلالات في مجموع مراحلها انعكست سلبا على التنمية المحلية، مما يستدعي القيام بتقييم دقيق لنتائج هذه التجربة،مع ضرورة إجراء تحقيق في بعض مشاريع المبادرة الوطنية الغير المنجزة و المتعثرة في جميع مناطق المغرب، كما ندعو لإشراك المجتمع المدني في هذه المبادرة باعتباره شريكا أساسيا يعتمد عليه للاستشارة و التنسيق في هذا المجال.

السيد الوزير،

يعتبر ورش الجهوية الموسعة آلية فعالة لتحقيق الحكامة الترابية من خلال التدبير الجهوي التشاركي الذي يعتمد على النخب المحلية في صناعة القرار، الهدف منه خلق أقطاب جهوية قوية قادرة على المنافسة، ووسيلة للحد من الفوارق المجالية نحو تحقيق تنمية متوازنة لبلوغ عدالة اجتماعية واقتصادية على المستوى الترابي.

إن نجاح تنزيل الجهوية المتقدمة في نظرنا، مرتبط بالأساس في إقرار مبدأ اللاتمركز مع منح فرصة التملك الجماعي لأفراد كل جهة على حدة، مع تعزيز الشعور بالانتماء إلى هذه الجهة أو تلك، من خلال نقل جميع الاختصاصات إلى الجهة معززة بموارد بشرية قادرة على تطوير الإدارة الجهوية، وبالتالي فهي خيار أساسي نهجه المغرب لتجاوز مجموعة من المعيقات بهدف تحقيق الديمقراطية المحلية والتنمية المندمجة عبر التراب الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، من القطاعات الإستراتيجية، سواء من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير مناصب الشغل، أو من حيث رسم

التصورات العمرانية وإعداد المجالات الترابية ببلادنا.

كفريق نعتبر مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع، مناسبة سانحة لتقييم سياساته والوقوف على الإشكالات والتحديات التي تواجهه عند تفعيله لهذه المخططات، وهنا نسجل وبكل أسف بعض من هذه العوائق التي تحول دون تنمية القطاع وتجويده:

- ✓ غياب قانون ينظم وضع المنعشين العقاريين، مما ينتج عنه الغموض وانعدام المراقبة من أية جهة؛
- ✓ عدم احترام دفاتر التحملات عند إنتاج السكن الاقتصادي المدعوم من طرف الدولة، ولاسيما أن بعض المقاولات المهيكلة للإنعاش العقاري في ارتفاع مضطرد؛
- ✓ غياب أي برنامج لتشجيع الشباب على اقتناء السكن لدى الوزارة؛
- ✓ ضعف المراقبة بالنسبة للسكن الاقتصادي؛
- ✓ ارتفاع أسعار السكن الاجتماعي بالمقارنة مع جودتها؛
- ✓ غياب البطاقة التقنية للسكن الاقتصادي؛
- ✓ إشكالية النصب والاحتيال التي تحول حلم السكن إلى كابوس للعديد من الأسر؛
- ✓ صعوبة الولوج إلى القروض السكنية بالنسبة لذوي الدخل المحدود.

مع هذه المؤشرات، لا يفتونا التطرق إلى إشكالية السكن غير اللائق بالإنسان في العالم القروي، مما ينتج عنه الهجرة المكثفة نحو المدن، لنصبح أمام معضلة انتشار الأحياء الهامشية ومدن الصفيح بضواحي المدن، وهذا طبعا ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة من طرف الجماعات الترابية، لتتفاقم معه ظاهرة الهشاشة والفقر، وهكذا يصعب فيما بعد إيجاد حلول لمعالجة السكن الغير اللائق لهذه الفئات.

وكفريق لا ننكر مجهودات الدولة في معالجة مشكل الدور الآيلة للسقوط بالنسبة للمدن العتيقة، غير أنه مازالت العديد من الأسر تعيش تحت وطأة الفقر والتهميش الاجتماعي، بسبب ضعف إمكانياتها، وضعف برامج التدبير المحلي للمجال الحضري، وعليه نلح بالتدخل السريع لإنقاذ الموقف، على اعتبار أن الأمر يتعلق أولا، بأرواح المواطنين، وثانيا بالحفاظ على التراث المعماري.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

وبخصوص قطاع التجهيز والماء، يعتبر من القطاعات المهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كقطاع مساهم في تقليص الفوارق الجهوية والاجتماعية والمجالية، وفي خلق مناخ الاستثمار والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي.

ومناقشة قطاع التجهيز هي مناسبة للوقوف على السياسة الحكومية والمنهجية المتبعة في تدبير هذا القطاع وكذا البرامج المطروحة، كما أنها فرصة لتقييم التدابير والإجراءات المتخذة وانعكاسها على تسيير القطاع، الذي يعيش مجموعة من الاختلالات الهيكلية خاصة على مستوى الشبكة الطرقية التي تعتبر من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها خطط التنمية، فرغم المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة من خلال الاستراتيجيات والبرامج في هذا المجال، إلا أن ذلك تم في غياب رؤية واضحة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا.

بالإضافة إلى مجموعة من الملاحظات نذكر بعضا منها كالتالي:

- ضرورة اعتماد حكامة مجالية وتوزيع عادل لبرامج الطرق بين مختلف جهات المملكة لتقليص الفوارق المجالية على مستوى البنيات التحتية الطرقية؛
- الاهتمام بالشبكة الطرقية بالعالم القروي، وإيجاد حلول آنية لمشكل طول الحيز الزمني في إنجازها، وإعادة النظر في المعايير المعتمدة في إنجاز عدد منها وجعلها تتلاءم مع الطبيعة الجغرافية لكل منطقة، وربطها بالمجالات الحضرية لفك العزلة عن العالم القروي، إنصافا للساكنة القروية والجبلية والمناطق النائية؛
- العمل على صيانة مجموعة من القناطر التي تعرف وضعية مزرية خاصة بعد كل فصل شتاء، مما يجعلها تهدد سلامة المواطنين، كما تهدد حركة النقل الطرقي، وهنا نتساءل عن سبب توقف استكمال انجاز الكثير منها؟
- العمل على صيانة الطرق السيارة، وتوسيعها لتشمل مناطق تعتبر في حاجة ماسة إليها وإقامة جسور مخصصة لعبور الراجلين في بعض المسارات الصعبة التي تسبب حوادث مميتة، وإعادة النظر في تسعيرتها المرتفعة مقارنة مع وضعيتها التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وهنا نسجل بكل أسف غياب رؤية جديدة أو برنامجا للطرق السيارة في ميزانية 2022؛
- العمل على توسيع خطوط السكك الحديدية لتغطية مختلف مناطق المغرب؛
- العناية بجميع الموانئ المغربية التي تعاني مجموعة من المشاكل والاختلالات على مستوى التسيير والتدبير، وتحقيق شروط السلامة المهنية والبيئية في الموانئ المغربية وفرض آليات المراقبة لتحسين جودة خدماتها؛
- ضرورة الاهتمام بصيانة وترميم الطرق لحمايتها من الإهتراء، حفاظا على الرصيد الطرقي ببلدنا.

في الأخير، نؤكد على الحكومة ضرورة استكمال انجاز البرامج والمشاريع الكبرى المسطرة في قطاع التجهيز وإعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الطرق وصيانتها وترميمها وتوسيعها للحد من الفوارق المجالية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الماء، لابد من إيجاد حلول ملائمة لمشكل خصاص الماء الصالح للشرب ومياه السقي، للحد من تداعيات ندرة المياه التي أصبحت تؤرق المغاربة خاصة ساكنة العالم القروي، وضمان العدالة المجالية في الحصول على هذه المادة الحيوية لضمان استقرار المواطنات والمواطنين في المناطق المهددة بالعطش كأكبر تحدي يواجهه المغرب في السنوات القادمة، ومواصلة برنامج اقتصاد الماء في المجال الفلاحي، وإقامة محطات لتحلية المياه، واستكمال البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، لتنمية العرض المائي من خلال بناء السدود، وتدبير الطلب المتزايد على الماء وتثمينه في القطاع الفلاحي، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب خاصة بالوسط القروي، والعمل على معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في السقي، وترسيخ الوعي الجماعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها، وتفاعل الحكومة مع الإشكالية المطروحة، والوقوف على مكامن القصور وإصلاح ما يمكن إصلاحه للنهوض بهذا القطاع الحيوي وتجنيب بلادنا الأسوأ.

ونحن في الفريق الاشتراكي، إذ نؤكد على ضرورة التدبير الأمثل والمعقلن وإقرار مبدأ الحكامة الجيدة في تدبير القطاع المائي، ووضع حد للاستهلاك المفرط للموارد المائية، لاسيما المياه الجوفية، والحفاظ عليها من أجل تحقيق الأمن المائي لبلادنا للسنوات المقبلة وللأجيال القادمة كشرط من شروط الحياة، وتسوية الوضع القانوني للملك العمومي المائي وتحسين شروط استغلاله لتعزيز آليات حماية الثروة المائية والمحافظة عليها كما وكيفا، ولابد من وضع سياسة وطنية مندمجة واعتماد مخطط وطني للماء باعتباره عاملا أساسيا لاستدامة نموذجنا التنموي المنشود وقدرته على مواجهة التقلبات المناخية، يأخذ بعين الاعتبار الخصاص الحاد للماء في أفق سنة 2050.

السيد الرئيس،

فيما يخص النقل الطرقي، لابد من مضاعفة الجهود في مجالي النقل الطرقي والشبكة الطرقية، للرفع من جودة الخدمات وجعلها تستجيب لحاجيات المواطنين والمهنيين.

- تأهيل المهنيين العاملين بالقطاع وتوفير الظروف الملائمة لاشتغالهم؛
- تأهيل مدارس تعليم السياقة والحرص على توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية المؤهلة وضرورة توفرها على مساحات قانونية تابعة لها لإجراء التعليم التطبيقي للسياقة؛
- بدل مجهود إضافي على مستوى النقل السككي الذي ينبغي تأهيله لتحسين خدماته والقيام بدوره في مجال النقل الوطني بكل فعالية؛
- الحرص على توفير السلامة الطرقية بكل الوسائل الوقائية والتوقعية والتحسيسية، فرغم الجهود المتعددة التي بذلت على هذا المستوى خلال السنوات الأخيرة من الأطراف المعنية، فإن واقع الحال ببلادنا لازال يؤشر على تنامي مخلفات حرب الطرق اليومية التي تزهق الأرواح وتخلف أعطابا وخسائر مادية لا حصر لها.

ويظل قطاع النقل من القطاعات المركزية والأساسية، نظرا للدور الذي يلعبه على مستوى تقليص الفوارق الجهوية وخلق بنية الاستثمار ومضاعفة تنافسية النسيج الإنتاجي، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

3) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والحدود والمناطق المحتلة هذه القطاعات التي نعتبرها في فريقنا من الأهمية بما كان، ويجب أن تحضى بالدعم المالي الكافي لكي يمكنها القيام بالأدوار الحيوية التي تقوم به، فأمن البلد وصورة البلد يستدعي رصد ميزانيات ضخمة، لإن مجمل التحولات التي يعيشها العالم اليوم، وطبيعة التحديات التي تفرض نفسها على المغرب، تجعل المهام المنوطة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في موقع أساسي بهدف جعل تمثيلية بلادنا بالخارج على مستوى المطلوب، ولتكون قادرا على الاضطلاع بمهامها دفاعا على المصالح العليا والحيوية للمغرب.

السيد الرئيس،

لابد في البداية ان ننوه بالعمل الوطني الجبار الذي يقوم به الجهاز الدبلوماسي الرسمي بقيادة جلالة الملك في مسار الحل النهائي لهذا الملف المفتعل لوحدتنا الترابية.

ولابد كذلك أن نشيد بمخرجات الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 46 للمسيرة الخضراء، لأن صاحب الجلالة رسم محددات ورهانات ومكتسبات أقوى لقضيتنا الأولى في مسار التفاوض، وهو كما قال جلالته أن مغربية الصحراء لم تكن يوما و لن تكون أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات.

كما أن الخطاب الملكي بحمولته القوية يفرض رهانات أكبر على الدبلوماسية المغربية وعلى المؤسسات الوطنية في اتجاه تحصين زخم

المكتسبات المحققة.

هي مناسبة اليوم، السيد الوزير، لتجديد أسلوب تفاعلنا مع قضية وحدتنا الترابية التي تندرج ضمن الاختيارات الإستراتيجية الأساسية لحزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي جعل منذ تأسيسه الوحدة الترابية للمغرب من أولويات كفاحه المؤطر بجدلية التحرير والديمقراطية.

ولعل الجميع يدرك أن هذه الوقائع المتلاحقة يربطها خيط ناظم سميك، يؤشر على وجود مخاضات جديدة تتفاعل على أرض الواقع، وتشكل في الأفق المنظور إرهاصات واضحة لتحولات مرتقبة سيعرفها تطور هذا النزاع، تحولات قد تشكل مدخلا مبيتا لزعزعة الاستقرار في المنطقة وضرب مصلحة شعوبها.

ونظرا لأننا لم نكن أبدا ممن يكتفون بالتعليق الإنشائي على الأحداث، ونظرا كذلك لأننا لا نختزل العمل البرلماني في وظيفته المنبرية عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الوحدة الترابية، فإننا اليوم نحرص على التتبع والتفاعل مع هذه المستجدات من أجل استيعاب خلفياتها وأبعادها ومن أجل تدقيق رؤيتنا، ومن أجل تحيين أدوات عملنا في مختلف الواجهات الداخلية والخارجية.

اليوم، السيد الوزير المحترم، يجب استثمار هذا الزخم السياسي والوجداني، الذي انبثق من تفاعل المغرب مع هذه الأحداث على المستوى الداخلي، إن الثبات على المبدأ، وصرامة الموقف ووضوح الخطاب وجرأة الرد في الواجهة الدولية، كل ذلك يشكل خصالا رفيعة يتعين استثمارها إلى أقصى الحدود في التدبير الداخلي لملف أقاليمنا الصحراوية.

فما هي المبادرات القوية التي يتعين اتخاذها على الصعيد الداخلي، تناسبا مع التحول النوعي إن لم نقل الجذري في تدبير تحالفاتنا على الصعيد الخارجي؟

السيد الرئيس،

إن الواجب المقدس يدعونا اليوم، في هذا الظرف بالذات إلى تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا المصيرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية بكل مسؤولية وطنية لإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة، وحماية مصالحنا الحيوية العليا وسيادة وحدتنا الترابية الكاملة.

وهو ما يتطلب تقوية الموقف الداخلي وتعميق الممارسة الديمقراطية ذلك، أننا في قضية الصحراء مدعومون بشرعية القضية ولكن أيضا بالإصلاحات التي ننفذها على الأرض وبتحصين مكتسبات أبناء شعبنا في الجنوب كما في الشمال وفي الشرق كما في الغرب.

نذكر أيضا في هذه المناسبة، بأن قضية الوحدة الترابية هي قضيتنا جميعا، أغلبية ومعارضة، وهي ليست موضوع مزايدات، أو اختلافات.

وللمرة الألف نقول أن الصحراء في مغربها و المغرب في صحرائه أراد من أراد و كره من كره.

السيد الرئيس،

هذه مناسبة ليس فقط من أجل مناقشة ميزانية الدفاع الوطني، فقد أصبح من باب التقليد أن يحصل إجماع الفرقاء البرلمانيين على هذه الميزانية، وإن كنا في المعارضة الاتحادية نعتبر هذه الميزانية غير كافية، ولكنها معقولة اعتبارا للإكراهات ولإمكانيات الدولة وللظرفية الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

غير كافية لأن التطورات الإقليمية والجيو استراتيجية تفرض علينا زيادة تحصين حدودنا وزيادة قدرات القوات المسلحة الملكية وتحديثها ودعمها بشريا وتسليحيا، وعصرنة ورفع قدراتها على مستوى التكوين وإتقان الاحتراف.

غير كافية لأن مهام جديدة أنيطت بهذه القوات بالإضافة إلى حماية الأمن الخارجي والذود عن حدود الوطن وتحصين وحدته، هناك تحديات جديدة من قبيل الوضع الحاضر في منطقة الساحل، الهجرة غير القانونية والجريمة العابرة للحدود بما فيها الجريمة الإرهابية والتهريب والاتجار الدولي في المخدرات بالإضافة إلى المهام الإنسانية في مناطق النزاع.

هذه المهام لم تكن من قبل كلها ملقاة على عاتق القوات المسلحة الملكية على غرار جيوش العالم.

وفي الحالة المغربية تكتسي هذه المهام أهمية خاصة بالنظر إلى موقفنا الاستراتيجي ووجودنا وسط منطقة تهزها النزاعات الداخلية والعابرة للحدود.

وفي المقابل، يتعين علينا نحن في المغرب: الحكومة والبرلمان والأحزاب والمجتمع المدني وعموم الشعب المغربي أن نجعل من قضية الصحراء، في ما يخص الكلفة، أعباء مالية تتصف بالديمومة، بمعنى أنه يتعين أن نبني توقعات نفقاتنا دائما مع اعتبار نفقات الحرب والدفاع عن حدودنا، هي فصل قار في ميزانية الدولة ذلك أنه لا استقرار ولا تنمية ولا ديمقراطية، دون تحصين الحدود وتثبيت السيادة، وفي نفس الوقت سنظل منفتحين على كل الاقتراحات على أساس الحد الأقصى الذي اقترحناه ألا هو الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية.

إن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية القريبة يلقي علينا اليوم في المغرب عدة مسؤوليات، من قبيل تقوية الممارسة الديمقراطية ودولة المؤسسات وبزيادة قدراتنا الدفاعية والرفع من جاهزية ومهارات القوات المسلحة الملكية.

إننا مطمئنون إلى ما تحقق خلال السنوات الأخيرة على هذا الطريق، وإن كنا نطالب بالمزيد من تنويع قدراتنا الدفاعية، إذ أنه لا تقدم ولا تنمية ولا ديمقراطية دون اقتدار استراتيجي وتموقع على المستوى الدولي والإقليمي.

كما لا تفوتنا هذه المناسبة لتوجيه تحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية وعلى رأسها قائدها الأعلى جلالة الملك مُحَمَّد السادس.

ولا يفوتنا أيضا الدعوة إلى تحسين الأوضاع المادية للجنود المغاربة والاهتمام بالخصوص، بقضاياهم الاجتماعية من سكن وتطبيب وتأمين صحي ونقل... إلخ.

4) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2022.

هذا المشروع الذي جاء بعد الانتخابات البرلمانية والجهوية والجماعية التي عرفتها بلادنا يوم 8 شتنبر 2021، والتي على إثرها اختار حزبنا الاصطفاف في المعارضة، انسجاما مع مواقفه في أن المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار، ومدافعا في نفس الآن عن خياراته والتزاماته من موقع المعارضة المؤسساتية والمجتمعية.

أيضا هو مشروع مطبوع باستمرارية الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يفرض معه اليوم مراجعة بعض الخيارات على مستوى السياسات العمومية أبرزها تقوية الرأسمال البشري الذي ما فتئ جلالة الملك أن أكد على ضرورة إيلائه الاهتمام الأكبر، إضافة إلى توصيات تقرير لجنة النموذج التنموي التي أكدت على ضرورة تفعيل آليات الارتقاء بالمواطن المغربي على جميع المستويات.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من آليات الارتقاء التي أكد عليها تقرير لجنة النموذج التنموي، نؤكد كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، على أنه لا تنمية بدون معالجة شاملة لمنظومة التعليم ببلادنا، هذه المنظومة التي يجمع الرأي العام الوطني، على أنها في حاجة ماسة إلى وصفة سحرية لإنقاذها من المتاهات التي تقبع فيها، فمسلسل الإصلاحات والقرارات والمخططات تبدأ وتنتهي دون أن تخضع لأي تقييم أو تشخيص موضوعي من شأنه أن يساهم في معالجة جزء من هذه الاختلالات، بدءا من "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، "البرنامج الاستعجالي"، ثم "الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030" التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار من المفروض أن يجسد تعاقدا وطنيا ملزما للجميع، لنصل اليوم إلى نتائج لا علاقة لها بانتظارات المواطنين، ناهيك أن القطاع أصبح قطاعا مكلفا تبحث الدولة عن منفذ لتمويله، علما أن التمويل ليس هو الإشكال الحقيقي بل المشكل يكمن في كيفية النهوض بقطاع يتأسس عليه مصير أمة بأكملها في وقت أضحت فيه المعرفة سلعة محكومة بقوانين التجارة التنافسية من عرض وطلب وربح وخسارة.

السيد الوزير،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق لا تكتفي بخطط وإستراتيجيات متسرعة وأحيانا ارتجالية تستجيب لإكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي ويمكن من تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوينا.

السيد الوزير،

مع مشروع قانون المالية لسنة 2022، تم تخصيص أزيد من 62 مليار للتربية الوطنية والتعليم الأولي أي بزيادة 6.1% مقارنة مع سنة 2021، إذن بالنسبة لنا هذا الارتفاع في ميزانية القطاع عليه أن يوطد حسن تدبير جميع مرافق المنظومة بجميع جهات المملكة لإصلاح ما يمكن إصلاحه في هذا القطاع.

وكفريق لا يمكن أن ننكر المجهودات التي عرفتها المنظومة، ولكن تبقى غير كافية بالمقارنة مع حجم الاختلالات، فظاهرة الاكتظاظ مازالت مستمرة، الهدر المدرسي مازال ينخر الأطفال بالعشرات ونسبته ترتفع سنة بعد أخرى، ورغم تعدد أسبابه، تبقى الفوارق المجالية والطبقية هي أكبر المعيقات التي تحول دون تطور المنظومة التعليمية ببلادنا خصوصا بالعالم القروي،استمرار معاناة معظم سكان القرى من انعدام وسائل التنقل المدرسي، مما يعيق متابعة الدراسة لمعظم أطفال المناطق النائية، ملف أزمة المتعاقدين، اختلالات التعليم الخصوصي التي أبانت عنها جائحة "كوفيد-19".

ورغم أيضا العمل على تنزيل مضامين قانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين، من خلال انطلاق البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي لكونه أحد رهانات إصلاح منظومة التربية والتكوين، ولأنه يكتسي أهمية خاصة من المرحلة العمرية لفئة الطفولة التي يقاربها، وهي مرحلة جد هامة في التكوين الشخصي للطفولة، إلا أن العملية شابتها مجموعة من الاختلالات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر عدم وضوح الرؤية لتدبير هذا الملف من موارد بشرية ومالية، البرامج والمناهل، المراقبة التربوية، التكوين والجودة في ارتباطه بأطر تربوية قادرة على تلبية الحاجيات العلمية لهذه الفئات بالمدرسة العمومية، وفي تحقيق تكافؤ الفرص بين فئة الأطفال، خاصة بالمناطق الهشة والوسط القروي.

نسجل أيضا كفريق عدم بدل أي مجهود في تأهيل الأقسام المدمجة للأطفال في وضعية إعاقة، فاليوم أصبحت التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة سيرورة تحتاج إلى نسق دامج تتضافر وتتكامل فيه جهود كل

الفاعلين، بدءا بمسؤولي القطاع في معالجة النقص الحاد فيما يخص المعلمين المكونين في مجال التعليم الجامع، نقص في المناهج الدراسية، ضعف الإلمام بلغة الإشارة، استمرار المواقف السلبية السائدة المناهضة لإلتحاق الأطفال ذوي الإعاقة بالمدارس العادية.

السيد الوزير،

مع جائحة "كوفيد-19" اتضح بالملموس الغياب التام لتكافؤ الفرص بين المجالين الحضري والقروي وبين جهات المملكة، وبين التعليم العمومي والخصوصي وأعمقها الشرخ الرقمي بين الفئات المستهدفة من التلاميذ والطلبة والأسر، ضعف التجهيزات التقنية بالنسبة للمؤسسات التعليمية، وافتقار الكثير منها إلى تجهيزات التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التعلم عن بعد الذي أصبح آلية رئيسية لتفادي الانقطاع عن الدراسة تحت أي ظرف كان.

السيد الوزير،

نعرج هنا إلى القرارات الارتجالية والمتسرعة التي تصدرها الوزارة، وآخرها قرارها القاضي بتحديد السن الأقصى لاجتياز المباريات الخاصة بقطاع التربية الوطنية في 30 سنة، معللة أن اتخاذها لهذا القرار المراهنة على الشباب من أجل تجويد المنظومة التربوية، وهذا في نظرنا قرار مخالف لقانون الوظيفة العمومية 45 سنة لمن سيترتبون في سلم 10، ومخالف أيضا للقانون الأساسي لأطر الأكاديميات الذي يحدد في 40 سنة، وأيضا هو قرار مخالف لدستور المملكة في الفصل 31 منه الذي "يعتبر الحق في الشغل مضمونا" والولوج إلى الوظائف العمومية حسب الاستحقاق وليس السن، وبالتالي في نظرنا يشكل هذا القرار مساسا بالحق في العمل وبحرمان فئة عريضة من حاملي الشهادات في المشاركة في المباريات مع التفويت عليه فرصة الولوج إلى سوق الشغل وتحقيق ذاتها مع حفظ كرامتها، وهذا يتنافى مع هدف الارتقاء المجتمعي الذي نطمح تحقيقه.

فيما يخص منظومة التكوين المهني فيعد رافعة أساسية للنهوض بالتنمية البشرية، لهذا يوليه جلالة الملك عناية كبيرة لما له من أهمية بالغة في امتصاص معدل البطالة والمساهمة في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي ببلادنا، لذا نؤكد على ضرورة العمل وفق خريطة توقعية خاصة بالتكوين المهني في علاقتها مع سوق الشغل وحسب حاجيات كل منطقة، العمل أيضا على تنويع المهن وتحديث المناهج البيداغوجية مع إعادة تطوير شعب التكوين المهني، وتطوير الكلاسيكية منها، على اعتبار أن مجال التكوين المهني هو الحقل المعرفي الذي لا يستقر في مناهجه ونظمه ومقارباته لخضوعه للتحولات التي تعرفها المهن والحرف في الحياة الاقتصادية، لهذا فهو في حاجة دائمة إلى توفير وتنويع الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في التأطير وتتبع عمليات التكوين للمتدربين مع جعل المقاولة شريكا أساسيا في إنتاج هذه الأهداف من خلال علاقة مبنية على منطق رابح-رابح.

فيما يخص الرياضة، آن الأوان للإرتقاء بها نحو سن سياسة رياضية عمومية ضمن قانون إطار، ووفق مقاربة تشاركية تجمع الفاعلين والمهتمين بهذا المجال، بهدف تجويده، بدءا بحكامة وتحسين أداء الجامعات الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية، ملاعب القرب... مع النهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على مستوى التراب الوطني.

كفريق نؤكد على أن إصلاح منظومة التعليم برمتها تتطلب تعبئة جميع مكونات الدولة والمجتمع تعبئة وطنية حقيقية، ينخرط فيها الجميع حكومة، أحزابا، نقابات، قطاع خاص، نسيج أسري، مجتمع مدني...

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والأسئلة المتعددة التي تؤرقنا كمتتبعين وكمواطنين للشأن الجامعي ببلانا، نابع من قناعتنا أن وظيفة الجامعة لا تنحصر في التحصيل العلمي فقط، بل هي فضاء واسع للجدل وإنتاج الأفكار والتنظير في المشروع المجتمعي الذي نريده، وتعد من أهم وأخطر المؤسسات الاجتماعية لدورها الريادي في تأهيل العنصر البشري على مستويات عدة علمية، سياسية، اقتصادية... نابع أيضا من قناعتنا أن مستقبل بلدنا مرتبط أساسا بجودة التكوين ودور البحث العلمي في تقدم البلاد كونه قاطرة للتنمية في عدة مجالات.

ولكن، للأسف ما نلاحظه على أرض الواقع هو التراجع الكبير في جامعتنا المغربية، وهذا راجع لعدة عوامل متداخلة فيما بينها ومرتبطة أساسا بوضعية التعليم العمومي بشكل عام ببلادنا.

فرغم تقسيم المغرب إلى عدة جهات لمعالجة إشكالية اللا تمركز، خصوصا على مستوى التعليم، لم نستطع بعد تحقيق عدالة مجالية على مستوى توزيع الجامعات والكليات ببعض جهات المملكة، مما يترتب عنه مشاكل عدة لطالب العلم، خصاص على مستوى التأطير البيداغوجي، الدعم الاجتماعي المقدم للطلبة غير كافي، عدم الاعتماد على الرقمنة في متابعة الدراسة عن بعد والاستفادة من خدمات الجامعة، أما البحث العلمي فنسجل تراجعا محمولا في القيمة والبحث العلمي لنيل الشواهد الجامعية، ولا أدل على ذلك المتابعات القضائية التي طالت بعض الأساتذة الجامعيين في تواطئهم مع سماسرة بيع وشراء شواهد الماستر أو الدكتوراه، وهذا سلوك يصعب استيعابه وعلى الجميع محاربته.

مع جائحة "كوفيد-19"، اتضح بالملموس أهمية هذا القطاع في التصدي للوباء، وذلك من خلال البحث العلمي، لذا فالحكومة مطالبة اليوم بتسخير الكثير من إمكانياتها اللوجستيكية والديداكتيكية لتطوير منظومة البحث العلمي، والعمل على الرفع في الميزانية المرصودة للبحث العلمي ومعالجة المشاكل البنيوية التي يعرفها هذا القطاع من خلال توجيه البحث العلمي

نحو موضوع الأوبئة والجوائح.

كفريق اشتراكي نؤكد على ضرورة إصلاح التعليم العالي في شموليته، فحسب التقرير العام للجنة النموذج التنموي، أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة لبلادنا، دون نهضة تربوية حقيقية من شأنها بلورة المشروع المجتمعي الحداثي المتقدم الذي نصبو إليه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات من القطاعات التي تأثرت كثيرا بجائحة "كوفيد-19"، فالظروف الاستثنائية التي حتمتها الجائحة بفرض الحجر الصحي كإجراء احترازي ووقائي، أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني، خاصة بالنسبة للأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكل الذين يشتغلون في قطاعات أكثر عرضة للأزمة كقطاع السياحة والنقل... بالإضافة إلى المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، التي تضررت بشكل سريع لمحدودية قدراتها المالية في مقاومة الأزمة.

ومع الجائحة، ارتفع معدل البطالة ليس فقط في صفوف الشباب حاملي الشهادات، بل تعداه ليشمل العاملات والعمال الذين تم تسريحهم من العديد من الشركات والمقاولات بعد تراجع أنشطتها الاقتصادية.

السيد الوزير،

تظل قضية التشغيل في قلب المفارقات الكبرى للنموذج التنموي المغربي الذي نصبو إليه، وهو في نظرنا يمثل إحدى المجالات الأساسية للفعل العمومي الذي تتم من خلاله مقاربة نجاح أو فشل أي تدبير حكومي، وبالتالي بقدر ما نثمن بعض المجهودات المبذولة في هذا القطاع، نؤكد على أن إشكالاته في علاقتها مع المواطن المغربي مازالت متعددة وعميقة، وأن نجاعة المخططات والإستراتيجيات تقتضي ملاءمة منظومة التعليم مع سوق الشغل، من خلال خلق شعب ومسالك جديدة بالجامعات ومعاهد التكوين والتكوين المهني والمدارس لبلورة نوع النموذج التنموي الذي نريده، مع العمل على تشجيع التشغيل الذاتي للشباب والعمل على تطوير مناخ الأعمال للرفع من مستوى المقاولات الصغرى والمتوسطة، مما سيؤدي لا محالة إلى خلق مناصب شغل جديدة، مع الحرص على معالجة التفاوتات الحادة بين جهات المملكة في إحداث فرص الشغل للكفاءات، مع استحضار فئة الأشخاص في وضعية إعاقة وتسهيل ولوجها إلى سوق الشغل.

فالمطالبة بفرص الشغل تبقى من أكبر المطالب المرفوعة في الاحتجاجات التي تشهدها المدن المغربية، مما يدفع بالعديد من الكفاءات إلى مغادرة المغرب سنويا نحو باقي دول العالم للبحث عن فرص شغل تناسب تكوينهم ومؤهلاتهم العلمية وتؤمن لهم العيش الكريم وبالتالي تلحق بالدولة المغربية خسارة مادية بعدما تحملت تكاليف دراستهم لسنوات، ليفقد المغرب سنويا موارد بشرية مهمة يمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فلا البرامج ولا المخططات التي تم تسطيرها فيما سبق كبرامج "التأهيل، إدماج، مقاولتي، مبادرة، تأطير..." وغيرها من البرامج استطاعت أن تكبح جماح ظاهرة هجرة الكفاءات، وأن تحقق التطلعات المنتظرة التي من أجلها وجدت، فدعم الكفاءات هي مسؤولية الوزارة وهي آلية مهمة في الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي من شأنه أن يمنح الأمل للشباب للاستقرار بكرامة في وطنهم.

نحن في حاجة ماسة إلى سياسة واضحة وناجعة لظاهرة هجرة الكفاءات سواء للحد منها أو العمل على استقطابها بعد هجرتها والاستفادة من خبرتها عن طريق العودة إلى أرض الوطن.

ومن هنا نؤكد أيضا على ضرورة إعادة النظر في طريقة عمل وأداء الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات (ANAPEC) بهدف ضمان حكامة جيدة لآليات الوساطة وتنمية الشراكة بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.

بالنسبة لمفتشي الشغل، آن الأوان للتفكير في إصلاح منظومة مفتشي الشغل وتطويرها حتى تصبح أكثر نجاعة وفعالية، خصوصا على المستوى الرقابي، فواقع حال تفتيش الشغل يفتقد لأدنى الشروط الكفيلة للقيام بواجبه والتكيف مع التطور الذي تعرفه بلادنا في سوق الشغل.

نؤكد على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي بين جميع الفرقاء الاجتماعيين، مع إدماج كل الفعاليات النقابية الوطنية التي ساهمت وتساهم في المحافظة على السلم الاجتماعي ببلادنا.

السيد الوزير،

مع تداعيات جائحة "كوفيد-19"، أصبح الوضع يتطلب مضاعفة الجهود للتغلب على هذه الأزمة نحو سن سياسات واستراتيجيات تعتمد بالأساس مكافحة معضلة البطالة على اختلاف أوجهها، من خلال الانخراط في دينامية إصلاحات ماكرو اقتصادية وقطاعية وهيكلية وقانونية، يواكبها مجهود مالي كبير على مستوى الاستثمار العمومي، لتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفوارق الطبقية والمجالية، وهذا يتطلب أيضا التركيز على التقائية السياسات العمومية بين جل القطاعات لضمان الفعالية والحكامة الجيدة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص السياسة الصحية ببلادنا، تعد واحدة من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام الوطني على مدار عقود إلى يومنا هذا، إذ ما فتئ جلالة الملك أن أكد في العديد من خطاباته التي تعتبر خارطة الطريق على ضرورة النهوض بجميع الخدمات التي لها صلة بهذا القطاع خدمة للفئات العريضة

من المعوزين.

السيد الوزير،

ونحن بصدد مناقشة قانون المالية لسنة 2022، ومن خلال حصيلة الوزارة لما تم إنجازه انطلاقا من الأرقام والنسب، نسجل وبكل أسف أن الوضعية الصحية ببلادنا مازالت مقلقة ليس على مستوى كيفية تدبير الجائحة، ولكن على مستوى المنظومة الصحية ككل، الجميع يشتكي من السياسة الصحية المتبعة مواطنون، أطر طبية، ممرضون، مهنيون... ولا أدل على ذلك استمرار الوقفات الاحتجاجية المنظمة من طرف العاملين بالقطاع أو احتجاجات المرضى داخل المستشفيات الجامعية أو المراكز الجهوية من أجل توفير العناية اللائقة والحق في العلاج.

السيد الوزير،

نحن لا ننكر المجهودات المبذولة في هذا القطاع، إلا أنه يبقى قطاع مستعصي عن الإصلاح، فمازال يعرف نقصا حادا على مستوى البنية التحتية بجل المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية خاصة العالم القروي، إذ تفتقر جلها إلى التجهيزات الطبية الضرورية التي من شأنها أن تقدم خدمة مقبولة للمواطن المغربي أينما وجد وفي ظروف تطبيب سليمة، وإن وجدت فهي معطلة، مما يجعلنا نطرح سؤال مدى قدرتنا على تحقيق العدالة المجالية التي اخترنا نهجها لسد حاجيات المناطق الهشة:

- نقص كبير في الكوادر الطبية عبر تراب المملكة، فتخصيص 5500 منصب شغل غير كافي لسد الخصاص المهول الذي يعرفه القطاع، وتزداد حدة الاختلالات في العالم القروي والمناطق النائية التي تضطر ساكنتها للتنقل عبر مدن المملكة بحثا عن عرض صحي يليق بحقوق الإنسان؛
- إهمال المرضى وأحيانا سوء المعاملة؛
- الاستمرار في عدم الاهتمام بطب الأسرة، علما أنه أصبح اليوم من الضروري اعتماد هذا النوع من النظام الصحي كسياسة للقرب تنهجها الوزارة ضمن أنظمة صحية أخرى تجمع بين الفعالية والإنصاف والنجاعة، وهذا ينطبق أيضا على الطب النفسي وما يعرفه من ضعف في الخدمات المتعلقة به، طب الشيخوخة ومشاكله المختلفة والمتزايدة التي تتخبط فيها الأسر دون بذل أي مجهود يذكر من طرف مسؤولي القطاع الوصي.

إضافة إلى المشاكل الإدارية المتمثلة أساسا في سوء التدبير، وقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن نبه إلى هذه الاختلالات والأعطاب التي يعرفها القطاع، كما وقف عليها أيضا تقرير لجنة النموذج التنموي، مشيرا إلى أن تكلفة الولوج إلى الخدمات الصحية بالنسبة للمواطن المغربي تبقى جد مرتفعة.

السيد الوزير،

مع جائحة "كوفيد-19" تزايدت معاناة الكثير من المغاربة غير المتوفرين على التغطية الصحية، هذه التغطية التي أصبحت تثقل كاهل المستشفيات العمومية وتؤثر سلبا على الخدمات الطبية المتوفرة، لهذا كان من الضروري تطوير وتجويد منظومة الحماية الاجتماعية وهذا ما أعطى انطلاقته جلالة الملك عند خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2020، ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وهو ورش ملكي كبير الهدف منه بناء مجتمع أكثر تضامنا وأقل طبقية يروم تكريس العدالة الاجتماعية والمجالية في آن واحد، وهو أيضا مشروع مجتمعي غير مسبوق مرتبط بأجرأة زمنية محددة في خمس سنوات، وبالتالي هو مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين كل فيما يخصه من أجل تنزيله تنزيلا مواطنا يحفظ ويؤمن صحة المغاربة.

السيد الوزير،

المطلوب اليوم هو إعادة المصداقية إلى المستشفى العمومي، فمن خلال تتبعنا لعرض الميزانية الخاصة بالقطاع وحجم المشاريع والمخططات المبرمجة مستقبلا سنكون جاحدين إذا ما لم نثمنها، أملنا أن تكون إصلاحات هيكلية تمس عمق هذا المرفق العمومي الحيوي بجميع مناطق المملكة، وأن يتم ترسيخ قيم التخليق وحسن التدبير، ومحاربة ظاهرة الرشوة والمحسوبية التي تنخر جسم القطاع، وهي مبادئ كفيلة بأن تجعل من المستشفى العمومي مرفقا مواطنا خدوما يتسم بحكامة صحية جيدة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

يكتسي قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، في مغرب اليوم أهمية قصوى في النهوض بالرأسمال البشري كورش مواز للإصلاحات السياسية والاقتصادية والحقوقية والقانونية التي تعرفها بلادنا، إذ أضحت مسألة التركيز على التنمية الاجتماعية من خلال تلاحم الاقتصادي بالاجتماعي من أولويات الدولة الاجتماعية التي نطمح إلى ترسيخها،أي نحو مجتمع راق على مختلف المستويات، وهذا في نظرنا لن يتأتى إلا بتطوير النصوص التنظيمية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين والأسرة.

السيدة الوزيرة،

مع جائحة "كوفيد-19"، تفاقمت معاناة الكثير من المغاربة، إذ كشفت الجائحة النسبة المرتفعة للهشاشة والفقر والإقصاء التي تعرفها بلادنا، انطلاقا من العدد الهائل الذي يفوق 6 ملايين من المغاربة الذين كانوا في حاجة إلى الدعم المالي، وتفاقمت الوضعية مع الغياب الفعلي للقطاع في العديد من المناطق خصوصا القروية والجبلية، مع انعدام التنسيق بين القطاعات

الحكومية المتداخلة في هذا المجال، ومما زاد الطينة بلة ضعف الميزانية التي لا تستجيب لتفعيل برنامج شمولي للنهوض بما هو اجتماعي في بلادنا، إذ بتداعيات الجائحة الوخيمة على الاقتصاد الوطني، تفاقمت وضعية بعض الأسر لتكون المرأة المستهدف الأول في ممارسة العنف عليها وأحيانا حتى الأطفال.

كفريق ونحن نتابع حصيلة القطاع لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في هذا الإطار ولو أننا في المعارضة، مؤكدين على أن المصلحة العليا لبلادنا فوق أي اعتبار، لذا نؤكد على أن ورش إنعاش التنمية الاجتماعية في محاربة الهشاشة والفقر هي مدخل أساسي في بناء الدولة الاجتماعية، وهذا لن يتأتى في نظرنا إلا بتجاوز المقاربة الإحسانية نحو المقاربة الحقوقية التي ينص عليها دستور المملكة، وأيضا العمل على تطوير نجاعة التقائية السياسات العمومية القطاعية من خلال اندماجها ضمن رؤية ومنهجية واضحة وواحدة، وبإشراف إداري واجتماعي قطبي وبتمويل عمومي قار ومنظم، يشتغل بآليات تدبيرية عمومية ومدنية متكاملة، ويخضع للمراقبة والمحاسبة من طرف الجهة المختصة نحو آليات تروم التخفيف من حدة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وإقرار مبدأ العدالة المجالية لتحقيق الرفاه العام لجميع المغاربة على اختلاف فئاتهم وعبر تراب المملكة.

ونؤكد أيضا على العمل باتخاذ إجراءات جذرية وإيجابية لتصحيح هذا الوضع، سواء في ظل الجائحة أو بعدها، والعمل على التسريع بمراجعة مدونة الأسرة وتحديد الأحكام التمييزية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية، دون أن نغفل التمييز وعدم تكافؤ الفرص بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، لذا نؤكد على التسريع في إخراج النصوص التنظيمية الخاصة بالقانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والعمل على إقرار الاعتراف بمساواة الأشخاص في وضعية إعاقة مع الجميع أمام القانون.

السيدة الوزيرة،

اعتمد البرنامج الحكومي مضامين تقرير لجنة النموذج التنموي فيما يخص تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، نأمل أن تصب هذه المضامين في قلب السياسات العمومية الاجتماعية، أولا العمل على تقييم البرامج التي تم تسطيرها ولم تسفر على نتائج مرضية خصوصا تلك المتعلقة بالمطلقات المعوزات وأبنائهن، دعم الأرامل المتكفلات بأطفالهن، إيجاد حلول حقيقية لظاهرة أطفال الشوارع التي تنامت بشكل كبير وخطير خلال السنوات الأخيرة، أطفال الهجرة السرية، المسنون المتخلى عنهم وحاجياتهم المتعددة، المرأة وحصيلة المساواة والمناصفة، وهنا لا تفوتنا الفرصة لندعوكم السيدة الوزيرة إلى إخراج "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" التي نص عليها دستور 2011 إلى حيز الوجود، حجم تخفيض أشكال التمييز والعنف ضد النساء، رصد نتائج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة...

هي بعض من انشغالاتنا وتساؤلاتنا نتقاسمها معكم انطلاقا من قناعتنا أننا مدعوون جميعا للانخراط في هذا الورش الاجتماعي الكبير من أجل تجويد مساره الخدماتي وبهدف تحقيق معادلة الحماية القانونية والمؤسساتية والاجتماعية للفئات المعنية، وأيضا لبناء مشروع مجتمعي قائم على نظام متكامل للرعاية الاجتماعية العادلة والمنصفة غير معزولة عن السياسات العمومية ككل.

فمؤشرات التنمية الاجتماعية اليوم أصبحت من أهم المؤشرات العالمية لتصنيف الدول ونمائها، والمغرب للأسف مازال يحتل مراكز متأخرة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قطاع الشباب والثقافة والتواصل: لا أحد يجادل في أن الشباب هو رحى المجتمع وعماده ومصدر قوته، وهو موضوع كان ومازال يقض مضجع جميع الفاعلين ببلادنا من جمعويين وأسر وحكومات وسياسيين... إن مسألة الشباب رهان استراتيجي لا محيد عنه وأولوية تنموية لا مناص منها، لذا ما فتئ جلالة الملك أن أكد في خطاباته إيلاء الاهتمام الكبير للشباب نحو سن سياسات عمومية تجعل من الشباب شريكا أساسيا في بناء وبلورة المشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي الذي نطمح إليه، وكفاعل مجتمعي يعتمد عليه في تسطير وتدبير وتجويد السياسات العمومية على كافة الأصعدة ببلادنا.

لهذا، عملت الحكومة السابقة على تنزيل استراتيجية وطنية مندمجة للشباب 2015- 2030، كفريق لم نلمس أثرها على أرض الواقع، مما يدفعنا للتساؤل حول جدوى هذه الإستراتيجيات، إن لم يتم تنزيلها تنزيلا من شأنه أن يستجيب لتطلعات وانتظارات فئة الشباب.

كما لا تفوتنا الفرصة السيد الوزير،أن نؤكد لكم أن النهوض بالقطاع يتطلب أيضا العمل على مأسسة قطاع التخييم، مأسسة مهنة المدرب التربوي والعمل على تأهيل قدراته المعرفية، تطوير وتجويد المضامين البيداغوجية المرصودة للطفل والمراهق بفضاءات التخييم أو بدور الشباب، هذه الأخيرة التي هي أيضا في حاجة إلى خطة بديلة مواطنة من أجل استقطاب الشباب، الانفتاح على تخصصات جديدة خاصة بالتكوين في المجال التربوي بما يضمن صناعة مواطن مسؤول، وضع بطاقة خاصة بالشباب تخول له الاستفادة من بعض الخدمات، العمل على إخراج المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي الذي ينص عليه دستور 2011...

ما يمكن أن نسجله كفريق، أن عدم ديمومة المخططات التي يتم وضعها للنهوض بهذا القطاع من طرف وزرائه، مرده غياب التنسيق والالتقائية

التي تؤسس لأرضية صلبة قادرة على تنفيذ السياسات العامة وأن تكون عاملا مسهلا لتقييم نتائجها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ما من شك أن قطاع الثقافة ببلادنا أصبح اليوم رهانا إستراتيجيا يعول عليه في تنمية المجتمع المغربي في وحدته وتنوعه، لهذا فدعم الدولة لما هو ثقافي ببلادنا هو دعم لتطوير المجال الثقافي الإبداعي الوطني.

وكفريق أو كتنظيم سياسي، حرصنا دائما على دعم منسوبنا الثقافي في جميع صوره، إيمانا منا بأن الإنتاج الوطني بكل تجلياته الفكرية والأدبية والفنية... ساهم ويساهم في إشاعة قيم الجمال والإبداع وتفتح الفكر وتنويره وتهذيب الذوق ونشر ثقافة الحوار والتسامح ونبذ كل أشكال العنف والتطرف والكراهية.

وقد تضرر قطاع الثقافة هو الآخر من تداعيات جائحة "كوفيد-19"، إذ بمجرد الإعلان عن انتشار الفيروس منذ الوهلة الأولى، تم إلغاء جميع المهرجانات السينمائية والموسيقية، إغلاق دور السينما، إغلاق المؤسسات الثقافية، توقف العمل في استديوهات التصوير والتسجيل، توقف أنشطة المقاولات الخاصة بهذا المجال بما فيها المهن الحرة المرتبطة بالقطاع من فنانين وتقنيين ومنتجين... واقع صعب تسبب في أضرار مادية جسيمة للعديد من العاملين في مجال الثقافة، إذ عرت الجائحة صعوبة كثير من الفنانين إلى الولوج للعلاج لعدم توفرهم على التغطية الصحية، وأيضا زاد من تأزم الوضع غياب استراتيجية واضحة لدعم الصناعة الثقافية ببلادنا، مما أثر بالملموس على الحق الأساسي في الوصول إلى الثقافة، والحقوق الاجتماعية للفنانين والمهنيين المبدعين، ناهيك عن ضعف الميزانية المرصودة للنهوض بهذا القطاع.

لذا، كفريق نؤكد على مضاعفة الجهود فيما يخص النهوض بالسياسة الثقافية ببلادنا للأهمية القصوى التي أصبحت تحظى بها الثقافة بالنسبة لمختلف الدول، لتشمل كل ما له علاقة بمضامين الثقافة وصناعتها ممثلة في الطباعة والكتاب والنشر وحقوق التأليف والملكية الفردية والقوانين المنظمة للمشهد السمعي البصري، تدبير الوضع اللغوي، تدبير ثقافة الطفل والشباب... وأيضا الحضور الفعلي والإشعاعي لبلدنا على مستوى الدبلوماسية الثقافية بين القارات.

نؤكد أيضا على ضرورة سن سياسة عمومية تهدف إلى التقائية البرامج فيما بين القطاعات، خصوصا قطاع التربية الوطنية والشباب والرياضة، كشريكين أساسيين في تنمية قدرات الفرد المعرفية والإبداعية، حتى لا يبقى الشأن الثقافي مجرد سياسة قطاعية، في انتظار تبني الدولة المغربية بوضوح لسياسة وطنية للثقافة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

سادة المستشارون المحترمون،

نؤكد كفريق فيما يخص مجال التواصل، على ضرورة توظيف وسائل الإعلام في خدمة التنمية، من خلال وضع استراتيجية إعلامية واضحة المعالم، قادرة وحريصة على مواجهة هذا الغزو المتنوع في مجالات التواصل، حتى لا يفقد مجتمعنا المغربي هويته وذاته، وأيضا أصبح اليوم من الضروري خلق رؤية واضحة للأدوار التثقيفية والتنويرية التي ينبغي أن يؤديها الإعلام السمعي البصري العمومي للمجتمع التي من شأنها أن تكرس قيم الفخر بالانتماء الثقافي والحضاري المغربي.

نؤكد أيضا على مراجعة دفاتر التحملات للقنوات التلفزية الوطنية، لتستوعب ليس فقط التنوع اللغوي للبلاد ولكن أيضا لتجويد المضمون الثقافي المتنوع والمتعدد، حتى تجد كل شريحة مجتمعية ذاتها فيما يعرض على قنواتنا.

نؤكد على العمل نحو إخراج عقد برنامج لإقرار مبدأ الجودة والمحاسبة، ودعم كل المنابر الإعلامية بدون تمييز مع إقرار مبدأ الشفافية والجودة والحكامة، مع الاهتمام بالموارد البشرية العاملة بالقنوات العمومية، وحماية العاملين في وسائل الإعلام مع ضرورة تعزيز حرية الصحافة، والاهتمام بالصحافة الجهوية والعمل على معالجة اختلالات عدم وصول البث التلفزي إلى عدة مناطق ببلادنا.

ونؤكد أيضا على دور الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في العمل على تطوير وإصلاح واقع الإعلام العمومي، وعلى مسؤولية وكالة المغرب العربي للأنباء في مواكبتها للتحولات العميقة التي يعرفها مجتمع الإعلام والمعرفة دوليا، خصوصا على المستوى المهني، وفق رؤية حديثة ومنسجمة مع الأدوار والوظائف الجديدة لمقتضيات المرفق العمومي.

نؤكد على دور المجلس الوطني للصحافة في صون مهنة المتاعب مع الحرص من جانبه على الدفع نحو إنتاج صحافة تقدم منتوجا جيدا للمواطن المغربي.

أملنا أن يحقق قطاع التواصل الاحترافية والمهنية مستقبلا في تأهيل الإعلام العمومي، وجعله منارة لتنوير الرأي العام الوطني في ظل تنافسية قوية من باقي دول العالم.

ختاما، ومن خلال تتبعنا ومناقشة حصيلات جميع القطاعات ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسنا الموقر، وهي قطاعات اجتماعية بامتياز تأثرت بشكل كبير بتداعيات "كوفيد-19"، لا يسعنا كفريق إلا أن نؤكد على أن جائحة كورونا رغم انعكاساتها السلبية التي طالت هذه القطاعات، إلا أنه حفز الجميع على التفكير في قضايا المجتمع بشكل جدي وسريع، جعلنا أيضا نكتشف هشاشتنا أمام المرض وأمام صعوبة البحث عن لقمة العيش، وعلى حثنا في بذل مجهودات كبيرة كمواطنين في البحث

عن سبل التضامن والتآزر المجتمعي في مواجهة الجائحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مشاريع الميزانيات القطاعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2022، والتي تأتي في ظل استمرار السياق المرتبط بتفشي جائحة كورونا، الذي فرض على بلادنا إعادة ترتيب الأولويات والتأسيس لتحولات هيكلية وعميقة في التعاطي مع السياسات العمومية بناء على ما تم استخلاصه من دروس الأزمة وعدم اعتبارها مجرد أزمة عابرة، وهو ما أدى إلى تفعيل سياسات طموحة في القطاعية الإنتاجية: كالفلاحة، الصيد البحري، الصناعة، والطاقة، لتمكينها من استعادة حيويتها، والرفع من قدرتها في الحفاظ على وثيرتها في التشغيل، وإنتاج القيمة المضافة من خلال تسريع الإقلاع الاقتصادي، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار الذي يهدف إلى تمويل مجموعة من المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لإنعاش الاقتصاد الوطني، وجعله في مصاف الإقتصادات العالمية وفق التغيرات العالمية الجديدة.

السيد الرئيس،

مع تفشي فيروس كورونا المستجد، ظهرت أهمية النسيج الفلاحي داخل النسيج الاقتصادي لبلادنا، من حيث الحفاظ على الأمن الغذائي ومن حيث حيوية القطاع في تدبير المعيشة اليومية للمواطن، ومن حيث الحفاظ على وثيرة الشغل خاصة بالعالم القروي،(يشغل حسب الإحصائيات الرسمية أكثر من 40% من اليد العاملة)، بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ببلادنا.

كما أنه يساهم في القيمة المضافة وفي الناتج الداخلي الخام الفلاحي، وبالتالي لابد من إعادة ترتيب أولويات الفلاحة المغربية وتكييفها مع المستجدات الذي أفرزها الواقع الجديد لتدبير ما بعد الجائحة، التي شكلت مناسبة حقيقية للقيام بتقييم موضوعي لخيارات الماضي، لاسيما تلك المرتبطة بمخطط المغرب الأخضر، وحان الوقت للاعتراف بأن الاستهلاك المفرط للمياه الجوفية لم يعد خيارا مجديا في ظل قلة التساقطات المطرية، ووجب تصحيح السياسات العمومية وإعطاء الأولوية لمياه الأمطار وإعادة الاهتمام بالزراعات التي تتطلب التساقطات الموسمية: كالحبوب، القطاني، وتربية المواشي المرتكزة على الأعلاف والمراعي الطبيعية، حيث إن أكثر من 80% من مساحة المغرب تتمركز في مناطق ذات مناخ قاحل أو شبه قاحل (لا تتجاوز فيها التساقطات معدل 400 ملم سنويا)، مما يعني هشاشة أكبر لساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية التي تعتبر المتضرر الأول من الصعوبات التي يواجهها القطاع بسبب مشكل الماء، خاصة المياه الجوفية، كذلك لا بد من إعادة النظر في الإعانات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في هذا المجال التي وصلت 100%، بفعل الاهتمام بالزراعات المسقية التي تمثل الاستثمار المساهم في المجهود الوطني الموجه للتصدير في إطار مخطط المغرب الأخضر، وهو ما تسبب في انهيار مستوى المياه الجوفية وظهور صعوبات حقيقية في تلبية الحاجيات من الماء لعدة قرى وحواضر دون مراعاة استدامة هذا المورد المشترك.

ولإنجاح مخطط "الجيل الأخضر 2020-2030" كإستراتيجية يتوخى منها تعزيز واستدامة التنمية الفلاحية وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب في المجال الفلاحي لخفض معدل البطالة في المناطق القروية، لابد من تجنب تكرار هفوات "المخطط الأخضر" الذي قام على ضيعات فلاحية كبرى (الدعامة الأولى) موجهة نحو التصدير والقائمة على الري بالتنقيط مستفيدة من إعانات الدولة، فرغم الامتيازات الذي حضي بها القطاع إلا أنه لم يحقق الرفاه للفلاح البسيط وظل يتخبط في مجموعة من المشاكل مرتبطة أساسا بمسالك توزيع المنتوجات خاصة على مستوى التسويق، ومشكل ندرة المياه، خاصة في المناطق التي تعتمد على الزراعات البورية ومعاناته في كل موسم فلاحي مطبوع بالجفاف، كذلك لابد من الوقوف على المشاريع الفلاحية المستفيدة من الدعم والتصدي للوبيات التي تتحايل للاستفادة من هذا الدعم من خلال مشاريع وهمية، واعتماد النزاهة فيما يخص الصفقات المتعلقة بهذا المخطط، كذلك يجب الاهتمام بالفلاحة التضامنية وجعلها في صلب السياسات العمومية بدعم ومواكبة التعاونيات والمقاولات الفلاحية الصغيرة لتحسين دخلهم والرفع من قدرتهم الإنتاجية لتحقيق جودة المنتوج البيولوجي وتعزيز التسويق وتشجيع المنتوجات المجالية، كما نتساءل عن دور صندوق التنمية القروية والجبلية على مستوى التنمية القروية،ومدى تفعيله كآلية للنهوض بأوضاع العالم القروي وتحسين مستوى عيش الساكنة القروية التي تعاني الإقصاء والتهميش لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإكراهات الجائحة، وخلق طبقة وسطى بالبوادي والقرى والجبال وضمان استقرارها، وهو ما تهدف إليه إستراتيجية الجيل الأخضر من خلال فتح أوراش مندمجة بقطاع الفلاحة لتحقيق التنمية القروية وضمان استدامتها، باعتبار أن الفلاحة هي جوهر تنمية وازدهار العالم القروي وتحقيق استقرار ساكنته.

السيد الرئيس،

رغم تأثر قطاع الصيد البحري بظروف الجائحة، إلا أنه لا يمكن إنكار التحولات الهيكلية التي عرفها سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التجهيزات والمعدات والآليات لفائدة المهنيين، وهو ما انعكس بشكل إيجابي

على حيوية هذا القطاع والإقبال على الاستثمار في هذا المجال وعقد اتفاقيات تهم الصيد في السواحل المغربية خاصة بعد القرار الذي يهم تحديد منطقتنا الاقتصادية الحصرية وبسط السيادة الكاملة لبلادنا على الموارد البحرية في احترام تام للسيادة المغربية على مجموع ترابه.

لكن، بالرغم من المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال الصيد البحري إلا أن القطاع لازال يعاني من صعوبات واختلالات تتطلب القيام بالمزيد من المجهودات والإجراءات لحماية واستدامة الثروة السمكية، والحفاظ على مكانة المغرب كمركز دولي للسلاسل البحرية وحماية ثروتنا السمكية من الاستنزاف والنهب والحد من التهميش والفوضى وسوء التدبير الذي يعرفها القطاع عبر عدة تدابير أهمها: حماية مواردنا البحرية من خلال حماية المصايد التي تتعرض للاستغلال المفرط والعشوائي، وحماية المخزون السمكي عبر المراقبة الصارمة والفعالة، بدءا بالمعدات المستعملة ومدى مطابقتها للمعايير الدولية المعمول بها، واحترام الراحة البيولوجية، وتحديد الكمية والنوعية المسموح بها، وتشديد المراقبة في الموانئ والأسواق والمصانع، ومراقبة مدى احترام اتفاقيات الصيد البحري المبرمة مع الدول لضمان السيادة على ثرواتنا البحرية حماية اقتصادنا الوطني وتمكينه من تحقيق قيمة مضافة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطن المغربي، بالإضافة إلى خلق نسيج مندمج من الأنشطة الاقتصادية البحرية وجعلها دعامة أساسية في تنمية بعض المناطق، ومواجهة الصعوبات التي تواجه الصيد الساحلي.

كذلك، يجب تقوية دور غرف الصيد البحري وتعزيز دورها داخل الجماعات الترابية وهو ما نطالب به في كل مناسبة متاحة، وحث المكتب الوطني للصيد البحري على تحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بتثمين المنتوجات البحرية وتشجيع الاستهلاك الوطني، كذلك لابد من تسريع تنزيل الحماية الاجتماعية والصحية لفئة البحارة والنهوض بالأوضاع الهشة لمهني الصيد والصيد التقليدي والحرص على تطبيق مدونة الشغل واحترام السلامة الصحية والمهنية، تسهيل شروط الولوج لمعاهد التكوين وتعميمها على كافة جهات المملكة لتشجيع الشباب على العمل في مجال الصيد البحري، ومنحهم فرصة حقيقية للمساهمة في تنمية وعصرنة القطاع، كثروة بشرية يعول عليها مستقبلا في ربح رهان التنمية ببلادنا.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع المياه والغابات قطاعا رئيسيا ضمن النسيج الاقتصادي لبلادنا، لما يسهم به في خلق أنشطة مدرة للدخل ولفرص العمل وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للدور الهام الذي يقوم به على مستوى الحفاظ على البيئة واستدامتها.

ولهذا، فالحكومة مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى بالتعامل بإيجابية وبإيجاد حلول استعجالية وفعالة لمشكل ندرة الماء الناتج بالأساس عنا لتغيرات المناخية واستنزاف الفرشة المائية وعدم مواكبة إنجاز المنشآت المائية للنمو الديموغرافي ولتنوع الأنشطة الاقتصادية ببلادنا، وهو ما يشكل تهديدا لأمن المائي للسنوات والأجيال القادمة، وبالتالي إذن لابد من حل ناجع لإشكالية الخصاص في الماء الصالح للشرب ومياه السقي التي أصبحت تؤرق بال المغاربة خاصة ساكنة العالم القروي، وذلك بتنفيذ التوجيهات الملكية المتعلقة بتشييد السدود، كسياسة ناجعة لمكافحة الجفاف، والتي اعتمدها المغرب منذ 1967 للرفع من الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، كذلك مواصلة برنامج اقتصاد الماء في المجال الفلاحي وبلورة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي بهدف تنمية العرض المائي، معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في السقي وإقامة محطات لتحلية المياه كحلول بديلة لتدبير الطلب المتزايد على الماء، وترسيخ الوعي الجماعي أهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها، خاصة وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد نبه للوضعية الكارثية التي تعرفها الموارد المائية والمخاطر التي تترتب عن أزمة المياه في ظل التوزيع الغير العادل للموارد المائية وعدم تلبية حاجيات ساكنة بعض المناطق من هذه المادة الحيوية، كحق من الحقوق المتعارف عليها وطنيا و دوليا، خاصة في المناطق التي تعرف خصاصا حادا في الموارد المائية، كآلية من آليات تحقيق السلم الاجتماعي وتحقيق عدالة مجالية.

ونحن في الفريق الاشتراكي، نؤكد على أن الجهات المسؤولة لابد من أن تتحمل مسؤوليتها في إيجاد حلول استعجالية لأزمة الماء التي تهدد بلدنا والتعاطي معه بكل جدية والوقوف على أسباب المؤدية الاستهلاك المفرط للموارد المائية ومعالجتها للحفاظ على هذه الثروة الحقيقية وضمان الأمن المائي للسنوات وللأجيال القادمة خاصة في ظل التقلبات المناخية وتأثيرها على مستقبل المغرب.

فيما يخص قطاع الغابات لابد من تنزيل الاستراتيجية الوطنية غابات المغرب التي تهدف إلى جعل القطاع الغابوي أكثر تنافسية واستدامة ومنتج للثروة، فالغابات تعتبر ثروة وطنية مهمة تعمل على خلق التوازن البيئي، لذا لابد من الحفاظ عليها وحمايتها من الاستنزاف التي تتعرض له نتيجة قطع والحرائق والتلوث والرعي الجائر وتوسيع الأراضي الفلاحية والتوسع العمراني الذي يشكل تهديدا كبيرا للغابات، فيما يخص المنتزهات والمحميات لابد من تهيئتها والحفاظ عليها كإرث طبيعي ومجال سوسيو ثقافي وحمايتها من التقلبات المناخية ومن الضرر الذي يلحقها بفعل ممارسة الإنسان في التعامل معها من خلال وضع قوانين صارمة تهم الأنشطة السياحية وتمنع إقامة مشاريع صناعية بالقرب من الغابات لأنها تشكل خطرا يهدد فضائها، والاهتمام بالوقاية الصحية للغابات لتفادي ضياع الهكتارات سنويا بسبب الحشرات، للحفاظ على موروث غابوي لفائدة الأجيال القادمة، وهذا يتأتى بتضافر جهود مختلف المتدخلين والفاعلين والقائمين على تدبير الثروة الغابوية لبلوغ أهداف الإستراتيجية الطموحة التي تحمل في طياتها أبعادا عميقة لمستقبل المغرب.

السيد الرئيس،

تعتبر السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاعات حيوية تشكل محركات حقيقية للرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية، وخلق فرص العمل وجلب العملة الصعبة، كما تلعب دورا هاما في التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمجالية، ولا يخفى علينا جميعا كون أن بلادنا تراهن بشكل كبير على منتوجي السياحة والصناعة التقليدية كمصادر أساسية وفاعلة في تنمية وتقوية الاقتصاد الوطني، إلا أنه لم نصل بعد إلى النتائج المتوخاة وإلى المستوى المطلوب، حيث أن كل من قطاعي السياحة والصناعة التقليدية لا تتجاوز مساهمتها في الناتج الداخلي سوى 7 في المائة، والاقتصاد الاجتماعي 2%، وهي نتائج ضعيفة إذا ما قارنها بحجم الإمكانيات والتحفيزات والتسهيلات التي رصدتها الدولة لهذه القطاعات، باعتبارها قطاعات منتجة، ونحن متفهمين تأثرها بالظرفية الاستثنائية لـ"كوفيد-19" وتداعياتها الخطيرة على القطاع نتيجة الإجراءات الصحية التي فرضتها الدولة، خاصة المتعلقة بتوقيف حركة تنقل الأشخاص وإغلاق الحدود والمنشآت السياحية بمختلف أصنافها، أدت إلى إيقاف النشاط السياحي بكامله وحصد خسائر تقدر بعشرات ملايين الدراهم، فتراجعت المداخيل، وتضرر المهنيين والفاعلين والعاملين بالقطاع، خاصة في المناطق التي تعتمد على النشاط السياحي، وبالتالي على الحكومة أن تتحمل المسؤولية اتجاه هذا القطاع الحساس، لما يلعبه على مستوى امتصاص البطالة وخلق الثروة، وتشغيل اليد العاملة، (ما يقارب 5% من فرص العمل المتاحة على المستوى الاقتصادي)، وأن تكون واعية بخطورة الوضع وإعادة ترتيب أولوياتها ومخططاتها وإستراتيجيتها لمواجهة الآثار المترتبة عن الجائحة، وضخ دماء جديدة في القطاع السياحي الذي يعاني مجموعة من الاختلالات أهمها:

- عدم وضوح توقع وجهة المغرب السياحية؛
- عدم وجود دراسات محددة في ظل المنافسة القوية والشرسة لوجهات سياحية غزت العالم وبإمكانيات تتجاوز إمكانيات المغرب؛
- غياب استراتيجية شاملة وناجعة وفعالة، حيث أن جميع الاستراتيجيات لم تقوم الوزارة بإنجازها، بل جاءتها جاهزة من قبل مكاتب دراسات بعيدة عن الواقع المغربي؛
- كذلك، افتقار المكتب الوطني للسياحة لأسلوب الإبداع والابتكار فيما يتعلق بالتسويق والترويج للعرض السياحي وعدم انفتاح المندوبيات والمجالس الجهوية على محيطها والاقتصار على ما هو إداري، لهذا لابد من التأطير المؤسساتي للجهات والأقاليم خاصة التي تزخر بمؤهلات سياحية للقيام بدورها لرفع الحيف والتهميش والإقصاء عن هذه المناطق، والانخراط في النهوض بالقطاع وتفعيل التدابير والإجراءات التي تسطرها الوازرة الوصية لإعادة الثقة للقطاع في المستقبل القريب والحفاظ على الإشعاع العالمي لوجهة المغرب؛
- تغيير نمط السياحة من سياحة تقليدية إلى سياحة عصرية قادرة على مواجهة المنافسة القوية التي أصبح يعرفها القطاع على المستوى الدولي؛
- التركيز على تنشيط السياحة الداخلية التي تظل هي الأساس والمنقذ في الأزمات، وإعطاء السائح المغربي القيمة والمكانة التي يستحقها، وتنويع العرض السياحي الداخلي وخلق تحفيزات تشجع المواطن على الاستمتاع بالمؤهلات التي يزخر بها المغرب، وتجويد خدمات الاستقبال لتعزيز السياحة المحلية، كخيار للخروج بالقطاع السياحي من وضعية النكبة.

فالقطاع السياحي ببلادنا اليوم في حاجة ماسة إلى إعادة التفكير في آليات وأدوات التدبير تتجاوز الظرفية وترتكز على التوجهات العالمية، لتقديمه بحرفية وجودة عالية وفق رؤية واضحة ترفع من قدرته التنافسية، وتعمل على إرساء مقومات سياحية متجددة تستثمر الطاقات الجهوية والتنوع الثقافي.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، تأثر هو الآخر بشكل كبير من تداعيات "كوفيد-19"، توقفت الأنشطة التقليدية بما فيها الفنية والإنتاجية والخدماتية، وتوقف النشاط المهني والتعاونيات والمقاولات العاملة في المجال، وهو ما كشف مدى عمق الهشاشة التي يعاني منها قطاع الصناعة التقليدية والصناع التقليديين والحرفيين ومعاناتهم بسبب عدم خضوعهم لنظام الضمان الاجتماعي باعتبارهم غير أجراء، وكل العاملين بالقطاع مما أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشريحة، وهنا نطالب بالإسراع بتنزيل الحماية الاجتماعية لدعم هذه الفئة ومواكبتها في إطار النهوض بقطاع الصناعة التقليدية وتعزيز الارتباط الوثيق بالقطاع السياحي للحفاظ على الأصالة المغربية والموروث الثقافي كمصدر إشعاع حضاري لبلدنا، وعلى الحكومة أن تعيد النظر في الرؤية التي يتم بها التعامل مع القطاع لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية وجعلها قادرة على المنافسة دوليا، وتحسين وسائل الإنتاج دون المس بالطابع التقليدي الأصيل للمنتوج الوطني، وإعادة النظر في تمثيلية الغرف في المجالس المنتخبة محليا وجهويا ووطنيا وتطوير أدائها وتأهيلها لمواجهة التداعيات المستقبلية ودعم القطاع التعاوني في مجالات الإنتاج والتسويق وتوفير المواد الأولية لتقوية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الخارجية، وضمان استدامة الحرف المهددة بالانقراض، وتشجيع المؤسسات الوطنية لاقتناء المنتوج الوطني للتخفيف من آثار الأزمة على القطاع وآثارها الوخيمة على الاقتصاد الوطني.

أما بخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نؤكد على ضرورة تحويل هذا القطاع إلى رافعة للتنمية المستدامة والمندمجة،باعتباره قطاعا منتجا لقيمة مضافة اقتصاديا واجتماعيا ويرتكز على قيم التقاسم والتآزر المترسخة في المجتمع

المغربي، كما أنه يساهم في خلق الكثير من فرص الشغل، والنهوض بالاقتصاد غير القادر على المنافسة ويعاني ضعفا في التسويق الذي لا يتم إلا عن طريق المعارض أو في نقط البيع المحددة، واعتماد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمدخل لإدماج النساء والشباب في جميع الأنشطة الاقتصادية (الفلاحة- الصيد البحري- الصناعة التقليدية...)، وتقديم الدعم والتشجيع اللازمين عبر تدابير وإجراءات تحفيزية تثمين التجارب الناجحة التي تقودها النساء والشباب خاصة في العالم القروي.

السيد الرئيس،

مر قطاع الصناعة والتجارة بظرفية صعبة للغاية جراء تداعيات جائحة كورونا وظروف الحجر الصحي اللذين كانا لهما الأثر البالغ على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وعلى التوازنات الماكرو اقتصادية، وقد لعب صندوق تدبير ومواجهة الوباء وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية لدعم القطاعات الإنتاجية دورا أساسيا في التخفيف من حدة الأزمة، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير تهم دعم الأجراء والعاملين بالقطاع الغير المهيكل، الذين تضرروا من تصدع قطاع الصناعة والتجارة واحتباس الأسواق الداخلية والخارجية وتوقف الأنشطة الاقتصادية.

ونظرا لأهمية قطاعي الصناعة والتجارة في الاقتصاد الوطني ودورهما الاستراتيجي في خلق مناصب الشغل وإنتاج الثروة والرفع من وثيرة النمو، كقطاعات محورية مندرجة في صلب النموذج التنموي الجديد، يضع على عاتق الحكومة مسؤولية إحداث تحولات جذرية في السياسات العمومية، وفي هيكلة المقاولات المغربية وإعادة النظر في المساطر الإدارية وتشجيع الصناعات المحلية والاهتمام بالعنصر البشري التي أثبتت ظروف الجائحة دوره الأساسي في مواجهة الأزمة، خاصة الشباب المغربي لما أبان من وطنية عالية ومهارة وموهبة في التعامل مع الظروف الاستثنائية، واعتباره آلية من الآليات الفعالة في تدبير مرحلة ما بعد الجائحة، وإيلاء الاهتمام الأكبر للقطاعات الحيوية الفعالة والفاعلة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا لضمان انتعاش تدريجي للاقتصاد الوطني وبناء اقتصادا قويا صناعيا وتنافسيا، متطورا ومتوازنا، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال حسن تدبير ونجاعة المخططات التي أطلقتها الحكومة، خاصة في مجال التصنيع لتحقيق سيادة صناعية في إطار التناغم بين مختلف القطاعات الاقتصادية والقطع مع نظم الريع التي تضر بالمنافسة الحرة، وتشجيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص والاستثمار في القطاعات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد على ضرورة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، المحدث من أجل المساهمة في دعم تمويل مجموعة من المشاريع والأوراش الكبرى في إطار الشراكة مع القطاعين العام والخاص ومواكبة المقاولات الناشئة والصغيرة والصغيرة جدا، للدفع بالقطاع الصناعي ليصبح قطاعا قويا ومتماسكا يخوض غمار المنافسة الصناعية للمنظومات الاقتصادية الكبرى، كقطاع له النصيب الأكبر في الناتج الداخلي الخام وفي إنتاج فرص الشغل وفي تطوير الاقتصاد الوطني.

كما نؤكد على ضرورة استمرار الاستثمارات والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في إطار مخطط التسريع الصناعي تحت قيادة صاحب الجلالة نصره الله والتي أعطت أكلها في العديد من المجالات الصناعية كصناعة السيارات وصناعة الطيران التي حققنا فيها الريادة على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو ما جعل المغرب يتمتع بقدرة تنافسية في المجال الصناعي وفي جلب الاستثمارات، وتحفيز الشركاء، وتعزيز المكانة الصناعية، وخلق منظومات صناعية جديدة مساهمة في إنتاج الثروة وامتصاص البطالة، ومع ذلك لازال قطاع الصناعة يعرف مشاكل تدبيرية تعيق القطاع الصناعي، أهمها عدم التشجيع على الإبداع والابتكار وضعف التكوين في المجال الصناعي، وعدم التناغم بين المجال الصناعي وبين منظومة التربية والتكوين، وارتفاع الرسوم الاجتماعية والجمركية مقارنة مع منافسينا من جيراننا، وعدم تنويع زبائننا والتوجه نحو زبون واحد رغم تنويع المنتوجات، ما يشكل خطرا حقيقيا أمام التغيرات الحالية (قطاع السيارات).

وعلى مستوى التسريع الصناعي، هناك خلل على مستوى التدبير كما التمويل وضعف الالتقائية والانسجام بين السياسات العمومية، يحول دون تحقيق إقلاع صناعي حقيقي يصمد وينافس الصناعات العالمية، وهو ما رصده تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، كما أن مساهمة الصناعة في العدالة المجالية تظل بعيدة كل البعد، مادامت ممركزة في محور الدار البيضاء- القنيطرة- طنجة، وكذلك التوزيع غير العادل في توزيع التجهيزات الأساسية، الأمر الذي يعيق تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، وبالتالي لابد من خلق مناخ يلائم إحداث مناطق صناعية فكل جهات المملكة، خاصة الجنوبية لاستغلال المؤهلات والمنتوجات الأولية التي تزخر بها المنطقة ويعزز العدالة المجالية ويخلق مناصب الشغل في إطار تثبيت الجهوية المتقدمة وتحقيق رهانات النموذج التنموي الجديد، وإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية التي طالها الإهمال والنسيان وعدم التفريط في الأحياء الصناعية القديمة والمستثمرين القدامى، ومواجهة الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس وإغلاق الوحدات الصناعية الجديدة، ودعم المقاولة المغربية لتشجيع المنتوج الوطني والرفع من تنافسيته، وجعله أكثر انفتاحا على محيطه للانخراط في سلاسل الإنتاج الوطنية والدولية، بما يقوي النسيج الاقتصادي الوطني ويعزز المنافسة ويحقق التكامل بين المنظومات الإنتاجية ويوسع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والاعتماد على الاقتصاد المرتبط بالتغيرات المناخية، خاصة المناطق التي تعاني قلة الموارد، والاهتمام بالصناعات الغذائية وحمايتها من التقليد، وهنا نتساءل: ماذا تحقق من برنامج تطوير الصناعات الغذائية، كإطار لتحقيق السيادة الصناعية والأمن الغذائي للمغرب، وتشجيع وتحفيز إدماج العاملين بالقطاع غير المهيكل، وإعادة

النظر في التوزيع الجغرافي للاستثمارات العمومية لخلق التوازن المجالي والإسراع في تنزيل ميثاق الاستثمار إلى حيز الوجود، وإصلاح المنظومة البنكية لتواكب إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتحفيز الابتكار والإبداع والبحث العلمي الذي يعتبر حلا مفصليا لحل المشاكل التي تعيق تطور وازدهار القطاع وتملك القدرة على مواجهة التقدم والمنافسة القوية في المجال الصناعي للانتقال من ثقافة الاستهلاك لثقافة الإنتاج، وخلق منظومة للتكوين المستدام لبلورة رؤية صناعية تجمع بين السيادة والتنافسية الصناعية لإرساء منظومات صناعية قادرة على جعل المغرب دولة صاعدة في المجال الصناعي.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع التجارة،الذي يشكل دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد الوطني، كثاني مشغل لليد العاملة على الصعيد الوطني، وثالث مساهم في الناتج الداخلي الخام، وأحد كائز النموذج التنموي الجديد، لإمكانياته في تحقيق نموذج قوي ومستدام لمواجهات التحديات الكبرى التي تواجهها بلادنا، لذا من الضروري إخراج استراتيجية واضحة وشاملة لقطاع التجارة وتعزيز التجارة الداخلية لفتح المجال لتسويق المنتوجات الوطنية لتقوية مسار التصنيع ببلادنا، والالتفات لفئة التجار الصغار الفاعلين الحقيقيين في هذا المجال ودعمهم ومواكبتهم بتدابير وإجراءات تساعدهم على النهوض من جديد خاصة ما يتعلق بالضرائب التي أصبحت تثقل كاهلهم بنتيجة الإغلاق الشبه التام في بداية الأزمة والإغلاق المبكر لجميع المحلات التجارية في المرحلة الثانية من جائحة كورونا،وكذلك الانتشار الواسع للمتاجر الكبرى في مختلف الأحياء حتى الشعبية منها،أصبحت تهدد استمرارية المحلات التجارية الصغرى، فلابد من الإسراع بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية لإنصافهم والتخفيف من وضعيتهم الهشة، وتنظيم وتحفيز القطاع غير المهيكل وتحويله إلى قطاع مهيكل، نظرا للمردودية التي يحققها بسبب سلالة التعامل به، وتلبية الحاجيات الأساسية لفئات عريضة من المجتمع، لكون مستقبل الاقتصاد المغربي أصبح رهين بإدماج هذا القطاع ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، مراقبة الأسواق الوطنية للحد من إغراقها بالمنتوجات الأجنبية التي يتم اختراقها بطرق غير مشروعة، والاهتمام بالأسواق القروية كفضاء مناسب لترويج المنتوجات المحلية.

السيد الرئيس،

إن مناقشة قطاع الطاقة والتنمية المستدامة،هي فرصة سنوية لإبراز موقفنا من السياسة الحكومية المتبعة في تدبير المجال الطاقي ببلانا، والذي يشكل أحد العوامل الأساسية لضمان تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والوقوف على التحديات والإكراهات التي تواجه المغرب خاصة بعد الأزمة الصحية التي ضربت العالم برمته وخلقت وضعا مقلقا يستلزم ضرورة الحفاظ عليها والعمل على تشجيع النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات الأخرى لخفض الاستهلاك الطاقي في أفق سنة 2030، وتشجيع استعمال الطاقات النظيفة والطاقات المتجددة خاصة في القطاع الفلاحي، وحث المؤسسات والإدارات العمومية والمقاولات والجماعات الترابية للانخراط في مشروع النجاعة الطاقية،وفتح المجال للبحث العلمي والتطوير والابتكار خاصة في مجال الطاقات المتجددة لمواجهة تأثيرات التغييرات المناخية وتسريع وثيرة الانتقال الطاقي وتحقيق الأمن الطاقي، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية عبر برنامج الكهربة القروية وتحقيق تغطية شاملة لفائدة الساكنة القروية والمناطق النائية من خلال الاستثمارات الضخمة التي تحققت في هذا المجال، بغية الوصول إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الطاقية المتمثلة في تأمين الإمدادات الطاقية وتعميم الولوج إليها والتحكم في الطلب والمحافظة على البيئة.

ولا يخفى على الجميع أن قطاع المحروقات من أكثر القطاعات التي تأثرت بتداعيات الأزمة الصحية، وعرت عن مدى تبعية هذا القطاع لتقلبات السوق الدولية، وبالتالي كل الجهود المبذولة في هذا الإطار تبقى رهينة باستفادة كل الفاعلين من شروط المنافسة في ظل غياب الحماية الضريبة للموزعين، وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين بسبب الارتفاع المهول للأسعار نتيجة رفع دعم الدولة عن هذه المادة الأساسية، لذا لابد من إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بتوفير المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية ومواجهة تحكم الفاعلين الأساسيين في قطاع المحروقات وتوفير الاحتياطات اللازمة والمخزون الكافي من هذه المادة الحيوية وتشجيع البحث والتنقيب عن احتياطات البترول والغاز ببلادنا، والاهتمام بصناعة تكرير البترول لأنها تساهم في الوقاية من الارتفاع المباشر للمحروقات وتفرض تسقيف أرباح الشركات الفاعلة في المحروقات وضبطها وإيجاد صيغ مناسبة لتحديد ثمن البيع لعموم المواطنين.

وفي الأخير، لابد للحكومة أن تسعى إلى التقليل من استخدام مصادر الطاقة التقليدية وتعويضها بالطاقات النظيفة الصديقة للبيئة لحماية بيئتنا من أضرار التلوث والاحتباس الحراري والحد من آثاره الكارثية على تحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع المعادن، نؤكد على ضرورة التسريع بمشروع القانون الذي سيشكل إطارا مرجعيا لتطوير البنية التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية التي تهدف إلى تطوير التخريط الجيولوجي على الصعيد الوطني بهدف تحيين الخرائط الجيولوجية،خاصة فيما يتعلق بالاستكشافات والبحث المعدني لتسريع عملية التنقيب واستعمال الوسائل الحديثة لتحقيق طفرة نوعية على الصعيد الإقليمي والدولي من شأنه أن يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، وإعادة النظر في المعايير المعمول بها فيما يخص منح رخص الاستغلال، وتشجيع الاستثمارات في القطاع المعدني

لخلق فرص شغل جديدة، وتأهيل القطاع المنجمي عبر محاربة المناجم العشوائية وفتح المغلقة منها.

على مستوى قطاع التنمية المستدامة، نعرف أن المغرب أصبح من الدول الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية وتزايد التصحر في ظل ارتفاع درجات الحرارة وتراجع مؤشرات التساقطات، ولهذا لابد من اعتماد مقاربة بيئية استباقية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التكنولوجية والديموغرافية، والعمل على تحقيق أهداف وتوجهات الرؤية الإستراتيجية في أفق 2030 بإشراك كل الفاعلين والمتدخلين بما في ذلك المجتمع المدني وكل المهتمين بمجال حماية البيئة والموروث الطبيعي الوطني والتراث الجيولوجي، والمساهمة في اليقظة المجتمعية، لمجابهة خطر الفيروسات المستجدة الذي يتطلب مضاعفة الجهود على مستوى نظافة الإنسان والبيئة، كما نتساءل ككل سنة عن دور الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة؟ وعن مدى تقييمكم للبرامج المتعلقة بالمجال البيئي التي تقومون تسطيرها، كالبرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة لحماية الأنهار والفرشة المائية من التلوث وتأثيرها المباشر على صحة الإنسان والحيوان، والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية؟ وما الجدوى منها إذا لم نلمسها في الحياة اليومية للمواطن المغربي، وفي الحفاظ على البيئة ومجالاتها؟

كما نؤكد على ضرورة إدخال النفايات المنزلية في مصادر الطاقة الكهربائية والحرارية، وبذل المزيد من الجهود في تدبير المطارح العشوائية وإنجاز مراكز للطمر وتثمين النفايات ومحطات تجميع النفايات المنزلية في المراكز القروية، وتعميم قنوات الصرف الصحي، وتنزيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة لمواجهة التغيرات المستقبلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

VI- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترمة،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي، أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022، أن أشكر السادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدعمة بالعديد من الأرقام والمؤشرات.

وبهذه المناسبة فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناءة ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية مهنية وكممثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنات الصلبة لمرتكزات التنمية في بعديها الوطني والمحلي.

1) قطاع الداخلية:

فإن الإتحاد العام لمقاولات المغرب، يشيد بالرؤية الملكية الاستباقية في تدبير جائحة "كورونا"، التي تضمنت التوجيهات النيرة لصاحب الجلالة، كما ننوه بجميع التدابير الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي مكنت من رفع منسوب الثقة في المؤسسات.

كما نشيد أيضا بالشراكة الفضلى بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب ووزارة الداخلية وباقي الفاعلين والمتدخلين عموميين كانوا أو خواص في مختلف الهيئات التي تشرف عليها وزارة الداخلية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك حفظه الله.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية الرامية أساسا إلى دعم النسيج المقاولاتي الوطني لاستعادة ديناميته قصد إعادة انطلاق عجلة الاقتصاد الوطني - بعد تجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "كوفيد-19"- في احترام تام للتدابير الوقائية والصحية للأجراء والمستخدمين وعموم المواطنين، نذكر من أهمها:

أولا: نثمن مأسسة وتعميم لجن جهوية لليقظة الاقتصادية في سبيل أجرأة "حكامة التدبير الجهوي" خلال وبعد مرحلة "كوفيد19"؛ تنزيلا للقرارات والتدابير الصادرة عن لجنة اليقظة الاقتصادية الوطنية، وفق منهجية تضمن الإندماج والالتقائية بين التوجهات الإستراتيجية والخصوصيات التنموية الجهوية، من خلال التفكير في بلورة مخطط جهوي للانتعاش الاقتصادي، ينبني على تدابير جهوية تكميلية لدعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، ولم لا خلق منظومات جهوية للدعم (Business Act régional) تجمع كافة المبادرات الجهوية في اتجاه المقولة بما يحقق انبثاق اقتصاد جهوي مندمج،من خلال:

- خلق صناديق جهوية للاستثمار لتمويل المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة والمقاول الذاتي، دعما للنسيج الاقتصادي الجهوي المتضرر من الجائحة؛
- إحداث مراصد جهوية للطلبيات العمومية وتشجيع الأفضلية الجهوية؛
- تشجيع عقود الشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص، لتسريع وثيرة الاستثمار العمومي، والتخفيف من الضغط على الموارد المالية للجهات والجماعات الترابية الأخرى؛
- إعفاء أو تأجيل سداد الضرائب والرسوم المحلية التي يتم تدبيرها

من طرف وزارتكم الموقرة، على غرار التدابير المتخذة على مستوى المديرية العامة للضرائب.

ثانيا: نثمن دورية السيد وزير الداخلية حول أداء الجماعات الترابية ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، بالنظر لتداعيات آثار فيروس "كوفيد-19".

وفي هذا الإطار، لا تفوتني الفرصة لأثمن العمل المتميز الذي قامت به وزارة الداخلية، وأخص بالذكر السيد المدير العام للجماعات المحلية بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومديرية المنشآت العمومية والخوصصة إضافة إلى الخازن العام للملكة في إنشاء اللجان الجهوية والإقليمية التي أحدثت لتسريع آجال الأداء، كما نطالب بإعادة تفعيل هذه اللجان.

السيد الوزير المحترم،

إننا إذ نثمن المصادقة على القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، فإننا ندعو إلى التسريع بإخراج النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه وذلك بالنظر لراهنيته، والتي نعتبرها في الاتحاد العام لمقاولات المغرب آلية اجتماعية صرفة لهيكلة إدماج القطاع غير المنظم وفق إرادة سياسية قوية وشجاعة، مع إبداع صيغ لتعميم التأمين الإجباري الأساسي في القطاع غير المهيكل، تنزيلا للتعليمات الملكية السامية بتعميم الاستفادة من الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة، بما سيمكن، خاصة الفئات الهشة من التغطية الصحية والعمل في ظروف لائقة، وكذا إرساء عدالة جبائية بما يضمن تعزيز تموقع الطبقة الوسطى بالمغرب سواء داخل المجال الحضري أو القروي.

كما نثمن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تسريع تنزيل ورش اللامركزية واللاتمركز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجعة، لاسيما فيما يتعلق بحصر اختصاصات القطاعات الوزارية وتدقيقها وتحويل الاختصاصات الذاتية للجهات، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار، حسب مستوى تنفيذها مركزيا أو جهويا.

كما نأمل في:

- تفعيل الهيئة استشارية لدى المجالس الجهوية، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية؛
- التصدي لإشكالية ندرة العقار الصناعي من خلال توفير الأراضي اللازمة للأنشطة التجارية والمشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وهي مناسبة كذلك لنثمن ونشيد بالقوانين ذات الصلة بالأراضي السلالية التي صدرت مؤخرا؛
- إجراء تقييم مرحلي لمخططات التنمية الجهوية، نظرا لتداعيات آثار الجائحة وتأثيرها على تنافسية المقاولة الجهوية، انسجاما مع حقيقة المناخ الذي تتنامى فيه المقاولة الجهوية، وتطورات الاقتصاد الجهوي والوطني والدولي؛
- تفعيل التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المحلية، خاصة بعد دخول القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي حيز التنفيذ.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بمناخ الأعمال، ندعو الحكومة ممثلة في وزارتكم إلى تفعيل حقيقي للجن الجهوية لمناخ الأعمال، مع العمل على الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء، كما نؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به عملية إشراك الفاعلين الاقتصاديين في بلورة أقطاب جهوية اقتصادية تنافسية.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد لكم استعدادنا الدائم للتعاون مع وزارتكم في كل ما يتعلق بتحسين الأداء الاقتصادي الوطني والجهوي، بما يساهم في تحقيق الصالح العام وتحقيق التنمية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

2) قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

على الرغم من تحسن المؤشرات الإيجابية التي تعرفها الوضعية الوبائية ببلادنا فإن ذلك لم ينعكس بالشكل اللازم على بعض القطاعات الاقتصادية التي لازالت تعاني الكثير جراء الإجراءات الاحترازية المعمول بها، حيث أن العديد من المقاولات تعيش أوضاعا كارثية وصلت حد الإفلاس، وعلى رأسها مقاولات المنظومة السياحية والصناعة التقليدية.

وأمام هذا التحسن في الوضعية الوبائية، الذي يرجع فيه الفضل إلى السياسة الاستباقية لصاحب الجلالة حفظه الله، أضحى من الضروري العمل على اتخاذ قرارات تعيد الحياة إلى هذه القطاعات المتضررة.

وبلغة الأرقام، فقد سجلت مؤشرات نجاعة هذه المنظومة تراجعا حادا بفعل تأثير الأزمة الذي لازال مستمرا ليومنا هذا. فالقطاع السياحي ساهم سنة 2019 بـ 7.2% من الناتج الداخلي الخام، وشغل أكثر من 550 ألف مواطن في مناصب شغل مباشرة، وحوالي 2.5 مليون في مناصب شغل غير مباشرة، وجاءت جائحة كورونا لتلزمنا على اتخاذ تدابير حاسمة، فاليوم أكثر من 11 ألف مقاولة أصبحت في وضعية صعبة وتحتاج لدعم الدولة.

كما واصلت عائدات السياحة انخفاضها منذ بداية الجائحة الصحية، إذ وصلت هذا العام حتى نهاية شتنبر الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف، إلى 2.5 مليار دولار، بعدما بلغت 2.7 مليار و6 مليارات دولار في الفترة نفسها من عامي 2020 و2019، وينتظر أن تستقر عائدات السفر المتأتي من السياحة في حدود 3.5 مليارات دولار في نهاية العام الجاري، منخفضة بنسبة 8.6 في المائة مقارنة بالعام الماضي، و53.7%

قياسا بعام 2019.

فهل تعتقدون السيدة الوزيرة أن التمويلات المالية التي قدمتها الحكومة عند بداية الأزمة الصحية كتمويل "ضمان" و"أكسجين" لازالت تنعش خزينة هذه المقاولة بعد حوالي 21 شهرا من الأزمة الخانقة؟

وبعد أن كانت مقاولات القطاع السياحي بمدينة مراكش تعول على استضافة الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، شكل نقل هذا الموعد من مراكش إلى مدريد خسارة للقطاع السياحي الذي كان سينتعش بوصول الوفود المشاركة من مختلف دول العالم، وبالتالي ضياع حركية اقتصادية مهمة.

3) قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن المجهودات المبذولة والإنجازات التي حققها قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، فعلى الرغم من ظرفية استثنائية التي تعيشها بلادنا والتي كانت لها انعكاسات وآثار على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإنها أثبتت أن القطاع الفلاحي المغربي لعب دورا أساسيا في تموين الأسواق بجميع ربوع المملكة بصفة منتظمة، حيث أنه ومنذ إعلان حالة الطوارئ بدا واضحا استمرار التزويد العادي والمستمر للأسواق الوطنية بكافة المواد الغذائية والفلاحية بدون ارتباك أو نقص.

السيد الوزير المحترم،

لقد عرف القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حيويا واستراتيجيا عدة برامج وتدخلات متعددة، مكنت من إعطاء السياسة الفلاحية دينامية جديدة خصوصا بعد إطلاق استراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" سنة 2008، وهي مناسبة لنتقدم بجزيل الشكر للسيد عزيز أخنوش الذي بذل مجهودات جبارة وحقق نجاحات كبرى مكنت من إعطاء وجه جديد للفلاحة الوطنية.

وقد أصبح الرهان معقودا اليوم على استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" الذي كنتم أحد مهندسيها وواضعي أسسها، حيث نأمل أن يعطي دينامية جديدة للفلاحة المغربية، سواء من ناحية الإنتاجية أو تقوية القدرة التنافسية وخلق فرص الشغل وأوضاع الفلاحين، وإعطاء دفعة قوية لتطوير لقطاع الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية.

وبهذه المناسبة فإننا نطلب منكم السيد الوزير المحترم العمل على التعجيل بتوقيع عقود البرامج الخاصة بالفدراليات البيمهنية لسلاسل الإنتاج الفلاحي وذلك حتى يتسنى لها البدء في تنزيل محاور هذه الإستراتيجية في أقرب الآجال والقيام بالأدوار المنوطة بها.

السيد الوزير المحترم،

نأمل من وزارتكم التفكير في وضع إستراتيجية للتسويق موازية للإنتاج الفلاحي بشراكة مع المهنيين وممثلي القطاع الخاص للبحث عن أسواق جديدة في حاجة إلى المنتوج الفلاحي المغربي بإفريقيا، خاصة بعد دخول بلادنا إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (ZLECAF).

وتجدر الملاحظة، إلى ضرورة اتخاذ تدابير استعجالية وحازمة في مواجهة أزمة اصطدام المنتجات الفلاحية المغربية بمظاهر إغراق السوق من قبل تركيا، الجزائر، وإسبانيا، وتونس بالنسبة للتمور والعصائر، والعمل على التصدي للمشاكل التي تعترض عمليات تصدير وتسويق المنتجات الفلاحية المغربية في إطار حماية المنتوج الداخلي وبدعم عمليات تعليبه وتغليفه لتلافي تزويره، كما لا يفوتنا أن نثير الانتباه إلى أحد المشاكل المطروحة والتي تحد من تدفق الصادرات الفلاحية المغربية إلى أوروبا، ويتعلق الأمر بحرمان سائقي الشاحنات المغربية ومقاولات النقل من تأشيرات الدخول إلى فضاء شنغن، وهو أمر غير مقبول ويؤثر سلبا على تنافسية المقاولات الفلاحية الوطنية، وهو ما ينبغي التعامل معه بشكل عاجل.

السيد الوزير المحترم،

وفي الأخير، بإسمي ونيابة عن رؤساء الفدراليات البيمهنية الفلاحية، نشكركم على مجهوداتكم والدور الحاسم الذي قمتم به لتنظيم ومواكبة الفدراليات البيمهنية، والتي أحرزت معظمها على الاعتراف القانوني في إطار قانون 03.12.

4) قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة:

لا يخفى على أحد أهمية قطاع البناء والأشغال العمومية والاستثمار العقاري، حيث يساهم بنسبة 14% من الناتج المحلي، ويوفر أزيد من مليون فرصة عمل ويجذب حوالي 30% من التمويلات المصرفية، غير أن تداعيات الأزمة الصحية التي تعيشها بلادنا على غرار غالبية دول العالم جاءت لتعمق من مشاكل القطاع الذي يواجه ركودا بالأساس منذ بضع سنوات في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، ما نتج عنه أن 90% من مواقع البناء توقفت عن العمل، الأمر الذي أدى إلى تعطيل القطاع والشركات والعمال، وبشكل خاص شركات البناء الرسمية التي كانت من أكثر الشركات المتوقفة بعد جائحة كورونا، بنسبة 60% من إجمالي الشركات العاملة في القطاع، حسب تقرير نشرته المندوبية السامية للتخطيط، حيث شهد القطاع انخفاضا في فرص العمل بنحو 170 ألف وظيفة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نظرا للدور المحوري الذي تلعبه مقاولات البناء والإنعاش العقاري وجميع مهني القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني، فإن هذه الظرفية التي يعيشها قطاع العقار ببلادنا تقتضي ضرورة مواكبة المهنيين والتكيف مع الوضعية الوبائية خلال هذه المرحلة التي بدأت تعرف انتعاشا ملحوظا، وإعداد خطة الإقلاع الاقتصادي عند انتهاء هذه الأزمة، وذلك لاحتواء آثارها والولوج إلى التسهيلات وبرامج الدعم للتخفيف من وطأة هذه

التداعيات، وكذا مواكبة الفاعلين وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة للحيلولة دون توقف أوراشهم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يتسم واقع التخطيط العمراني بالإضافة إلى مجموعة من الإكراهات، بإكراهات أخرى تتعلق بالخصاص الذي يعرفه مجال التشاور والمشاركة في وضع المخططات لاسيما مع القطاع الخاص الذي أضحى شريكا استراتيجيا للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ومن أجل تدخل عمومي فاعل يستدعي الأمر إشراك ممثلي القطاع الخاص، حيث يتعين عدم اختزال ذلك في بعض الاستشارات الإدارية المغلقة والتي لا تسمح للفاعلين المحليين وفي مقدمتهم القطاع الخاص بالمساهمة الفاعلة والناجعة في تشخيص الأوضاع، وهنا لا يجب أن يظل وضع المخططات مقتصرا على الأجهزة الإدارية والتقنية، بل يجب التفكير في إبداع آليات حقيقية للمشاركة والإشراك عبر مراجعة جذرية لتقنية البحث العمومي المعتمدة، بعد أن أضحى التباعد واضحا فيما بين أدوات التخطيط والواقع العمراني الذي ظل يشهد تحولات عنيفة مظاهرها هيمنة العشوائية وسيادة منطق المضاربة والفوضى (على سبيل المثال لا الحصر: الإشكالات الناجمة عن معيقات إحداث وتجهيز وتداخل وكلفة المناطق الصناعية...).

وغير خاف كذلك، ما يحتله القطاع الخاص من مكانة خاصة في هذا الشأن، الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في منهجية إشراكه في اتخاذ قرارات التعمير مشاركة حقيقية لا تجعل من المستثمر الخاص مجرد مستهلك للخدمات العمومية، بل مصدر معلومة للمدبر المحلي، وذلك عبر تقعيدها تقعيدا يعطي لها قيمتها المضافة كما هو الشأن في الدول الأنجلوسكسونية على الخصوص، ويحرر قطاع التعمير من قبضة الطابع التقني التي تتحكم فيه.

وفي هذا الصدد، فإننا كاتحاد عام لمقاولات المغرب نقترح ما يلي:

- التصدي لإشكالية ندرة العقار وتضاؤل الاحتياط العقاري للدولة والجماعات الترابية، وذلك بتمكينها من توفير الأراضي اللازمة للتوسيع العمراني وللأنشطة التجارية والمشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، بتنويع وسائل تدخلها واعتماد أدوات جديدة مثل حق الأولوية وسياسة الاحتياطات العقارية كمخارج للتخفيف من حدة المضاربات العقارية وخلق التوازن في السوق العقارية؛
- وضع سياسة واضحة في ميدان تضريب العقار تبتغي محاربة ظاهرة تجميد الأراضي لتشجيع الاستثمار الخاص؛
- اعتبار التحكم في العقار من مدخلات التخطيط العمراني السليم عبر إحداث الوكالة الوطنية للعقار والوكالات العقارية الجهوية؛
- انتهاج سياسة عقارية تحد من ارتفاع ثمن العقارات بسبب المضاربات العقارية؛
- إحداث هيئة تناط بها مهمة التنسيق والتكامل بين استراتيجيات مختلف القطاعات الوزارية بشراكة مع ممثلي القطاع الخاص في ميدان التخطيط العمراني لضمان التناغم والانسجام بين توجيهات التخطيط العمراني في علاقتها بأهداف التخطيط الاقتصادي.

وأخيرا، فإن كسب رهان تطوير وتحديث التدخل العمومي في ميدان التعمير، رهين بمدى إدراك كل الفاعلين عموميين أو خواص بأهمية قطاع التعمير وفداحة نتائج تركه ينمو بشكل عشوائي، في ظل المعالجات الاختزالية للمشاكل المطروحة، مما يتطلب حل الإشكالات بمقاربة شمولية لرفع التحديات الآنية والمستقبلية التي يقتضيها الاندماج في عولمة الاقتصاد وشموليته.

5) قطاع التجارة والصناعة:

كباقي دول العالم، يمر المغرب من ظرفية استثنائية صعبة بسبب جائحة كورونا، أثرت بشكل ملموس على النسيج المقاولاتي الوطني، ومع استمرار هذه الوضعية، يواجه الاقتصاد المغربي تحديات صعبة، والتي كان للتوجيهات الملكية الاستباقية أثر كبير في التخفيف من تداعياتها، خاصة بعد إحداث صندوق لتدبير ومواجهة الوباء، وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية، والإجراءات المتخذة لدعم 4.3 مليون من الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، وما يناهز 950 ألف أجير متوقف مؤقتا عن العمل.

ومع ذلك، فإن المقاولات لم تستسلم، رغم سياق الأزمة العالمية وتداعيات هذا الوباء، حيث أن الاقتصاد الوطني جعل رهاناته المتعددة، فرصا حقيقية يتعين استثمارها، من خلال تحويل سلاسل وحدات صناعية للنسيج، إلى وحدات لإنتاج الكمامات، ومساهمة قطاع صناعة الطيران والإلكترونيات في تطوير وتصنيع أجهزة التنفس الصناعي.

غير أن تطورات الجائحة، كشفت بشكل ملموس أن تداعياتها ستمتد إلى ما بعد سنة 2021، الأمر الذي يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن المقاولات الوطنية كانت تعيش صعوبات قبل الجائحة.

السيد الوزير،

اقترنت سياسة التنمية الاقتصادية بالمغرب بالرغبة في النهوض بالقطاع الصناعي، وفي هذا الإطار فإننا نثمن طفرة القطاع الصناعي في مجالي صناعة السيارات وصناعة الطيران، وبالمقابل فإن بعض المنظومات الأخرى لم تعرف نفس الدينامية بسبب المنافسة غير المشروعة للقطاع غير المنظم على الصعيد الداخلي، وكذلك الإكراهات المترتبة على تفعيل اتفاقيات التبادل الحر التي تنعكس سلبا في بعض الأحيان على بعض المنظومات، وهو ما ينبغي معه العمل بشكل مستعجل على مراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المتكافئة التي انعكست سلبا على المنتجات المغربية.

كما ندعو إلى تَشجيع علامة "صُنع في المغرب" مع دعم المقاولات المغربية من خلال تعزيز الأفضلية الوطنية وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبيات العمومية.

السيد الوزير المحترم،

لا أحد ينكر أهمية الفرص التي تتيحها الثروة الصناعية على الصعيد العالمي، الأمر الذي يستدعي العمل على مضاعفة المجهودات من أجل اغتنام الفرص التي تتيحها هذه الثورة، وسعياً إلى كسب معركة التنافسية، ينبغي للصناعة المغربية ألا تعتمد فقط على عامل تكلفة الإنتاج كميزة تنافسية رئيسية، حيث إنَّ طموح المغرب اليومَ هو أن يواكبَ آخر المستجدات في مجال الابتكار وأن يتخطى الحدود التكنولوجية لتقديم عرض صناعي مستقبلي يستجيب للمعايير الدولية.

السيد الوزير،

إن تَنزِيل النمُوذج التنموي الجديد في بُعدِه الاقتصادي، يتطلب في نَظَرِنا نَهْجَ سياسة مُندَمِجَة تَروم، تَحسين مُناخ الاستثمار والأعمال والمحافظة على التوازنات ماكرو-اقتصادية.

ومن هذا المُنطلق، فقد عَمِلنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على صِياغة الكتاب الأبيض، والذي يُمثِل نهجًا إيجابيًا وتَشارُكيًا وقوة اقتراح في سبيل تنزيل وتنفيذ النموذج التنموي الجديد، وَوَضع رِيادَة الأعمال في قلب هذه الديناميكية وتعميم الحماية الاجتماعية وإدماج القِطاع غير المُهيكل.

وبالتالي فإن هذا المُحْتَوى سيكون بِمَثابة أساس الأولويات التي سيتم الدفاع عنها في المستقبل، ولاسِيما في إطار "المنصة المشتركة بين الحكومة والاتحاد العام".

السيد الوزير،

ولقد تلقينا بارتياح كبير إدراج النقطة المتعلقة بميثاق الاستثمار ضمن جدول أعمال المجلس الحكومي المنعقد يوم أمس والتي تم فيها الإشارة الواضحة إلى ضرورة ترسيخ أسس الانتعاش الاقتصادي، وعلى أن الاستثمار يشكل أولوية بالنسبة إلى الحكومة، وورشا جد هام، سيتعزز بمشروع الميثاق الجديد للاستثمار الجاري إعداده، والمنتظر أن يساهم في توفير رؤية ووضوح للمستثمرين والمقاولات، من أجل القيام بالدور المنوط بهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتسريع تنفيذ الاستثمارات.

السيد الوزير،

أود أن أثير مسألة تنامي القطاع غير المهيكل والذي ينافس القطاع المهيكل منافسة غير مشروعة، ويهدد بانزلاق مقاولات منظمة نحوه، الأمر الذي يقتضي من وجهة نظرنا:

- إعطاء الأولوية لجانب الإصلاح الجبائي؛
- تعزيز قدرات المقاولات المنتجة غير المهيكلة ودعم ولوجها إلى القطاع المهيكل؛
- محاربة التهريب.

وفي هذه الإطار، نثمن إعطاء دينامية جديدة لبرنامج انطلاقة من خلال إطلاق برنامج "الفرصة" والذي يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط، وذلك عن طريق توفير 50 ألف فرص سنة 2022 مع تقديم التكوين والدعم اللازمين لمواكبة أصحاب هته المشاريع والذي رصد له غلاف مالي مهم (1,25 مليار درهم).

السيد الوزير المحترم،

تِلكُمْ، بعض الملاحظات والأفكار التي لابد أن أتناولها والتي سوف تساهم في خلق مناخ ملائم للاستثمار، خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله.

6) قطاع التجهيز والماء:

إذ ينوه الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجهودات الحكومية المبذولة في مجال الموانئ البحرية والأسطول البحري بفعل تدفق الاستثمارات ومباشرة العديد من المشاريع ذات الصلة بالموانئ التجارية، كما هو الشأن بالنسبة لمشروع الميناء المتوسطي، والقيمة المضافة التي حققتها للاقتصاد الوطني إقليميا وجهويا وعالميا، مع تسريع وتيرة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط وميناء طنجة المتوسط الثاني وتوسعة ميناء طرفاية، واستكمال وتيرة أشغال موانئ الصيد في إطار الإستراتيجية المينائية في أفق 2030 وتعزيز آليات مراقبة دائمة لتحسين وضعية الموانئ على مستوى شروط السلامة المهنية والبيئية، فإنه يذكر الحكومة، بأنه وبالرغم من الإصلاح الذي هم قطاع العبور المينائي سنة 2006 لتقليص كلفته، فإنها ماتزال باهظة ويجب العمل على تفكيك المنظومة التعريفية داخل الموانئ.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نطالب الحكومة بالعمل على توفير جميع الشروط قصد ضمان استمرارية السياسة الإرادية للدولة في مجال تطوير الطرق والبنيات التحتية للنقل وتعزيز استمراريتها، في إطار نظرة مجددة تتوخى التوازن والتكامل بين الأوراش الكبرى ذات الطابع الاقتصادي والبنيات التحتية في إطار شراكة دائمة ومستمرة مع القطاع الخاص.

لذلك، فإن العمل على سد الخصاص في مجال البنيات التحتية يكتسي أهمية قصوى لتطوير المعاملات التجارية بين المغرب وباقي بلدان القارة الإفريقية. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تعبئة الاعتمادات المالية الكافية، مما يتطلب وضع صيغ جديدة للتمويل، من خلال العمل بشكل خاص على استثمار شراكات ثلاثية الأطراف بين المغرب والشركاء الأفارقة والاقتصاديات والمؤسسات القادرة على توفير إمكانيات تمويل مهمة.

السيد الوزير المحترم،

أطلق المغرب سنة 2009 الإستراتيجية الوطنية للماء 2009-2020 بأهداف ذات طموح كبير لتلبية احتياجاتنا المائية بشكل مستدام، غير أنه وبعد مرور عشر سنوات من تقديم هذه الإستراتيجية يتضح أن مسار تفعيلها لم يصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة وذلك لأسباب متعددة.

وبهذه المناسبة، فإننا ننوه بإطلاق جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله شهر يناير 2020 البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والذي خصص له استثمار مبلغ 115 مليار درهم، والذي يهدف إلى تنمية العرض المائي لاسيما من خلال بناء السدود (61 مليار درهم)، وتدبير الطلب وتثمين الماء خاصة في القطاع الفلاحي (25.1 مليار درهم)، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي (26.9 مليار درهم)، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء (2.3 مليار درهم)، والتواصل والتحسيس من أجل ترسيخ الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها (50 مليون درهم).

كما أن تمويل هذا البرنامج الطموح الذي تعول عليه بلادنا لمعالجة المشاكل المائية وتحقيق الأمن المائي، محدد ومضبوط تساهم فيه ميزانية الدولة بنسبة 60%، و39% من طرف الفاعلين المعنيين، إضافة إلى اعتماد شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وحسب تقرير لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، تستقبل المملكة سنويا 140 مليار متر مكعب من التساقطات المطرية، أغلبيتها تتعرض لتبخر ولا يبقى منها سوى ما يناهز 22 مليار متر مكعب كموارد مائية طبيعية.

وفي تقرير آخر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب" نلاحظ أن المغرب يشهد تفاقما في وضعية الضغط على الموارد المائية بسبب عوامل عديدة منها عادات غير عقلانية في استهلاك الموارد المائية، يذهب في هذا الصدد العديد من التقارير الحكومية وحتى الأسئلة البرلمانية باتت تتناول هذه الإشكالية التي أصبحت معضلة استراتيجية مقلقة.

من جانبه، فقد نبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن مؤسسات الدولة لا تستثمر بالشكل المطلوب الكفاءات العلمية والميدانية التي تشتغل في قطاعي التنمية والبيئة عند إعداد السياسة العمومية بالمغرب ذات الصلة.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أيضا أن الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن تسطير السياسات العمومية لا تستشير مع خبراء الميدان في التنمية أو الإنصات إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تشتغل على أرض الواقع، رغم وجود إطار ونص قانوني رقم 99.12 وهو الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي حدد سلفا مبادئ ومحطات كيفية تفعيل وإدماج مضامين مفهوم التنمية المستدامة والتغيرات المناخية عند فتح الأوراش العمومية الكبرى بالبلاد، أو عند تسطير السياسات العمومية الوطنية، سواء كانت في اتجاه المجالات القروية والواحية والصحراوية، أو في اتجاه المجالات الحضرية وشبه الحضرية.

لذا، إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة بلورة مقاربة حكومية شاملة لمعالجة أزمة الندرة المائية من خلال تعزيز حكامة تدبير قطاع الماء لإيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني الوحل والتبخر الذي يضيع على المغرب سنويا 70 مليار متر مكعب من الموارد المائية، واستكشاف المياه الجوفية من أجل تعبئة موارد مائية جديدة، وإنجاز محطات لتحلية مياه البحر لتنضاف إلى المحطات المتواجدة بكل من مدن العيون، وبوجدور وطانطان، ومركز أخفنير، إضافة إلى الاعتماد على تقنية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومعالجتها.

كما ندعو إلى ضرورة إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية وإشراك الكفاءات العلمية والميدانية التي تشتغل في قطاعي التنمية والبيئة عند إعداد السياسة العمومية.

وفي هذا الإطار، يمكن التأكيد أن بلادنا تتوفر على حظوظ مفتوحة وإمكانيات هائلة لتجاوز كافة الإشكالات المرتبطة بالماء وموارده، وذلك من خلال الاستفادة من موقعنا الجغرافي، ومواصلة أوراش مشاريع الطاقة الشمسية والريحية وتطوير قوانين تدبير الملك الوطني للماء، بالإضافة إلى النجاعة الطاقية وسياسية بناء السدود، مع ضرورة تفعيل "المجلس الوطني للماء" الذي لم يعد يتحدث عنه أحد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمناسبة دراسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مشاريع الميزانيات القطاعية للسنة المالية 2022، والتي تدخل ضمن اختصاصها، وبعد عرض تقريرها اليوم على مسامعنا داخل الجلسة العامة، ولكون القطاعات تتقاطع في نقطة فريدة ألا وهي تحقيق العدل والأمن الاجتماعي في المجال الحقوقي والتقاضي، باعتبار أن الحق في المساواة أمام القانون والعدالة والأمن والحق في التقاضي و فق محاكمة عادلة والحق في أنسنة ظروف الاعتقال حقوق إنسانية أساسية من منظومة حقوق الإنسان، ويحظر كل الانتهاكات التي يمكن أن تمس بشكل من الأشكال هذه الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبار هذه الحقوق المشتركة لجميع السياسات والبرامج الحكومية من جهة ومعيار أساسي لمدى احترام الحكومات لالتزاماتها الدولية، كما تعتبر المؤسسات القضائية والقوانين الجنائية مرآة حقيقة لمدى احترام الحقوق الأساسية في أي بلد.

كما تعتبر العدالة الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم يحقق المواطنة الحقة، كما أنها تمكن من إتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، وفتح الباب نحو النموذج التنموي الجديد الذي وضعته بلادنا، وتنزيل مضامين البرنامج الحكومي وشعار الدولة الاجتماعية.

فعلى مستوى منظومتنا الجنائية والإصلاح القضائي، وفي الوقت الذي قطعت فيه بلادنا أشواطا مهمة سواء على مستوى انخراطها في المنظومة الحقوقية الدولية، أو على مستوى الدستوري فيما يتعلق بضمان وحماية الحقوق والحريات، أو على مستوى مسلسل بناء سلطة قضائية مستقلة قادرة على مواكبة التحولات والتطورات الهامة، نسجل أن المنظومة القانونية الجنائية المغربية ظلت حبيسة الفلسفة القانونية والسياق السياسي والتاريخي الذي أفرزها، إذ لم تستطع مواكبة التحولات العميقة التي تعيشها المنظومة الجنائية العالمية من مقاربة أمنية ضيقة إلى مقاربة حقوقية تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

السيد الرئيس،

إن التطور في تبني المقاربات الإنسانية والحقوقية لا يمكن أن يكون انتقائيا، بل هو خيار كلي يفرض الشمولية في مواكبة كل القوانين بنفس الإيقاع ونفس الوثيرة التي تعرفها التحولات الدستورية بالخصوص، لتأمين وضمان الانتقال إلى دولة الحق والقانون بكل مواصفاتها الحديثة والمعاصرة، حيث يسود ويعلو ويرسخ روح القانون.

وفي هذا الإطار، وباعتبار أن الحركة النقابية جزء من الحركة الحقوقية المغربية، نذكر السيد الوزير كما سبق أن ذكرناه داخل اللجنة ومن خلاله السادة المستشارين بموضوع حارق ظل يؤرق فئة عريضة من العاملات والعمال اللذين رمي بهم في السجون، وتوبعوا بناء على فصل جائر، فكيف يمكن للقانون الجنائي أن يحتفظ بالفصل المشؤوم 288؟ الذي ينتمي إلى مرحلة استعمارية بائدة كانت تحكم مشرعيه خلفية عنصرية استعمارية ترمز للاستعمار بأبشع تجلياته، إذ لا يزال القانون الجنائي وفي ظل السنة المالية 2022 يحتفظ بهذا الفصل المشؤوم رغم المعارك التي خاضها الاتحاد المغربي للشغل، ورغم توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل حذفه.

السيد الرئيس،

نود أن نذكر السيد الوزير أيضا بما تعرفه الأحكام القضائية خاصة المتعلقة بالنزاعات الشغلية سواء في منطوقها أو تنفيذها من ظلم وتماطل في إحقاق العدالة وإنصاف اليد العاملة، حيث طالبنا دائما ونطالب بتجريم التهرب من تنفيذ الأحكام القضائية.

وللأسف الشديد، لا زالت منظومتنا الجنائية تعرف العديد من مظاهر القصور والاختلال، سواء على المستوى القانوني أو التدبيري جعلتها تحيد وتبتعد عن الأهداف التي وجدت من أجلها، وأفقدتها الكثير من نجاعتها في منع حدوث الجريمة وإعادة إدماج الجاني داخل محيطه الاجتماعي.

حيث تشير الدراسات المنجزة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن 42% من نزلاء السجون بالمغرب ارتكبوا نفس الجرم مرتين وخاصة فيما يتعلق بالجنح والجرائم البسيطة، مما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك عن محدودية السياسة الجنائية في ضمان إعادة التأهيل والإصلاح والحيلولة دون تكرار حالات العود، وفشلها في التقليص من ظاهرة الجنوح البسيط التي أصبحت تشكل عبئا على المجتمع، كما أن تضخم هامش السلطة التقديرية في الاتجاه السلبي والمغالاة في الاعتقال الاحتياطي الذي يشكل 40% (بشهادة الإحصائيات الرسمية للنيابة العامة سنة 2019)، أصبح وضعا شاذا في بلادنا على الرغم من تنصيص المشرع على العديد من البدائل، ليتحول بذلك الاعتقال الاحتياطي من استثناء إلى قاعدة حتى في الجنح العادية، مما يرفع من نسبة الاكتظاظ داخل السجون التي قد تصل إلى 200% حسب تقارير الهيآت الحقوقية ببلادنا مع ما يعنيه ذلك من تفاقم للعنف داخل السجون وحرمان السجناء من حقوقهم في الولوج إلى الخدمات الصحية والعلاج وعملية التربية، حيث ظلت نسبة إعادة الإدماج متدنية.

السيد الرئيس،

نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الأسباب الحقيقية لما آلت إليه منظومتنا الجنائية، ترجع بالخصوص إلى تضخم القضايا التي تراوح مليون ونصف قضية وتقادم النصوص التشريعية وعدم مسايرتها للمقتضيات الدستورية المستجدة وللمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، فمنظومتنا الجنائية لازالت ترتكز على مبدأي السلطة التقديرية والعقاب بدرجة أولى، وتعقيد المساطر وسوء توزيع الخريطة القضائية، مما يضرب مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، فضلا عن العوائق المهنية المتمثلة في النقص في التحفيز والتكوين وكتلة الأجور.

إذ ظلت بعيدة عن العصرنة والتحديث في ضمان ممارسة الحقوق والحريات، خاصة في مجال السياسة العقابية، وخلق آليات جديدة مواكبة لتمكين السلطة القضائية من جميع الإمكانيات الضرورية كإدخال الرقمنة وتعميمها من أجل تطوير المعاملة القضائية وتجويد طرق العمل التقليدية المعرقلة لتحديث الفضاء القضائي، وتسريع المساطر القضائية، ما يفرض التقائية السياسات العمومية وانخراط كافة القطاعات المعنية، انطلاقا من كون إصلاح القضاء شأن وطني لا يمكن النهوض به إلا بتكاثف وتكامل جهود جميع أعضاء أسرة العدالة وفي مقدمتهم القضاة والمحامون، تؤطرهم

فلسفة وثقافة التشارك والمواطنة، وأن أي إصلاح حقيقي يجب أن تساهم فيه جميع الفئات، بدء بالمتقاضي نفسه إلى مختلف مساعدي العدالة.

فعوض تحقيق الهدف من السياسة الجنائية في التقليل من الجريمة وإصلاح المجتمع والتخفيف من عبئها الاقتصادي والاجتماعي أصبحت السياسة الجنائية تساهم بفعل طبيعتها المتخلفة والجامدة من التشجيع على إنتاج مجرمين أكثر احترافية، والزيادة من جريمة حالة العود، وبالتالي تظل كل هته الإشكالات سببا في مباشرة إصلاح هذا الورش الكبير، بفعل افتقاد الحكومات المتعاقبة للجرأة والإرادة السياسيتين.

ويعد إصلاح القضاء من الأوراش الكبرى ذات الملحاحية والاستعجالية، حيث أجمعت جل مكونات المجتمع على ضرورة إصلاح جوهري وعميق يكون لبنة من لبنات بناء الدولة الديمقراطية على اعتبار أن هناك علاقة جدلية بين إصلاح القضاء والممارسة الديمقراطية، فهذه الأخيرة تظل بحاجة ماسة إلى قضاء مستقل قادر على مقاربة مختلف القضايا بنوع من الجرأة والنزاهة والموضوعية، ويظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئية سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية وتعزز مكانته وتسمح له بتحقيق العدل والمساواة والإنصاف.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل وإذ نجدد مواقفنا الثابتة في القطع مع كل مظاهر التحكم التي تحرم المواطن من حقوقه وحرياته الأساسية وعلى رأسها الحق في الحياة وفي تحقيق العدالة الجنائية، نؤكد أن بلادنا لم يعد لها من مبرر لمباشرة إصلاح جوهري للمنظومة الجنائية بما يتماشى ودولة الحق والقانون، وهو إصلاح لن يتأتى إلا من خلال التحلي بالجرأة والإرادة السياسيتين، وابتكار آليات جديدة لضمان عقوبة أكثر نجاعة، تحد من تفشي الجريمة وحالات العود وتضمن إعادة تأهيل وإدماج الجناة داخل محيطهم المجتمعي الطبيعي، وخاصة من خلال تفعيل مبدأ العقوبات البديلة، والحد من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي، ومعالجة كل المعيقات المجتمعية التي تحول دون ولوج جميع المواطنين للعدالة، كضحايا العنف الجنسي على سبيل المثال لا للحصر.

وفي هذا الباب وكوننا حركة نقابية وجزء من المنظومة المجتمعية نقترح في فريق الاتحاد المغربي للشغل ما يلي:

- تدعيم استقلال القضاء بما يستجيب لمقاصد التوجهات الملكية في هذا الشأن خاصة من خلال توضيح مهام المجلس الأعلى للقضاء باعتباره الضامن لاستقلال السلطة القضائية؛
- وضع معايير موضوعية وشفافة مبنية على الكفاءة والنزاهة للاختيارات والتعيينات والانتقالات والإعفاءات القضائية؛
- تدعيم استقلال جهاز النيابة العامة عن وزير العدل، موازنة السلطات الواسعة للنيابة العامة باستقلال أقوى لقضاة التحقيق وضمانات أقوى لحقوق الدفاع؛
- ضمان نظام تأديبي قضائي يتوخى استقلالية العدالة وضرورة المساءلة؛
- وضع آليات ومعايير لمراقبة الأحكام وتقييم جودتها.

وخلاصة القول، السيد الرئيس، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل من خلال ما سبق ندعو الحكومة إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة، وفي الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، وتطوير الطرق القضائية البديلة، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب وتحديث المنظومة القانونية، وخاصة ما يتعلق بمجال الأعمال والاستثمار.

وفيما يخص المجلس الأعلى للسلطة القضائية، فالجميع يتفق على أهمية الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التركيز على البعد التخليقي في عمل المنظومة القضائية ببلادنا شيء مهم وأساسي، وذلك باعتباره إحدى مخرجات الحوار الوطني، كما أنه مطلب مجتمعي في إصلاح مرفق العدالة بالمملكة.

واعتبارا للأدوار الجوهرية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في إعداد مجموعة من الدراسات وإبداء العديد من الآراء في العديد من النصوص القانونية، داعيا إلى تعزيز هذا الدور وخصوصا في المشاريع الجوهرية.

والمغرب قطع أشواطا كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة بفضل التوجيهات الملكية، وأن التراكمات الحقوقية عبر التاريخ تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة لها آلياتها القانونية واللوجستيكية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية، وسلطة قادرة على تأدية دورها في حماية الحقوق والحريات.

ومن الإيجابيات التي تم سردها حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمغرب، إلا أنه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل لابد من إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات التي تخص هذه المؤسسة الدستورية باعتبارها المحور الأهم والأساسي في السير نحو إصلاح العدالة، ويمكن استخلاص هذه الملاحظات في النقط التالية:

- ✓ الملاحظ أن القاضي المغربي خاضع خضوعا غير مرغوب فيه لوزارة العدل باعتبارها سلطة تنفيذية، حيث أن الدولة تتعامل مع القضاء بمنطق المهنة التابعة للحكومة كتجلي أساسي للسلطة التنفيذية، وبذلك يقضي على كل أمل في تحقيق دولة الحق والقانون؛
- ✓ عدم وجود عدد كافي من القضاة المتخصصون في المنازعات الإدارية والتجارية؛

- ✓ عدم تنفيذ الأحكام القضائية، يفقد للقضاء هيبته وسلطته.

إذن ما جدوى المقرر القضائي إن لم ينفذ على أرض الواقع وخاصة المقررات الصادرة ضد الدولة والتي في الغالب لا تنفذ، وهذا ما يؤدي إلى إشكال حقيقي في مسألة استقلال القضاء، ولقد كشفنا في الاتحاد المغربي للشغل في العديد من المناسبات عن الكثير من الدعاوى التي استكبر على تنفيذها بعض رجال الأعمال خاصة المستثمرين الأجانب من قبيل ملف عمال طنجة (APM) وملف مطاحن الساحل.

وبهذه المناسبة المالية الجديدة وفي ظل مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، نتساءل عن إمكانية النهوض باستقلال القضاء بالمغرب؟ ولعل الجواب الأصح والمتفق عليه من طرف جميع الفعاليات هو ضرورة تخلص السلطة القضائية من التبعية إلى السلطة التنفيذية، وكذا احترام القضاء من خلال تنفيذ أحكامه وقراراته والتشديد على المسؤولية الجنائية للممتنع عن التنفيذ، وخلق قضاء اجتماعي حقيقي لإنصاف العاملات والعمال في النزاعات الشغلية، وحماية النساء المعنفات والرجال المعنفين في أماكن العمل، تفعيلا للاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية.

وبخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يعتبر مؤسسة دستورية في غاية الأهمية بالنظر لطبيعته ووظائفه ومستوى أدائه وفعاليته وحجم أثره تطور حقوق الإنسان ببلادنا، حيث كان له خلال الثلاث عقود بخصوص الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، توسيع مجال تدخل المجلس فيما يخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بتخويله حق تقديم كل التوصيات التي يراها مناسبة بهذا الشأن للحكومة والبرلمان معا، من خلال:

- ✓ تمكين المجلس من آليات لتتبع مدى تنفيذ السلطات العمومية للملاحظات والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- ✓ توسيع مجال تدخل المجلس فيما يخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بتخويله حق تقديم كل التوصيات التي يراها مناسبة بهذا الشأن للحكومة والبرلمان معا؛
- ✓ الاهتمام بمجال النهوض بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على تكريس الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة عبر تمكين المجلس من نشرها.

فبالرغم من أهمية هذه المؤسسة والأهمية الدستورية لتوصياتها الحقوقية، فلا يتم اعتمادها والأخذ بها كلية، كما أن العديد من المؤشرات تأكد التراجع في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، التي سجلتها التقارير الحقوقية الدولية للمنظمات غير الحكومية في مجالات عدة، أهمها:

- ✓ التضييق على حرية التجمع والتظاهر السلميين والعودة إلى المحاكمات غير العادلة؛
- ✓ تعرض حرية التعبير وخاصة الصفحات المستقلة لعدة مضايقات من أجل تسخير آلية القضاء لمحاولة تصفيتها وتشديد الخناق عليها؛
- ✓ التضييق على الحريات النقابية وعدم حماية العاملات والعمال في ممارسة حق الإضراب وباقي الحقوق النقابية.

السيد الرئيس،

إن تفاعل السيد الوزير الإيجابي مع سؤالنا الشفوي ليوم الثلاثاء 30 نونبر 2021، بإعادة النظر في منظومتنا التشريعية الجنائية خاصة الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي الذي أصبح وصمة عار في جبين المغاربة، وكذا تأكيده على إحقاق حقوق العمال الذين صدرت لصالحهم أحكام قضائية دون أن تعرف طريقها للتنفيذ، والتزامه مع ممثلي الأمة أمام الرأي العام المغربي بإصلاح شمولي وحقيقي لمنظومتنا القانونية في اتجاه وضع سياسة جنائية عادلة ومنصفة ليس بالغريب عليه وعلى مساره الحقوقي والتكويني فالسيد وزير العدل من داخل هذا البيت ويعلم جيدا احتياجاته، ومن حقنا أن نحلم معه أنه سيصبح بيتا يشرف حاضر المغرب ويبني مستقبله من أجل الحرية والعدالة.

وقبل الختام، نود أن نسجل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الميزانيات المرصودة للقطاعات التي ناقشنا وتدارسنا مشاريع ميزانياتها القطاعية داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان للسنة المالية 2022 غير كافية بالمقارنة مع الرهانات التنموية الهادفة والمنشود منها إصلاح منظومة العدالة، ولذا فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت عنها بالإيجاب (نعم).

والسلام.

2) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية، ننوه في فريق الاتحاد المغربي للشغل بالعمل الجبار و الروح العالية التي طبعت أشغال هذه اللجنة، والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي.

وسنركز في مداخلتنا على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، وفق التصميم التالي:

- **رئاسة الحكومة:**

الملاحظ في هذا الإطار أن الاعتمادات المرصودة لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2022 ضعيفة، وأن الجزء الأكبر منها مخصص للمؤسسات العمومية التي تلعب أدوارا حيوية في مختلف المجالات.

فإذا تم خصم مجموع هذه الاعتمادات من ميزانية الاستثمار، فسنجد أن المبلغ الحقيقي المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مبلغ 2.420.000 درهم.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى ضرورة توفير رئاسة الحكومة كل الإمكانيات لتلعب دورها على أكمل وجه بتنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى.

- **مجلس المستشارين:**

معلوم أن التوجهات الملكية السامية خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية، كانت واضحة المعالم، تهدف بالأساس إلى مبدأ التعاون والتكامل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، من أجل تنزيل ورش الإصلاح المتعلق بالنموذج التنموي الجديد.

وعليه، فإننا في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل ندعو إلى ما يلي:

- العمل المستمر على تطوير آليات الاشتغال والانفتاح على العموم، وذلك من خلال إخراج القناة البرلمانية لحيز الوجود، وخلق برامج حوارية برلمانية ورقمنة الإجراءات والمساطر الإدارية المرتبطة بالعمل البرلماني؛
- الملاحظ أن الميزانية المخصصة للدبلوماسية البرلمانية جد متواضعة ولا ترقى إلى مستوى التطلعات بالنظر لمكانة والأدوار الدستورية المسندة للمؤسسة التشريعية، وهنا نتساءل عن الميزانية المخصصة للدبلوماسية البرلمانية وكذا برنامج العمل المسطر لها من طرف مجلس المستشارين، قصد الرفع من قيمة أدائها، وعن مآل المخطط الاستراتيجي، وعن خطة تأهيل الموارد البشرية، وكيفية التعيين في مناصب المسؤولية؛
- وفيما يتعلق بالموارد البشرية، فإننا نشيد وننوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي مجلس المستشارين في القيام بمهامهم على أكمل وجه، سواء تعلق الأمر بموظفي الفرق واللجان البرلمانية الدائمة أو العاملين في مختلف المصالح الإدارية بالمؤسسة، مع ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين، لما يبذلونه من أعمال ذهنية وبدنية، من أجل النهوض بمتطلبات الوظيفة التشريعية والرقابية للمؤسسة البرلمانية، وتوفير ظروف عمل ملائمة لفائدة السيدات والسادة المستشارين، حتى يتمكنوا من القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف؛
- وأخيرا، نطالب بضرورة الانفتاح على المحيط الخارجي للمؤسسة لتصحيح الصورة النمطية عن العمل البرلماني التي لاتزال بعض وسائل الإعلام تسوق لها، وعلى ضرورة تحسين التواصل مع كافة وسائل الإعلام وإصدار بلاغات حول كل ما يكتب عن المجلس في الصحافة.

- **وزارة الاقتصاد والمالية:**

وعلاقة بالميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، فإننا ننوه بالمجهودات القيمة التي يبذلها كل من المسؤولين والأطر والموظفات والموظفين لوزارة الاقتصاد والمالية، وخاصة خلال فترة جائحة "كوفيد-19"، ونطالب في فريقنا بالمزيد من العناية والاهتمام بالموارد البشرية التي تعتبر رافعة أساسية للقيام بالمهام المنوطة بكل إدارة أو مؤسسة؛ وهنا نتساءل عن الإستراتيجية المحددة للرفع من مستوى مقاربة النوع داخل الوزارة.

المقابل، ندعو الوزارة الوصية إلى مواصلة دعم آليات اليقظة، ودراسة الجوانب المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني، وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثروة الكلية للبلاد.

كذلك، ندعو إلى ضرورة العمل على تبسيط المساطر الجمركية وعن مآل نظام الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي، وتسريع عملية مراجعة الوثائق المتطلبة لقبول عمليات تفويت أملاك الدولة الخاصة، والعمل على تحسين مناخ الأعمال ودعم وتوطيد دينامية الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، وسن تدابير وتحفيزات لتشجيع المستثمرين والشركات، الشيء الذي يستوجب معه استحضار العدالة المجالية في الميزانيات المقبلة.

هذه الوزارة بكل هذه الأبعاد العديدة والمتعددة ينطبق عليها المثال الشعبي القائل "المزوق من على برا آش خبارك من الداخل".

- **على مستوى الموارد البشرية:**

أنتم، ربما الوزارة الوحيدة التي تضم ثلاثة أصناف من الموظفين:

الموظفين الرسميين، الموظفين المعارين والموضوعين رهن الإشارة من طرف الجماعات الترابية، وكذلك المنتسبين للإنعاش الوطني.

- الصنف الأول، أي الموظفين الرسميين يخضعون لأنظمة أساسية مختلفة:
  - ✓ نظام أساسي خاص بإدارة الجمارك؛
  - ✓ نظام أساسي خاص بالمفتشية العامة للمالية؛
  - ✓ أنظمة أساسية مشتركة تهم المتصرفين، التقنيين، المهندسين، والأعوان التقنيين والإداريين.

- الصنف الثاني، أي الموظفين الموضوعين رهن الإشارة: لا يتم احترام مقتضيات المادة السادسة (6) من المرسوم رقم 2-11-681 بتاريخ 25 نونبر 2011، خاصة بالمديرية العامة للضرائب، والتي لا تحترم المقتضيات القانونية لولوج هؤلاء الموظفين لمناصب المسؤولية.

- الصنف الثالث، أي المنتسبين للإنعاش الوطني:

في الحقيقة هذه فضيحة السيدة الوزيرة، مواطنين يعملون داخل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية لا يتقاضون الحد الأدنى للأجر، ليس لديهم أي تغطية اجتماعية، لا تقاعد، لا تغطية صحية، منهم من قضى داخل مصالح الخزينة العامة للمملكة أكثر من 30 سنة، وبدون أية وضعية، فأنتم تقودون ورش الحماية الاجتماعية، الأولى بكم تسوية وضعية هته الفئة من المواطنين داخل مصالحكم الإدارية أولا.

هؤلاء العاملين (الصنف الثاني والثالث) بمصالح وزارة الاقتصاد والمالية لا يستفيدون من الخدمات الاجتماعية، مما يشكل لديهم الإحساس بالتهميش والإقصاء والحكرة.

لذلك، مطلوب من الوزارة في نظرنا، إدماج الصنف الثاني وتسوية وضعية الصنف الثالث.

من جهة أخرى، المصالح المركزية لها منظام (organigramme) والمصالح الخارجية بدون منظام (sans organigramme)، مما يضيع حقوق الموظفين العاملين بالمصالح الخارجية.

ولذلك، نرى السيدة الوزيرة أنه آن الأوان لتتوفر وزارة الاقتصاد والمالية على منظام(organigramme) جديد يواكب الأدوار الجديدة للوزارة ويضع حدا لازدواجية التدبير الإداري، ونظام أساسي واحد وموحد يكون في مستوى الأطر والكفاءات التي تزخر بها الوزارة.

لا يعقل، السيدة الوزيرة، السيد الوزير، وأنت ابن الدار أن تستمر العديد من المناصب الحساسة شاغرة لعدة سنوات:

- منصب الكاتب العام؛
- منصب المدير العام للضرائب؛
- عدة مناصب اليوم يتم تدبيرها من طرف موظفين لهم تجربة وتم التمديد لهم للمرة الأولى والثانية و... إلخ، مما يطرح مشكل la relève)داخل الوزارة وهي التي تتوفر على طاقات وكفاءات شابة يجب إعطاءها الفرصة.

• على مستوى وسائل ومقرات العمل:

هناك العديد من المقرات لا تليق بسمعة وصورة وزارة الاقتصاد والمالية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- المديرية العامة للضرائب:

مكتب التسجيل بتازة، مكاتب الإدارة الجبائية بكل من الداخلة، إنزكان، الدار البيضاء "شارع محمد الخامس"، المديرية الجهوية بالرباط la safte"خنيفرة... إلخ.

- الخزينة العامة للمملكة:

مجموعة من القباضات: كلميم، الرشدية، العيون، الداخلة، برشيد... إلخ، أملاك الدولة، طنجة كنموذج.

جل المصالح الخارجية لا تتوفر على الأنترنيت وأنتم الإدارة التي يعطى بكم النموذج على مستوى الرقمنة.

كذلك، السيدة الوزيرة، السيد الوزير، نلاحظ غياب الحوار المديري خاصة داخل الخزينة العامة للمملكة والتي لازال مشكل التنقيلات التعسفية يلقي بضلاله داخل هذه المديرية.

• على مستوى الرقمنة وتبسيط المساطر:

تعتبر وزارة الاقتصاد والمالية سباقة في اعتماد واستغلال التكنولوجيات الحديثة والمعلوميات كآلية لتحديث مصالحها على المستويين المركزي والجهوي، وكذا تحسين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين والمتعاملين الاقتصاديين، خاصة بحكم تدخلها في مختلف المجالات المالية والاقتصادية لبلادنا.

كذلك، السيدة الوزيرة، ما هو تأثير هذه الأنظمة المعلوماتية على مستوى النجاعة في تدبير المهام المنوطة بالوزارة، وتحقيق الأهداف المسطرة، والمساهمة في رفع الموارد المحصلة وكذا تحسين مختلف الآجال و تسهيل الولوج للخدمات المقدمة من طرف مختلف المصالح التابعة لوزارتكم.

لقد قامت وزارتكم بمجهودات كبيرة لتفعيل الأداء الإلكتروني للضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما هي الإجراءات التي سيتم اتخذها سنة 2022 من أجل تعميم الأداء الإلكتروني من طرف المرتفقين، وأيضا إصلاح أعطاب وهفوات النظام المعلوماتي، خاصة بالإدارة العامة للضرائب والتبادل المعلوماتي بين مختلف المديريات التابعة لكم.

• تثمين العنصر البشري:

لاحظنا إلى أن بعض المصالح اللامركزة تفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، ويبقى خلق 500 مناصب مالية برسم سنة 2022 محدودا مقارنة بحجم الوزارة ودورها.

كذلك، قامت وزارتكم بتنظيم الامتحانات المهنية برسم سنة 2020 على صعيد جهات المملكة، كما ستقام برسم سنة 2021 وفقا لإعلانكم كذلك على صعيد الجهات، وهذه نقطة تحسب لكم. وفي هذا الإطار، أسائلكم السيدة الوزيرة هل هذا التوجه هو مرتبط بالحالة الوبائية لبلادنا أم هي إستراتيجية سيتم اعتمادها سنويا من طرفكم؟

• على مستوى الخدمات الاجتماعية:

نسجل أن هناك تقدم ملموس منذ إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية، والتي تقدم اليوم خدمات نوعية وغير مسبوقة في المجال الاجتماعي، لكن هذه المؤسسة بحاجة إلى دعم أكثر للحفاظ على مستوى هذه الخدمات والتطور، خاصة فيما يخص الولوج إلى السكن وتحسين خدمة التقاعد التكميلي والتغطية الصحية وتوسيع قاعدة المستفيدين.

وأود أن أؤكد، السيدة الوزيرة، على أن الجانب الاجتماعي يبقى ذا أهمية قصوى بالنسبة للموظفة والموظف حيث يعزز الانتماء للوزارة وكذا الاستقرار والإندماج الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، أتساءل هل مؤسسة الأعمال الاجتماعية للوزارة لديها استراتيجية اجتماعية من أجل تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة للمنخرطين وعائلاتهم؟

وفي إطار تعزيز سياسة القرب وتعزيز الجهوية المتقدمة، أسائلكم السيدة الوزيرة عن توجهات المؤسسة لدعم تطلعات المنخرطين المتواجدين على مستوى جهات المملكة؟

لابد من الإشارة من أجل الحفاظ وتحسين الخدمات الاجتماعية على ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة واحترام مقتضيات القانون الأساسي للمؤسسة بصرف الدعم والإعانات المنصوص عليها في القانون رقم 82.12 المحدث لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة الاقتصاد والمالية وضرورة التزام كل من المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة وإدارة الجمارك بصرف هذا الدعم بداية كل سنة مالية، أي في أقصى الأحوال أواخر شهر يناير من كل سنة.

كذلك، نؤكد السيدة الوزيرة أنه من أجل تسهيل الولوج إلى السكن توفير العقار العمومي لإحداث مشاريع سكنية لصالح الموظفات والموظفين وما ذلك عليكم بعزيز (ماشي صعيب عليكم).

- **مقاربة النوع:**

نسجل بارتياح بكون وزارة الاقتصاد والمالية تم تعيين على رأسها امرأة وزيرة لأول مرة.

لقد أولت الوزارة اهتماما خاصا بالنوع من خلال إحداث مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، ومواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تكريس التزاماتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى مشاريع نجاعة الأداء.

كما سجل عزيمة وإرادة قوية لتطوير مكانة المرأة وإبراز قدراتها داخل الوزارة، إلا أنه كما جاء في عرضكم مؤشر نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية يقارب 24%، ونسجل على أنه وبالرغم من التطور الإيجابي في مجال مقاربة النوع، تبقى الأرقام المقدمة لا ترقى إلى مستوى إرادة الوزارة، هناك فقط امرأة واحدة في منصب مديرة.

السيدة الوزيرة، ما هي إستراتيجيتكم للرفع من مستوى مقاربة النوع داخل الوزارة؟

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:**

وفيما يخص الميزانية المرصودة للمجلس، فإننا نرى أنها ضعيفة مقابل الدور الكبير الذي يقوم به، المتمثل في الإصدارات والمساهمات العلمية والمجهودات الفكرية الصادرة عنه، والمجلس سندرج ضمن المؤسسات الدستورية التي مكنت من ممارسة سياسة الانفتاح على محيطها الخارجي وفقا لما يقتضيه القانون المنظم له.

أما ما يتعلق بالدراسات والتقارير المنجزة من طرف المجلس، فإنها تمتاز بجودة عالية لكونها لمست جميع القطاعات رغم محدودية وسائل العمل وقلة الأطر، فالضرورة هنا تقتضي توفير مناصب مالية إضافية للمجلس، وكذا العمل على الرفع من الميزانية المرصودة له للرقي بالمهام المنوطة به.

ومن جهة أخرى، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن دور واختصاصات المجالس الاستشارية، وكذا تشكيلته المختلفة كالروافد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تؤهله لأن يلعب دورا هاما في تثبيت عنصر الاستقرار والتخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي داخل منظومة القطاعين العام والخاص، عن طريق الانفتاح الاستباقي لحوار هادئ حول المواضيع الطارئة التي تجمع كل الفعاليات من حكومة واتحاد عام لمقاولات المغرب ومركزيات نقابية من خلال توفير التعبئة المجتمعية حول المشاريع الاستثمارية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:**

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نشيد بإحداث هذه الوزارة الجديدة، التي تعكس طموحات قوية لوضع الاستثمارات في صلب إنعاش الاقتصاد الوطني، وجعل المغرب وجهة كبيرة للمستثمرين، بالإضافة إلى تقييم السياسات العمومية والحرص على التكامل والانسجام والالتقائية بين مختلف البرامج القطاعية، وهذا يتطلب الحكامة الجيدة كأسلوب جديد لتدبير الشأن العام.

وفيما يخص الميزانية المخصصة لهذه الوزارة، جد محدودة مقابل المهام الكبيرة المنوطة بها، ونطالب بتشجيع الاستثمارات المغربية وأن تكون هناك عدالة مجالية، خاصة الاستثمار في العديد من المناطق التي تعرف خصاصا مهولا في أمور عديدة، مما يتعين معه إعطاؤها العناية اللازمة.

- **المندوبية السامية للتخطيط:**

أما عن مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، والتي تقدر بـ 548.9 مليون درهم، فإننا نرى أنها جد ضعيفة، ولا ترقى إلى مستوى الانجازات والمساهمات التي تقوم بها المندوبية وكذا المحافظة على المكانة المتميزة لها.

كما وأننا ننوه بأهمية ما تقوم به المندوبية من دراسات وبحوث ذات قيمة علمية عالية، وندعو إلى ضرورة دعم هذه المؤسسة في إطار تنزيل النموذج التنموي الجديد، وندعو كذلك إلى ضرورة رد الاعتبار للمعلومة الإحصائية من خلال دعوة الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية والشبه العمومية، إلى التحسيس بأهمية هذا الموضوع، بالإضافة إلى ضرورة تحيين مجموعة من القوانين المتعلقة بهذا الأخير.

ومن خلال ما سبق، فلابد من إثارة مجموعة من المشاكل والإكراهات التي تتخبط فيها المديريات الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط من قلة وسائل العمل، الأمر الذي يتطلب تزويدها بالموارد البشرية والمادية

والتقنية اللازمة، وتطوير نظامها الإعلامي حتى تقوم بعملها وفق الكيفية المطلوبة.

وبناء على الأهمية البالغة للوزارة ومهامها، فإننا سنصوت بنعم على ميزانية المالية.

3) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بمناسبة مناقشتنا أمام الجلسة العامة لمشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2022، والتي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أتقدم في البداية بالشكر الجزيل إلى السادة الوزراء على عروضهم القيمة ومن خلالهم كافة الموظفين والأطر، وكذا موظفات وموظفي مجلسنا الموقر على عملهم القيم والجاد.

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة الميزانيات الفرعية، نسجل من داخل هذه القبة البرلمانية تنويه فريق الاتحاد المغربي للشغل بالرؤية الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة في تدبير جائحة كورونا وحرصه على توفير اللقاح لجميع المغاربة والمواطنين الأجانب المقيمين بالمغرب، وبالمجهود الكبير الذي بذلته وزارة الداخلية في تنزيل هذه الرؤية التي مكنت بلادنا من التدبير الأمثل للجائحة وتقوية حظوظ المناعة الجماعية لبلادنا وتجنيبها ما شهدته بلدان عديدة من أرقام مهولة في حالات الإصابات والوفيات، كما لا يفوتنا أن نشيد بالمجهودات التي مكنت بلادنا من تنظيم الاستحقاقات الانتخابية داخل آجالها الدستورية رغم الظرفية الصعبة المتميزة بانتشار جائحة كورونا، وكذلك بنجاح بلادنا في التصدي بنجاح للمخاطر والتهديدات الأمنية بفضل يقظة مؤسساتنا الأمنية الوطنية.

فمناقشتنا لميزانية وزارة الداخلية لهذه السنة، يأتي في سياق استمرار التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا التي لازالت ترخي بظلالها القاتمة على المجتمعات، ورغم أن بلادنا قطعت أشواطا هامة في التصدي لهذه الجائحة، لازال أمامنا الكثير من التحديات للوصول إلى المناعة الجماعية والتصدي للموجة الجديدة من الإصابات التي بدأت تضرب العديد من دول العالم، مع حلول فصل الشتاء، وفي هذا الإطار لا بد من اعتماد استراتيجية تواصلية هادفة بدل القرارات الفجائية وإن كانت ذات طابع سيادي التي أبانت عن محدوديتها تماما كما وقع مع إجبارية الإدلاء بجواز اللقاح.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نسجل بفخر واعتزاز ما تتسم به الوضعية الأمنية ببلادنا من خلال الحكامة الأمنية ومحاربة الإرهاب التي أعطت للمغرب صورة جد مشرفة، ولكن لا زلنا نطمح إلى توفير الأمن ببلادنا لمحاربة الجريمة في بعض المدن.

فالاتحاد المغربي للشغل مع تعزيز الحكامة الأمنية للحفاظ أولا على أمن المواطنات والمواطنين، وخلق شروط استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكذا من أجل جلب الاستثمار لإيجاد حلول لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية وتجاوز أحادية فكرة الهاجس الأمني، وإثرائها من خلال التعامل بشكل مسؤول وفي إطار قانوني يضمن للمغاربة حقهم في الاحتجاج المنظم والسلمي، حينما يتعلق الأمر بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بعيدا عن كل ما يعكر صفو البلد وأمنه واستقراره.

السيد الرئيس،

نعتبر داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل أن المهام الملقاة على عاتق وزارة الداخلية ليست بالهينة "الحفاظ على الأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال والحريات، ومنع الجرائم وضبطها، وتكفل بطمأنينة وأمن المواطنات والمواطنين، والحراسة بمختلف أشكالها والوقاية من المخدرات وإدارة حركة المرور، وإدارات المنشآت، وتأهيل الإدارات وتحديثها ومكافحة الحرائق والإنقاذ والإسعاف... "

وبالنظر لتشعب وتنوع المشاكل التي يعرفها القطاع في غياب سياسة إلتقائية للحكومة بمختلف قطاعاتها، فإن الأمر يتطلب الرفع من الميزانية المخصصة لهذا القطاع الأمني بالدرجة الأولى.

واعتبارا لمؤسسة الجهة التي تعتبر لبنة لتدعيم دولة المؤسسات بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازنات المجالية، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة على مستوى حكومة تدبير الشأن المحلي ومختلف البرامج الاجتماعية، لازال هناك الكثير مما يجب عمله لترسيخ الخيار الديمقراطي وتعزيز دور المؤسسات والمجالس المنتخبة تطويرا للديمقراطية التشاركية، وخاصة عبر الإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية وخاصة تلك المتعلقة بالجهوية الموسعة واضطلاع الجماعات الترابية بأدوارها من خلال:

- المزيد من الاستقلالية والتطور لكل الآليات المؤسساتية التي تدخل في إطار الجهة. التي تبقى مكسبا لتوسيع مجال الديمقراطية وإعطاء الفرصة لإقبال قيادات ونخب كفأه على تدبير شؤونها.
- نقل الاختصاصات والإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها وزارة الداخلية إلى الجهات، خصوصا الجهات الفقيرة، لتمكينها من صلاحيات الأزمة لتجسيد تطلعات سكان كل جهة وتحقيق العدالة المجالية، وتبادل الخبرات والمؤهلات وتفعيل مبدأ التضامن لما فيه خدمة المغرب بكامله.
- تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تعتبر آلية يتم من خلالها ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين والجمعيات في اتخاذ القرار

العمومي.

وبانتقالنا لموضوع الملك العمومي، لفريقنا الاتحاد المغربي للشغل بعض الملاحظات:

- انتشار وتوسع ظاهرة الاحتلال والترامي على الملك العموم من طرف بعض أصحاب المحلات التجارية وأرباب المقاهي باستغلال الممرات وأرصفة الشوارع والأزقة والبناء فوقها، وضمها لملكهم الخاص، مما يربك ويعرقل حركة مرور الراجلين وتشويه جمالية الشوارع.

ولنا اليقين، أن وزارة الداخلية ستتخذ كافة التدابير والإجراءات الحازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر المسيئة لبلدنا مستقبلا.

السيد الرئيس،

اعتبارا للأهمية التي يضطلع بها العنصر البشري في تنزيل مختلف الأوراش، لا يفوتنا أن نذكر الحكومة بواقع حال الأوضاع المهنية والاجتماعية التي تعيشها مختلف فئات الموظفين والعمال المرتبطين بالوزارة والجماعات الترابية، وكذا سبل معالجة مختلف المطالب المطروحة.

فبالنسبة للجماعات المحلية نعبر عن ارتياحنا لإطلاق الحوار الاجتماعي مع أخواتنا وإخواننا والنقابيين الذي نتمنى أن يستمر وأن يكون منتجا لمعالجة وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل المطروحة، كما نسجل أيضا بارتياح إخراج ورش مؤسسة الأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود، وهنا يلح الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة تطبيق التنزيل السليم لمقتضيات القانون 37.18 المتعلق بمؤسسات الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية وخاصة في الجانب المتعلق بتشكيل مجلس التوجيه والتتبع للمؤسسة، بتمكين الجامعة بالقطاع بعدد المناصب الذي يناسب تمثيلتها. (على الأقل 5 مناصب عوض 2 المقترحة من طرف الوزارة).

وكون أن الجماعات الترابية هي أحد الأركان المهمة في تنفيذ السياسات العمومية الترابية ومدخل لكل التدابير اللازمة لخدمة المواطنين في المجالات الحيوية، وتعتبر الوسيلة الضرورية لتنزيل النموذج التنموي المنشود وتجسيد الجهوية الموسعة وبناء الثقة في المؤسسات، وكل هذا تلعب فيه الموارد البشرية بالجماعات الترابية دور جد مهم، وهو ما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاحتقان الذي تعيشه والمشاكل التي تعاني منها حيث:

- ✓ احترام الحريات والحقوق النقابية عبر توجيه مراسلة لرؤساء الجماعات الترابية بهذا المضمون وتفعيل اللجان الاقليمية الخاصة بنزاعات الموارد البشرية بالقطاع وإشراك الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية – الاتحاد المغربي للشغل؛
- ✓ بالنسبة لحاملي الشهادات والذين تستفيد الإدارة بالجماعات الترابية من مستواهم العلمي والمعرفة ويساهمون في تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات، لا تتناسب والسلالم المرتبين فيها (أغلبهم من حاملي شهادات الإجازة ومرتبون في السلم السادس)، ونتوخى تسوية وضعيتهم بإدماجهم في السلالم المناسبة أسوة بزملائهم بباقي القطاعات العمومية وخصوصا أن ظهير 1963 الخاص بمتصرفي وزارة الداخلية لازال يشكل أرضية قانونية للحل؛
- ✓ تسوية ملف حاملي دبلوم تقني بالجماعات الترابية للمساهمة في سد الخصاص الملحوظ لهذه الفئة بالقطاع والذي عبر عنه السيد الوزير بتخصيص التوظيف في الجماعات لفئة التقنيين والأطباء وذلك بمراجعة مرسوم 2005 الخاص بالتقنيين؛
- ✓ تسوية وضعية خريجي مراكز التكوين الإداري (الكتاب الإداريين سابقا)؛
- ✓ تسوية وضعية المساعدين التقنيين (الرسامين ومسيرو الأوراش الذين قضى بعضهم 30 سنة وترقى مرة واحدة في حياته المهنية ولازالوا يقبعون في السلم 8)؛
- ✓ وضع صيغة لضمان نزاهة امتحانات الكفاءة المهنية لما تعرفه من تلاعبات وتوحيد معايير الاستحقاق وطنيا فيما يخص الترقي بالاختيار؛
- ✓ التعويض عن الأعمال الشاقة والملوثة بتوسع قاعدة المستفيدين منه؛
- ✓ فتح درجة جديدة للترقية بالنسبة لمحدودي الترقية (التقنيين والمساعدين التقنيين والإداريين)؛
- ✓ إحداث تعويض عن المسؤولية لفائدة شَسِيعِي المداخيل والمصاريف، محصلي الجبايات، العاملين بمكاتب الحالة المدنية وتصحيح الإمضاء؛
- ✓ حذف السلم 7 من مسار الترقية وفتح درجة جديدة بالنسبة للمساعدين التقنيين والإداريين؛
- ✓ فتح حوار مع ممثلي عمال الإنعاش على اعتبار أن هذه الفئة تتواجد في المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، ومنهم من اشتغلوا سنين دون تغطية صحية وضمان اجتماعي؛
- ✓ احترام النصوص المنظمة لمؤسسة الأعمال الاجتماعية خصوصا المواد 5 و6 المتعلقة بتركيبة مجلس التتبع واحترام نتائج انتخابات يونيو 2021 في تحديد النقابات الأكثر تمثيلية؛
- ✓ حل مشكل المتأخرات المستحقة للموظفات والموظفين والتي تعود إلى سنة 2014 وتقدر بملايين الدراهم؛
- ✓ تحقيق العدالة الأجرية بالنسبة المتصرفين؛
- ✓ تعميم التكوين والتكوين المستمر؛
- ✓ التدبير المفوض إحدى المشاكل التي تستأثر اهتمام مركزيتنا الاتحاد المغربي للشغل في غياب شروط قانونية يضمن حقوق العاملين

والعاملات بهذا المرفق الحيوي الذي يوفر خدمات ضرورية وحتى لا يكون استغلال يحط من الكرامة ويكرس الهشاشة الشغلية؛

- ✓ إرجاع مشروع النظام الأساسي للموارد البشرية بالقطاع إلى طاولة الحوار.

هذه المطالب التي قدمها ممثلو الاتحاد بالقطاع بشأنها صيغ قانونية للحل موضعة لدى المديرية العامة والتي نتمنى أن تلقى عنايتكم وتفهمكم.

وبهذه المناسبة السنوية، يدعو الاتحاد المغربي للشغل السيد وزير الداخلية إلى الإعلان عن حوار اجتماعي بالقطاع / الجماعات المحلية، وأن يتفضل بافتتاحه وإعطاء توجيهاته ليتم تتبع الحوار التقني مع الجهات المختصة داخل الوزارة، وسيجد في قيادة الاتحاد المغربي للشغل وفريقه بمجلس المستشارين والإخوة والأخوات في الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية خير سند لإنجاح هذا الحوار.

أما موضوع عمال الإنعاش الوطني، المقدر عددهم بـ 70 ألف عامل، فهم يعيشون أوضاعا مزرية، على الرغم من المهام الجسام التي يقومون بها، إذ يعانون بشكل دائم لسنين من أوضاع متأزمة، حيث يعملون بأجور زهيدة دون تغطية صحية وضمان اجتماعي، ويتعرضون للابتزاز في غياب أسس العمل اللائق المرتكز على الحقوق الشغلية المتضمنة في الدستور والمواثيق الدولية، ولا تصل أجورهم الحد الأدنى للأجر، وهي مسألة جد خطيرة، لكون أن الحكومة لا تحترم الحد الأدنى للحقوق الشغلية.

وفي إطار تجديد الإدارة المغربية لجعلها مواكبة للتطورات والمستجدات المختلفة في التسيير والتدبير الإداري ومعالجة الملفات، أضحى من الضروري الاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر، ورصد اعتمادات مالية له بشكل واضح ومعقلن يأخذ بعين الاعتبار فرص تكوين لجميع الموظفات والموظفين.

أما موضوع التدبير المفوض الذي يعتبر إحدى المشاكل التي تستأثر اهتمام نقابتنا الاتحاد المغربي للشغل في غياب شروط قانونية ودفتر تحملات يضمن حقوق العاملين والعاملات بهذا المرفق الحيوي الذي يوفر خدمات ضرورية تستوجب شروط إلزامية لشركات المناولة، حتى لا يكون هناك استغلال يحط من الكرامة ويكرس الهشاشة الشغلية، ويتناقض ومضامين الدستور والاتفاقيات والمواثيق الدولية بشأن الحقوق الشغلية.

أما مشكل الوصولات المتعلقة بتأسيس المكاتب النقابية والتي تعتبر تضييقا للحريات النقابية: فرغم تأكيد السيد الوزير في أكثر من مناسبة على حرص المصالح التابعة للوزارة على تمكين المكاتب النقابية من الوصولات، لازال بعض المسؤولين العموميين يرفضون تسليم وصولات الإيداع القانوني وأحيانا رفض تسلم حتى الملفات القانونية بدون مبررات قانونية.

أما ملف أراضي الجموع، فلازلنا نرى على أنه موضوع يقتضي بحثا علميا دقيقا أساسه معطيات بأراضي الجماعات السلالية والتصفية القانونية للعقار وجعل هذا المورد الطبيعي في خدمة التنمية وجعلها مصدر لاقتصاد اجتماعي تضامني يوفر مناصب الشغل ويساهم في الحد من البطالة وإدماج العديد من الأسر ذوي الحقوق في الدورة الاقتصادية.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن المهام الجسيمة التي تتحملها وزارة الداخلية خدمة للأمن الداخلي والخارجي لبلادنا، بما لا يتناقض مع كافة الضمانات الحقوقية، بالنظر للعلاقة الجدلية التي تجمع بين الأمن وحقوق الإنسان وما باتت تتطلبه هذه المقاربة الأمنية من وسائل مادية ولوجستيكية، ومن تكوين مستحب للموارد البشرية يرتكز على مبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، مما سيؤهل الموارد البشرية التي تشتغل في العائلة الكبر ى لوزارة الداخلية للمساهمة الميدانية في تحصين حقوق الإنسان بنفس الإرادة والروح التي تُحَصَّنُ بها وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تفاعل فريقنا الاتحاد المغربي للشغل مع عرض السيد وزير التجهيز والنقل أمام أنظار السيدات والسادة المستشارين داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، حول قطاع التجهيز والماء الذي سبق أن كانا في الحكومة السابقة تحت إشراف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، نعتبر فصل هذين القطاعين الحيويين عن قطاع النقل واللوجستيك بداية استدراك ومعالجة الاختلالات والعجز الذي ألم بهذا القطاع الاقتصادي والحيوي، خصوصا في ظل هذه الظرفية الوبائية الخطير لسبب تداعيات انتشار جائحة كورونا، بالنظر للدور الهام الذي يلعبه القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

السيد الرئيس،

لا ننكر المجهودات المبذولة في إطار صيانة وإنجاز الطرق الوطنية، وما ترغب فيه الوزارة الوصية في أفق تحقيق السلامة الطرقية، ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نود مشاركة الحكومة الإنجازات المستقبلية للسنة المالية 2022 بملاحظات تروم مصلحة بلادنا لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط الحضري بصفة عامة، والوسط القروي بصفة خاصة.

بدءا ببرنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالوسط القروي، نلاحظ أن المجهودات المبذولة في هذا المجال تظل زهيدة بالمقارنة مع الحس الإنساني والتضامني مع ساكنة القرى التي تعتبر رافعة اقتصادية فلاحية من الدرجة الأولى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، القرى والجماعات بإقليم إفران والتي تعزلها الثلوج في فصل الشتاء بسبب انقطاع الطرق الحيوية، لضعف الإمكانيات المرصودة لهذا الإقليم من آليات إزاحة الثلوج عن الطريق، لتجد ساكنة هذه القرى نفسها محاصرة داخل مساكنها في ظل شح مؤونتها الغذائية وحطب التدفئة.

وبهذه المناسبة، نطلب الحكومة الحرص على التعبئة الشاملة والاستعداد الاستباقي لتدارك ما يستوجب تداركه، وتوفير آليات كافية لإزاحة الثلوج، وتخصيص الموارد البشرية الكافية لمد يد المساعدة بالعالم القروي بدون استثناء.

وفي نفس السياق، وعلاقة بموضوع الطرق، لابد لنا من تذكير الحكومة أن طرقنا السيارة أصبحت موضوع مستعمليها ولاسيما من يرتادون عليها يوميا، بسبب ارتفاع أسعارها، بالمقارنة مع الدخل الفردي والمستوى الاقتصادي للبلاد.

وفي هذا الباب، نؤكد للحكومة أننا مع تحديث وسائل العمل ببطاقة "جواز"، لكن دون أن يكون لذلك آثار وخيمة لعاملات وعمال هذا القطاع والمس بحقوقهم المشروعة، وأولها الحفاظ على مناصب الشغل.

لكن، للأسف الشديد أصبحنا نلاحظ بداية انقراض هذه الفئة من العمال بمحطات الأداء، مما يسبب اكتظاظا ومشاكل عدة بهذه المحطات وغياب المخاطبين، ويبدو لنا أن شعار الحكومة الحالية أضحى يتعارض مع مثل هته الخروقات اللاإنسانية، والتي تضرب في العمق مبدأ الحق في الشغل.

كما نسجل في الاتحاد المغربي للشغل عدم تنفيذ كل مقتضيات الميثاق الاجتماعي الموقع منذ 2018 حيث:

- لم تلتزم الشركة الوطنية كما هو منصوص عليه في الميثاق الاجتماعي باستقدام شريك استراتيجي يوفر المهن الجديدة للمستخدمين تماشيا مع التطور التكنولوجي عبر تقنية جواز؛
- عدم التزام الشركة الوطنية بأداء مساهماتها في جمعية الأعمال الاجتماعية لمستخدمي مراكز الاستغلال؛
- عدم انعقاد اجتماعات "لجنة التتبع" التي يرأسها الكاتب العام لوزارة الداخلية منذ توقيع الميثاق الاجتماعي في 2018، لتفعيل دورها في تقييم مدى تنفيذ بنود الميثاق الموقع، والتدخل لحل المشاكل العالقة، رغم المراسلات والطلبات العديدة التي قامت بها النقابة الوطنية والاتحاد المغربي للشغل من أجل وقف هذا النزيف الشغلي.

السيد الرئيس،

جميعنا يعلم أن إنجاز المشاريع الطرقية يقتضي في بعض الأحيان مباشرة الدولة مسطرة نزع الملكية في مقابل تعويض ذوي الحقوق بما تراه مناسبا لها، لكن العديد من المواطنين أصبحوا يشتكون من هذا الإجراء جراء استعمال الشطط من طرف الإدارة وسوء تعاملهم مع أصحاب الحق، والتأخر في صرف حقوقهم لعدة سنوات، وهناك ملفات في الموضوع لازالت حبيسة رفوف المحاكم، حتى بعد وفاة أصحابها يظلون الورثة يتعاقبون على المحاكم دون جدوى.

لذا، حان الوقت لمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بنزع الملكية، لتسريع الكثير من المتضررين في هذا الشأن، ولاسيما أن معظمهم ينحدرون من أسر فقيرة كانوا لا يمتهنون سوى الفلاحة، وتم استنزاف أراضيهم الفلاحية بدون وجه حق.

ويحيلنا هذا الموضوع للموروث الغابوي الذي أصبح يُستنزف من أجل إنجاز المشاريع دون نهج سياسة تعويضه لكلا الطرفين، ومن هذا المنبر وبمناسبة مناقشتنا لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والنقل، نأمل من الحكومة أن تخصص مستقبلا غلافا ماليا مهما مخصصا لعملية التشجير والنهوض بالملك الغابوي.

أما بالنسبة للمديرية العامة للأرصاد الجوية، نسجل ارتفاع حدة الخصاص في الموارد البشرية على مستوى كل الفئات (أعوان وتقنيين ومتصرفين ومهندسين)، حيث لم يسند أي منصب جديد لهذه المديرية لمدة سنتين متتاليتين (قانون المالية لسنتي 2021 و2022) رغم ازدياد التزامات وخدمات مرفق قطاع الأرصاد الجوية، سواء تعلق الأمر بالالتزامات الوطنية أو الدولية للمغرب.

لذلك نستغل هذه المناسبة لنثير الانتباه لما يمكن أن يترتب عن الاختصاص من اختلالات وتحديات، في القريب العاجل، على مستوى المردودية وعلى مستوى التزامات المديرية مع الشركاء والزبناء الداخليين، كما على التزامات المديرية الدولية.

ونطلب من الحكومة تمكين هذا القطاع من الموارد البشرية الكافية ووسائل العمل الضرورية من التجهيزات الحديثة المواكبة لتطور علم الأرصاد الجوية وتطبيقاته المناخية المتشعبة كما هو معمول به بالقطاعات الإستراتيجية الأخرى كالصحة والتعليم والأمن، وذلك للحيلولة دون تفاقم الوضع.

السيد الرئيس،

من موقعنا النقابي، وباسم الاتحاد المغربي لشغل، نطالب بالعمل على توحيد التعويضات الجزافية التي تعتبر بمثابة مكمل للأجر داخل القطاع، حيث سجلنا أن التعويضات المخصصة لموظفي التجهيز أقل من تلك المخصصة لموظفي الماء، وقد سبق للحكومة السابقة أن قدمت وعودا بمساواة هذه التعويضات بين جميع موظفي القطاع، لكن شيئا لم يتحقق من ذلك، وفي هذا الإطار نتمنى من الحكومة الاجتماعية الحالية أن تتبنى هذا الملف وتعجل بتسويته.

ومن أجل تجويد العلاقات المهنية وتوفير كل ظروف النجاح لمختلف المشاريع والأوراش المقبلة عليها الحكومة حاليا، لابد من الاهتمام بالموارد البشرية وتحفيزها أكثر على المزيد من المردودية والعطاء من خلال فتح باب الحوار الاجتماعي على مستوى جميع القطاعات، ودعوة باقي مكوناتها على نهج سبيل الحوار مع المكون النقابي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تظل بالنسبة لنا في الاتحاد المغربي للشغل مناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية سنويا، مناسبة سانحة لمحاولة تقارب الرؤى بين انشغالات وهموم الطبقة العاملة التي تعتبر أساس تحقيق الربح للقطاعات العمومية والخاصة، بهدف إبرازها والاعتراف بها، باعتبار أن المورد البشري هو القلب النابض للحركة الكونية الاجتماعية والاقتصادية، ففرصة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة، برسم السنة المالية 2022، بالجلسة العامة بمجلسنا الموقر، ستجعلنا نقف على أمور إيجابية، وكذا إبراز الإشكالات والتحديات التي تواجه هذا القطاع، من أجل العمل على تجاوزها وتحسين جودة الخدمة العمومية، إذ جاءت مناقشة ميزانية هذه السنة في سياق تبني بلادنا للنموذج التنموي الجديد، وتنزيل مسلسل الجهوية المتقدمة، أخذا بعين الاعتبار التوجهات الملكية السامية، وكذا متطلبات تنزيل شعار الدولة الاجتماعية.

حيث اعتبرت الحكومة أن الأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع هي أهداف اجتماعية ترمي إلى تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة، وتحقيق أهداف اقتصادية بخلق اقتصاد تنافسي قادر على خلق فرص الشغل والحكامة من جهة أخرى.

وقد اعترفت الحكومة بوجود بعض الإشكالات والصعوبات التي يعرفها هذا القطاع الأساسي في المشروع التنموي لبلادنا، غير أن ما خفي أعظم، إذ على الرغم من الانتقال من سياسة قطاعية إلى سياسة المدينة بهدف الحد من الفوارق بين المجالات الترابية، وتحقيق التنمية الاجتماعية للأحياء المستهدفة من خلال الوقاية من الانحراف، وتقريب الخدمة التعليمية وخلق فرص الشغل، إلا أن السؤال هو: هل استطعنا بالفعل تحقيق هذا الانتقال؟

فتدخلات السلطات العمومية في ميدان التعمير ومعالجة القضايا الحضرية غالبا ما تكون متأخرة وبعيدة عن الواقع وتشوبها عدة ثغرات بسبب الارتجال وعدم التنسيق مع باقي الجهات الإدارية المكلفة برسم سياسة التعمير والتهيئة المجالية، بالنظر للارتباط العضوي والوظيفي فيما بينها.

حيث حال غياب النظرة الشمولية والدراسات المستقبلية والتوقعية، وهيمنة المقاربة الأمنية في تدبير المدن، دون معالجة شمولية للإشكالات المرتبطة بالتعمير، وغياب التنسيق بين كل القطاعات المعنية في إطار من الالتقائية في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، التي تتطلب ليس فقط التنسيق بين القطاعات الحكومية بل وضع سياسات عمومية ناجعة وفعالة في قطاع التعمير، فسياسة المدينة تستدعي كذلك التنسيق مع قطاعات أخرى وفاعلين آخرين خارج المربع الحكومي، كالنقابات وكل الفرقاء الاجتماعيين، من أجل إعطائها توجه مجتمعي.

فالتخطيط لقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة بشكل حديث وعصري ووفق نظرة ومقاربة تنموية، يستدعي بالضرورة استحضار قطاع الصحة والتعليم والتشغيل وقطاع الرياضة... بشكل يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية ويضمن الاستفادة على قدم المساواة من كل الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتقليص من الفوارق الكبيرة والهوة العميقة التي لازالت تميز بين المناطق الحضرية والقروية، بل حتى ما بين الحواضر وهوامشها.

وإذ لا ننكر المجهودات الكبيرة التي عرفها هذا القطاع من أجل تطويره وتجاوز الاختلالات العميقة التي كانت تحول دون تقدمه سواء على مستوى التدبيري أو القانوني أو المؤسساتي أو المالي والعقاري، منها أساسا تنوع المتدخلين وتعدد اللوبيات، وتداخل الرهانات الحالية والمستقبلية... مما انعكس سلبا على تطور الحواضر وقدرتها التنافسية وجلب الاستثمارات وخلق فرص الشغل، والرفع من إيقاع التنمية المستدامة، ما ساهم بشكل كبير في تفكيك مورفلوجية مدننا التي فقدت العديد منها هويتها الأصيلة والعتيقة، حيث كانت تتميز بثنائية تجمع بين المدن القديمة والأحياء العتيقة المسيجة بالأسوار، وكذا المدن والأحياء الجديدة لتجد نفسها اليوم مدن خارج كل الضوابط والمعايير العمرانية والمقومات الجمالية، مدن وسط مدن محيطة عشوائية بلا شوارع كبرى، ولا مرافق صحية ولا ترفيه ولا فضاءات خضراء، هاجسها الأول والأخير هو الاستثمار العقاري والربح، اختلط فيها السكن الاجتماعي بالسكن الاقتصادي، تهافت لضرب جيوب الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى (مثال مدينة مكناس) التي تحولت من عاصمة تاريخية بمواصفات عمرانية راقية وعريقة إلى فوضى عشوائية.

وإن كانت هذه الصورة القاتمة ليست عامة، حيث استفادت بعض الحواضر والمدن من سياسة إعادة تهيئة عمرانها كما هو الشأن بالعاصمة الرباط، التي أراد لها جلالة الملك أن تكون عاصمة الأنوار، ولاحظنا التغييرات الكبيرة التي عرفتها العاصمة الإدارية للمملكة، والعديد من المدن والأقاليم التي تحولت مرفلوجيتها نحو الأفضل والأنظف، وأصبحت تَسُرُّ الناظرين من الساكنة والوافدين عليها (إقليم ميدلت مثلا)، في حين ظلت تعاني أخرى من بطء في تهيئتها وتسويقها كوجهات سياحية، رغم توفرها على مؤهلات في هذا المستوى.

وهمشت مدن ولم يعط الاهتمام الكافي لمؤهلات مجالاتها التاريخية من قصور وقصبات، والعناية بها والاستثمار السياحي في رصيدها الغني، وخصوصا في مناطق الجنوب الشرقي، وعليه نلتمس من الوزارة الوصية التعامل بعناية مع بعض الجهات الجديدة وتمديد برامجها وتوسيع مجالها تحقيقا للعدالة المجالية بين الجهات.

السيد الرئيس،

على المستوى المؤسساتي، رغم مسارعة الوزارة منذ أكثر من عقد من

الزمن إدخال العديد من الإصلاحات المؤسساتية التي تقع تحت وصايتها (مجموعة العمران) وخلق المزيد من الوكالات الحضرية (كالوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط)، فلا يزال رهان التسويق الحضاري باعتباره وظيفة المدينة كفاعل اقتصادي بعيد المدى، في غياب التسويق الذكي لميزات المدينة ومؤهلاتها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية (التجربة التركية).

اعتبرت السيدة الوزيرة أن هدف المشروع الذي جاءت به الوزارة اليوم هو جعل المواطن في صلب سياساتها، وذلك من خلال توفير السكن اللائق والمستدام، والعمل مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص على إنعاش القطاع، وخلق مناصب الشغل، قصد توفير بنية تحتية قوية لمدن مستدامة تضمن العيش الكريم للمواطنات والمواطنين، وتسهم في تحقيق الإقلاع التنموي المنشود، غير أننا نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الميزانية المرصودة للقطاع، لا تعكس هذا الطموح وتظل جد ضعيفة، مقارنة مع الرهانات والتحديات والأوراش المفتوحة، وحجم البرامج المسطرة من جهة، والانتظارات وتطلعات عموم المواطنين من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نرى أنه لإنجاح هذه الرؤية الجديدة والطموحة لابد من:

- تعزيز الالتقائية والنجاعة على مستوى السياسات العمومية وتفعيل الشراكة الحقيقية مع كل الفاعلين والمتدخلين في مجال التدبير الحضري، وتفعيل دور المجتمع المدني عبر النهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية؛
- تحيين النصوص القانونية لمختلف الأنظمة العقارية بشكل يساهم في إنجاح هذه المقاربة الجديدة؛
- تكريس وظيفة المدينة المقاولة من خلال تفعيل الدور الاقتصادي للمدينة عبر الانتقال من الدور التسييري إلى الدور التدبيري، يقوم على تنشيط الحركة الاقتصادية بوضع نموذج تنموي حضري وتأسيسي لاقتصاد حضري خاص بكل مدينة، قادر على خلق الثروة ومناصب الشغل، عبر وضع الآليات التدبيرية المقاولاتية من خلال مخطط استراتيجي منبثق من رؤية استراتيجية؛
- العمل في إطار مبادئ الحكامة، وترشيد النفقات وتبسيط المساطر وتجويد الخدمات المقدمة؛
- تعميم العمل بالتدبير اللامادي لعموم المواطنين، تماشيا مع توصيات النموذج التنموي الجديد؛
- تحسين جودة فضاءات العيش بضمان الولوج إلى المرافق والخدمات الاجتماعية وتوفير فضاءات عمومية ذات جودة عالية وتنظيم تنقل عمومي فعال ومتناغم والتطور العمراني؛
- التشجيع على برامج التجديد الحضري والتحكم في التوسع العمراني؛
- إحقاق العدالة الاجتماعية والاندماج والتضامن من خلال تركيز توفير السكن اللائق لكل الشرائح الاجتماعية؛
- محاربة الإقصاء المهني والاجتماعي وضمان الاندماج الاجتماعي؛
- تحقيق مدينة بيئية من خلال الاستخدام الأمثل للمجال العقاري وتعميم نضام معالجة النفايات الصلبة والسائلة؛
- تقوية التكامل وتنافسية المدن باستلهام النماذج الناجحة وانطلاقا من ترتيب التدخل حسب المؤشرات الحضرية والاقتصادية؛
- القضاء على الاختلالات السوسيو مجالية بين المجالات الترابية وخلق نوع من الانسجام الحضري بين مختلف مناطق المدينة؛
- مراعاة النوع الاجتماعي وتوفير الولوجيات في التخطيط والتهيئة العمرانية، احتراما لالتزامات المغرب الدولية والوطنية في مجال احترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- مراعاة في التصميم العمراني للمدن الجديدة، التطور الذي باتت تعرفه البنيات التحتية في التجارب الدولية استجابة للمعايير العالمية؛
- فرض تخصيص واحترام المساحات والفضاءات الخضراء في التصميم العمراني (حيث تم تحويل العديد من المساحات الخضراء إلى مرافق عمومية)؛
- استحضار الأثار والانعكاسات الكبيرة المحتملة جراء التغيرات المناخية، خاصة بالنسبة للمدن الساحلية، استحضار ما عرفته بعض المناطق المغربية (الحسيمة/ أكادير) والخسائر التي تكبدتها هذه المدن جراء الزلازل والكوارث الطبيعية؛
- التسريع باستكمال ورش القضاء على دور الصفيح تفعيلا لشعار الحكومة "بناء الدولة الاجتماعية" وتنزيل ورش النموذج التنموي الجديد؛
- القيام بإجراءات استباقية وحلول بديلة للمساكن بل الأحياء الآيلة للسقوط وحماية ساكنتها من الأضرار التي قد تلحق بها.

السيد الرئيس،

بالرغم من المجهودات التي بذلت قصد الارتقاء بقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة، نرى في فريقنا أنه لايزال هذا القطاع في حاجة إلى رؤية استراتيجية من أولى أولوياتها توفير سكن لائق حافظ للكرامة ومستجيب للقدرة الشرائية لمختلف الأسر المغربية، بما يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتطلب إعمال مقاربة تشاركية تنطلق

بالضرورة من حوار وطني يتسم بالجدية والمسؤولية والانفتاح على مختلف المتدخلين بما يحقق تنوعا في العرض السكني ويوفر فرصا للشغل.

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022، والتي تدخل في اختصاصات لجنة الداخليةوالجماعات الترابية والبنيات الأساسية، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإمتناع على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة.

والسلام.

4) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:

لا يمكننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وفي هذه اللحظة المناسباتية السنوية المالية الجديدة، التي تزامنت والظرفية الاستثنائية الوبائية التي يعرفها المغرب، بسبب انتشار جائحة كورونا، إلا أن نشيد بالدور الوطني الهام الذي لطالما قامت به ولازالت تكابد في القيام به قواتنا المسلحة الملكية، منذ تأسيسها وإحداثها يوم 14 ماي 1956 من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن والاستقرار بالمغرب والحفاظ على السلم في مختلف أنحاء العالم، وفق توجيهات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذه المناسبة، للتذكير بالدور الكبير الذي لعبته القوات المسلحة الملكية بمشاركتها الفعالة في تنظيم وتأطير حشود المشاركين في المسيرة الخضراء، ومشاركتها ضمن القوة الأممية الاستطلاعية لتحقيق السلام في العديد من الدول الإفريقية، ومشاركتها كذلك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، ولائحة إنجازات قواتنا المسلحة الملكية تظل طويلة لا تعد ولا تحصى، فتحية إكبار وتقدير واعتزاز بقواتنا المسلحة الملكية.

نحن داخل الاتحاد المغربي للشغل، نعتز بإنجازات إدارة الدفاع الوطني، ونقدر المسؤوليات الميزانياتية الجديدة التي تعتزم اعتمادها بالنظر لخصوصياتها، وحرصها على ضرورة تآزر الجهود وتوحيدها بهدف تحقيق الأمن الداخلي للبلاد، كما ننوه بالمجهودات التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية في حماية السيادة الوطنية ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية، والدفاع عن الوحدة الترابية.

وعند مناقشتنا لمشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني، أثار انتباهنا رقم لا يستهان به يخص 10.800 منصب مالي جديد محدث برسم سنة 2022، ونظرا لخصوصية الوضع الأمني لبلادنا وباستحضارنا جميعا الظرفية الاستثنائية الصعبة التي عاشها المغرب ولازال يعيشها إثر جائحة كورونا، حيث كلفت بلادنا تعبئة شاملة للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي بهدف استتباب الأمن واحترام سيادة القانون، نرى أن هذا الرقم هزيل بالمقارنة مع رهانات الدولة والإكراهات التي يفرضها علينا الوضع الحالي بسبب حساد المغرب على مساره السياسي والتنموي وأمنه واستقراره، وفي نفس الوقت نأمل التزامكم بتحقيق هذا المبتغى الميزانياتي لهذه المناصب المالية وتفعيل إحداثها في مستهل سنة 2022.

الوحدة الترابية:

إن الطبقة العاملة المغربية، ومن خلال إطارها الأصيل والعتيد الاتحاد المغربي للشغل، تعي جيدا معنى النضال والكفاح الوطني، تعي أن معركة الاستقلال الوطني وصيانة الوحدة الترابية هي مسار تاريخي وجودي أحضانه كافة مكونا الشعب المغربي، التي كان دائما على موعد من التاريخ في مواجهة الاستعمار والتصدي لدسائسه التي تهدف النيل من مقدساته التي تشكل رمز وحدته.

فمن 8 دجنبر و20 غشت مرورا بطرفاية وسيدي إفني إلى 6 نونبر 1975 كانت كلمة الفصل للشعب المغربي في بسط سيادته الكاملة على أراضيه وأقاليمه، يعيث التاريخ، تصل الماضي بالحاضر لتذكر الغافلين من سائر شعوب العالم بعمق جذور وتجدر الشعب المغربي، وأن مسيرة 6 نونبر 1975 التي كانت من الشمال إلى الجنوب هي رد لجميل تاريخي ولمسيرة انطلقت من عمق الصحراء المغربية لرتق الجنوب بالشمال منذ مئات السنين.

هكذا تبلورت وتشكلت وتكونت الهوية الوحدوية للشعب المغربي عبر تجربة تاريخية طويلة، وهكذا ستبقى الصحراء المغربية كما كانت عاملا وحدويا لا مكان فيها للفكر الانفصالي الذي يعد نشازا ومزوقا معاكسا ومناقضا لخصائص الصحراء في كل تجلياتها الجغرافية والبشرية والتاريخية والثقافية المكونة لهوية الشعب المغربي، بحيث لا يمكن الحديث عن المغرب بدون صحرائه، بمعنى أن قضية الصحراء المغربية قضية وجودية أن نكون أولا نكون.

تلكم هي الحقائق والقناعات التي ينطلق منها الاتحاد المغربي للشغل في تعاطيه مع القضية الوطنية.

إن الاتحاد المغربي للشغل يستحضر لكل مستجدات القضية الوطنية:

- تعيين المبعوث الجديد لقضية الصحراء؛
- مضمون التقرير الأخير المقدم لمجلس الأمن الدولي خلال شتنبر/ أكتوبر 2021؛
- التأكيد على الخيارات السابقة في تدبير ملف القضية الوطنية؛
- الاستمرار في اعتماد منهجية الحل السياسي؛
- ضرورة احترام وقف إطلاق النار الذي تم خرقه من طرف البوليساريو؛
- السنوات الأخيرة عرفت القضية الوطنية تحولات نوعية استراتيجية؛
- انتقال الدبلوماسية المغربية من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم، ما

مكن المغرب من تحقيق انتصارات نوعية؛
- اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية؛
- التمثيليات الدبلوماسية بالأقاليم الجنوبية (العيون + الداخلة)؛
- القطع مع سياسة المقعد الفارغ الذي كلف المغرب الشيئ الكثير.

على المستوى الوطني:

إننا نسجل بكل افتخار تعزيز دور النخب بالأقاليم الصحراوية من خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، ما يعني ويؤكد أن سكان الصحراء المغربية جددوا تحديد خياراتهم وارتباطهم بوطنهم الأم.

في ظل هذه التطورات الهامة يجب:
- تعزيز الانتصارات الدبلوماسية؛
- تثمين الجبهة الداخلي؛
- تعزيز المسار الديمقراطي من خلال الربط الجدلي بين النضال الديمقراطي والنضال الوطني.

على المستوى الدولي:
- تقوية النهج الدبلوماسي الهجومي؛
- الاستمرار في سياسة الاختراق، خاصة على المستوى القاري للدول الانكلوفونية؛
- استثمار أكثر للعلاقات الثقافية والفكرية الدينية؛
- تعزيز الروابط المجتمعية من أجل تجذر العلاقات الاقتصادية والسياسية، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الشعبية أو المجتمعية نظرا للدور الذي تقوم به في صناعة الرأي العام.

الدبلوماسية الشعبية أو الموازية من الضروري استثمارها من خلال:
- وضع استراتيجية مضبوطة الأهداف تصب في تعزيز الدينامية التي تعرفها القضية الوطنية؛
- وضع خطط لاختراق المجالات التقليدية التي احتضنت الأطروحات المحايدة للقضية الوطنية خاصة في:
  - ✓ إفريقيا؛
  - ✓ أمريكا اللاتينية؛
- وأخيرا، التوجه نحو مجموعة من الدول عبر تجسير العلاقات بين مكونات المجتمع.
- على المستوى النقابي – والمدني: دعم المبادرات القوية للتنظيمات النقابية والتنسيق معها في كل المحافل الإقليمية والجهوية والدولية لدعم رسمي لبلادنا.

إن الاتحاد المغربي للشغل لا يعبر عن موقف سياسي مرتبط بظرف معين، بل يعبر عن قناعة ومبدأ تابت بظرف معين، بل يعبر عن قناعة ومبدأ ثابت لهوية فكرية وتنظيمية عمالية انبثقت من أحشاء الكفاح والمقاومة والحماس الوطني المطلوب في مثل هذه السياقات الإقليمية والقارية والدولية التي تمر منها القضية الوطنية على وثيرة انتصاراتها النوعية على المستوى الدبلوماسي وعلى المستوى اليقظة الميدانية، وكذلك الاستمرار في نهج الدبلوماسية المبادرة والاستباقية برؤية واستراتيجية هجومية عقلانية حكيمة ومتبصرة لا تنفعل ولا تنساق لردود الفعل، وفي ها الإطار لا يسعنا إلا أن ننوه بالدور الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية في هذا الشأن.

إن قوة الموقف المغربي في المحافل الدولية مستمدة من قوة الجبهة الداخلية التي تفرض وحدة الصف بكل مكوناته، هذه الوحدة التي لا تأتى إلا بالإنصات وإشراك الجميع وتعزيز المسار الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات.

إن النضال الوطني والنضال الديمقراطي وجهان لعملة واحدة لتعزيز مسيرة البناء والوحدة والتنمية في الأقاليم الصحراوية المغربية، وفي باقي أقاليم المملكة وهي الورقة الحاسمة على المستوى الدولي التي تقوي مصداقية المغرب وجدية مشروعه، وتفرض احترام قيادته السياسية، وبالتالي فعلى الحكومة استلهام كل محفزات الحماس الوطني السياسية والثقافية والاجتماعية لتمتين الجبهة الداخلية ورص الصفوف والابتعاد عن كل ما من شأنه تعكير الوحدة الوطنية، خاصة من خلال هته المرحلة التاريخية الدقيقة والمحفوفة بالمخاطر.

إن الطبقة العاملة المغربية من خلال الاتحاد المغربي للشغل جبهة لا تنحني ومبدأ لا يقايض ولا يساوم كلما تعلق الأمر بالقضية الوطنية في المحافل الدولية الإقليمية والقارية والعالمية العمالية والنقابية، بحيث كل من يعادي المغرب في وحدته الترابية كنقابة فإنه يضع نفسه في موقع النقيض والمعادي للاتحاد المغربي للشغل، الشيء الذي مكن منظمتنا النقابية من تصحيح جذري لموقف كل الاتحادات العمالية العالمية، الحضور والمصداقية على الساحة العالمية دور يقوم به الاتحاد المغربي للشغل من منطلق المبدأ والواجب الوطني اتجاه قضية مركزية ووجودية بالنسبة لعموم الشعب المغربي.

وعليه، ومن أجل تمكين قطاع الخارجية من القيام بمهامه الوطنية النبيلة دفاعا عن حوزة بلادنا وتعزيز مكانتها الدولية فإننا سنصوت على ميزانية قطاع الخارجية بنعم.

والسلام.

5) <u>مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسعدني أن أتناول الكلمة في إطار

مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم القانون المالي لسنة 2022.

وسوف أعرض أهم ملاحظاتنا واقتراحاتنا في سبيل الارتقاء بعمل أهم القطاعات المندرجة ضمن هذه اللجنة، وسوف نعرض أهمها حسب القطاعات كما يلي:

أ- قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

على الرغم من كل المحاولات التي تقوم بها الوزارة ومعها الحكومة للخروج من الواقع المرير لمنظومتنا التعليمية، لا يزال هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي الذي له كلمة الحسم والفصل في ابتغاء تحقيق التنمية، يعاني الكثير من الاختلالات التي وقفت عندها العديد من التقارير الوطنية والدولية، التي تقدم أرقاما مقلقة خاصة بالمناطق النائية المبعدة عن كل المخططات والبرامج، وهذا ما يؤكد فشل مختلف الاستراتيجيات والبرامج لهذا القطاع التي خصصت له ميزانيات ضخمة من المالية العمومية.

فالمناهج والبرامج التعليمية لازالت هي نفسها، تعتمد على الأشكال التقليدية في عمليات التلقين والتحصيل الدراسي، أكثر من اعتمادها على الاكتشاف وإعمال العقل والمبادرة، وبناء القدرات الذاتية لدى المتعلمين، ما له من تأثير كبير على مستوى تعليمنا العالي، حيث سجلت مؤسسة "تايمز هاير ايدوكيشن" غياب المغرب ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم لسنة 2020.

كما لا يزال وضع رجال ونساء التعليم هو نفسه بملفاتهم الفئوية المعلقة، بحقوقهم المهضومة، ولا تزال بلادنا بعيدة كل البعد عن تعليم جيد، قابل للقياس وفق مؤشرات علمية وتعليم متطور فعال ومواكب لتطورات العصر، متنوع على مستوى العرض التعليمي ومبني على الإنصاف وتكافؤ الفرص، وعلى مقاربة تقوم على الحكامة، هدفها تحقيق الأهداف المسطرة بإشراك الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين.

كما لازلنا نحلم في بلادنا بفضاءات تعليمية مؤهلة لبناء القدرات الذاتية وصقل المواهب وأشكال جديدة للتطوع والمبادرة وممارسة مختلف الفنون الإبداعية، لازلنا نحلم بالابتعاد عن المعرفة الكمية... والخروج من الأشكال التقليدية في عمليات التلقين والتحصيل الدراسي.

لا تزال مدرسة القرب وتعميم التعليم شعارا بعيد المنال أمام النقص الكبير في توفير الداخليات للتلاميذ المقيمين، وفي تقديم الوجبات الغذائية، والنقل المدرسي وفي تطوير الوسائل البيداغوجية، هذا علاوة على ما يعانيه القطاع من خصاص مهول في الموارد البشرية، وهو ما يدفع مصالح الوزارة إلى دمج وضم الأقسام وإلغاء التفويج، وتكليف الأساتذة بالتدريس في أكثر من مؤسسة تعليمية، واستكمال الساعات بمؤسسة تعليمية أخرى والزيادة في الأقسام المشتركة والتكليف بسلك غير السلك الأصل، ومن أجل سد الخصاص الحاصل في الموارد البشرية المؤهلة تلجأ الوزارة إلى حلول ترقيعية في تدريس بعض المواد والتخصصات، بل حتى الخيار الفرنسي- في تدريس المواد العلمية الذي دافعت عنه الحكومة في القانون الإطار، وخلق نقاشا مجتمعيا لم تهيئ له الإمكانيات والشروط الضرورية، ولم توفر الكفاءات اللازمة لهذا الاختيار، حيث غالبية الأطر المدرسة لهذه المواد يخلط بين اللغتين العربية والفرنسية، لا ندري هل هذا خيار اضطراري محلي أم وطني كما ذهب إلى ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أمام غياب التكوين المستمر ومحدودية التحكم في المعارف الأساسية و طرق التدريس والمكانة الدونية وغير الجذابة التي باتت تحتلها مهنة التدريس في بلادنا.

لازالت العديد بل أغلب مؤسسات التعليم الأولي تفتقر للأمن المدرسي لانعدام حراس الأمن الخاص، وشروط الصحة والنظافة بسبب وقف تشغيل المنظفات بالمؤسسات التعليمية العمومية، عكس ما تنهجه المؤسسات التعليمية الخصوصية التي أصبحت تعير الاهتمام الكبير للنظافة والأمن داخل فضاءاتها التعليمية بعد علمها علم اليقين أن آباء وأولياء التلاميذ أصبح همهم الوحيد توفير الأمن والنظافة لأبنائهم، باعتبارهما مقدمة وأساس نجاح الإستراتيجية التعليمية قبل التعلم.

أما التعليم الأولي "العمومي" الذي اختارت فيه الوزارة الإبقاء على منطق وساطة جمعيات ومؤسسات تستثمر في هذا القطاع الحيوي بالنسبة لتعليمنا الأساسي العمومي تحت شعارات التجويد والتعميم في الوقت الذي تعاني فيه المربيات والمربين مواجهة كم هائل من الإكراهات والصعوبات:

- إشكالية التنقل؛
- غياب التجهيزات؛
- تأجيل صرف الأجور؛
- الطرد والإكراه على مهام نظافة الأقسام والمرافق الصحية؛
- غياب قوانين تأطيرية واضحة تحدد الحقوق الشغلية واعتماد عقود الإذعان المحددة المدة التي تفرضها الجمعيات والمؤسسات ناهيك عن عقود التدريب المفروضة من الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات (ANAPEC)وطرد العشرات من المربيات والمربين من العمل، إما لأسباب نقابية أو بسبب الشروط المُجْحفة لمؤسسة النهوض بالتعليم الأولي المُحدَثة بتوصية من المجلس الأعلى للتربية والتكوين وتربطها شراكة مع وزارة التربية التي لا تتجاوب مع مطالب هذه الشغيلة.

وبالنسبة للتعليم الخاص، لازالت مؤسساته، حسب آخر دراسة قام بها مجلس المنافسة بطلب من مجلس المستشارين، تكرس الفوارق الاجتماعية، وترهق كاهل الأسر بأثمنته الخيالية التي لا تتلاءم وطبيعة الخدمة التعليمية التي يقدمها.

وأوصى المجلس بأهمية وضع ضوابط لأداء المؤسسات التعليمية الخصوصية كما أوصى بذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين وأحكام المادة 53 من القانون الإطار رقم 51.17 التي نصت على وضع إطار مرجعي للجودة يعتمد كأساس لإعداد دلائل مرجعية لمعايير الجودة.

وبالنسبة لقطاع الرياضة، نتساءل عن دوافع إلحاق ودمج قطاع الرياضة بالتربية الوطنية والتعليم الأولي، والأجدر كان دمجها مع قطاع الشباب والثقافة والتواصل، لكون أن الرياضة فن يسمو بالجسد والروح، والعلاقة بين الفن والرياضة هي علاقة تكاملية أزلية تسهمان معا في نشر القيم النبيلة والروح الوطنية وتنبذ مختلف أشكال العنف، وتدخل في خانة الثقافة الصحية، ماعدا إذا كانت حكومتكم قد أعادت النظر في مفهوم ودلالات قيم الرياضة، وتفكر مستقبلا في جعل المدرسة مؤسسة تربوية تساهم في تنشئة وتشجيع المحبين والممارسين للرياضة، في الفترة التي أصبحنا وللأسف الشديد نلاحظ بداية تغييب التربية البدنية في المستويات التعليمية الأولية.

عندما نتحدث عن الرياضة في بلادنا، أصبحنا نفكر بديهيا في كرة القدم، رغم أن الرياضة تشمل عدة تخصصات رياضية، والسبب إهمال باقي الرياضات وتواضع الإنجازات.

وأملنا بهذه المناسبة الاهتمام بالأبطال المغاربة، ودعمهم وتحفيزهم ماديا ومعنويا، لكونهم يعتبرون سفراء المغرب وإعطاء إشعاع إعلامي يليق بالبطولات الوطنية في مختلف الرياضات، كما يتوجب الانكباب على معالجة مختلف الأعطاب التي تعاني منها مختلف مكونات الرياضة في بلادنا:

- قلة الاعتمادات المالية المرصودة للمراكز السوسيو- رياضية للقرب والقاعات الرياضية للرفع من جودة الخدمات التي تقدمها، وضبط تدبيرها وتسييرها في ظل الفوضى والعشوائية التي تعرفها؛
- استمرار المشاكل المرتبطة بمساطر وآليات تقديم الدعم العمومي بمختلف أشكاله، مما يحرم استفادة مختلف الفئات والجهات؛
- ضعف الحكامة الرياضية للتظاهرات الرياضية على الصعيد الوطني.

ب- <u>قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:</u>

يشكل التعليم العالي والبحث العلمي إحدى أهم رافعات التغيير والرقي الاجتماعي والاقتصادي من مجتمع التخلف إلى مجتمع المعرفة والاتصال والاقتصاد، والتواصل الرقمي، والانتقال من الاقتصاد القائم على التنمية المادية إلى التنمية المعرفية، حيث أكدت كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي، على الأهمية الحاسمة للاقتصاد القائم على المعرفة، كحقيقة عالمية أثبتت نفسها بنهاية القرن الماضي.

وعلى الرغم من كون التعليم العالي الممون الرئيسي للرأسمال وللموارد البشرية، ولهندسة وتأطير الأنشطة السوسيو – اقتصادية للبلاد، فمخرجات الجامعة المغربية هي مدخلات المؤسسات الأخرى سواء في القطاع العام أو الخاص التي تفرض الجودة والتأهيل الحقيقي، غير أن هذا القطاع أصبح يواجه العديد من الإشكالات أهمها ملاءمة مضامين التكوينات المعتمدة مع فرص التشغيل وإمكانات الارتقاء الاجتماعي التي تتيحها الدينامية الجديدة للأنشطة الاقتصادية الوطنية.

ورغم المجهودات الكبيرة المبذولة، سواء من طرف الوزارة الوصية أو من قبل العديد من المؤسسات الجامعية التابعة أو غير التابعة للجامعة العمومية التي تكابد من أجل تحقيق نتائج ملموسة ومقنعة، تجاوز الاختلالات والعوائق التي أدت إلي تدني مستوى الجامعات المغربية وفق التقارير الوطنية والدولية.

فمواصلة تكوين عشرات الآلاف من الحاصلين على الشهادات التي لا تتلاءم مع حاجيات وانتظارات سوق الشغل، خاصة في السياقات المحلية وفي علاقتها بالمحيط السوسيو – اقتصادي والثقافي، أصبح يطرح البعد الاجتماعي للتعليم العالي، ولايزال تحديد وظائف المؤسسات الجامعية من خلال مسالك التكوين وربطها بسوق الشغل، يطرح العديد من الإشكالات، حتى لا تبقى جامعاتنا مجالا لتكوين العاطلين في اختصاصات لم تعد لها مكانها في سوق الشغل الحديث، وهذا السوق الذي يعرف تطورات سريعة يصعب مواكبتها بهذا النمط التقليدي لتعليمنا العالي، إضافة إلى إشكالية الجودة في التعليم العالي التي تهم عدة مجالات: كالتخطيط الاستراتيجي، والحكامة، والاستقلالية، وآليات اتخاذ القرار، والموارد البشرية، والبنيات التحتية، والتمويل، والمناهج، والطالب، والانفتاح على المحيط، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي.

وعلى الرغم من الإصلاحات المتوالية وما كلفته من مال عام، لازال يعاني من العديد من الإشكالات جزء كبير منها راجع لكون هذه الإصلاحات لم تراع المقاربة التشاركية الحقيقية، إذ تمت في غياب رأي المعنيين، وعلى رأسهم الفرقاء الاجتماعيين ومجالس الجامعات ورؤساء الشعب والأقسام الجامعية، كما أنه لا يمكن أن يتم الإصلاح على حساب جوهر التعليم والمضامين البيداغوجية.

كما أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تظل جد ضعيفة ولن تلبي الحاجيات الأساسية للرقي بمستوى التعليم العالي، كما نطمح إليه بالنظر أولا لشعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة والذي يعتبر قطاع التعليم العالي أحد أهم مؤشراتها، ثم بالنظر كذلك للعديد من الاختلالات والصعوبات التي نذكر أهمها كما يلي:

- ارتفاع نسبة الهدر الجامعي والاكتظاظ التي أصبحت تؤثر سلبا في عملية التلقين والتأطير البيداغوجي؛
- تدني جودة التعليم العالي ببلادنا وعدم توافق منتوج تعليمنا العالي مع المعايير العالمية للجودة؛
- الولوج المحدود للجامعة وغياب العدالة المجالية، رغم المجهودات المبذولة؛
- تأخر الجامعة المغربية في ربط تنميتها وتنظيمها بمتطلبات الثورة الرقمية التي أصبحت شرطا للتطور والرقي الاقتصادي العالمي؛

- إفراغ الجامعة من أغلب التكوينات المُمَهْنَنَة والتقنية، باستثناء تخصص الطب، واقتصارها على التكوينات الأساسية فقط؛
- ضعف استعمال اللغات العالمية في التدريس، كاللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الأولى للعلم والتحصيل في الجامعات على المستوى الدولي، وهذا ما يتطلب دعم خيار الانفتاح أكثر على اللغة الإنجليزية ببرنامج وطني يبدأ من التعليم الابتدائي ثم الثانوي ثم الجامعي، مع الاحتفاظ باللغات الأخرى كخيارات ممكنة في إطار التعدد الثقافي الذي تفرضه الرهانات التنموية في بعدها الوطني والدولي؛
- ضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، وعلى الرغم من الزيادة في عدد الممنوحين ونظام التغطية الصحية إلا أن ذلك يبقى غير كاف، والمسؤولية فيه لا ترجع لوزارة التعليم العالي وحدها، بل مسؤولية مشتركة بين مختلف مكونات الحكومة؛
- لازالت بعض الجامعات ترفض تسجيل الحاصلين على الباكالوريا القديمة في حين تقبلها جامعات أخرى، وهو ما يعتبر بمثابة حيف وتبخيس للشواهد والديبلومات واعتبارها مجرد مواد استهلاك منتهية الصلاحية؛
- حرمان بعض الموظفين من التسجيل بمؤسسات التعليم العالي، في وقت اختارت الدول التي تراهن على المعرفة والعلم والاستثمار في العنصر البشري وتسهيل كل الوسائل؛
- التأخر في تسليم بعض الشهادات والدبلومات الجامعية التي تضيع على الطالب فرص أخرى، إما على مستوى استكمال الدراسة أو على مستوى الولوج إلى سوق الشغل؛
- معاناة التعليم العالي من الخصاص الكبير على مستوى الأساتذة الجامعيين في ظل ارتفاع المحالين على التقاعد ووقف التوظيف؛
- لايزال قبول الطلبة لاستكمال الدراسة في سلك الماستر والدكتوراه تشوبه العديد من الخروقات في غياب الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص.

وبخصوص البحث العلمي، فمن المفارقات المقلقة التي تعرفها بلادنا، أنه على الرغم من الخصاص الذي تعرفه مجموعة من القطاعات الحيوية بالمغرب على مستوى الأطر العليا والأطباء والمهندسين في التكنولوجيات الحديثة... إلخ، لازال نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية في منحى تصاعدي، حيث يصل عدد الأطر عالية المهارة التي يتم تكوينها في القطاعين العام والخاص وتهاجر إلى الخارج 8000 سنويا، حسب إحدى الجمعيات المهنية (فيدرالية التكنولوجيات الحديثة والاتصال). كما أشار ت إحدى الدراسات المنجزة بتعاون مع منظمة العمل الدولية حول "هجرة الكفاءات من الدول المغاربية نحو أوروبا"، إلى ارتفاع مطرد في عدد الكفاءات المغربية ليصل العدد في فرنسا وحدها إلى 139 ألف كفاءة مغربية فيما بين سنتي 2000 و2012، وهذا ما ينذر بعواقب وخيمة على مستقبل بلادنا وإضعاف قدراتها التنموية والتنافسية واستنزاف ثرواتها المعرفية والعلمية وإخلائها من عقولها وأدمغتها.

فبدل أن يتم تصدير القيمة المضافة التي تنتجها عقول وأدمغة المغاربة، أصبحت بلادنا تصدر هذه العقول والأدمغة لتساهم في تنمية بلدان أخرى عوض المساهمة في المجهود التنموي لبلدهم الأصلي الذي تكونوا داخله. هذا ناهيك عن أن تفضيل الأغلبية الساحقة من الطلبة المغاربة الذي ذهبوا للخارج لاستكمال تكوينهم يفضلون الاستقرار بالدول المستقبلة عند تخرجهم، عوض العودة لبلدهم. وهي نتيجة منطقية لواقع حال بلادنا المفتقد للبيئة المحفزة على الحرية والإبداع وضيق الأفق في استيعاب الكفاءات وضعف الارتباط بين منظومتنا التعليمية وسوق الشغل. وكم يحز في النفس، واقع البحث العلمي في المغرب الذي لازالت الحكومات المتعاقبة تعتبره شيئا ثانويا حيث تبقى الميزانية المرصودة له أقل من 1 في المئة من الناتج الإجمالي الخام وهي نسبة أقل بكثير من المعدل العالمي.

إن هجرة الأدمغة تبقى مظهرا من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والعلمي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- هزالة الأجور والتعويضات في المغرب مقارنة مع الأجور والتحفيزات المغرية المعروضة على أدمغتنا وكفاءاتنا في الخارج. وهذا ما يجعل أطرنا تحلم بالعيش في أوروبا أو كندا حيث الظروف المشجعة على تألقهم وتفتح أمامهم آفاقا مستقبلية واسعة إن على المستوى الثقافي والمعرفي أو على المستوى الاجتماعي؛
- ضعف البنيات التحتية الحديثة للبحث العلمي وغياب التكوين المستمر، خصوصا أن الميادين المعرفية أصبحت متجددة باستمرار؛
- تشجيع عودة الخبرات والكفاءات المهاجرة عبر تحفيزهم وتوفير ظروف العمل المناسبة، أو استثمارها (الكفاءات) على الأقل لتكون حلقة وصل بين بلدهم الأم بمؤسساته الاقتصادية والبحثية وبين مراكز البحوث والمؤسسات المماثلة في بلدان إقامتهم ومن تم إشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا؛
- مراجعة شمولية للمنظومة التعليمية والمراهنة أكثر على التعليم الاولي الذي يعتبر اللبنة الأولى لبناء تلميذ وطالب ورجل الغد؛
- وضع الجسور الضامنة للإنصاف وتكافؤ الفرص، (فالطالب الذي لم يكمل دراسته بالجامعة، خصوصا ذات الاستقطاب المفتوح، لا يتوفر على أية إمكانية تسمح له بولوج مؤسسات للتكوين المهني التقني المتخصص لتثمين مكتسباته المحصل عليها بالجامعة)؛
- دمقرطة ولوج بعض الجامعات والمعاهد ذات الاستقطاب المحدود

من خلال مراجعة المعايير المعتمدة وتوسيع قدراتها الاستيعابية؛

- وضع آليات ملائمة لتوجيه ومواكبة الطلبة خلال مسارهم الأكاديمي بما يساعدهم على بناء مشروعهم الأكاديمي أو المهني (كما أكد على ذلك التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي)؛
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري الذي يعتبر قطب الراحة في أي إصلاح بالاستجابة لمطالبه المادية والمعنوية وتوفير ظروف عمله.

وبالنسبة لقطاع الاتصال، نسجل التردد الكبير والتخوف من تحرير الإعلام المرئي حيث لازال المغرب من الدول القليلة التي لم يحرر فيها قطاع الاتصال والإعلام، ولعل هذا ما ساهم في مفاقمة إشكالية الجودة وقلة البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والتحليلية وضعف بنيتها البرمجاتية.

وعلى مستوى الرسالة الإعلامية، لم تستطع وسائل الإعلام السمعية البصرية خاصة البصرية مواكبة مختلف التحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب ودوره الرئيسي في تكريس الحريات وحقوق الإنسان، وتنوير الرأي العام حول وفي التأطير والتنشئة الاجتماعية وفي إغناء وإثارة وتوجيه النقاش اليومي حول تدبير قضايا الشأن العام وإبراز التنوع المجتمعي والتعددية السياسية.

وعلى مستوى الحكامة، نستغرب التأخر في إنشاء القطب العمومي على الرغم من أن الشركتين العموميتين لهما نفس المدير العام، كما لازالت أهم الإنتاجات التلفزية ترسو على نفس الشركات الأربع، التي تحظى دائما بمشاريع الإنتاج للقطب العمومي في شكل صفقات ضخمة، دون أي حسيب أو رقيب.

وعلى الرغم من كون الهدف من إنشاء هذه الباقة من القنوات المتخصصة والعامة في القطب العمومي هو الرفع من الإنتاج الوطني السمعي البصري فإن حصة الإنتاج الوطني الجديد في شبكة البرامج لا تتعدى 20%، وتظل البرامج القديمة أكثر بثا مع إعادة البث في القنوات الوطنية، بالإضافة إلى المسلسلات الأجنبية من تركية و مصرية التي أصبحت هي السمة الأساس لبعض القنوات.

وهو ما يقتضي تقييم الجدوى من وجود القناتين وفتح تحقيق حول تدبير الإنتاج بالقناتين.

ولا يفوتنا هنا أن نثير الانتباه للوضعية المالية أقل ما يقال عنها أنها كارثية، القناة الثانية، والتي سبق للمجلس الأعلى للحسابات في سنة 2018 أن وصفها بكونها مقلقة، إذ تحقق نتائج صافية سلبية، وتتكبد خسائر سنوية قدرها التقرير بـ 98.4 مليون درهم بين سنتي 2008 و2017، نتيجة خسارة حجم النفقات مقارنة بالموارد، واليوم لا تزيد إلا تراجعا، تخصص لها حكومتكم ميزانية 65 مليون درهم ككل سنة منذ مجيئ هذه الحكومة، القيمة المضافة تمثل 50 بالمائة من نفقات التسيير، وفي بعض السنوات فإن القيمة المضافة لا تمكن حتى من تغطية نفقات الموظفين.

فيما كانت قبل سنة 2011 تخصص لها ميزانية تقدر بـ 130 مليون درهم، المقاولة العمومية الوحيدة التي تعاقب بوضعيتها المتأزمة حيث يتوقف بها الاستثمار ويجمد بها التوظيف، انتقل عدد الأجراء من 770 إلى 520 أجير، 250 أجير توزعت بين المغادرة طوعية أو التقاعد دون أن تلجأ المقاولة إلى التعويض، أكثر من 35% يشتغلون بعقود من الباطن، محرومين من كل الحقوق الاجتماعية، التغطية الصحية والاجتماعية ضدا على الخطب الملكية والتزامات المغرب الدستورية وخطابات الحكومة، هناك من اشتغل لمدة أكثر من 18 سنة بدون ترسيم، عاملين من مختلف الفئات: المهنيين والمهندسين والتقنيين، ليس لهم الحق في أبسط الحقوق (اقتراض بنكي لاقتناء سكن مثلا).

ج- قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

إن واقع المنظومة الصحية ببلادنا بالنظر لحجم الاختلالات والأعطاب التي تطرقنا إليها بإسهاب خلال مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة، بات يفرض استعجالية الإصلاحات الهيكلية التي يتعين تنفيذها من أجل بناء منظومة صحية فعلية ومتكاملة، تنتقل من "منظومة للعلاجات" إلى "منظومة صحية" انطلاقا من الرؤية والإرادة السياسية وانتهاء بمسألة الصحة والسلامة، ومرورا بالحكامة والموارد البشرية والتمويلية، بما يسمح بضمان جودة وفعّالية عرض العلاجات الصحية والولوج العادل إلى العلاجات والحماية المالية للمرضى ونجاعة العَرْض الصحي والاستدامة المالية للمنظومة على المدى الطويل.

وهو ما لن يتسنى إلا إذا قطعت الحكومة نهائيا مع الفلسفة التي تحكمت في وضع السياسات العمومية والتخطيط للبرمجة الميزانياتية، خلال السنوات السابقة، وأن تضطلع الدولة في السنوات المقبلة بوظيفة الرعاية الاجتماعية التي تحتل فيها مصلحة المواطن مكانة مركزية وتضمن حق الجميع في الصحة وفي الولوج للعلاجات طبقا لأحكام الفصل 31 من الدستور.

وذلك من خلال:

- وضع خريطة صحية تراعي العدالة والإنصاف في التوزيع المجالي للبنيات التحتية والموارد البشرية، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة وفقرا وهشاشة؛
- تعزيز الترسانة التشريعية في مجال تقنين قطاع الصحة، لضمان استدامة الحق في الصحة من جهة، و تتبع صارم للخريطة الصحية من جهة أخرى، من أجل إرساء عرض صحي منسجم بين مختلف المجالات الترابية (الجودة والقرب)؛
- الحفاظ على الوظيفة العمومية في القطاع وعدم إدخال الهشاشة على هذا القطاع الأساسي؛
- وعلى مستوى العلاجات، نوصي بإعادة الاعتبار لدور الطب العام في إطار مسار العلاجات وتطوير مفهوم طبيب الأسرة أو الطبيب

المرجع واعتماد مقاربة لتطوير عرض العلاجات على الصعيد الجهوي، مرتكزة على خريطة صحية جهوية، تدمج القطاعين العام والخاص، وتحدد الحاجيات الصحية للسكان وإعطاء الأولوية للعلاجات المتنقلة وتعزيز الخدمات الطبية المقدمة خارج المؤسسات الاستشفائية و"المدن الاستشفائية"، مع القطع مع حالة الفوضى والابتزاز التي تمارسها كل المصحات الخاصة، كعرف يفرض تقديم شيكات ضمانة التي أصبحت تشوه عملية العلاجات وحماية حقوق المواطنين؛

- على مستوى الموارد البشرية، نؤكد على ضرورة تحفيز الموارد البشرية وخلق تعويضات خاصة بالعاملين في القطاعات الخطرة، وضمان جودة تكوين العاملين بالقطاع، بهدف تأهيلهم لضمان مواكبتهم للتطور العلمي والتكنولوجي في مجال العلاج والوقاية والتدبير والحكامة الصحية وفق المعايير الدولية، ومعالجة إشكالية الخصاص على مستوى الموارد البشرية بتوفير العدد الكافي من الأطر الطبية والتمريضية والتقنية؛
- تشجيع البحث والابتكار في مجال الطب والصيدلة والصناعة الوطنية للأدوية؛
- تشجيع الصناعة المحلية للأدوية ووضع نظام كفيل بشفافية ونزاهة تدبير الأدوية وتجاوز الضعف الكبير في تقدير دقيق للحاجيات المراد تلبيتها؛
- أنسنة واقع المستشفيات ومصالح الأمراض النفسية والعقلية التي لازالت تنتهك فيها حقوق المرضى؛
- وبالنسبة للصحة الرقمية، أبانت الجائحة بشكل كبير عن استعجالية وضع لبنات الصحة الرقمية، حيث سبق أن وضعت منظمة الصحة العالمية مسودة الإستراتيجية العالمية بشأن الصحة الرقمية 2020-2024، وتحدد هذه المسودة رؤية وأغراضا استراتيجية وإطار عمل للارتقاء بالصحة الرقمية في العالم وفي البلدان على المستويين الوطني والدولي، وتسعى إلى تحسين توفير خدمات الرعاية الصحية من خلال تنفيذ الاستراتيجيات الصحية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

السيد الرئيس،

إن إصلاح الحماية الاجتماعية وتعميمها يقتضي- فتح حوار اجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين لاستكمال بلورة منظور عملي شامل، في إطار استراتيجية وطنية تكون من أولى أولوياتها التغطية الصحية الشاملة لعموم المغاربة والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال:

- إرساء نظام للحكامة الجيدة مبني على مبادئ النزاهة والحق والإنصاف؛
- التفعيل الجيد لنظام التغطية الصحية الإجبارية لجميع المغاربة وتجاوز كل الاختلالات التي طبعت النظام السابق الراميد (RAMED)؛
- إيجاد حلول ناجعة للعجز المستدام بالنسبة للصناديق خصوصا (la CNOPS)؛
- اعتماد المجهود المعياري وفقا للاتفاقية 102 في تغطية كافة المخاطر وإصلاح منصف لمنح التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل الذي لا يغطي سوى 1% لكل المغاربة؛
- إرساء هيئة عليا مشرفة على تحقيق الالتقائية والتناسق وعقلنة البرامج؛
- توسيع الخريطة الصحية بما يضمن العدالة الصحية المجالية؛
- تطوير الأنظمة المعلوماتية والصحة الرقمية، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين وتحفيزهم للعمل بالقطاع العام... وغيرها لتحقيق الانتقال من منظومة علاجية" إلى "منظومة صحية."

ذ- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

أكدت جائحة كورونا بتداعياتها على صدقية تحاليل ومواقف الاتحاد المغربي للشغل فيما يتعلق بالأهمية الإستراتيجية للقطاعات الاجتماعية وأولويتها في الإنفاق العمومي.

فالإنفاق العمومي في هذه القطاعات هو استثمار في الحاضر والمستقبل، استثمار في الإنسان باعتباره القوة الفاعلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

رغم الارتفاع المهم في الميزانية المخصصة لقطاع التشغيل مقارنة مع ميزانية 2021، وخاصة على مستوى الاستثمار، ليس بمقدوره (الارتفاع) الإجابة على كل الإشكالات التي يعرفها قطاع التشغيل ببلادنا، في ظل غياب سياسة وطنية للتشغيل تنطلق من استراتيجية مندمجة وداعمة لخلق فرص العمل وبيئة عمل داعمة لاستقرار الاقتصاد وسهولة ممارسة الأعمال وسيادة القانون.

ويمكن عرض المعيقات كما يلي:

- التأخر غير المبرر في التصديق على الاتفاقيات المتبقية منضمة العمل الدولية الاتفاقية 87؛
- غياب الإرادة الحقيقية في مأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وإعطاءه مضمونه الحقيقي؛
- الهجوم على الحريات النقابية وعدم احترام القانون، حيث لازال الهجوم على الحريات النقابية وهضم حقوق العمال، وتأجيج الاحتقان الاجتماعي السمة الأساس في العديد من القطاعات وداخل العديد من مواقع العمل الذي يستمد جزء من مشروعيته غير القانونية في إقصاء الحكومة للحركة النقابية من المشاركة في وضع وتنفيذ

السياسات العمومية، وتهميش لدورها في الاستقرار الاجتماعي، حيث شكلت الجائحة فرصة أكثر بالنسبة لبعض أرباب العمل لشرعنة التسريحات العمالية وللتخلص من العمال خاصة النقابيين، بدعوى صعوبة المقاولة في إطار توقف كامل أو جزئي؛

- عدم التصريح بالأجراء لدى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث أبانت الجائحة عن حجم ظاهرة تهرب الكثير من أرباب العمل من مسؤوليتهم الاجتماعية بعدم التصريح الكامل بالأجراء وفي أحسن الأحوال التصريح الجزئي بهم في غياب آليات المراقبة والتفتيش أو بتواطؤها أحيانا مع الباطرونا، مما يحرم فئة عريضة من حقوقها الاجتماعية؛
- عدم تفعيل لجن الصحة والسلامة المهنية داخل العديد، بل الأغلبية الساحقة من المقاولات، مما يجعل العديد من العمال يتعرضون لمخاطر كبيرة في كثير من مواقع العمل، مما يؤثر سلبا على حالتهم والصحية والنفسية للعاملين؛
- عدم إبرام عقود العمل مع العاملات والعمال وربط علاقات شغلية خارج القانون؛
- إشكالية العمالة المهاجرة (وضعية العاملات بالأراضي الإسبانية)؛
- وضعية العاملات والعمال بالمزارع والضيعات الفلاحية التي تعرف استغلالا بشعا لليد العاملة وفي ظروف نقل مميتة؛
- إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المرتبطة بالشغل وعدم إنصاف العمال؛
- الوضع المقلق وغير المقبول الذي لازال يعيشه العاملين والعاملات في الإنعاش الوطني، دون محاولة إيجاد حل هذه الفئة التي تقدم خدمات أبانت الجائحة عن أهميتها والتي باتت تفرض ضرورة إعادة النظر في المرسوم المنظم.

ويمكن عرض مقترحات وتوصيات الفريق لتجاوز هذه المعيقات على الشكل التالي:

- الإسراع في وضع الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية والإدارية لإدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية لتعزيز وخلق الثروة وتحقيق النمو المنشود؛
- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تحفيزات مالية وجبائية ومواكبتها لتكون مجالا قادرا على استقطاب اليد العاملة؛
- دعم المقاولات الوطنية التي تحافظ على مناصب الشغل وتدعم الابتكار؛
- استرجاع مناصب الشغل للعاملات والعمال المتوقفين عن العمل والمتضررين من تداعيات الجائحة؛
- إصلاح التعويض عن فقدان الشغل بالرفع من قيمته وتبسيط شروط الاستفادة منه؛
- السهر على التطبيق الصارم للقانون فيما يتعلق بالتصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لضمان الوصول إلى ستة ملايين في أفق سنة 2025، والتعجيل بإدماج الممرضات والممرضين العاملين بمصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- حماية الحريات النقابية وحق التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية وتعزيزها للمساهمة الفعالة في تفعيل الإجراءات والتدابير الوقائية والصحة والسلامة المهنية وحماية حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة ضمانا للاستقرار الاجتماعي داخل المقاولة، والمصادقة على الاتفاقية 87؛
- تعزيز المنظومة القضائية بقضاء اجتماعي عادل يضع حدا للظلم الممارس على فئات عريضة من العمال للحسم قضائيا في ملفاتهم المطروحة لسنوات أمام المحاكم المغربية وخلق محاكم متخصصة في القضاء الاجتماعي؛
- ضرورة وضع مخطط محدد في الزمان لمضاعفة الموارد البشرية فيما يتعلق بمفتشي- وأطباء الشغل للوصول إلى حد أدنى من المعدلات المقبولة في التغطية مقارنة مع الدول الشبيهة بالمغرب؛
- الإسراع في وضع البنى القانونية لتوسيع منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل العمال والأجراء والمهنيين والحرفيين الذين يعملون في إطار القطاع غير المهيكل وكل فئات الشعب المغربي تنفيذا لالتزامات المغرب الدولية في إطار الاتفاقية 102 المصادق عليها مؤخرا وإن كان هذا المطلب موجه اليوم لوزي الصحة والحماية الاجتماعية؛
- دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والمقاولين الذاتيين، من خلال تحفيزات مالية وجبائية ومواكبتها لتكون فضاء قادرا على استقطاب اليد العاملة؛
- فرض احترام القانون في العلاقات الشغلية وحماية كافة العمال والعاملات من الخروقات التي تطالهم وضمان حقوقهم الاجتماعية المكفولة بالقانون؛
- الحفاظ على مناصب الشغل التي توقفت جراء التدابير الاحترازية لمواجهة الجائحة واحترام حقوق العمل وعدم شرعنة التسريحات العمالية والتغاضي أحيانا عن طرد العمال لأسباب نقابية؛
- التصدي لكل أرباب العمل الذين يستغلون ظروف الجائحة لتسريح العمال، والانتقام من الأطر النقابية؛
- العمل على تشجيع المفاوضات الجماعية داخل المقاولات للحفاظ على

مناصب الشغل.

هـ- قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

يمكن عرض الملاحظات التي أبداها الاتحاد المغربي للشغل بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة كما يلي:

- التأخر الكبير وغير المفهوم لإخراج هيئة المناصفة إلى الوجود، رغم الحاجة الملحة لهذه الهيأة، والتي تم إطارها القانوني دون أخذ الوقت الكافي للنقاش وفي غياب المقاربة التشاركية مع الحركة النقابية والحقوقية ودون أخذ بعين الاعتبار الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. فهل كان الرهان هو إخراج قانون من أجل وضعه في الرفوف والتباهي به أم الرأي العام الوطني والدول؟
- التأخر الكبير في إصدار المراسيم التنظيمية التي يتوقف عليها تفعيل القانون 103.13 الذي لايزال يراوح مكانه، إذ لم يشكل أية حماية قانونية للنساء ضحايا العنف -كما نبهنا إلى ذلك في حينه- بل على العكس من ذلك، تزايد عدد النساء المعنفات خاصة خلال فترة الجائحة (التقرير الأخير للمندوبية السامية)؛
- التقليص من الميزانية المخصصة للوزارة في مشروع قانون مالية، علما أن مخلفات الجائحة كانت أكثر كارثية على الفئات الهشة، وهي الفئات التي تشرف عليها وزارتكم نظريا - وأكيد أن التكلفة لمعالجة هذه الآثار على النساء والأطفال والمسنين ستكون أكثر هذه السنة الشيء الذي لم توليه الحكومة أي اعتبار في مشروع الميزانية- فرصة للانطلاقة الفعلية في هذا المسار التدريجي لتكريس المناصفة.

وبخصوص الاختلالات والنواقص التي يعيشها القطاع فهي كالتالي:

- أن برامج الوقاية من أجل مناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات تفتقر إلى سلسلة الخدمات، التي إن وجدت فهي تظل فارغة من محتواها، إذ لا توجد مراكز التكفل الخاصة بالنساء ضحايا العنف، فالمراكز الموجودة تهم التكفل بالأطفال فقط، فيما تظل النساء موزعات بين مختلف المصالح، علما أن المجتمع المدني هو الذي يضمن هذه الخدمات رغم الصعوبات المالية التي يواجهها؛
- أجهزة القضاء لم يتم تكوينها في مجال التصدي للعنف ولا التحسيس بالإمكانيات القانونية من أجل الحماية والانتصاف التي توفرها مقتضيات القانون 103.13 على علته، حيث عدم الرجوع إليه أحيانا أو عدم التقيد بمقتضياته أو تفسيره بناء على العقلية التي تحكم القاضي ووكيل الملك ورجل الأمن... هل قامت الوزارة بتقييم لمدى تنفيذ القانون 103.13 على مستوى المحاكم المغربية؟ وقبل ذلك، هل وضعتم بتنسيق مع وزارة العدل برنامجا تكوينيا لصالح هيئة القضاء والدفاع والنيابة العامة وكل المعنيين من أجل تمكينهم من مضامين القانون وتحسيسهم بأهميته؟ وهل قامت الوزارة بحملات تحسيسية وسط النساء، خاصة المنسيات والقابعات في الهشاشة من أجل معرفة حقوقهم والضمانات القانونية التي يوفرها على الأقل هذا القانون؟
- الارتفاع المتواصل في تزويج القاصرات والذي يؤثر كثيرا على حظوظ المرأة في استكمال التعليم والولوج إلى عالم الشغل، وإخراجها من الهشاشة والفقر والرقي بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية و تقوية مساهمتها في الحياة العامة.

وعلى مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة، يعتبر الفريق أن افتقار المرأة إلى الفرص الاقتصادية يرتبط بقوة باستمرار الفقر بين الأجيال، فإذا لم تتمكن النساء من استخدام ما يمتلكن من طاقات وقدرات اقتصادية كامنة، فسوف تستمر الأسر والمجتمع في دفع ثمن باهظ وفادح لهذا القصور، حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

حيث كان قد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016 أن المغرب يحتل مراتب متأخرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة في السنوات الأخيرة، هذا التراجع جعل المغرب يحتل المرتبة 137 من 144 بلدا في مؤشر التفاوت بين الجنسين.

وفي مؤشر الفجوة بين الجنسين، يحتل المغرب المرتبة 139، بينما احتل سنة 2014 المرتبة 135 فيما يتعلق بسياسات وآليات دعم ومواكبة المقاولات النسائية ذات الإمكانات القوية، وبخصوص وضعية النساء والمساواة بين الجنسين يوجد المغرب ضمن البلدان الأربعة الأخيرة من 36 بلد ذات الدخل المتوسط، وقد جاءت هذه الأرقام التي تصور واقعا ينم عن ضعف إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية.

إذ يفرض إنصاف المرأة اقتصاديا استخدام الأموال استخداما أمثل، من خلال عملية اتخاذ القرارات باستثمار هذه الأموال واستغلال الفرص المتاحة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن، فتعطيل المرأة في المجال الاقتصادي يعني تعطيل نصف المجتمع، مما ينتج عنه خلل اجتماعي وسياسي وأخلاقي وبالتالي إهدار الموارد البشرية.

إن عمل المرأة يؤدي حتما إلى زيادة دخل الأسرة وبالتالي دخل المجتمع، وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فان مكافحة أشكال التمييز داخل المؤسسات لا تشكل فقط حقا من حقوق النساء الأساسية، بل تشكل تحديا اقتصاديا.

ولا زالت المرأة المغربية تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي على جميع المستويات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر سلبا على دمقرطة المجتمع وتنميته، ويحرم المرأة من المساهمة في بناء مغرب الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويكرس القيم والسلوكيات المحافظة والنكوصية داخل المجتمع.

فعلى الرغم من النصوص القانونية وما تضمنته من آليات وإجراءات ذات العلاقة بموضوع المناصفة، وكذا الإرادة الواضحة المعرب عنها في هذا الاتجاه من لدن أعلى سلطة في البلد، فإن الأرقام تظل دون المستوى المطلوب، ولم تصل إلى معدل الثلث المحدد من قبل الأمم المتحدة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمناصب والمسؤوليات ذات العلاقة بمجال القرار السياسي والعمومي، حيث يحتل المغرب على مستوى المناصفة السياسية، بحسب معطيات اتحاد البرلمان الدولي، المرتبة 98 من أصل 193 دولة (فبراير 2019) لذلك، فإن تمثيلية المرأة تبقى جد ضعيفة في المؤسسات المنتخبة، وطنيا وجهويا وإقليميا، وهو ما يظهر جليا في مجال المسؤوليات العمومية، سواء من خلال التعيينات في المناصب العليا في الوظيفة العمومية أو في مواقع المسؤولية في المؤسسات العمومية سواء على مستوى إدارتها العامة أو مجالسها الإدارية، أمام كرس ضعف ومحدودية وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار السياسي والإداري، حيث تشغل النساء 1.19% من مناصب المسؤولية داخل الإدارة، وذلك على الرغم من أن معدل التأنيث الإداري يصل إلى 35%.

وعموما يحتل المغرب المرتبة 137 من بين 149 دولة خلال سنة 2018 بحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما يتعلق بمحاربة التفاوتات بين الجنسين في عالم الشغل والتعليم والصحة والسياسة.

لقد آن الأوان للانتقال إلى إقرار آليات أكثر نجاعة وفعالية تفرض استحضار وتطبيق المناصفة في كافة مناحي تأطير حضور المرأة، سواء على مستوى التشريعات أو المؤسسات أو السياسات العمومية، مع ضمان التزام جميع الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتبني المناصفة كقاعدة قانونية ملزمة وموجهة، تجاوز كل أشكال المقاومة السياسية منها أو الاجتماعية أو الثقافية نحو تحقيق المناصفة الحقة، وهو ما لم يتأتى إلا من خلال إقرار قانون إطار للمساواة والمناصفة، وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وإخراجهما إلى حيز الوجود، ومراجعة التشريعات الوطنية وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي تلزم المغرب، إعادة النظر في النماذج والخيارات التي تقوم عليها السياسات العمومية في شموليتها لأهميتها في فعلية حقوق المرأة.

وبخصوص أثار جائحة كرونا على الفئات الهشة، أكدت العديد من التقارير ما كان للحجر الصحي من انعكاساته على صحة الساكنة خاصة الأطفال والمسنين الذين فبالإضافة إلى تدهور أوضاع المصابين منهم بالأمراض المزمنة أمام نقص التكفل بالأمراض الأخرى غير فيروس "كوفيد-19" من قبيل أمراض القلب أو الأمراض العصبية والنفسية أو التليف الرئوي فقد تعرضوا لمخاطر على أخرى خاصة الصحة النفسية والعقلية نتيجة الاضطراب المفاجئ والدائم في إيقاع الحياة والعادات والعلاقات الاجتماعية، الناجمة عن الحجر الصحي، كما خلصت إلى ذلك العديد من الدراسات التي تم إنجازها حول الموضوع. حيث إن الحجر الصحي يمكن أن يكون مصدرا للقلق والاكتئاب وحتى اضطراب ما بعد الصدمة، وهو ما أكده التقرير الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، في الفترة الممتدة من 14 إلى 23 أبريل 2020، لدى الأسر من أجل تتبع تكيف نمط عيش الأسر تحت وطأة الحجر الصحي، يشكل القلق أهم أثر نفسي للحجر الصحي لدى الأسر.

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022، والتي تدخل في اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإمتناع على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة.

والسلام.

6) مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها لمناسبة مالية تاريخية في ظل حكومة جديدة تحمل في طيات برامجها شعارات اجتماعية بالمعنى الحقيقي الذي يتشوق لملامسته وتذوق طعمه على أرض الواقع جميع المواطنات والمواطنين، لا الاحتفاظ به ورقيا، والرمي به فيما بعد في دهاليز الغيب.

المواطنون الذين جعلوا مكونات هذه الحكومة تتصدر انتخابات 8 شتنبر 2021، رغم الظرفية الاستثنائية الوبائية التي تعيشها بلادنا، نناقش اليوم مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية وهي كالتالي:

- ✓ وزارة الصناعة والتجارة؛
- ✓ وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- ✓ وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- ✓ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس،

نعلم جميعا الدور الاستراتيجي الهام الذي يلعبه قطاعي الصناعة والتجارة في خلق فرص الشغل والثروة والنمو، ما جعل القطاعين في صلب النموذج التنموي الذي دعا له صاحب الجلالة نصره الله، وفق مقاربة هادفة إلى خلق اقتصاد قوي، صناعيا وتنافسيا، ومدى مساهمتها في الر فع من الاقتصاد الوطني.

لقد وقفنا على حقيقة أن ميزانية سنة 2022 المرصودة لهذا القطاع،

تأتي في سياق استثنائي تحكمه إجراءات وتدابير استثنائية تسعى إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد -19"، بهدف ضمان الانتعاش التدريجي للاقتصاد الوطني، وإن كانت هذه التدابير الاحترازية على أهميتها الصحية لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني، وبالدرجة الأولى على قطاعي الصناعة والتجارة، بالنظر للمكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع الصناعة والتجارة داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، يبقى من القطاعات الأكثر دينامية في جلب الاستثمارات وخلق الثروة وخلق فرص الشغل، بفضل الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدتها الوزارة الوصية، وخاصة مخطط التسريع الصناعي.

وفي هذا الإطار، ينوه الاتحاد المغربي للشغل بالمجهودات الكبيرة التي قدمت في هذين القطاعين الهامين، خصوصا على مستوى صناعة السيارات وقطاع الطيران، حيث أصبحت بلادنا في طليعة الدول الإفريقية من حيث جذب الاستثمارات وصناعة السيارات وأجزاء الطائرات، ونحيي بحرارة المقاولات المواطنة والكفاءات المغربية التي أبانت عن حس وطني رفيع في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا، وكذا علو كعبها في قدرتها على التأقلم وابتكار وإبداع الحلول في هذه الظرفية الحرجة، وهو ما ساهم إلى حد كبير في حسن تدبير الأزمة والحد من تداعياتها.

السيد الرئيس،

على الرغم من الإنجازات الكبرى التي حققتها بلادنا خلال العقدين الأخيرين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، لازال أمامنا طريق طويل لكي تلج بلادنا نادي الدول الصاعدة، وهذا أمل كل المغاربة بالنظر لتاريخ بلادنا الحضاري والثقافي وعراقته بين الأمم، ونرى أنه قابل للتحقيق بالنظر للمؤهلات المادية والبشرية والسياسية التي باتت تتمتع بها بلادنا.

فبالإضافة إلى البنيات التحتية الأساسية، والاستقرار السياسي، والموقع الاستراتيجي، هناك قوانين وتشريعات تكفل للمستثمرين عدة امتيازات ضريبية وجمركية، وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج، ويظل في اعتقاد الاتحاد المغربي للشغل أن العقبة الكبرى التي لا تزال تعيق الطفرة الاقتصادية والصناعية المنشودة في بلادنا، ونؤكد على ضرورة التعاطي الحازم معها، تتمثل في تفشي آفة الفساد وسطوة القطاع غير المهيكل الذي يشكل 40% من النسيج الاقتصادي الوطني.

هذا القطاع الذي يفرمل عجلة الإقلاع الاقتصادي والنهوض بالأوضاع الاجتماعية، بما يمثله من فوضى وهشاشة، تعكسها الأجور البئيسة وانعدام شروط الأمن والسلامة الصحية للعنصر البشري، وغياب أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

وأمام هذا الوضع غير القانوني والذي يعتبر مهربا من الواجبات الاجتماعية والضريبية، وما يمثله ذلك من ضرب للتنافسية، نجد في الاتحاد أن العديد من المقاولات تتحول طواعية أو مكرهة إلى القطاع غير المهيكل أو امتهان الازدواجية، والأمثلة: (قطاع النسيج/ مأساة طنجة/ الباعة المتجولون).

كما نؤكد بالمناسبة على ضرورة التوزيع المجالي العادل للاستثمارات باعتبار أن العدالة المجالية مدخل أساسي لإحقاق العدالة الاجتماعية، من خلال توفير فضاءات صناعية وبنيات تحتية لاستقبال الاستثمارات وأوعية عقارية مجهزة وحمايتها من المضاربات العقارية داخل المناطق المهمشة، ففي الوقت الذي استفادت فيه العديد من المناطق من المشاريع الصناعية المشغلة لليد العاملة والمولدة للثروة وخاصة بمحور مدينة طنجة والدار البيضاء، أما مناطق أخرى فلازالت تقبع تحت وطأة التهميش: (المناطق الصناعية: الفنيدق / سطات/ مكناس).

السيد الرئيس،

بخصوص اتفاقيات التبادل الحر، لابد من استخلاص الدروس والعبر من هذه الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع عدد من الدول (أكثر من 50 بلدا) وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على بلدنا، وفي هذا الإطار، يكفي أن نذكر، أن مثل هذه الاتفاقيات هي التي اتهمها المجلس الأعلى للحسابات صراحة وفي أكثر من مناسبة بالاستيلاء على الخدمات الحضرية من خلال التدبير المفوض، وهي نفسها التي تدفع إلى خصخصة قطاعات التعليم والصحة وكان لها النصيب الأوفر من المسؤولية عن اختلالات الحسابات الخارجية لبلدنا بشهادة بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اللذين أقرا بدورها الكبير في تفاقم عجز الميزان التجاري، إذ نتج عنها ارتفاع للواردات، وسجل المغرب إثرها عجزا تجاريا مع كل البلدان المعنية، علاوة على أثرها السلبي على الخزينة العمومية، حيث أثبتت الإحصائيات الواردة في قوانين المالية أن الرسوم والضرائب على الواردات في انخفاض مستمر.

وعلى المستوى الاجتماعي نسجل بكل استياء موجة التسريح الجماعي للعمال بمختلف القطاعات الإنتاجية وتراجع نسبة التشغيل، وارتفاع نسبة البطالة وإغلاق العديد من المقاولات الإنتاجية لأبوابها بفعل عدم قدرتها على التصدي لمنافسة المنتوجات القادمة من الدول التي تربطها معنا اتفاقيات للتبادل الحر، وهي حقائق أكدتها الدراسات التي أنجزتها منظمة العمل الدولية بخصوص الأبعاد الاجتماعية لاتفاقيات التبادل الحر.

السيد الرئيس،

إن هاجسنا كاتحاد مغربي للشغل وكمنظمة نقابية وطنية هو ألا تكون لهذه الاتفاقيات انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وفي مجالات الشغل والبيئة وحماية المنتوج الوطني بصفة خاصة.

لذلك، نطالب الحكومة بضرورة مواصلة الجهود الهادفة لتقييم الاتفاقيات الحالية وكذلك التقييم القبلي لكل اتفاقية جديدة لمعرفة الآثار الاجتماعية

والاقتصادية المحتملة، وإشراك الفاعلين الاجتماعيين أيضا، وعلى رأسهم النقابات وباقي مكونات المجتمع المدني وهو ما سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن دعا إليه في رأيه حول "انسجام الاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر"، مع تضمين هذه الاتفاقيات بنودا لحماية اليد العاملة المغربية والبيئة والاستثمارات والحرص على ألا تؤدي مثل هذه الاتفاقيات إلى تفكيك القوانين الشغلية ببلادنا.

أما بالنسبة للدراسات والبحوث، فقد أشار التقرير الخاص بحصيلة الوزارة لسنة 2021 وبرنامج العمل لسنة 2022، إلى إنجاز مجموعة من الدراسات والبحوث، أذكر منها على سبيل المثال الدراسة الخاصة بأثر مخطط التسريع الصناعي على بعض القطاعات والدراسة الخاصة باتفاقيات التبادل الحر، وهو شيء إيجابي يؤكد دون شك على مدى حرص الوزارة على حكمة وعقلنة العمل الحكومي، وخاصة حينما يتعلق الأمر باستثمارات من المال العام، وهنا نتمنى من الحكومة أن تعمم هذه الدراسات التقييمية لتشمل أيضا تقييم أثر الأنشطة الترويجية للمنتوج الوطني بالخارج على نمو الصادرات الوطنية والتي تخصص لها اعتمادات مالية ضخمة.

وبخصوص مراقبة جودة السلع المستوردة وحماية المستهلك، تشكل الكثير من السلع المستورة والمروجة ببلادنا خطرا محدقا يتهدد جيوب وحياة المغاربة وأسرهم، كما هو الشأن بالنسبة لشواحن البطاريات التي تتسبب في حرائق منازل بكاملها، ولعب الأطفال التي يمكن أن تحتوي على مواد سامة، والمواد الغذائية وقطع غيار السيارات والملابس المقلدة، والأدوية المزيفة... إلخ، بالإضافة إلى آثارها الصحية، فغزوها للسوق المغربية يشكل استنزافا خطيرا للاقتصاد الوطني ويساهم بشكل مباشر في ضياع الآلاف من مناصب الشغل، ورغم دخول القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، لازالت بعض الشركات وتجار الجملة والمساحات الكبرى مستمرة في أساليبها التحايلية وغير القانونية لاستغلال المستهلكين المغاربة، ومنهم الفئة العريضة من الأجراء، عبر الإشهارات الكاذبة والممارسات المجحفة.

السيد الرئيس،

حقيقة أن التوعية والتحسيس بمقتضيات القانون المتعلق بحماية المستهلك، وبمخاطر الأجهزة المنزلية والإلكترونية المقلدة على صحة المستهلكين هو ضروري ومهم، ولكن ليس كافيا، بل يجب أن تتحمل الحكومة كامل المسؤولية في التطبيق الصارم للقوانين، والضرب بيد من حديد على كل المتلاعبين بأرواح المواطنين سواء كانوا موردين مباشرين أو وسطاء.

أما على مستوى الموارد البشرية وظروف العمل، نسجل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل بكل أسف شديد، أنه على الرغم من الأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها هذا القطاع، لم يتم إنصافها من طرف الحكومة على مستوى الموارد البشرية، فللعام الثاني على التوالي لم يستفد القطاع من أي منصب مالي، مما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الوزارة الوصية على القطاع ستعاني من الخصاص على هذا المستوى، خاصة إذا ما استحضرنا عدد الموظفين المحالين على التقاعد والعدد الهام للمندوبيات المتواجدة بمختلف التراب الوطني، وكذلك المنظام الهيكلي للوزارة الوصية وانخراطها في تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي يقتضي توفير الموارد البشرية الكافية بالجهات.

وبالنسبة لملف الأعمال الاجتماعية، لقد سبق لنا في الاتحاد المغربي للشغل أن أكدنا في أكثر من مناسبة على ضرورة الارتقاء بمستوى تدبير ودمقرطة العمل الاجتماعي بالقطاع، وخاصة من خلال خلق مؤسسة للأعمال الاجتماعية، على غرار باقي القطاعات الوزارية الأخرى، وفي هذا الإطار نطالب بضرورة الإسراع بإخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود نظرا لأهميتها في تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين.

وبالنسبة للسياحة ببلادنا، والتي تعتبر من إحدى القوى المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة، وذلك من خلال مساهمتها في:

- خلق مناصب الشغل؛
- المحافظة وتثمين وإشعاع الموروث الطبيعية والثقافي للمملكة؛
- اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي وصلته بأوروبا.

لدينا مجموعة من النقاط التي نود إدراجها في هذه الجلسة العامة باسم الاتحاد المغربي للشغل والتي نرى أن لها أهمية قصوى في إنعاش القطاع السياحي ببلادنا.

فحسب الأرقام الرئيسية التي جاءت في تقديم السيدة الوزيرة، فإن حجم الوافدين على وجهة المغرب تراجعت بنسبة 11% بالنسبة لسنة 2019 مقابل ارتفاع النسبة بـ 16% إلى متم شهر غشت 2021، أرقام مخيفة رغم الانتعاش الطفيف والنمو المعتدل لموارد السفر، مع بقائها في مستويات أدنى بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة.

إن هذه الأزمة تشكل فرصة لإعادة التفكير بكيفية مبدعة في طريقة استقطاب السياح، حيث يتعين علينا استغلال السياحة الثقافية والهائلة التي يتمتع بها المغرب من أجل خلق عروض سياحية في جميع جهات المملكة، وهنا يجب الرجوع إلى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والعمل على تفعيل الميثاق المغربي للسياحة المستدامة، والمساهمة في النهوض بالاستثمارات المستدامة والمنتجة والمحدثة لفرص العمل والمحفزة لخلق القيمة المضافة في المجالات الترابية التي تحتضن هذه الاستثمارات.

فالنهوض بالسياحة الداخلية يستلزم تقديم عرض يتلاءم مع حاجيات السياحة الوطنية، والعمل على التركيز على التوطين الترابي (الدعوة إلى العدالة المجالية ودعم اللامركزية)، حيث تشكل الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمركز فرصا لتحقيق التوازن في تنمية السياحة بين المدن والوجهات السياحية، والعمل على الترويج والتسويق لهذه العروض، بإعداد حملات

استباقية وإعطاء الفرص للشباب الذي يعاني من البطالة لخلق التشغيل الذاتي وحث الأبناك على الانخراط في هذه العملية.

السيد الرئيس،

إن أهم رهانات الخروج من هذه الأزمة وتداعياتها تتمثل في تحسين الأمن الصحي وتعزيز ثقة المسافرين، دون أن ننسى المحرك الأساسي لهذا القطاع وهي اليد العاملة، هذا القطاع الذي يعرف متدخلين كثر مثل الفنادق، المطاعم، الطيران ووكالات الأسفار والمرشدين السياحيين.

إن هذه الأزمة سلطت الضوء على المشاكل التي تعاني منها السياحة، خاصة عدم الهيكلة، والتي تعد أحد الأعطاب البنيوية التي تفرمل قطاع التنمية.

وكذا استغلال مجموعة من الوحدات الفندقية هذه الأزمة لضرب المكتسبات المهنية والاجتماعية للأجراء، ليس فقط بتقليص ساعات العمل، وإنما بتسريح العمال وعدم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما حرمهم من الاستفادة من الدعم الذي خصص لهذا الظرف الطارئ.

وهنا أود التعريج وتسليط الضوء على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعويض عن فقدان الشغل والتعجيل بإعادة تنظيم آلية التعويض عن فقدان الشغل، وذلك كجزء من المحاور الأربعة التي يستهدفها الإصلاح المنصوص عليه في القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

السيد الرئيس،

في المجال الطاقي، تعتبر الطاقة من المداخل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفع بعجلة الإنتاج والنمو مما يساهم بشكل مباشر في خلق فرص الشغل وتحسين مستوى معيشة المواطنين والحد من آفة الفقر.

ولهذا الاعتبار وفي ظل تبعية بلادنا في تلبية حاجياتها الطاقية للخارج، والتزاماتها الدولية في حماية البيئة والمناخ وتحقيق التنمية المستدامة (خاصة في المنتدى العالمي الأخير للبيئة)، كما أطلقت مجموعة من المشاريع البديلة لزيادة نصيب الطاقات الخضراء في المزيج الطاقي الوطني بحلول عام 2030 إلى 52%، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وخفض التبعية الطاقية وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، ولا أحد يشك في قيمة الإنجازات الكبيرة على مستوى إنتاج الكهرباء من الطاقات الريحية والشمسية والمائية، حيث ساهمت الطاقات المتجددة في تقليص الفاتورة الطاقية وفي الرفع من الإنتاج الكهربائي إلى درجة تحقيق الفائض خلال بعض السنوات، لكن هذا الخيار، خيار الطاقات المتجددة تعتريه مجموعة من التحديات:

- ✓ التطور السريع للتكنولوجيا في مجال استعمال الطاقات المتجددة، إذ تظهر تقنيات جديدة في كل سنة أقل كلفة وأكثر كفاءة، ما يجعل بعض التقنيات تتقادم بشكل سريع. وهذا ما يحتم الاستثمار في البحث العلمي والابتكار وتوطين التكنولوجيا؛
- ✓ تذبذب إنتاج الطاقة المتجددة باعتبارها مرتبطة بالظروف المناخية، وهذا ما يحتم وضع خطط بديلة لمواجهة التحديات لضمان استقرار المنظومة الكهربائية، كاستعمال الغاز الطبيعي، والتخزين الذكي للكهرباء عبر تقنية استغلال فائض الطاقة لضخ المياه للسدود وإعادة استعمال هذه المياه لتوليد الطاقة، وهي تقنيات أصبحت ضرورية لمواكبة تطوير مشاريع الطاقات المتجددة المستقبلية بالمملكة التي تحتاج إلى إدخال مرونة عالية لضمان استقرار المنظومة الكهربائية.

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري أن تكون لبلادنا استراتيجية استباقية لمواجهة مختلف المشاكل الطارئة التي يمكن أن تؤثر سلبيا على استدامة الطاقات الحرارية ببلادنا، وهنا يجب أن نقر أن الحكومة السابقة قد فشلت فشلا ذريعا على هذا المستوى، ولأدل على ذلك أن محطتي (تاهدارت وعين بني مطهر) متوقفتين عن العمل بسبب عدم تجديد عقد استغلال خط أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي، وما كان لهما أن تتوقفا لو توفرت الحكومة السابقة على رؤية استباقية.

كما أن هذه الإنجازات على أهميتها تثير أسئلة جوهرية بخصوص آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المواطنين، فأسعار الكهرباء لازالت مرتفعة حيث تصنف بلادنا في المراتب الأولى عربيا من حيث غلاء الكهرباء الموجه إلى استهلاك الأسر.

كما أن آثارها المتوقعة في الحد من التلوث لازالت غير ملموسة بسبب اعتماد المغرب على الفحم الحجري لإنتاج أكثر من 50% من الكهرباء مع ما يعنيه ذلك من تداعيات صحية خطيرة على المواطنين بفعل انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت من المحطات الحرارية بكل من آسفي والمحمدية، والجرف الأصفر، مما جعل بلادنا تحتل المرتبة 24 عالميا من بين الدول الأكثر تلويثا للهواء.

وعلى المستوى المؤسساتي، تم خلق عدة هيآت ومؤسسات غير منسجمة ومتداخلة أحيانا في مهامها وأدوارها، وأدى هذا الوضع إلى تقزيم الدور الريادي والتاريخي والحيوي للمؤسسة العمومية الاستراتيجية، أي المكتب الوطني للكهرباء في مجال الطاقة الكهربائية، دون مراعاة لتوازنها المالي الذي لن يتحقق إلا بتدبير مندمج للطاقات الحرارية والبديلة، علما أنه في خضم التطورات الاقتصادية والجيوستراتيجية الدولية والإقليمية، المغرب مطالب بالحفاظ على وضع سيادي في هذا المجال الحيوي، من خلال المكتب الوطني للكهرباء، كمؤسسة عمومية عريقة ساهمت وتساهم في ضمان الأمن الطاقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن ما نعيشه في العشرية الأخيرة من حياة المكتب من تفتيت وتفكيك وتفويت لخدماته يسير عكس

اتجاه هذا المطلب الاستراتيجي.

ولكي نجعل من الطاقات المتجددة رافعة حقيقية لتنمية مستدامة ببلادنا تقوم على تثمين الموارد الطبيعية الذاتية وتقليص التبعية الطاقية للخارج، لابد من:

- مواكبة هذه المشاريع لكي تكون فرصة لانبثاق وتطوير صناعة مرتبطة بمجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وترشيد انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية؛
- تشجيع القطاعات الصناعية والفلاحية على استعمال الطاقات المتجددة لتقليص الارتهان إلى الطاقات الأحفورية وإزالة الكربون من النسيج الفلاحي والصناعي؛
- خلق مرصد وطني يعني بدراسة وتتبع واقع البيئة ببلادنا، ففاتورة التدهور البيئي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تكلف المغرب حوالي 33 مليار درهم أي ما يعادل 3.52% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014 بحسب الدراسة التي أجرتها الوزارة المكلفة بالبيئة عام 2016، بتعاون مع البنك الدولي.

كما أن ظاهرة الغبار الأسود وانبعاثات المداخن الصناعية على سبيل المثال لا الحصر، تؤثر وتتسبب في الإصابة بالأمراض التنفسية وأمراض القلب والشرايين بشكل لدى المواطنين الذين يضطرون في أكثر من مناسبة، للخروج للاحتجاج (المحمدية، القنيطرة، آسفي ... إلخ).

وعلى المستوى التشريعي، لا يسعنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن ننوه بالمبادرة المتمثلة في إعداد مدونة للبيئة التي ستسمح بتجميع مختلف النصوص التشريعية وبالتالي تقريب المعلومة البيئية أكثر من المواطنين، وفي هذا الإطار لابد من تفعيل شرطة البيئة وتمكينها من كل وسائل العمل الضرورية، ومراجعة المرسوم المحدد لمعايير جودة الهواء حتى يتلاءم مع معايير منظمة الصحة العالمية.

- معالجة إشكالية ارتفاع أسعار المحروقات وانعكاساتها المباشرة على أسعار المواد الاستهلاكية، من خلال مراجعة تخفيض نسبة الرسوم والضرائب المفروضة على المحروقات، وللتذكير، فقد سبق لوزير الطاقة والمعادن والبيئة سنة 2020 أن أكد أن حذف الضرائب التي تفرضها الدولة على شركات المحروقات سيجعل ثمنها في حدود 3 دراهم عوض 7.5 و7 دراهم للبنزين والكازوال في تلك السنة؛
- الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن المؤسسات الدستورية والتي كان آخرها توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير حول "من أجل قضايا تنموية ذات أولوية آنية واستشرافية".

وبالنظر لتعدد المتدخلين المؤسساتيين من وزارات ومؤسسات عمومية، لابد من العمل على ضمان الالتقائية بين مختلف البرامج والاستراتيجيات.

وبهذه المناسبة، نتساءل عن مصير ومستقبل شركة "سامير" وصناعة تكرير البترول بالمغرب؟ وما هي استراتيجية الحكومة لإيجاد مالك جديد للشركة؟ وما هو المانع في تأميمها؟ علما أن التوفر على مصفاة، هو عنوان للسيادة وسيضفي على قطاع المحروقات أخلاقيات جديدة ودينامية جديدة، وسيكون ذرعا واقيا للمواطنين من جشع شركات المحروقات.

كما لا يفوتنا أن نثير انتباه الحكومة لظروف العمل الصعبة التي يواجهها عمال وعاملات محطات الوقود (35.000) والتي يصل عددها 2600 محطة وقود من مخاطر صحية متعددة، ومن ضغوطات نفسية جراء العمل الشاق الذي يواجهونه يوميا، والذي لا يمكن للعاملات والعمال تحمله خاصة بعد تقدمهم في السن، ذلك أن هاته الفئة لها مطالب لا يسعنا الوقت لبسطها، لكن يظل طلبنا هو فتح حوار جدي ومسؤول مع المعنيين، مشغلين والجامعة الوطنية لعمال الغاز والبترول والمواد المشابهة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وذلك لمناقشة أوضاعهم المهنية والصحية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

نعلم جيدا أن قطاع الفلاحة يعتبر رافعة أساسية للإنعاش الاقتصادي الذي أبان على قدرته على الصمود خلال الأزمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا وقلة التساقطات، وتظل الفلاحة دائما على رأس الأولويات بالنسبة للمغرب نظرا لإسهامها الهام في الناتج المحلي الإجمالي، ولا أحد يجادل في الانجازات الكبرى التي حققها القطاع خلال العقد الأخير بفضل مخطط المغرب الأخضر، ولقد كشفت الأزمة الصحية رجاحة هذا الاختيار الحكيم للمملكة القائم على اعتبار الفلاحة قطاعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص الشغل، تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتحفيز الاستثمارات الصناعية.

وهذا ما يقتضي تعزيز المكتسبات المحققة ومواصلة دينامية التنمية الفلاحية من خلال مبادرات تستجيب للحاجيات الآنية والمستقبلية للقطاع، مع ضرورة الحرص على أن تعكس النتائج حجم الاستثمارات المستخلصة من أموال دافعي الضرائب، ومعالجة الاختلالات التي أكدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ورفع التحديات المطروحة التي يمكن أن تؤثر على وثيرة الإنجاز:

1- الاستجرار ومحاربة الفقر وضمان العيش الكريم لنصف ساكنة المغرب؛

2- التنمية المستدامة خصوصا ما هو مرتبط بالحفاظ على الموارد المائية؛

3- السيادة الغذائية.

كما يجب العمل على تهيئة الظروف المناسبة لضمان نجاح أي مخطط مستقبلي إن على المستوى المادي أو البشري، ولا يفوتنا هنا أن نعبر عن أملنا في مخطط "الجيل الأخضر 2020-2030" ومخطط "غابات المغرب" لكي يتم من خلالهما تدارك النواقص المسجلة وخاصة على المستوى الاجتماعي، وإحقاق العدالة المجالية ورفع التهميش عن العديد من المناطق وخاصة تلك النائية منها وبما يسمح بتحسين ظروف العيش للساكنة القروية والفلاحين الصغار وضمان الاستقرار في العالم القروي عوض ركوب أمواج الهجرة.

السيد الرئيس،

إن هذا القطاع الاستراتيجي يشتكي من معيقات بنيوية جمة مرتبطة بالأرض وبالماء وبالاختيارات الفلاحية وبالاستثمار واستعمال وسائل الإنتاج والتنظيم، والتأطير وبالتثمين والتسويق وبالإنسان العامل في القطاع، ويبقى من أهم هذه المعيقات هو تراجع الثروة المائية بفعل التغيرات المناخية التي يرتقب أن تتفاقم مع مرور الوقت، ما قد ينتج عنه ارتفاع في أثمنة المواد الغذائية مع ما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا ما يقتضي اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية:

1- فرض إجبارية السقي الموضعي أو بالتنقيط؛
2- اعادة النظر في سياسة نموذج الإنتاج من أجل التصدير؛
3- بناء محطات لمعالجة المياه المستعملة لسقي الحدائق العمومية بالمدن، عوض سقيها بالماء الصالح للشرب.
4- الرفع من وثيرة تحلية مياه البحر التي تبقى الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي للبلاد؛
5- هذا، علاوة على مواصلة سياسة بناء السدود وخاصة الصغرى منها وتعميمها على مختلف مناطق المغرب للمساهمة في إحقاق العدالة المجالية كمدخل لا محيد عنه للعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أنه قد أصبح استخدام المبيدات في زراعة أغلب أنواع المحاصيل من الخضروات والفواكه والنباتات أمرا شائعا داخل أغلب الضيعات الفلاحية، لكن تناول هذه المنتوجات مع بقايا المبيدات العالقة بها، يشكل تهديدا حقيقيا لصحة وسلامة المستهلكين، وهذا ما يقتضي من الجهات العمومية الوصية على القطاع الإطلاع بمسؤوليتها لضمان خلو المنتوجات الزراعية من هذه السموم قبل وصولها للمستهلك، وهذا ما لم يحصل ببلادنا حيث أشار المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير إلى غياب مراقبة بقايا المبيدات على المنتوجات الزراعية الموجهة للسوق الداخلية على عكس تلك الموجهة للتصدير.

لذلك، يجب العمل على إصلاح النواقص التي جاءت في المخطط، نذكر منها:

- ✓ المردودية والانتاجية، التي لا تزال ضعيفة إلا بالنسبة للفلاحة التصديرية عكس الفلاحة التي ترتبط بالتساقطات المطرية وفشل عملية الزراعات التحويلة؛
- ✓ المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي مازالت تراوح مكانها وخاصة بالنسبة للمنتوجات الأساسية، الحبوب والسكر والزيت إلا بالنسبة لمجال إنتاج الحليب واللحوم الحمراء الذي شهد تحسنا ملحوظا، على الرغم من استفادة هذا القطاع من التحفيزات من الإعفاءات الضريبية؛
- ✓ غياب ترشيد سلسلة الوساطة بين المنتج والمستهلك، فصعوبة الولوج للأسواق الداخلية تساهم في استفادة الوسطاء وذوي النفوذ من عرق الفلاحين الصغار.

على مستوى التثمين والتسويق، فرغم بناء عدة وحدات للتثمين لازال منتوج الفلاحين الصغار يعاني في الجانب المتعلق بالحفاظ والجودة مما يمكن الوسطاء من الاستفادة المالية بشكل ملتو وغير مشروع.

على مستوى إلتقائية السياسات العمومية، نلاحظ ضعف التنسيق بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية في دعم وتتبع الاستثمارات الفلاحية بأراضي الجموع.

على مستوى هشاشة العمل، فرغم أن ميزانية وزارة الفلاحة ارتفعت بشكل كبير منذ انطلاق المخطط، فهذا لم ينعكس بتاتا على العمال الزراعيين الذين لازالوا محرومين من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ويعيشون أوضاعا مزرية، ظروف شغل غير إنسانية غير خاضعة لمعايير الصحة والسلامة ودون تمكينهم من الحماية الاجتماعية، هشاشة وعدم الاستقرار في العمل نتيجة انتشار الوسطاء وظاهرة السمسرة في اليد العاملة وطوابير العار من النساء ومعايير انتقائهم للعمل في الضيعات، معايير تذكرنا بعهد العبودية في أعمق معانيها في ظروف تصبح فيها العاملات الزراعية عرضة للابتزاز وللتحرش الجنسي وهنا اغتنم الفرصة لأسائلكم عن وعد الحكومة في التسريع على المصادقة على الاتفاقية 190 ضد العنف والتحرش في أماكن العمل.

بالإضافة إلى عدم احترام الحد الأدنى للأجر والتفاوتات الأجرية بين قطاعي الصناعة والفلاحة، حيث لم تفي الحكومة السابقة بوعدها بتسوية ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011: من توحيد الحد الأدنى للأجور بين القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات، والمساواة في ساعات العمل، وبتحمل المسؤولية في تطبيق القانون، بمنع نقل العاملات والعمال الزراعيين عبر وسائل نقل لا تتوفر فيها شروط السلامة، حفاظا على حياتهم وتجنبا لمزيد من المآسي، وبتكثيف المراقبة من أجل استفادة جميع العاملات والعمال من الحماية الاجتماعية، إذ لازالت بلادنا تشهد حوادث سير مميتة في المناطق

الفلاحية يذهب ضحيتها العمال والعاملات الزراعيون خلال تنقيلهم من وإلى أماكن اشتغالهم بالضيعات والحقول الفلاحية.

على مستوى الموارد البشرية، لم يكن لهذا المخطط أي أثر إيجابي على الوضعية المادية والمهنية لأطر وموظفي وزارة الفلاحة، كما أن البرامج التكوينية من أجل تقوية الكفاءات لازالت ضعيفة.

أما بالنسبة لقطاع المياه والغابات، نود كاتحاد مغربي للشغل أن ننوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيظ الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة، لكن على مستوى تخليف وتعويض الغطاء الغابوي نسجل أن العديد من المساحات لم يتم تعويضها بعد تعويضها تماما كما هو الشأن بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط التي تقلصت مساحتها بفعل الرعي الجائر وقطع الأخشاب وإنجاز الطرق، كما لا ننسى نسبة نجاح عملية التشجير لا تتجاوز 60% وهي نسبة تبقى دون مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الإطار، نأمل أن تأخذ الوزارة في الحسبان هذا المعطى لضمان إنجاح إعادة تغطية من 133 ألف هكتار في حدود سنة 2030 التي يستهدفها مخطط "غابات المغرب"، وعلى مستوى التشريع، تبدو الضرورة ملحة لمراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالمياه والغابات بهدف ملاءمتها مع العصر إذ يرجع عدد هام منها إلى عهد الاستعمار.

ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى أن المخالفات الغابوية وخاصة قطع الأشجار والصيد الجائر تدخل في خانة المخالفات الجنحية، بينما المفروض أن يتم تعديل النص القانوني لتجريم مثل هذه المخالفات بالنظر لخطورتها على ثروتنا الغابوية، وبالنظر لالتزامات بلادنا فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، خاصة في ظل هذه التغيرات المناخية التي باتت تهدد الأمن البيئي العالمي.

أما بالنسبة للصيد البحري، فحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "الفاو" (2018) يحتل المغرب المرتبة 13 عالميا من بين الدول المنتجة لأسماك وثمار البحر، كما يمتاز بتنوع موارده البحرية الحية وامتداد شواطئه على طول 3500 كلم، ورغم ذلك لازال استهلاك المواطن المغربي من السمك ضعيفا إذ لا يتجاوز 12 كلغ للفرد مقارنة مع المعدل العالمي المحدد في 20 كلغ للفرد (خاصة بالمقارنة بالجارة الاسبانية التي تعتمد سياسة استهلاكية لتشجيع مواطنيها على استهلاك السمك، حفاظا على صحة وسلامة مواطنيها)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسماك، بل إن أغلب الأنواع ليست في متناول الأغلبية الساحقة من المواطنين، وكل ذلك رغم اعتماد الوزارة لمخطط "أليوتيس" الذي علقت عليه آمالا واسعة من طرف المواطنين وصغار البحارة للاستفادة من الثروة السمكية لبلادنا، ولا تفوتنا الفرصة بهذا المناسبة أن نذكر أن فريق الاتحاد المغربي للشغل سبق أن أكد بمناسبة مناقشة ميزانية القطاع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017 على ضرورة القيام بتقييم موضوعي لمخطط "أليوتيس" قصد الوقوف على نقاط الضعف والقوة وتقويم الاختلالات التي تحول دون بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

والملاحظ بهذا الخصوص أن هذا المخطط لم يعط النتائج المرجوة منه بشهادة المجلس الأعلى للحسابات نفسه الذي سجل تراجع حصة المغرب من الإنتاج على المستوى الدولي كما أن إنتاج تربية الأحياء البحرية الذي لم يتجاوز معدله السنوي مجموعه 400 طن سنويا، بينما يسعى مخطط "أليوتيس" إلى رفع هذا الإنتاج إلى 200.000 طن.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية بقطاع الصيد البحري، نسجل كاتحاد مغربي للشغل النقص الحاد على مستوى الموارد البشرية، حيث لا يتجاوز عدد الموظفين العاملين بالقطاع 1200 نصفهم يعمل كمكونين بالمؤسسات التكوينية التابعة للقطاع، وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الموظفين المكلفين بالجانب التدبيري للقطاع، لن يبقى إلا عدد محدود جدا هو الذي يعمل ميدانيا لمراقبة الصيد على امتداد 3500 كلم من الشواطئ.

ونحن نتحدث عن قطاع الصيد البحري، لا يجب أن نغفل وضعية غرف الصيد البحري وجامعتها التي لم يشرع بعد في إعادة هيكلتها الإدارية، علما أن باقي الغرف المهنية قد تمت إعادة هيكلتها كما لم يتم إصلاح النظام الأساسي الخاص بموظفي غرف الصيد البحري حتى يكون نظاما عادلا ومنصفا، فلا يعقل أن موظفين بهذه المؤسسات يطبق عليهم النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ولا يحق لهم الانتقال أو الإلحاق بحجة أنهم لا يتوفرون على رقم تأجير علما أن الإجراء المالي يبقى إجراء تقنيا بسيطا.

وهنا نسائل الحكومة عن الحلقة الأضعف في هذا القطاع "البحارة"، ففي غياب آلية تعويض البحارة عن أيام الراحة البيولوجية، وإشكالية ضعف الحماية الاجتماعية، ما هي استراتيجية الحكومة لحماية هذه الطبقة من اليد العاملة؟

وانطلاقا من الأرقام التي عرضت علينا أثناء مناقشتنا للميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022، والتي تدخل في اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية، واستنتاجاتنا الموضوعية التي سبق الإشارة إليها، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بـ الامتناع على الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات هذه اللجنة.

والسلام.

VIII- مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار قانون المالية رقم

76.21 لسنة 2022، وقد ارتأينا أن نبدي ملاحظاتنا على ست قطاعات وزارية محكومين في ذلك بمحدودية الحيز الزمني المخصص للمناقشة، وكان بودنا أن نناقش جميع الميزانيات الفرعية للقطاعات الأخرى.

1) قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

فيما يخص الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، فننوه بداية، بالنجاح الذي حققته بلادنا في تدبير جائحة كورونا ومواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية وكل ذلك تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك، مما جعل المغرب يحوز تقديرا خاصا في المجتمع الدولي ومثالا يحتذى به في تدبير الأزمة.

كما ننوه بالمجهودات التي بذلها العاملون في هذا القطاع والتضحيات التي قدموها وهم في الصفوف الأمامية في مواجهة جائحة كورونا، ونترحم على من استشهد منهم وهو يؤدي واجبه الوطني.

ويستوجب العرفان بهذا المجهود العناية بهذه الأطر من خلال:

- إقرار تحفيزات مادية ومعنوية تتناسب مع قيمة المجهودات المبذولة؛
- الإسراع بإخراج النظام الأساس الخاص بمهنيي الصحة وفق مع الحرص على أن يعيد الاعتبار لهذه الفئة بالنظر إلى المهام الحساسة التي تتولاها.

كما نثمن فيما يخص الحماية الاجتماعية، الورش المجتمعي الكبير الذي أطلقه جلالته والذي يروم:

- أولا: تعميم التغطية الصحية الإجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي، من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج؛
- ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة؛
- ثالثا: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش؛
- رابعا: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار...".

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبانت الجائحة عن ضعف بين في المنظومة الصحية ببلادنا وأبرزت عدم جاهزيتها لمواجهة الأزمات، مما يؤكد على أن قطاع الصحة قطاع حيوي في الاستقرار الأمني والمجتمعي، مما يقتضي إيلاءه الأهمية المطلوبة.

ومن تجليات الضعف الحاصل:

- ✓ خصاص مهول على مستوى الموارد البشرية المؤهلة يبلغ حوالي 90 ألف طبيب وممرض، ونعتقد أن الرفع من عدد المناصب المخصصة للقطاع على مستوى قانون المالية لتبلغ 5500 منصب شيء إيجابي، لكن وجب أن يواكبه مجهود على مستوى إصلاح منظومة التكوين للرفع من عدد المكونين وعلى مستوى تحسين جاذبية الوظيفة العمومية الصحية ولمواجهة هجرة هذه الأطر إلى الخارج؛
- ✓ نقص كبير على مستوى عدد من التخصصات من قبيل الطب الشرعي وطب الشيخوخة والطب النفسي وغيرها من التخصصات الهامة؛
- ✓ النقص الحاصل على مستوى الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاستشفائية، خاصة أسرة الإنعاش مع وجود اختلال على مستوى توزيعها المجالي وغياب شبه تام للقطاع الخاص في العديد من المناطق شبه الحضرية؛
- ✓ بروز عدد من الممارسات غير المنضبة من القطاع الخاص دون أن نعمم هذا الحكم، حيث استغلت بعض المصحات والمختبرات الجائحة من أجل الاغتناء، ونثمن في هذا الصدد الإجراء المتعلق بتحديد أثمنة بعض الخدمات من قبل اختبار الكشف عن فيروس كورونا، وندعو إلى إعمال رقابة صارمة على عمل القطاع الخاص لمنع الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية.

وفيما يخص القرار المتعلق بإجبارية الإدلاء بجواز التلقيح لولوج الفضاءات العمومية، فنعتقد في فريق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة أن هذا القرار شوش على النجاح الذي حققته حملة التلقيح وخلق احتقانا كان من الممكن تفاديه، وندعوكم السيد الوزير إلى إعادة النظر في هذا القرار وإعمال مقاربة تواصلية إقناعية بدل الفرض والإجبار.

2) قطاع العدل:

السيد الرئيس المحترم،

إن بلوغ هدف الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة بتوفير عدالة قريبة وفعالة في خدمة المتقاضين من خلال تطوير التنظيم القضائي وعقلنة الخريطة القضائية والرفع من نجاعة الأداء القضائي وجودة الأحكام والخدمات القضائية - وهو ما خلص إليه ميثاق إصلاح منظومة العدالة - لن يكتب له النجاح دونما تأهيل وتعزيز وتثمين للرصيد البشري العامل في منظومة العدالة، وتطوير لقوانين كافة المهن القضائية وفي طليعتها مهنة المحاماة بشكل يكرس أصالتها واستقلالها ويمكنها من مقومات تطوير أدائها والاضطلاع برسالتها في إطار من التلازم بين الحقوق والواجبات، تعزيزا وضمانا للحق في الولوج المستنير إلى العدالة على كافة المستويات والأصعدة، إضافة إلى استكمال ورش التحول الرقمي بالمحاكم وبلوغ هدف المحكمة الرقمية المنشود، كما ندعو إلى:

- إحداث أقسام إدارية متخصصة بالمحاكم الابتدائية وغرف إدارية

متخصصة بمحاكم الاستئناف مع تحديد اختصاصاتها قانونا؛
- إحداث أقسام تجارية متخصصة بالمحاكم الابتدائية في القضايا التجارية إلى جانب اختصاصها بالقضايا التجارية التي لم تسند حصريا للمحاكم والأقسام التجارية الأخرى؛
- إحداث غرف استئناف تجارية متخصصه بمحاكم الاستئناف للنظر في استئناف الأحكام الصادرة عن الأقسام التجارية المتخصصة بالمحاكم الابتدائية...

وفيما يخص السياسة الجنائية، فقد شكلت مراجعتها الهدف الرئيسي الثالث الميثاق إصلاح منظومة العدالة بغية تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات التي ترتبط بإصلاح سياسة التجريم والعقاب، بدءا من ملاءمة القانون الوطني ممثلا في القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية تحديدا مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وبحقوق الإنسان، وانتهاء باتخاذ تدابير تشريعية لضمان المحاكمة العادلة والارتقاء بأداء العدالة الجنائية وذلك من خلال:

- التنسيق بين السياسة الجنائية ومختلف السياسات العمومية للدولة لمكافحة الجريمة والوقاية منها، ومواجهة الظواهر الإجرامية المستحدثة؛
- نهج سياسة جنائية حمائية تستحضر مقاربة النوع الاجتماعي وتعزيز الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف؛
-تعزيز الحماية القانونية لضحايا الجريمة؛
-تعزيز حماية الأحداث الموجودين في نزاع مع القانون أو ضحية جريمة؛
- إقرار نظام للعدالة التصالحية؛
- إقرار بدائل للعقوبات السالبة للحرية؛
- وضع آليات قانونية لتجنيح الجنايات ذات التأثير البسيط؛
- ضبط للسلطة التقديرية للقضاة عند تقدير العقوبات؛
- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة؛
- ترشيد الاعتقال الاحتياطي من خلال إخضاعه لضوابط واضحة ومحددة وعدم اللجوء إليه إلا في حالة الضرورة وتقليص مدده وتعليل القرارات المتعلقة به وجعلها قابلة للطعن أمام الجهة القضائية المختصة؛
- إصلاح مؤسسة التحقيق؛
- تطوير تقنيات ووسائل البحث والتحري؛
- إلى آخره...

ولن يكتمل صرح منظومة العدالة الذي ما فتئ صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده يضع إصلاحه وتخليقة وعصرنته وترسيخ استقلاله في صلب اهتماماته باعتباره أساسا لإحقاق الحقوق ورفع المظالم وتوفير مناخ الثقة وكمحفز على التنمية والاستثمار، دون التسريع بذلك كنتيجة طبيعية لما خلص إليه ميثاق إصلاح منظومة العدالة بعد حوار وطني حول الإصلاح العميق والشامل لها الذي تم التوصل إليه حيث توافرت له كل الظروف الملائمة، ومن تم فإنه يجب أن نتجند جميعا من أجل إيصال هذا الإصلاح الهام إلى محطته النهائية كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2013، مع استحضار أن الضمير المسؤول يبقى -كما صرح بذلك صاحب الجلالة - للفاعلين في هذا القطاع هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته.

وفيما يتعلق بالأمن الرقمي، فقد انخرط المغرب في الدينامية العالمية الرامية إلى توفير وحماية نظم المعالجة الآلية للمعطيات مسترشدا في ذلك بالتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله حيث وضع إستراتيجية المغرب الرقمي التي ساهمت في توفير سبل تنمية الاقتصاد الرقمي ببلادنا وتسهيل ولوج الأفراد لتكنولوجيا المعلومات فضلا عن إطار مؤسساتي وقانوني حديث وفعال لمواجهة مخاطر الجريمة المعلوماتية كان من تجلياته بناء منظومة قانونية متكاملة توازن بين تحقيق هدف المغرب الرقمي وتوسيع نطاق المعاملات الإلكترونية، وبين تحقيق الأمن المعلوماتي وزجر كل الممارسات التي تهدد سلامة الأنظمة المعلوماتية، حيث تم سن قوانين حول التبادل الإلكتروني للمعطيات من اجل تنظيم آليات التشفير والتوقيع الإلكتروني وتحديد القيمة القانونية للوثائق والالتزامات الالكترونية ومن أجل توفير الحماية للمعطيات ذات الطابع الشخصي وفي هذا الإطار حدد القانون مفهوم المعطيات ذات الطابع الشخصي ودعم الأحكام الخاصة بحمايتها بجزاءات مناسبة.

هذا، فضلا عن الأحكام القانونية ذات الصلة بالبريد والمواصلات وتحديد التزامات متعهدي الشبكة العامة للمواصلات وكذا إدراج حماية المستهلك السيبراني ضمن أحكام قانون حماية المستهلك وتأييد هذه الأحكام بقواعد إجرائية وبنصوص للتجريم والعقاب تشمل مختلف صور الجريمة المعلوماتية، سواء التي يمكن أن ترتكب بواسطة نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو تلك التي يكون النظام السالف الذكر موضوعا لها.

وتتويجا لهذا المسار التشريعي يأتي انضمام المغرب إلى اتفاقية الإجرام السيبراني ليضع بلادنا في مصاف البلدان الرائدة في مجال التشريعات المتقدمة ويمنحها إليه متطورة لمكافحة الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة المعلومات والاستفادة من الوسائل القانونية التي ترمي هذه الاتفاقية إلى تحقيقها والمتمثلة في ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- أولا: ملاءمة القانون الجنائي الداخلي مع أحكامها الموضوعية؛
-ملاءمة قانون المسطرة الجنائية مع أحكام الاتفاقية الإجرائية؛
- وضع نظام سريع وفعال للتعاون الدولي.

وهي المقتضيات التي يتعين على المشرع الانكباب عليها من أجل ملاءمة القانون الداخلي مع أحكام الاتفاقية في الجوانب التي تحتاج إلى الملاءمة بهدف كسب تحدي تعديل السياسة الجنائية بصفة عامة، بهدف تحقيق الرد العام والخاص، وتحقيق الأمن المعلوماتي وحماية أمان المعاملات الإلكترونية والحياة الخاصة للأفراد، وكل ذلك في حرص تام على تحقيق

التوازن بين ردع الجريمة المعلوماتية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد وعلى رأسها الحق في المعلومة وحرية التعبير والرأي، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يطرحه الإجرام المعلوماتي والدليل الرقمي من إشكالات وصعوبات تقنية وقانونية.

3) قطاع الداخلية:

يعتبر ورش الجهوية المتقدمة من الأوراش الهيكلية الكبرى التي تروم بلادنا من خلالها تعزيز الديمقراطية المحلية وجعل المجال الترابي المجال الأنسب لتحقيق التنمية بالنظر إلى عامل القرب من المواطنين ومعايشة الإشكالات التي يعانون منها، وبعد هذه المدة من التنزيل، تبلت بالملموس، صوابية هذا الاختيار بالنظر إلى حجم المشاريع التي تم إنجازها سواء بشكل منفرد من طرف مختلف الجماعات الترابية أو بشراكة مع متدخلين آخرين على الرغم من وجود بعض الإكراهات، خاصة الأفقية منها، والتي نعتقد أننا قادرون على تجاوزها في المستقبل القريب والمتوسط وحتى البعيد.

من بين النقط التي نسجلها في تنزيل هذا الورش:

فيما يتعلق بالجانب المالي نسجل:

- تقليص مجالات تدخل الجماعات الترابية، خلال فترة الجائحة، خاصة في ممارسة الاختصاصات الذاتية، ومن أبرز تجليات ذلك الدورية التقشفية الصادرة في 27 يوليوز 2020 المتعلقة بعقلنة وترشيد نفقات الجماعات الترابية؛
- ضعف الموارد المالية الذاتية للجماعات الترابية، حتى أن أغلبها يعيش مما هو مخصص لها من الميزانية العامة بالنسبة للجهات (وقد أصبح اليوم تفعيل صندوق التضامن بين الجهات أمرا ملحا لتجاوز التفاوتات والاختلالات التنموية بين الجهات) كما أن عددا كبيرا من الجماعات تعتمد بشكل أساسي على الحصة المخصصة لها من الضريبة على القيمة المضافة وندعو إلى التسريع بصرفها.

من بين الإشكالات التي تعيشها الجماعات على هذا المستوى، معضلة الباقي استخلاصه، ونأمل من وزارتكم مواكبة ومساعدة الجماعات لتجاوزها وفق مقاربة جديدة ونقترح تحويل استخلاص ديون الجماعات المترتبة عن ذمة الغير من طرف مصالح الإدارة الضريبية أمام ضعف الموارد يزداد إثقال كاهل الجماعات بالديون الناشئة بمقتضى الأحكام القضائية، مما يقتضي تخصيص دعم يخصص لهذا الغرض مع اعتماد مقاربة شمولية لحل جدري للإشكالات والاختلالات التي تتولد عنها النزاعات القضائية.

من النقط التي نثيرها كذلك:

- بطء في تنزيل اللاتمركز الإداري، خاصة وأن الميثاق المعتمد جاء حقيقة بمقاربة جديدة ستمكن من تجاوز إشكال تعدد المخاطبين من طرف الجماعات وعدم التوفر على صلاحية اتخاذ القرار من طرف المصالح اللامركزة؛
- بطء في المصادقة على التصاميم الجهوية لإعداد التراب (6 فقط من أصل 12)، رغم أهمية هذه التصاميم في تنزيل والمصادقة على المشاريع العمرانية.

فيما يخص ملف أراضي الجماعات السلالية، فنثمن الإصلاح الذي تم اعتماده بإخراج القانونين المتعلقين بها: القانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، والقانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، بهدف تعبئة هذه الأراضي لإنجاز مشاريع استثمارية تنموية، فندعو إلى إعطاء الأولية للسلاليين أصحاب هذه الأراضي في إطار تعاونيات ومواكبتهم لإنجاح هذه المشاريع، وعدم اعتماد معيار الإقامة في الاستفادة، أما فيما يخص ما يتم منحه للقطاع الخاص، فلابد من عدم التساهل مع من يتقاعس منها عن تنفيذ التزاماته المقررة في دفتر التحملات مع الحرص على أن تنعكس المشاريع المقامة على أوضاع الساكنة، فيما يخص الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية فنثير الملاحظات التالية:

- نثمن إخراج النص القانوني المحدد لتعويضات مناصب المسؤولية بالجماعات الترابية، وهو ما سيزيد من جاذبية هذه المناصب ويحفز من تقلدها على مزيد من العطاء؛
- كما نثير وضعية عمال الإنعاش والعمال الموسميين، الذي يعيشون حقيقة الفقر والهشاشة، هذه الفئة تستحق إيلاءها الاهتمام اللازم من خلال إعادة النظر في الإطار القانون الذي ينظم عملها ومن خلال إيجاد صيغة لتخصيص دعم مالي لها في إطار المساعدة الاجتماعية؛
- التحولات الهيكلية والإصلاحات العميقة التي عرفتها الجماعات الترابية سواء من حيث الاختصاصات أو من حيث التدبير، يقتضي مواكبتها بتأهيل وتكوين الموارد البشرية، على أن يشمل ذلك كلا من المنتخبين والعاملين بهذه الجماعات، وندعوكم السيد الوزير إلى المواكبة في إعداد وتنزيل التصاميم المديرية للتكوين المستمر بالنسبة للجماعات التي تجد صعوبة في ذلك مع احترام خصوصيات كل جماعة ترابية، كما نؤكد السيد الوزير إلى تحسين جاذبية الوظيفة الترابية، لجلب الأطر المؤهلة والكفأة من خلال مباريات للتوظيف قائمة على تحديد الحاجيات الحقيقية وعلى مبدأ الاستحقاق.

كما ندعو إلى إعادة النظر فيما يتعلق بالقوانين التنظيمية والانتخابية المتعلقة بالجماعات الترابية، بما يمكن من الرفع من قيمة وظيفة الانتداب داخل المجالس المنتخبة والاضطلاع بالأدوار المتوخاة منها.

وفيما يخص التنزيل الجيد لمقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية من طرف الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها يقتضي تحقيق الالتقائية بين مختلف المؤسسات والإدارات العمومية، ونؤكد على ضرورة بدل مزيد من الجهود من طرف مختلف القطاعات الحكومي

للرفع من وثيرة الإنجاز فيما يخص فك العزلة عن العالم القروي (المسالك والطرق والبنيات الأساسية من مراكز صحية ومدارس وغيرها...).

4) قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي فنثير الملاحظات التالية:

- بطء في تنزيل نظام البكالوريوس الذي يهدف إلى ملاءمة النظام التعليمي الجامعي ببلادنا مع أنظمة عدد من الدول المتقدمة في هذا المجال، مما سيمكن من حل إشكالية المعادلات بين الشهادات الجامعية، كما لوحظ ضعف في انخراط مختلف الأطر التابعة للجامعات في تنزيل هذا المشروع الطموح بالإضافة إلى عدم تعبئة الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الكافية؛
- عدم مواكبة الخريطة الجامعية لهذا النظام مع وجود اختلال بين في التوزيع المجالي للمؤسسات الجامعية وللمسالك المعتمدة بها، وندعو في هذا الإطار إلى استحضار خصوصية كل منطقة في اعتماد التخصصات والمسالك بها على غرار ما تم العمل به فيما يتعلق بمدن المهن والكفاءات؛
- ضعف الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي وتثمين نتائجه من استثمارها في الجانب الاقتصادي بالخصوص ويعكس عدد براءات الاختراع المسجلة هذا الضعف، وندعو إلى الرفع من هذه الاعتمادات وتوجهها إلى المجالات الحساسة لتحقيق السيادة الوطنية في المجال الصحي والغذائي والطاقي مع الانفتاح على الكفاءات المغربية في الخارج في تأطير وإطلاق مشاريع دعم البحث العلمي مع إشراك القطاع الخاص في ذلك؛
- ضرورة ملاءمة التكوينات المعتمدة في الجامعة لمتطلبات سوق الشغل وللتطور السريع الذي تعرفه خريطة المهن حيث تختفي مهن وتظهر أخرى بشكل مطرد؛
- ضرورة اعتماد التعليم الميسر وتوسيعه ليشمل جميع الفئات مع حل إشكالية الدبلومات الجامعية التي لا تتيح استكمال الدراسات في الأسلاك العليا وغير معترف بها لاجتياز مباريات القطاع العام؛
- أهمية مواكبة الجامعة المغربية للثروة الرقمية التي يشهدها العالم من خلال اعتماد تكوينات في هذا المجال ورقمنة جميع الخدمات المقدمة للطلبة.

وفيما يتعلق بمنح التعليم العالي، إننا نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة على الدور الهام الذي تلعبه في تحفيز الطلبة على استكمال دراستهم العليا من خلال خفض الأعباء المرتبطة بالتنقل والمعيشة، فمن الضروري اعتماد إصلاح جدير لنظام توزيع المنح الجامعية يشمل معايير الاستفادة في أفق تعميمها على جميع الطلبة.

5) قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

فيما يخص هذا القطاع فإننا، نعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، أنه يواجه تحديات كبرى أهمها ما يرتبط بمعضلة البطالة خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، كما أن الاقتصاد الوطني مازال محدودا من حيث الحجم والتنوع، ويبقى بذلك غير قادر على خلق فرص للشغل تتناسب مع عدد الذين يلجون إلى هذا السوق كل سنة، سواء تعلق الأمر بخريجي الجامعات أو ممن لهم مستوى دراسي أقل.

كما أن توزيع هذه المناصب على المستوى الترابي مازال مختلا، إذ تعرف عدد من الجهات والمجالات القروية بالخصوص تدنيا ملحوظا في عدد المناصب التي يتم خلقها، مما يستدعي دمج البعد الترابي للتشغيل في سياق تنزيل ورش الجهوية المتقدمة الذي أناط بالجهات اختصاصات جديدة ذات أهمية كبرى.

كما نعتبر أن خلق 250 ألف منصب شغل مؤقت من خلال إطلاق أوراش كبرى ومتوسطة للأشغال العمومية، يستحق التنويه، لكن لا نستسيغ طبيعته المؤقتة التي تكرس الهشاشة كما لا نستسيغ تمطيطه على مدى سنتين لإعطاء الانطباع بأهمية الرقم المقدم، وهو ما لا يتماشى مع البرمجة السنوية للميزانية.

ولابد من التأكيد على أن تعدد برامج تنشيط التشغيل التي تم إطلاقها على مر السنين كبرنامج إدماج وبرنامج تحفيز وبرنامج التشغيل الذاتي وانطلاقة كان أثرها محدودا سواء من حيث عدد المستفيدين أو من حيث المدة الزمنية التي يغطيها البرنامج مع ضعف انخراط الأبناك في الالتزام بتمويل المشاريع المندرجة في هذا البرامج، كما أنه للأسف الشديد لم يتم إجراء تقييم دقيق لمعرفة أوجه القصور التي أدت إلى فشلها للاستفادة منها قبل إطلاق برنامج فرصة.

ونؤكد في فريق العدالة والتنمية على أن تنشيط التشغيل لابد أن يواكبه عمل دؤوب لتطوير ظروف العمل وتحسين شروط الشغل والاستقرار فيه وكذا دعم الوساطة.

كما ندعو إلى مراجعة مدونة الشغل لتتماشى مع المستجدات التي يعرفها هذا الجانب، وذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن في العلاقة القائمة من الشغيلة ومشغليها وبما يمكن من مواجهة تنامي نزاعات الشغل وغياب آليات للوساطة، وقد اقترحنا تعديلا على مشروع قانون المالية لسنة 2022 يرمي إلى تعزيز جهاز مفتشي الشغل بـ 100 منصبا نظرا لأهمية هذه النزاعات وضمان حقوق الأجراء، غير أنه للأسف الشديد قوبل بالرفض.

كما ندعو في نفس الاتجاه إلى تحيين مدونة الشغل وإخراج قانون الإضراب باعتباره يضمن حقا من الحقوق الأساسية المكفولة للشغيلة والتي تحتاج إلى تأطير قانوني حتى لا تخرج ممارسته عن إطار المنطق والمعقول.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IX- المستشارة السيدة لبنى علوي باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

باسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على الميزانيات الفرعية المقدمة في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها رفضنا للمقاربة المعتمدة في صياغة هذا المشروع المهم، حيث غيبت الحكومة كسابقاتها المنظمات النقابية قبل إحالته على المؤسسة التشريعية، وهو ما أدى إلى تغييب قوة اقتراحية مهمة كان من شأن الإنصات إليها أن يجود هذا القانون ويجيب على مجموعة من الإشكالات المقلقة المطروحة في الساحة، خصوصا في ظل استمرار تداعيات جائحة كورونا على الوضعية الاقتصادية لبلادنا.

1) الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

أما بخصوص الميزانية المخصصة لهذا القطاع، فقد سجلنا مفارقة غريبة تتمثل في عدم تناسب الميزانية المخصصة لقطاع التكوين المهني مع تلك المخصصة لقطاع التشغيل، بحيث تم إعطاء الأولوية لقطاع التكوين المهني وترجيحه على قطاع التشغيل، علما أن هذا الأخير يطرح الكثير من التحديات.

بالإضافة إلى عدم وضوح الميزانية المخصصة لتنزيل المخططات الجهوية للتشغيل تماشيا مع ورش الجهوية المتقدمة، وهذا راجع بالأساس إلى عدم تفعيل اختصاصات المديريات الجهوية، حيث لا زالت معظم الاختصاصات في يد الإدارة المركزية، ناهيك عن ضعف ميزانية التسيير على مستوى المديريات الجهوية للتشغيل والإقليمية، مما يطرح عددا من التحديات، نذكر منها على سبيل المثال: ضعف وسائل النقل المخصصة للإدارات الجهوية والإقليمية، الشيء الذي ينعكس سلبا على دور مفتشي الشغل ويحول دون تمكنهم من تنزيل الإصلاحات والأوراش المعدة من طرف الوزارة حاليا، وكذا الإصلاحات التي تضمنها النموذج التنموي الجديد، وخاصة ما يتعلق بالتغطية الصحية.

وبهذا الخصوص، نؤكد لكم على أن بطء تنزيل اللامركزية على مستوى المديريات الجهوية أدى إلى غياب مفهوم الالتقائية مع كافة القطاعات الأخرى بالجهة.فضلا على ضعف البنيات التحتية للمديريات الجهوية والإقليمية، الشيء الذي يؤثر سلبا على ظروف العمل بهذه المؤسسات.ومن هنا، نسائلكم عن:

- ✓ هل ستنعكس التسمية الجديدة للوزارة بالمهام الجديدة بقطاعتها الأربعة: الإدماج الاقتصادي، المقاولات الصغرى، التشغيل، الكفاءات على ميزانية التشغيل، تنفيذ المخطط الوطني والمخططات الجهوية للشغل؟
- ✓ هل هناك ميزانية مخصصة لإبرام اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم لتفعيل مفهوم الملاءمة مع سوق الشغل؟
- ✓ بخصوص ميزانية الإدماج الاقتصادي للشباب، فالتحدي الآن هو المرور من الإدماج إلى الكفاءات فآية ميزانية مخصصة لذلك السيد الوزير؟
- ✓ هل هناك برنامج عمل للوزارة مع المراكز الجهوية للاستثمار؟

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ندعو إلى:

- ✓ تخصيص ميزانية للقيام بهذه التفاوضات على مستوى المقاولة من أجل تكريس السلم الاجتماعي وتحقيق التفاوض داخل المقاولة؛
- ✓ الرفع من نسبة المستفيدين من عمليات التكوين المستمر، وبهذا الخصوص نسجل أن زيادة 10% من سنة إلى أخر خلال السنوات 2022 و2023 و2024 نسبة ضعيفة جدا على امتداد ثلاث سنوات؛
- ✓ إخراج النظام الأساسي الخاص بجهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته، وخلق تخصصات تعنى بمفتش الشغل، مع ضمان استقلالية هذا الجهاز وتوفير الحماية القانونية له من أجل تقوية هذا الجهاز حتى يمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة به.

2) قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الوزير المحترم،

لابد، ونحن نناقش الميزانية المتعلقة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أن نتوقف عند المجهود الاستثنائي الذي بذله مختلف مكونات هذا القطاع للتصدي لتفشي وباء كورونا، مما يفرض على الوزارة الاهتمام بالموارد البشرية وتمكينهم من الوسائل المادية واللوجيستيكية.

وفي هذا الإطار، لابد من التنويه بالاهتمام الكبير الذي حظي به قطاع الصحة خلال العشر سنوات الماضية، غير أنه لابد من التنبيه إلى أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق الحد الأدنى الذي تفرضه منظمة الصحة العالمية، وهو 10% من الميزانية العامة، فبالرغم من تخصيص 5500 منصب مالي للوزارة برسم ميزانية 2022، إلا أن الخصاص يبقى كبيرا حيث يقدر وفق دراسات بأزيد من 3200 طبيب وأزيد من 65.000 ممرض.

وبهذه المناسبة، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، واستحضارا لأهمية هذا القطاع وللدور المتنامي للأمن الصحي كرافعة أساسية من رافعات التنمية المستدامة، ندعو إلى:

- ✓ عدالة مجالية في توزيع الأطر والبنيات التحتية الصحية؛

- ✓ تمكين الأطر الصحية من نظام أساسي منصف وعادل ومحفز بالشراكة مع النقابات الصحية؛
- ✓ إلى إنجاح الحوار القطاعي؛
- ✓ إنصاف كل الفئات العاملة بالقطاع، خاصة الممرضين الحاملين لشهادة الإجازة المحرومين من الترقية؛
- ✓ فتح باب التباري على مناصب المسؤولية بدءا بمنصب الكاتب العام والمفتش؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وضعية موظفي قطاع التشغيل الذين تم إلحاقهم قسرا بوزارة الصحة والسماح لهم باختيار القطاع الأنسب؛
- ✓ افتحاص التعاضديات وإخراج مشروع قانون مدونة التعاضد المحاصر بهذه الغرفة منذ 2016؛
- ✓ تعزيز الموارد البشرية من الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها، ومن هنا نحذر من اعتماد التوظيف بالتعاقد على غرار ما حصل في قطاع التعليم، مما ادخل البلد في إشكالية حقيقية بقنبلة موقوتة، واستيعاب الخصاص المسجل على مستوى الأطر الطبية والتمريضية من خلال استيعاب خريجي المعاهد التابعة لوزارة الصحة، ناهيك عن خريجي معاهد الصحة بالقطاع الخاص؛
- ✓ دعم البحث العلمي والتكنولوجي الموجه لهذا القطاع، وتقوية القدرات الإنتاجية للصناعة الدوائية الوطنية والمعدات الطبية؛
- ✓ الإسراع بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وعدم اختصاره في تعميم التغطية الصحة فقط؛
- ✓ توسيع وعاء التعويض عن الأدوية باهضة الثمن لبعض الأمراض المزمنة، وتوسيع نطاق التأمين.

3) قطاع الاقتصاد والمالية:

في البداية، نسجل أن عرض السيدة الوزيرة، بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع الذي تشرف عليه، كان إيجابيا حيث تحدث عن تحقيق تقدم مهم في العديد من الملفات والقضايا ما يعني نجاح القطاع وهذا مخالف لما ورد في خطاب السيدة الوزيرة خلال تقديم مشروع الميزانية حيث تحدثت عن عشر سنوات من الإخفاقات.

فما الذي تغير؟ وهل نحن إزاء نجاح أم إخفاق؟

كما نسجل أن السيدة الوزيرة تحدثت عن مواصلة الإصلاحات الكبرى لعدد من الملفات، ومنها التقاعد، والمقاصة، وإصلاح القطاع العام، وهو ما يعني وجود استمرارية وليس قطيعة كما ادعت ذلك في وقت سابق، ومن هنا، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة:

- ✓ افتحاص التعاضديات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية للوقوف عند الاختلالات التي تعرفها هذه المؤسسات، خصوصا وأن إعمال الحكومة السابقة للفصل 26 لحل التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية جاء بناء على تقرير المفتشية العامة للمالية، بحكم توقع إنجاز 80 مهمة افتحاص للمفتشية العامة للمالية خلال سنة 2022؛
- ✓ فتح باب التباري على مناصب المسؤولية، ومنها منصب المدير العام للضرائب، الذي تم تكليفه بهذا المنصب منذ شتنبر 2019؛
- ✓ رد الاعتبار للمصالح الخارجية للمديريات ذات البعد الوطني لدورها المحوري في تنفيذ الميزانية، وخاصة تدبير موارد الدولة، وذلك من خلال الوقوف على الاختلالات التي تعرفها المديرية الجهوية للضرائب بطنجة والقنيطرة، وتحسين البنية التحتية لهذه المؤسسات؛
- ✓ الإسراع بمعالجة الاختلالات التي تشوب تدبير الموارد البشرية في بعض المصالح الخارجية والتعسفات التي يمارسها بعض المسؤولين، ونخص بالذكر هنا المديرية الجهوية للضرائب بطنجة؛
- ✓ الاستمرار على النهج المتمثل في تقريب الإدارة من المواطنين، وبهذه المناسبة، نثمن مبادرة الوزارة بتنظيم امتحانات الكفاءة المهنية في وقتها رغم ظروف الجائحة وجعلها جهوية بما فيها جهة الصحراء؛
- ✓ فتح باب الحوار مع كافة الشركاء والاستماع لأرائهم ومقترحاتهم؛
- ✓ إنصاف بعض الفئات المتضررة، وتسوية وضعية حاملي الشواهد بصفة عامة وحاملي شهادة الإجازة قبل فاتح يناير 2011 بصفة خاصة على غرار الحل الذي جاء بناء على المنشور المشترك رقم 122 الصادر بتاريخ 10 دجنبر 2020 بين وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول تسوية الوضعية الإدارية للأعوان المؤقتين حاملي شهادة الإجازة إلى غاية 31 دجنبر 2010، حيث هناك مجموعة من الموظفات والموظفين بقطاعكم الذين حرموا من الاستفادة من مقتضيات المرسوم الاستثنائي الذي تمت بموجبه تسوية وضعية حاملي الإجازة على ثلاث دفعات بدعوى أنهم كانوا مؤقتين في فترة تطبيقه؛
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري لدوره المحوري في تحقيق التنمية، مما يتطلب إقرار نظام أساسي عادل ومحفز لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، مع إعمال المقاربة التشاركية.

4) قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

إن واقع التعليم بالمغرب يسائل البرامج والإصلاحات التي تم إطلاقها منذ الاستقلال، فترتيب المغرب في المرتبة 101 عالميا لا تناسب مع الميزانيات المرصودة لهذا القطاع ولا مع المجهود المبذول لتحسين جودة هذا

القطاع، وقبل الاسترسال في موضوع المداخلة، لابد من التوقف عن أهم محطات أصلاح قطاع التعليم ببلادنا:

- ✓ مرحلة السيطرة الفرنسية 1912 - 1956؛
- ✓ مرحلة ما بعد الاستقلال 1956 - 1999؛
- ✓ اللجنة الوطنية العليا لإصلاح التعليم (التعريب، وتوحيد البرامج والمغربة، وتعميم التعليم على كل الفئات سنة 1957؛
- ✓ اللجنة الملكية لإصلاح التعليم (التراجع عن قرارات اللجنة السابقة بإدراج اللغة الفرنسية والمواد العلمية سنة 1958)؛
- ✓ لجنة التربية والثقافة 1959 (أهم بند جاءت به هو إحداث مجلس أعلى للتعليم وتعريب الابتدائي)؛
- ✓ مناظرة وطنية في غابة المعمورة (توافق الأحزاب والنقابات وفعاليات)؛
- ✓ تراجع المغرب عن التعريب سنة 1967؛
- ✓ مناظرة وطنية 1970؛
- ✓ برنامج استعجالي سنة 1973 (مخطط خماسي)؛
- ✓ مناظرة وطنية ثالثة سنة 1980؛
- ✓ تأسيس اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التربية والتكوين 1994؛
- ✓ الميثاق الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي 1999؛
- ✓ المخطط الاستعجالي؛
- ✓ الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 (المصادقة على القانون الإطار الذي يحتاج إلى اعتمادات مالية لتنزيله).

ومن هنا ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ضرورة:

- ✓ توفير البنيات التحتية ووسائل العمل لإنجاح تعميم التعليم الأولي وجعله تعليما ذا جودة؛
- ✓ تحسين ظروف التكوين المستمر، والسماح للموظفين باجتياز مختلف المباريات بشكل سلس؛
- ✓ ضمان مبادئ الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص عند إسناد مناصب المسؤولية يجب مراعاة الشفافية؛
- ✓ ضمان تمثلية النقابات في المجالس الإدارية للأكاديميات ومراجعة المقتضيات المنظمة لانتخابات ممثلي اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء؛
- ✓ حل ملف أطر الأكاديميات بشكل نهائي وفق مقاربة تشاركية؛
- ✓ مراجعة موعد تنظيم والإعلان عن نتائج الحركات الانتقالية، مع تقدير مجهودات الأطر العاملة وتضحيات رجال ونساء التعليم بكل ربوع المملكة؛
- ✓ تحديد موعد الامتحانات المهنية بشكل مضبوط بالضبط للإعلان عن النتائج تجنبا لأي تأويل مع تقدير المجهودات المبذولة؛
- ✓ الإسراع بإخراج النظام الأساسي الجديد لموظفي وزارة التربية الوطنية لمعالجة كل مآسي النظام السابق؛
- ✓ الإسراع بالتسوية المالية لجميع المترقين بالاختيار والامتحان المهني.

5) قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

وبخصوص قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد على أنه بالرغم من المجهودات التي بذلتها بلادنا منذ عقود للنهوض بأوضاع المرأة والتمكين لها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي، لازلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف المسطرة، حيث لازالت المرأة تعاني من التمييز، خاصة في المناطق القروية والنائية.

فالبرامج الحكومية الرامية إلى النهوض بأوضاع المرأة، على أهميتها، لازالت غير كافية بالنظر لحجم الانتظارات.

كما أن القطاع الخاص لم يواكب بالشكل المطلوب هذه البرامج، حيث تعاني المرأة العاملة من تمييز يمس بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل ضعف الأجر، وطول فترة العمل، والحرمان من حقوق الأمومة وغيرها من الحقوق، ومن هنا ندعو إلى:

- ✓ حماية الأسرة المغربية وضمان كرامة المسنين والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ وضع مقاربة شاملة لمعالجة مشكل التحرش بالنساء، خصوصا داخل أوساط الشغل؛
- ✓ ضمان حق الأمومة، لاسيما الحق في الرضاعة، لاسيما إحداث دور للرضاعة بمقاربة تشاركية في الأحياء الصناعية وداخل مقرات العمل؛
- ✓ التدخل من أجل ضمان حق المرأة الحامل في الشغل، حيث تعمد بعض المقاولات إلى فصل النساء الحوامل عن العمل دون مبرر قانوني؛
- ✓ إعطاء أولوية للمرأة في الأساليب الجديدة للعمل (العمل عن بعد مراعاة للمسؤوليات التي تضطلع بها داخل الأسرة)؛
- ✓ الانفتاح على المؤسسات التربوية (دعم إحداث مراكز للدعم الاجتماعية).

6) إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

لقد أضحى حلم معظم المغاربة بالحصول على عمل يلبي حاجياته وسكن لائق وبعض متطلبات الحياة الأخرى، وكما تعارف المغاربة عن السكن

بمصطلح (قبر الحياة) كتعبير مجازي، لكن ذلك أصبح بالفعل حقيقة وأصبحت المساكن كقبور لافتقادها لأبسط شروط السكن اللائق.

فبالإضافة للشروط المجحفة التي تفرضها الأبناك على المقترضين وللنسبة المرتفعة لقيمة الفوائد والثمن المرتفع لا يتماشى ومفهوم السكن الاجتماعي، كما أن الأهداف التي تم تسطيرها للتخفيف من معاناة السواد الأعظم من المغاربة، مع ضعف القدرة الشرائية للمواطنين من الطبقة الصغيرة والطبقة الوسطى ولشروط امتلاك مسكن خاص ولائق، انضافت مشاكل البناء ومظاهر الغش المتعددة والتي أضافت عبئا آخر، وهو ضرورة إيجاد ميزانية لإعادة الإصلاح والترميم، أو حتى إعادة أعمال الصيانة.

ومن هذا المنطلق، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى ما يلي:

- ✓ تخفيض ثمن شقق السكن الاقتصادي الذي يبقى مرتفعا ولا يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن البسيط؛
- ✓ محاربة الغش في البناء؛
- ✓ تقنين عقود البيع بين المنعشين العقاريين والمقتنين للشقق؛
- ✓ تهيئة الأحياء الهامشية والاستمرار في القضاء على مدن الصفيح؛
- ✓ الاعتناء بالمدن الصغيرة والقرى التي هي في طور النمو وحتى القرى النائية، وذلك من أجل تحقيق العدالة المجالية؛
- ✓ مراجعة الضريبة المفروضة على الأراضي العارية التي لم يتمكن مالكوها من تعميرها لضعف إمكانياتهم؛
- ✓ تهيئة الأحياء الصناعية بكل مرافقها، مع إحداث أحياء سكنية مجاورة للعمال بأثمنة تفضيلية ومن أجل التخفيف من أزمة التنقل والحفاظ على البيئة؛
- ✓ إحداث أحياء نموذجية تشمل كل المتطلبات والمرافق الضرورية والترفيهية؛
- ✓ تحفيز المنعشين العقاريين لتشييد أحياء جامعية بمعايير جودة عالية وبكل المرافق لحل معضلة السكن الجامعي.

7) <u>قطاع الصناعة والتجارة:</u>

وارتباطا بقطاع التجارة والصناعة الذي تأثر سلبا بجائحة كورونا، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ننوه بحزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السابقة للتخفيف من تداعيات هذه الأزمة على هذا القطاع، ومن هنا ندعو إلى:

- ✓ جعل المغرب كقاعدة صناعية غير ملوثة (خالية من الكربون)؛
- ✓ جعل العقار في خدمة التنمية ودعم الإقلاع الصناعي، حيث يعتبر العقار الصناعي أحد معيقات القطاع، مع تنويع العرض في المناطق الصناعية، وتثمين جل المناطق الصناعية ومحاربة المضاربة العقارية، ومن هنا، لابد من إصدار إطار قانوني ينظم العقار الصناعي وعلاقته بالاستثمار وخلق فرص الشغل؛
- ✓ اعتماد العدالة بين الجهات وكذا بين الأقاليم داخل نفس الجهة في توزيع الاستثمار؛
- ✓ إعادة تأهيل الأحياء الصناعية من الجيل القديم (إنارة، طرق، شبكة الصرف، المياه ومحطات المعالجة، التشوير...)؛
- ✓ تنزيل الإستراتيجية الجديدة للقطاع بالاعتماد على مخرجات المناظرة الوطنية للتجارة بمراكش لسنة 2019؛
- ✓ تنزيل ورش التغطية الاجتماعية للتجار، حيث ما تزال شرائح واسعة تنتظر تفعيل هذا الورش رغم أدائهم مستحقات الصندوق؛
- ✓ التخفيف من العبء الضريبي على التاجر، ومواكبته بالتكوين من أجل بلوغ الرقمنة؛
- ✓ إعادة هيكلة وتنظيم غرف التجارة والصناعة والخدمات في أفق دعم المنسيين والدفاع عنهم، ولعب دور الفاعل الاقتصادي في المجالات الترابية؛
- ✓ تقييم اتفاقيات التبادل الحر مع أوروبا، أمريكا، تركيا والدول العربية (مصر، الأردن، تونس) ومدى تأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني، خصوصا الصناعة المحلية.

ونظرا للدور المهم الذي تلعبه الموارد البشرية في تنزيل المخططات والبرامج، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نطالب بـ:

- ✓ تنزيل الجهوية بالنسبة للمصالح الخارجية؛
- ✓ تحفيز الموارد البشرية بالجهات ودعمها بوسائل التنقل والتعويضات على غرار المصالح المركزية؛
- ✓ الحماية القانونية للمراقبين؛
- ✓ مراجعة التعويضات عن التنقل في أفق الرفع منها؛
- ✓ خلق قنوات للتواصل ما بين المصالح الخارجية والمركزية؛
- ✓ تحسين وتجويد الخدمات الاجتماعية للموظفين عبر الرفع من منحة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية؛
- ✓ التكوين والتكوين المستمر بالداخل والخارج؛
- ✓ تأهيل القطاع غير المهيكل.

8) <u>قطاع العدل:</u>

في إطار المقاربة التشاركية، وفي إطار إصلاح منظومة العدالة وتحديثها وتأهيلها، لابد من التأكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أهمية

الأوراش التي أطلقتها بلادنا في العشر سنوات الماضية من أجل إصلاح هذا القطاع المهم.

ومن هنا لابد من التأكيد على أهمية السير في نفس المسار، فمنظومة العدالة لا ينبغي أن تخضع لمنطق الأغلبية والمعارضة، حيث خلف سحب مشروع القانون الجنائي من مجلس النواب صدمة لدى الرأي العام بعد عرقلة إخراج هذا النص المهم منذ 2016 رغم تضمنه مقتضيات مهمة كانت ستساهم في محاربة الفساد وضمان استقلالية ونزاهة هذا الجهاز، وبناء عليه ندعو إلى:

- ✓ التسريع بتنزيل البنيات التحتية لدعم التحول الرقمي على مستوى هذا القطاع، مع ما يتطلبه ذلك من تهيئة الفضاءات ودعم وتحفيز الموارد البشرية؛
- ✓ الاعتناء بهيئات المحامين، وإنشاء مجلس وطني خاص بهم يقوم بالعمل التنسيق فيما بينهم؛
- ✓ تحيين المنظومة القانونية لمواكبة التشريع للتقدم التكنولوجي؛
- ✓ الاتجاه إلى القضاء المتخصص، لاسيما إحداث محاكم اجتماعية متخصصة في نزاعات الشغل.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن منطلق حرصنا على الدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة الشغيلة، سنصوت بالسلب على مشروع الميزانيات الفرعية المقدمة في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.